

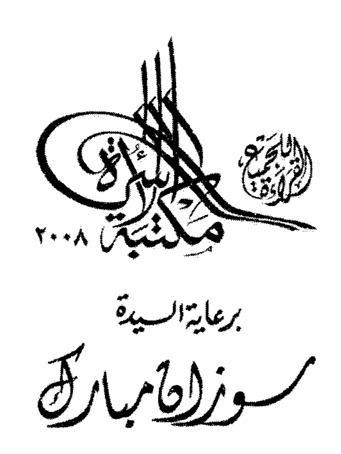
سلسلة العلوم الاجتماعية

الموسوعة العربية للمجتمع المدنى

دكتورة أمانى قنديل



الموسوعة العربية
للمجتمع المدني



برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام

د . ناصر الأنصارى

الجهات المشاركة

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

المجلس القومى للشباب

وزارة التنمية الإقتصادية

تصميم الغلاف

د . إيناس حسنى

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الموسوعة العربية

للمجتمع المدنى

دكتورة أمانى قنديل



٢٠٠٨

الموسوعة العربية للمجتمع المدنى

لوحة الغلاف من أعمال الفنان : محمد رزق

كإضافة جديدة لمكتبة الأسرة قدمنا على غلاف كل كتاب لوحة تشكيلية لفنان مصرى معاصر من مختلف المدارس والأجيال وهذه اللوحات لا تعبر بالضرورة عن موضوع الكتاب.

وتتقدم مكتبة الأسرة بالشكر لقطاع الفنون التشكيلية بوزارة الثقافة ومتحف الفن المصرى الحديث على هذا التعاون.

قنديل ، أمانى .

الموسوعة العربية للمجتمع المدنى / أمانى قنديل.ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ٢٠٠٨.

٢٤٤ ص ؛ ٢٧ سم.

تدمك : ٩ - ٥٣٩ - ٤٢٠ - ٩٧٧ - ٩٧٨.

١ - المجتمعات الحضرية - دوائر معارف .

أ - العنوان .

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٠٠٧ / ٢٠٠٨

I.S.B.N 978 - 977- 420 -539 - 9

ديوى ٣٠٧,٧٦٠٣

توطئة

منذ ثمانية عشر عامًا انطلق مهرجان القراءة للجميع على جناح فكرة أن الكتاب هو عماد المعرفة الرئيسى، والثقافة الرفيعة، وأن الكتاب ينفرد عن غيره من أدوات التثقيف ومصادر المعرفة بقدرته على تنمية الفكر وصنع العقول المستنيرة، وتكوين الشخصيات المتميزة، وفتح آفاق الاستنارة أمام الملايين، والإسهام فى تشكيل وجدان الأمة، وحفظ تراثها، والوصول إلى رؤى مستقبلية لنهضتها.

ولقد حرصت مكتبة الأسرة طوال أعوامها السابقة كرافد رئيسى للمهرجان على تحقيق الهدف النبيل من تأسيسها.. ذلك الهدف الذى تحدد فى طرح العبقرية الإبداعية والفكرية والعلمية للمجتمع المصرى المعاصر، وفتح نوافذ على الفكر والإبداع العالمى، وإقامة جسور بين الحضارات المختلفة، والتعرف على ثراء التاريخ الفرعونى والإسلامى، وأخيرًا تحفيز الأجيال الجديدة على القراءة حتى تصبح عادة، بل ضرورة ملحة تترسخ أهميتها فى الأذهان من خلال كتب عظيمة الفائدة، تباع بأسعار رمزية فى متناول الملايين.

ولأن وصول الكتاب إلى كل مكان فى مصر سيظل حلم السيدة الفاضلة سوزان مبارك، راعية القراءة للجميع. فلقد أعلنت هذا العام مبادرتها الجديدة بإهداء مليون كتاب مجانًا للمجتمع، ولأن مهرجان القراءة للجميع يتخذ شعارًا مختلفًا كل عام يتواءم مع الرسالة التى يهدف إلى تحقيقها وتنوعها وتطورها عامًا بعد عام، فإن مكتبة الأسرة تتخذ توجهًا عامًا فى اختياراتها للكتب، يستهدف دائمًا تحقيق وعى عام متجدد يطور القوى الاجتماعية، ويقوم على منظومة قيم تتلخص فى تعميق دور العلم والتفكير العلمى، وتعزيز الديمقراطية، والتعددية وترسيخ قيمة المواطنة والانتماء والمشاركة والمسئولية، ودور مؤسسات المجتمع المدنى، وتأكيد قيمة التسامح وثقافة السلام، وترسيخ قيمة دور المرأة، وقيمة التجدد الثقافى والتفكير النقدى والحوار والتبادل والتواصل المجتمعى والدولى، وإبراز تواصل الإبداع المصرى. ولقد تم استحداث قيمة جديدة هذا العام هى تعزيز تجليات الوطن وقضاياه، وذلك

لمواجهة متغيرات خرائط الصراع المضاد، الذى يسعى إلى التفتيت بإشعال الفتن والانقسامات التى تحول الانتماء الوطنى إلى ولاءات لأعراق وعقائد ومذاهب، وفق تصنيفات قاطعة تعمل على تعبئة الناس وقولبتهم لكى تضعهم فى موقف التضاد بعضهم لبعض على سبيل الاستبعاد والاستعداء للنيل من سيادة الدولة الوطنية، وانتهاك دعمها للمواطنة والديمقراطية والمجتمع المدنى ومشروعية التعايش؛ ولذا ستظهر تجليات الوطن وقضاياه وتتجسد فى الإبداعات التى ستطرحها مكتبة الأسرة هذا العام.

لقد نهض صرح مكتبة الأسرة على أعمدة المكتبة العربية، وثراء تحفها الإبداعية والفكرية، واكتشاف الأقلام الموهوبة الشابة، فالتف الجميع حوله كواحد من أكبر المشاريع الثقافية فى تاريخ مصر الحديث، نأمل دائمًا أن يحقق أحلامه العظمى، وأن يساهم مساهمة فعلية فى نهضة المجتمع.

مكتبة الأسرة

تقديم

«المجتمع المدنى هو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتياً، التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهى غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضى، والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر» هكذا عرفته الدكتورة أمانى قنديل محررة هذه الموسوعة والمحرر والباحث الرئيسى لها، والتى تقدم فيها نموذجًا فى مجال تأسيس علم اجتماع عربى، يقوم على الرؤية النقدية، وعلى قيمة الندية المعرفية للباحثات والباحثين العرب، وهى مسألة ضرورية.

تتضمن هذه الموسوعة أكثر من ٨٠ مفهوماً يتعلق بالمجتمع المدنى ويرتبط مباشرة بنهج تربوى تدعمه هذه المنظمات، وهناك إجماع بين علماء الاجتماع أن العالم دخل فى بداية الألفية الثالثة فى عصر جديد، له ملامح متميزة وقسمات مختلفة عما دار من وقائع وأحداث وما ساد من ظواهر طوال القرن العشرين. وهذا العصر الجديد هو بكل بساطة عصر العولمة. باعتبار أن العولمة ليست مجرد مفهوم جديد يصف ظواهر سياسية واقتصادية مستحدثة بقدر ما هى عملية تاريخية من نتاج تراكم طويل فى بنية المجتمع العالمى، ربما منذ ظهور النظام الرأسمالى الحديث الذى نشأ فى أوروبا فى القرن السادس عشر، وأخذ يمتد ويتوسع حتى شمل مختلف قارات العالم، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى.

وهذه الموسوعة هى نتاج عمل جماعى؛ حيث قام بجمع موادها المتنوعة فريق من الباحثين المتميزين من مختلف البلاد العربية، وتأتى أهمية الموسوعة إلى أن مفهوم المجتمع المدنى رغم كونه مفهوماً قديماً اهتم بتأصيله فى مجال الفلسفة الفيلسوف «هيجل» فى القرن التاسع عشر وعالم الاجتماع الألمانى هابرماس فى أواخر القرن العشرين، إلا أنه اكتسب فى سياق العولمة أهمية قصوى. وذلك لأنه نتيجة لتطورات متعددة حيث لم تعد الدولة القومية هى الفاعل الرئيسى بمفردها فى النظام الدولى ولكن أصبح المجتمع المدنى العالمى أحد الفواعل المهمة، وخصوصاً فى ارتباطه بظاهرة التحول الديمقراطى أى انتقال النظم السياسية من الشمولية إلى الليبرالية.

وتنقسم هذه الموسوعة إلى تسعة فصول، بدأت بتحليل المجتمع المدنى فى إطار الخريطة المعرفية للعالم، ثم انتقلت بعد ذلك إلى دراسة جذور مفهوم المجتمع المدنى، وتحديد المفهوم والشبكات

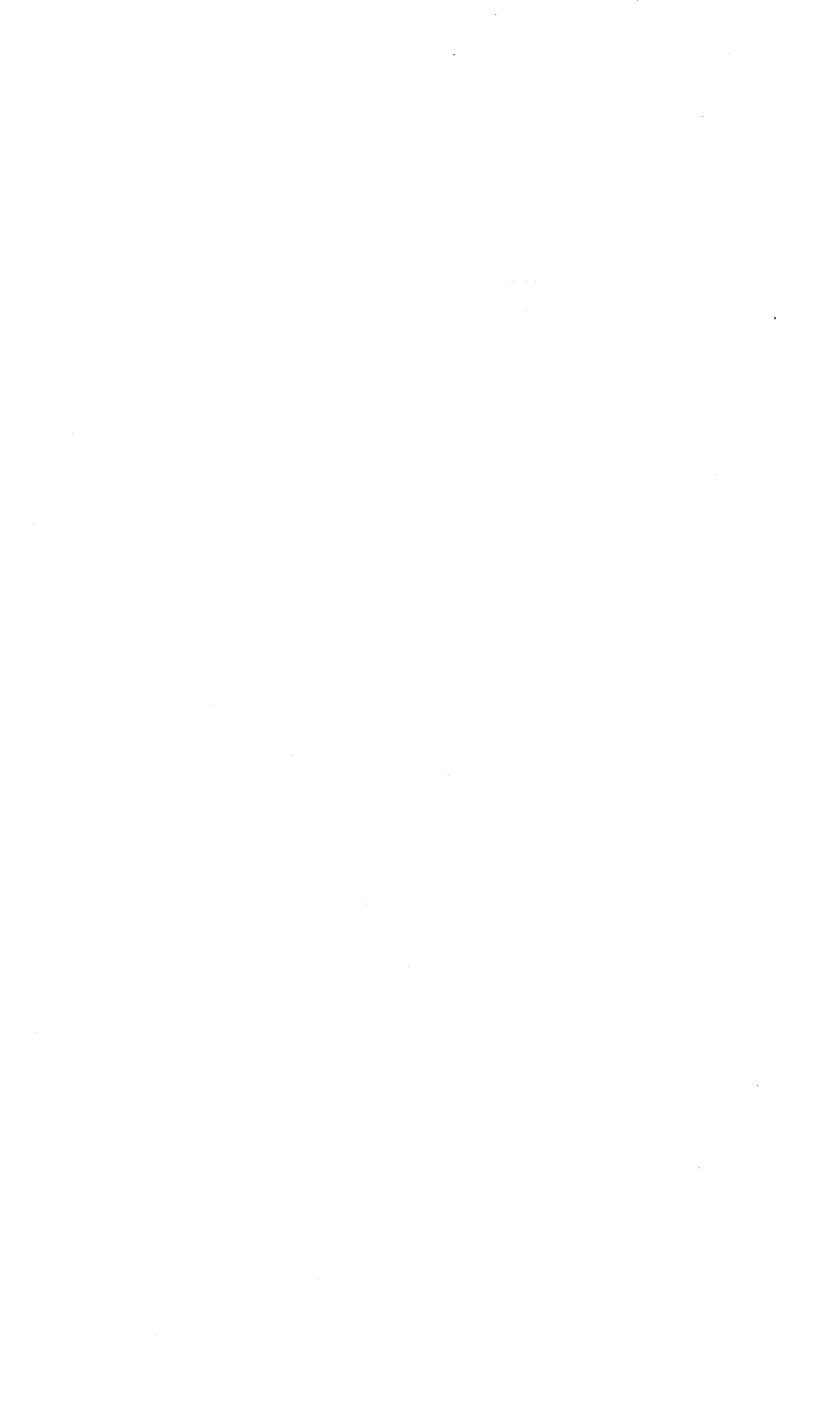
ومكونات الحكم الرشيد، ومفاهيم رئيسية فى تشريعات المجتمع المدنى والمواثيق الأخلاقية، ومفاهيم تكنولوجيا المعلومات والاتصال فى المجتمع المدنى ثم تقدم الموسوعة تقييم منظمات المجتمع المدنى.

وقد قدم للموسوعة الأمير طلال بن عبد العزيز رئيس مجلس أمناء الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، كما كتبت الدكتورة أمانى قنديل مقدمة مهمة حددت فيها أسباب إصدار هذه الموسوعة.

ومكتبة الأسرة تقدم هذه الموسوعة ضمن إصداراتها هذا العام عن طبعتها الأولى الصادرة عام ٢٠٠٨.

الموسوعة العربية
للمجتمع المدني

د. أماني قنديل
المحرر والباحث الرئيسي



فريق الباحثين

- أ. السيد يسين
- د. أمانى قنديل
- د. إيمان حسن
- أ. أيمن عبدالوهاب
- د. سلوى العامري
- د. فتحية السعيدي
- د. فؤاد الصلاحي
- د. محمد نورالدين
- د. هاشم الحسيني

المنسق

- نولة درويش

سكرتارية تنفيذية

- هدى البكر



المحتويات

الفصل الثالث: مفهوم المجتمع المدني

الفصل الرابع: مفاهيم تنموية وقيمية ترتبط بالمجتمع المدني

الفصل الثامن: مفاهيم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجتمع المدني

الفصل التاسع: تقييم منظمات المجتمع المدني

تقديــم

تصدر "**الموسوعة العربية للمجتمع المدني**"، في لحظة تاريخية فارقة تشهدها المجتمعات العربية من ناحية، والشبكة العربية للمنظمات الأهلية من ناحية أخرى.

إن تحديات التنمية البشرية، بمعناها العريض الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، والتي تستهدف توسيع الخيارات أمام البشر لتحقيق نوعية حياة أفضل، تستلزم من الجميع ـ الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والمواطنون ـ بذل جهود مخلصة، منظمة، وخلاقة لمواجهة هذه التحديات.. وفي هذا الإطار، إذا كنا جميعاً نؤكد على تفعيل دور المجتمع المدني العربي، لمواجهة قضايا الفقر، وتطوير منظومة التعليم، وتمكين المرأة والإسهام في مواجهة تردي أوضاع البيئة واحترام حقوق الإنسان العربي، فإن هذا الأمر يستلزم توفير "البيئة المهيئة" لمجتمع مدني أكثر فاعلية.

إن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، منذ إعلانها تحت التأسيس (١٩٩٧)، ثم إشهارها الرسمي (بيروت ٢٠٠٢)، تعمل جاهدة للإسهام في توفير هذه البيئة المهيئة والداعمة للمجتمع المدني العربي. وهذه "**الموسوعة**" التي نقدم لها هي إحدى الحلقات، في سلسلة مخطط لها بدقة، تسعى إلى تدفق المعرفة وإرساء منهج علمي، ومفاهيم حديثة، تدفع نحو تطور المجتمع المدني العربي.

تتضمن الموسوعة أكثر من ٨٠ مفهومًا يتعلق بالمجتمع المدني، أو يتقاطع معه، أو يرتبط مباشرة بنهج تنموي تدعمه هذه المنظمات التطوعية، الإرادية، غير الهادفة للربح.. **شارك في الموسوعة، فريق من الخبراء العرب المتميزين، الذين قدموا للمرة الأولى هذا العمل الموسوعي**، الذي يطرح المفاهيم الأساسية والفرعية في مجال المجتمع المدني، ويزيل جانبًا من"اللبس" و"الخلط" في هذه المفاهيم، حتى يمكن تحقيق أقصى فائدة لنشطاء المجتمع المدني، وصناع السياسات والقرارات، والجماعة الأكاديمية المعنية.

إن هذه الموسوعة هي "مبادرة عربية" تضطلع بها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، تعتمد على كفاءات وخبرات عربية متميزة، وتدعمها وتساندها، منظمة تمويل عربية – وهي برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) ـ والتي أدركت مبكرًا، منذ الثمانينيات من القرن العشرين، "القيمة المضافة" لمنظمات المجتمع المدني العربي.

نأمل أن يسهم هذا العمل الموسوعي، في إثراء ساحة المجتمع المدني العربي، وتفعيل دوره في التنمية البشرية.

طلال بن عبد العزيز

رئيس مجلس الأمناء



مقدمة

لعل أهم مـا يجب أن نطرحـه في تقـديم هذا العـمل، هو لماذا **"الموسـوعـة العربيـة للمـجـتـمع المدني"**؟ في هذا الإطار، هناك ثلاث مجموعات من الاعتبارات، التي دفعت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، للتصدي لهذا الموضوع المهم، في هذه اللحظة الزمنية، وبالمنهجية التي اعتمدنا عليها في العمل.

- **المجموعة الأولى من الاعتبارات**، تتعلق بالدور الذي لعبته الشبكة العربية طوال المرحلة السابقة (١٩٩٧ إعلان الشبكة تحت التأسيس في القاهرة، و٢٠٠٢ التأسيس الرسمي في المؤتمر العام للشبكة في بيروت ، حتى إصدار هذا العمل ٢٠٠٨).

١- **لقد اتجهت الشبكة نحو العمل على ثلاثة محاور** أساسية متوافق حولها وعبر عنها النظام الأساسي للشبكة.. المحور الأول هو تدفق المعرفة والمعلومات عبر البحوث والدراسات التي تتوجه نحو تطوير المجتمع المدني العربي Action Oriented ومن ثم أصدرت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية سبعة وعشرين إصداراً حول قضايا محورية تمس مباشرة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني إزاء قضايا التنمية البشرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وحرصنا على ضمان نشر هذه الإصدارات، وتوزيعها في مختلف الدول العربية، وكذلك النشر الإلكتروني لهذه الإصدارات، التي شارك فيها ٩٧ باحثًا وباحثة من مختلف الدول العربية.

إذن إصدار الموسوعة العربية للمجتمع المدني يتم في اتجاه تراكمي، بعد عمل دؤوب من جانب الشبكة لتطوير جماعة أكاديمية عربية، متخصصة في هذا المجال البحثي، تتوجه نحو تفعيل دور المجتمع المدني العربي.

٢- **الاعتبار الثاني الذي يرتبط بالشبكة العربية للمنظمات الأهلية، نابع** من إدراكها لأهمية "التلاحم" بين المعرفة Knowledge والتدريب Training. وهو ما يشكل محوراً ثانيًا رئيسيًا لبرامج وأنشطة الشبكة، وقد تبين للشبكة أن التدريب وحده، وبمختلف مستوياته، يحتاج إلى "معرفة دقيقة ومبسطة"، بالتطورات العالمية والإقليمية- سواء في الأدبيات أو في ممارسات المجتمع المدني- التي تميز هذا المجال البحثي، والمجال التنموي في الوقت نفسه، في المجتمع المدني.. بدا للشبكة العربية للمنظمات الأهلية أن هناك خلطًا بين المصطلحات، وأن هناك أيضًا- في إطار العولمة- "مفاهيم جديدة" تمس المجال التنموي العربي، من جانب منظمات عالمية، تطرح مصطلحات جديدة ومهمة، تشكل اقترابات Approaches لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني، في عملية التنمية البشرية.. من أمثلة ذلك الإدارة الرشيدة للحكم، الثقافة المدنية، التمكين، الشبكات والتشبيك، المجتمع المدني العالمي، التخطيط الاستراتيجي... وغير ذلك.

الموضوعات السابقة وغيرها، قد تناولت الشبكة العربية أغلبها في إصدارات متخصصة، إلا أننا نسعى في هذه الموسوعة إلى أن نقدم للقارئ ولمنظمات المجتمع المدني، تعريفات دقيقة، ومبسطة في الوقت نفسه، تتعامل مع "حالة الخلط" التي يمكن أن نلاحظها ببساطة على المستويين العملي والعلمي، بين المفاهيم والمصطلحات.

٣- **الاعتبار الثالث، الذي يرتبط بالأساس بالشبكة العربية للمنظمات الأهلية**، هو توقيت إصدار الموسوعة .. فإذا كان هناك احتياج عملي وعلمي للموسوعة هذه، ومنذ سنوات، فإنه كان من الصعب التصدي لهذا العمل الشامل والضخم، دون وجود جماعة أكاديمية عربية متخصصة في هذا المجال البحثي. قبل عشر سنوات أو حتى خمس سنوات، كان من الصعب الادعاء بذلك، والشبكة العربية كانت في مراحلها الأولى تجتذب العناصر الأكاديمية العربية النشطة للاهتمام بالموضوع. ومن ناحية أخرى، لم تكن خبرات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، قد تطورت ونضجت للحد الكافي، الذي يسمح لنا بإصدار موسوعة للمجتمع المدني.. ومن ناحية أخرى فإن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية في الفترة الحالية، تستهدف الجامعات العربية، لإعداد كوادر متخصصة تنشط في مجال المجتمع المدني ومواجهة تحديات التنمية البشرية.. ومن ثم فإن الموسوعة، بلا شك، بما تتضمنه بين دفتيها، من مفاهيم ومصطلحات سوف تؤثر إيجابًا، في تطوير هذا المجال الدراسي المتخصص.

٤- **اعتبار آخر، قد دفع الشبكة العربية للمنظمات الأهلية** لإصدار موسوعة المجتمع المدني، **وهو الاهتمام الكبير الذي توجهه الشبكة - كمحور ثالث لبرامجها- نحو تأسيس وتحديث قواعد البيانات**، والشبكة رغم إسهامها في تطوير قواعد بيانات المجتمع المدني، في ١٣ دولة عربية، إلا أن تنشيط هذا العمل، وتحديثه في كل الدول العربية، يرتبط بشكل أساسي- كما ذهبت خبراتنا- بمفاهيم صحيحة عن المجتمع المدني.. ما هو؟ ما مكوناته؟ كيف يمكن تصنيف منظمات المجتمع المدني؟ وكيف يمكن الوقوف على إسهامها في قضايا التنمية؟ ثم كيف نبني مقياسًا لاختبار فاعلية وكفاءة منظمات المجتمع المدني؟

هناك فهم شائع في أغلب الدول العربية، أن قاعدة البيانات، لا تزيد عن أسماء منظمات، وعناوين ومجالات نشاط وهو أمر غير صحيح علميًا، وتأمل الشبكة أن توفر في الموسوعة، كل أو أغلب المفاهيم، التي تسهم في تطوير قواعد بيانات عن منظمات المجتمع المدني.

- **المجموعة الثانية من الاعتبارات**، التي تجيب عن التساؤل الذي طرحناه في المقدمة، وهو "لماذا الموسوعة العربية للمجتمع المدني"؟ وهو ما يرتبط بالسياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، في المنطقة العربية ككل.. ونوجز ذلك فيما يلي:

١- **إن التصاعد السياسي والاقتصادي** للاهتمام بالمجتمع المدني، يستلزم ويتطلب **توجيه اهتمام أكبر، وبشكل علمي مخطط له، لقضية بناء قدرات المجتمع المدني**.. والمعنى هنا يتجاوز عمليات التدريب ليمتد إلى تدفق معرفي، ويتجاوزه أيضًا ليشمل قدرات التحالف والتشبيك، تحقيقًا لمزيد من الفاعلية والكفاءة. المطلوب هو تحقيق "نقلة نوعية" للاهتمام بالكيف، أي تحسين نوعية الأداء في منظمات المجتمع المدني، بدلاً من الاهتمام بالكم، أي الاستناد على عدد أو حجم المنظمات فقط، أو عدد المستهدفين.. والموسوعة بما تتضمنه من مفاهيم (خاصة ما تعلق بالتقييم، وقياس الفاعلية) تحقق نقلة نوعية في هذا الاتجاه.

٢- **إن الموسوعة العربية للمجتمع المدني، تستجيب بالفعل لطلب واحتياج مجتمعي مصدره: نشطاء المجتمع المدني والباحثين والدارسين لهذا المجال**.. إذ أن هناك تشتتًا في المفاهيم في إصدارات مختلفة، وهناك اقترابات ومنهجيات

متنوعة، قد تعوق القارئ (المتخصص أو نشطاء المجتمع المدني)، من الاستزادة بالمعرفة، بشكل ميسر.

ومن ناحية أخرى فإن الموسوعة توفر باللغة العربية، المعرفة الأساسية عن مفاتيح فهم المجتمع المدني، وهي في هذا لا تنقل أو تترجم أو تعتمد فقط على الأدبيات الأجنبية، وإنما أيضًا تعتمد على أهم المصادر العربية، وتجتهد في عرض وتحليل الاتجاهات العامة المتوافق حولها، أو تلك التي يمكن الاختلاف بخصوصها.

٣- إن المجتمع المدني هو ظاهرة ثقافية، اجتماعية، سياسية ومن ثم فإن "مجرد وجود" منظمات المجتمع المدني، قد لا يتضمن "قيمة مضافة" في مسار الإصلاح العربي، أو التغيير الذي نتطلع إليه.. هناك مقومات ثقافية مهمة تشكل متطلبات للفاعلية، كأن نؤكد على قيم الثقافة المدنية، وهو ما نحتاج إليه على الساحة العربية، وتتضمنه الموسوعة، وهناك أيضًا مقومات سياسية تتخطى الخطاب السياسي، وتتضمن بيئة مهيئة لعمل المجتمع المدني، وأبرزها قواعد قانونية أو تشريعية ميسرة، سوف تسعى الموسوعة إلى تضمينها، وهناك مقومات اقتصادية، تتلخص في عمليات تدبير التمويل، والإدارة المالية التي تتسم بالشفافية، وترشيد الإنفاق، والتركيز على "التخطيط الاستراتيجي".. وكلها مفاهيم رئيسية، المجتمع المدني العربي في حاجة إليها، وتتضمنها الموسوعة.. يضاف إلى ذلك اهتمامنا- في موسوعة عربية للمجتمع المدني- بأبعاد قيمية تلقي الضوء على مفاهيم العمل الجماعي، وثقافة التطوع، والممارسة الديمقراطية، والشفافية، والمواثيق الأخلاقية وغير ذلك من مفاهيم، قد يشكل غياب البعض منها، محددات لفعالية وكفاءة منظمات المجتمع المدني العربي.

٤- هي "الموسوعة العربية للمجتمع المدني"، ليس لأنها تقدم للقارئ العربي، وباللغة العربية، ولكن لأنها "مبادرة عربية" من الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، يدعمها برنامج الخليج العربي (الأجفند)، ويقوم بها فريق من الباحثين والخبراء والمستشارين العرب، وتستجيب لاحتياج عربي "وطلب عربي"، وتعتمد على أهم المصادر الأجنبية والعربية معًا، وتوجه اهتمامًا إلى مفاهيم وإشكاليات البعض منها مرتبط بالسياق الثقافي والاجتماعي والسياسي العربي.

جـ- المجموعة الثالثة من المبررات، على درجة عالية من الأهمية، فهي ترتبط بالسياق العالمي، والعولمة التي نشهدها، لتؤثر في الاقتصاد والسياسة والمعرفة، والثقافة.

١- أول هذه المبررات، هو أن هناك تراكمًا علميًا غير مسبوق في أدبيات المجتمع المدني من ناحية، وزحف لمفاهيم واقترابات، تؤثر بشكل كبير على عملية التنمية البشرية من ناحية أخرى.. وفي هذا السياق فإن المنطقة العربية ككل، "تستقبل" هذه المفاهيم والاقترابات، التي تمس طبيعة وأدوار المجتمع المدني، دون أن نتوقف لقراءتها بشكل نقدي، ودون أن نسهم في تطويرها لكي نتفاعل معها بشكل جيد وملائم.. ومن ثم فإن الموسوعة العربية للمجتمع المدني، تقدم هذه المفاهيم (منها ما تعلق بالإدارة الرشيدة للحكم، ومقومات الثقافة المدنية، والعمل الحقوقي والدفاعي، والتمكين.. وغيرها) وتناقش مصادرها العالمية، وأصولها المعرفية، ومتطلبات فاعليتها، كما نحرص على إبراز أبعاد ثقافية تهمنا في المنطقة العربية، للوقوف بدقة على المفاهيم.

٢- المبرر الثاني، الذي يرتبط بالسياق العالمي،

له طبيعة "معرفية" تلقي الضوء على ما يمكن أن نطلق عليه "الخريطة المعرفية للعالم" .. ويفسر ذلك صعوبة "اجتذاء" مفهوم المجتمع المدني من إطار وأسع لتدفق المعرفة، في عالم نطلق عليه "مجتمع المعلومات العالمي"، دون أن نحدد موقع مفهوم المجتمع المدني، على الخريطة المعرفية لعالم اليوم. فإذا كان هناك تلاحق وتتابع من نظريات، تتحدث عن النقلة التاريخية من المجتمع الصناعي، إلى مجتمع المعلومات العالمي، يصبح من المهم أن نعرف موقع المجتمع المدني، وتأثيره وتأثره بهذه النقلة النوعية التاريخية.. وإذا كانت هناك تيارات من المعرفة الجديدة تتدفق حولنا تسعى للتعرف والتنبؤ بالنموذج الحضاري المقبل، هل "هو توافقي" أم "صدامي"، يصبح مهمًا تحديد موقع المجتمع المدني في هذه النماذج.. يضاف إلى ذلك "معركة صياغة القيم الإنسانية"، إذا جاز هذا التعبير، والتدفق المثير للاهتمام من معاهد الأخلاقيات العالمية، عن القيم الإنسانية.. هنا مهم أن نحدد موقع المجتمع المدني على خريطة القيم الإنسانية العالمية.

٣- المبرر الثالث الذي يرتبط بالعولمة وخريطة المعرفة، هو "التوجه الكوني" نحو مبادئ إعلاء احترام حقوق الإنسان، والديموقراطية. ويرتبط بذلك حق المواطن في المعلومات، في مجتمعات شهدت تطور تكنولوجيا الاتصال، بشكل غير مسبوق، وأثرت -جوهريًا- على أدوار ووظائف المجتمع المدني.. في هذا السياق فإن الموسوعة العربية للمجتمع المدني، تتوقف أمام هذه التطورات التكنولوجية والمعرفية والمعلوماتية لكي تتوافر لنا الرؤية عن المستقبل.. إلى أين نتجه؟

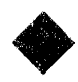
٤- الأمر الرابع الذي يتعلق بالعولمة والخريطة المعرفية العالمية، يتعلق بما نطلق عليه المجتمع المدني العالمي Global Civil Society، وهو بصفة مبدئية، مفهوم يعكس شبكات تتخطى الحدود الجغرافية، وتتوافق حول أهداف محددة، وتسعى للتأثير في السياسات في دول العالم.. هذه الشبكات- على مستوى المجتمع المدني العالمي- إما أنها تقف في مواجهة "توحش العولمة" وتكتل الشركات الاقتصادية العالمية، أم أن الأخيرة تسعى إلى "تحييدها"، والتوافق معها كآلية للتعامل مع الآثار السلبية للسياسات الرأسمالية العالمية، خاصة ما تعلق بالفقر والتهميش الاقتصادي.. أو قد يكون بين الاثنين موقف موضوعي مستقل، لقطاعات من المجتمع المدني العالمي، للدفاع عن المهمشين.. في هذا الإطار يصبح من المهم، تفهم المواقف المتباينة، لظاهرة المجتمع المدني العالمي، وعلاقتها بالعولمة من جانب، وأدوارها المستقبلية من جانب آخر.

الخلاصة إذن تؤكد على أن الموسوعة العربية للمجتمع المدني، وهي عمل جماعي بالدرجة الأولى، تجد مصادر أهميتها في تطور الخبرات وتدفق المعرفة من الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، كما تستمد أهميتها من اللحظة التاريخية الحالية للمجتمع المدني العربي من جانب، والعولمة والخريطة المعرفية العالمية من جانب آخر.. ونأمل أن نكون قد حققنا بعض النجاح.

د. أماني قنديل

المدير التنفيذي

الشبكة العربية للمنظمات الأهلية



الفصل الأول

المجتمع المدني في إطار الخريطة المعرفية للعالم



أ. السيد يسين
د. أماني قنديل



مقدمة

إن فهم ما حدث ويحدث من تطورات تتعلق بالمجتمع المدني على المستويات العالمية ، أو الوطنية - في داخل كل دولة عربية- لا يمكن أن يتم بشكل موضوعي إلا اعتماداً على منهج التحليل الثقافي.. فالتحولات، بل والانقلابات السياسية والاقتصادية في العالم، هي في النهاية "مشروع ثقافي"، يستند على مجموعة متماسكة من القيم الثقافية .

إن القرن العشرين لم يشأ أن ينتهي ليسلم زمام البشرية إلى القرن الحادي والعشرين، قبل أن يحسم نهائيًا المناظرة الكبرى التي دارت في جنباته بين الرأسمالية والماركسية. ولعله من قبيل التسرع والزعم بأن هذه المناظرة والصراع الضاري، قد حسما نهائيًا لصالح الرأسمالية، إذ إن سقوط الشمولية كنظام سياسي، لا يعني غياب مجموعة من القيم الإيجابية وجدت طريقها إلى النظرية الغربية ذاتها - خاصة ما تعلق بالعدالة الاجتماعية ومنع الاستغلال للإنسان وتنمية قدراته الإبداعية - فهذه القيم تعبر عن قيم إنسانية عامة، أثبتت الخبرة التاريخية أنها جديرة بأن تتبع.

إن مقدمة الموسوعة هذه، التي تتضمن فصلاً بأكمله، تستهدف لفت نظر القراء، إلى عدة أفكار أساسية:

أولها : إن هناك رحلة طويلة ، قطعها العالم بعد الحرب العالمية الثانية تحديدًا وحتى الآن، طرحت صراعات ضارية بين الماركسية والرأسمالية. كما طرحت قراءات وممارسات نقدية من جانب كل طرف .. ورغم سقوط الشمولية كنظام سياسي، إلا أن الحادث هو عمليات تأثير وتأثر، بعيدة عن «المنهج الاستقطابي» الذي يميز بشكل فاصل بين الماركسية والرأسمالية.

ثانيها : إن هذه الرحلة الطويلة والبطيئة والمعقدة، والتي وصلت بنا إلى القرن الحادي والعشرين ، تتطلب منا توجيه الاهتمام إلى المدخل الثقافي - والذي يركز على نشأة الأفكار وتطورها ثم تحولها وتغيرها - فالمدخل الثقافي سوف يقودنا إلى فهم الثورة الكونية الحالية.

ثالثها : إن هذه الثورة الكونية، هي التي تشهد الآن الانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات العالمي، وهي التي تشهد العولمة بكل تجلياتها التكنولوجية والاقتصادية والسياسية، وهي أيضًا التي تشهد انتقال العالم إلى «مجتمع المخاطر»، وانهيار النموذج التقليدي للسيادة الوطنية، والنموذج التقليدي للأمن القومي.

رابعها : إن أطروحة "المجتمع المدني العالمي"، والتي ستهتم بها الموسوعة هذه ضمن مفاهيمها، هي جزء من نسيج هذه الثورة الكونية التي نتحدث عنها، فهي مرتبطة بتكنولوجيا الاتصال، والانتقال إلى مجتمع المعلومات، وهي مرتبطة أيضًا - تأثيراً وتأثرًا - بتحولات الثقافة السياسية العالمية في اتجاه الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، ومرتبطة بالتحول الاقتصادي المكثف نحو قوى السوق .. ولاشك أن ظاهرة المجتمع المدني العالمي، التي تصاحب التحولات السابقة، هي نذير بانهيار نسق فكري تقليدي يحيط بمفهوم السيادة التقليدي ومفهوم الأمن القومي.

خامسها : إن هذا الفصل الذي يقدم الموسوعة للقراء، يسعى إلى "استثارة" الفكر العربي والممارسة العربية، لكي يفسر ويتنبأ ويصيغ، أدوارًا غير تقليدية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، والأكبر من ذلك يستهدف تحقيق نقلة نوعية في هذه المنظمات، لكي تنتقل من «مرحلة التسكين» و«التدخل العلاجي» إلى مرحلة جديدة تجعله فاعلاً Actor على الساحة الداخلية

والخارجية، وقادر على التكيف مع المتغيرات المتسارعة، من ناحية ، والتعامل مع ما نطلق عليه «مجتمع المخاطر» من ناحية أخرى.

هذا التطلع المشروع لدور فاعل، لا بد أن يبدأ من فهم واستيعاب صياغات المشروعات الثقافية الكبرى في العالم، والتي يقتصر تعاملنا معها على لحظة وصولها إلى المنطقة العربية على أحسن تقدير، أو تعاملنا معها بعد أن تكون قد امتدت بتأثيراتها وتفاعلاتها إلى المنطقة.

ولو أردنا أن نرسم خريطة معرفية شاملة للمجتمع العالمي نحدد عليها موقع المجتمع المدني، سوف نكتشف أن هناك تغيرات كبرى لحقت ببنيته، نطلق عليها اسم «الثورة الكونية»، **وهذه التغيرات يمكن أن نلخصها في خمسة متغيرات، هي:**

- من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات العالمي .
- من الحداثة إلى العولمة .
- من الأمن النسبي إلى مجتمع المخاطر .
- من الأمن القومي التقليدي إلى النموذج المعلوماتي للأمن القومي .
- بزوغ نموذج حضاري جديد .

أولاً : من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات العالمي:

يمثل الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي أكبر تحول في تاريخ الإنسانية، وذلك أن المجتمع الصناعي- بتأثير الثورة الصناعية - قد فتح الباب أمام إشباع الحاجات الأساسية لملايين البشر، الذين كانوا يعانون مشكلات جسيمة في حياتهم في ظل اقتصادات زراعية بدائية.

لقد مثل المجتمع الصناعي في الواقع، نموذجًا حضاريًا جديدًا، بتأثيره على بنية المجتمعات الإنسانية وعلى القيم السائدة فيها وعلى وضع الطبقات المختلفة، بل إنه خلق طبقة اجتماعية جديدة لأول مرة، وهي طبقة العمال، والتي دارت حولها أكبر المعارك الفكرية والأيديولوجية، كما أنها أصبحت وراء ثورات عالمية كبرى.

إن المجتمع الصناعي الذي ابتكر فضاءً جديداً غير مسبوق، وهو السوق Market، أصبح في عصر العولمة يمثل "الرأسمالية المتوحشة"، التي تحاول من خلال حرية السوق إطلاق العنان للشركات العالمية الكبرى للهيمنة على الاقتصاد العالمي، مما يترتب عليه اتساع تهميش الطبقات الوسطى والفقيرة، واستبعاد دول العالم الثالث من الدورة الاقتصادية المنتجة.

إن التحول الأساسي من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات العالمي، لم يحدث فجأة، ولكن سبقته إرهاصات متعددة في نهاية مرحلة المجتمع الصناعي، أبرزها: التغيرات الكبرى في بنية العلم والتكنولوجيا والاتصالات والتراكم الرأسمالي ، هي وغيرها بشرت بمجتمع عالمي جديد لم يمكن إعطاؤه اسمًا محدداً، لكننا تبينا فيما بعد أن هذا المجتمع هو مجتمع المعلومات العالمي.

كيف يمكن فهم المجتمع العالمي الراهن؟

لقد قدم «مانويل كاستلز» في موسوعته الثلاثية عن عصر المعلومات، تحديًا للباحثين، بسبب اتساع رؤيته، ومنهجه، وحداثة المفاهيم التي يعتمد عليها. إن ستادلر الذي قدم عرضًا شاملاً لموسوعة كاستلز (١٩٩٨)، **يرى أن الأطروحة الأساسية في الموسوعة الثلاثية عن عصر المعلومات، هي بزوغ رأسمالية كونية في نهاية القرن العشرين، تمتلك تصميمًا هائلاً لتحقيق أهدافها، إلا أنها أكثر مرونة من الرأسمالية السابقة لها.**

عدة أمور أساسية تجعلنا نتفهم العلاقات القائمة، أو المحتملة، بين مجتمع المعلومات العالمي والمجتمع المدني:

١- **إن الرأسمالية الكونية هذه، تواجهها على مستوى العالم قوى تتحداها، وهي تشكيلة واسعة من الحركات الاجتماعية Social Movements، وإلى جوارها منظمات المجتمع المدني**، تدافع عن الخصوصيات الثقافية، وعن مصائر البشر والفئات المهمشة، وعن البيئة التي يعيشون فيها.

٢- **إن الاستخدام الواسع المدى "للميديا الاتصالية" ونماذج التشبيك Networks، التي تميز القطاعات الاقتصادية المتقدمة، والشركات متعددة الجنسيات، هي ذاتها - أي الشبكات - التي تلجأ إليها القوى الاجتماعية**، سواء منظمات المجتمع المدني أو الحركات الاجتماعية، لكي تدافع عن ذواتها، وتؤكد وجودها وهويتها.

٣- **إن التوترات والتفاعلات الحادثة بين التشكيلات التنظيمية الحديثة للرأسمالية العالمية من جانب، وبين قطاعات عريضة من البشر في دول العالم، هي في واقع الأمر إعادة صياغة للحياة الإنسانية والخبرة العملية** .. إذن هناك تفاعل جدلي، وفقًا لكاستلز، بين التجديد التكنولوجي وأنماط الإنتاج وأنماط التنمية من جانب، وبين العلاقات الاجتماعية (التشكيلات/ التكوينات الاجتماعية) من جانب آخر. ومن ثم فإن أحد افتراضات كاستلز المهمة لنا في هذا السياق **أن هويات الجماعات هي التي تحدد شكل مؤسسات المجتمع**. معنى ذلك أن عملية بناء هوية متميزة، تدرك ذاتها ودورها، وتتبنى رؤية vision للمستقبل، يعني عملية بناء متميزة لمنظمات المجتمع المدني .. ومعنى ذلك أيضًا أن الهوية المنفتحة على الآخرين أو تلك المتشددة والمنغلقة، تؤدي إلى «تشكيلة مشابهة» في المجتمع المدني.

٤- **إذا كان كاستلز في عمله الموسوعي عن مجتمع المعلومات يهتم بالهوية** كما بدا مما سبق - ويعرفها أنها «عملية بناء المعنى استنادًا إلى سمة ثقافية ما، أو مجموعة سمات ثقافية» - فهو يميز بين ثلاثة أنماط للهوية، أولها : هوية اضفاء الشرعية Legi-timizing identity، وثانيها : هوية المقاومة Resistance، وثالثها : هوية المشروع المستقبليProject identity .

إن هذه الأنماط الثلاثة للهوية - خاصة هوية المقاومة وهوية المشروع المستقبلي - يصوغان بشكل كبير توجهات منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، إذا كانت هناك الرغبة الحقيقية في مقاومة الاستبعاد والتهميش، والرغبة في إحداث تغيير شامل بالمجتمع.

٥- **إن وصف مجتمع المعلومات العالمي الراهن بأنه «مجتمع شبكي» يعد وصفًا أساسيًا في نظرية كاستلز ، فهذا المجتمع الشبكي الذي نشأ نتيجة ظهور تكوينات جديدة (اقتصادية واجتماعية)، قد اعتمدت على التطبيق الواسع المدى للتجديد التكنولوجي في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين**، وقد تطورت تكنولوجيا المعلومات بطريقة مغايرة للتطور التكنولوجي السابق، مما سمح بتشكيل «النمط المعلوماتي للتنمية». هذا النمط يتسم بالمرونة والانتشار والتكامل، والتطورات هذه في مجملها - في مدى لا يزيد على عشرين

عاماً – قد أدت إلى خلق الاقتصاد المعلوماتي الكوني Global .

في هذا السـيـاق فـإنه من المهم مـلاحظة العلاقة الرئيسة بين المجتمع المدني ومجتمع المعلومـات العـالمي، وهـو مـا أدى إلى أن تخصص الموسوعة قسماً يتناول المفاهيم الأساسية التي تؤثر على تفعيل دور منظمات المجتمع المدني .. فالاقتصاد المعلوماتي، "العابر للقارات"، يرتبط بإنتاج قومي عابر للقارات، وشبكات مجتمع مدني، هي أيضاً عابرة للقارات .. بعبارة أخرى لقد تغيرت موازين القوة الدولية في ضوء المجتمع الشبكي.

٦- **الملاحظة الأخيرة، في إطار تناولنا لمجتمع المعلومات العالمي، هي غزارة التراث العلمي التي أصبحت تتجاوز قدرة الفرد على الإحاطة بكل مفرداته في ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة** .. أدى هذا إلى محاولات رائدة من جانب بعض الباحثين لرسم خريطة التراث العلمي الخاص بمجتمع المعلومات العالمي ، وقد قام بأهم هذه المحاولات كل من «إيزابيل ألفاريز» و«برنت كيليون»، في دراستهما المنشورة على الإنترنت بعنوان «رسم خريطة التراث العلمي للمجتمع المعلوماتي: الموضوعات والمنظورات، ورؤى العالم».

هذه الخريطة المقترحة تستند على ثلاثة أبعاد،

أولها : الموضوعات Topics وجاء أهمها عن العولمة، والتفاعل، وهوية البشر في سياق العولمة، والمعلومات. **ثانيها** : إن رسم خريطة التراث العلمي يستند على المنظور أو زاوية الاقتراب من الموضوع. وقد رصد الباحثان منظورات متعددة لمجتمع المعلومات (تكنولوجية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، تعليمية). **ثالثها** : رؤى العالم، وهي رؤى تحاول فهم العالم من خلال التركيز على فئات أو مفاهيم محددة .. **وبإيجاز فإن المقام لا يتسع لتناول تفصيلي، ولكننا أردنا أن نصل بالقاوئ إلى أن مصطلح رسم الخرائط Mapping أصبح يستخدم بشكل منهجي ومتميز، في مسح التراث العلمي لمجتمع المعلومات.**

ومن هذه الزاوية فإن السؤال الذي نثيره هو : هل يمكن رسم خريطة mapping في إطار مجتمع المعلومات العالمي، للموضوعات، وزوايا طرحها ومناقشتها، وللرؤى، التي تناولت المجتمع المدني؟ وإذا ركزنا على المجتمع المدني العربي، كيف يمكن رسم الخريطة للأبعاد الثلاثة السابقة (الموضوعات، المنظورات ، الرؤى)؟ نعتقد أن إعداد هذه الموسوعة هو خطوة في هذا الاتجاه.

ثانياً : من الحداثة إلى العولمة:

لا نبالغ أدنى مبالغة إذا قلنا إن الإنسانية تنتقل الآن، عبر عملية معقدة ومركبة، إلى ثورة كونية تأتي – في التعاقب التاريخي للثورات المتعددة التي شهدتها الإنسانية – عقب الثورة الصناعية، والثورة العلمية والتكنولوجية، التي أضافت للبشرية – ولأول مرة – قوى جديدة من قوى الإنتاج، تضاف إلى الأرض، ورأس المال والعمل[١]. وبالتدريج بدأت ملامح المجتمعات الصناعية المتقدمة تتغير، ليس في بنيتها التحتية فقط، ولكن أيضاً في : أسلوب الحياة، أنماط التفكير، نوعية القيم السائدة وأساليب الممارسة الذاتية .. وقد ذاع مصطلح جديد هو «المجتمع ما بعد الصناعي»، والذي أطلقه بعض علماء الاجتماع الغربيين، وأبرزهم «دانيل بل»[٢] ، **ثم تلاه توظيف مصطلح آخر أكثر دقة وهو «مجتمع المعلومات»،**

باعتباره يميز أبرز ملمح من ملامح المجتمع الجديد، القائم على إنتاج المعلومات وتداولها، من خلال آلية غير مسبوقة.

في ظل هذه التطورات الكبرى في مجال المعرفة والاتصال، أخذ يتشكل ببطء ما يمكن أن نطلق عليه «**الوعي الكوني**» والذي سيتجاوز في آثاره، كل أنواع الوعي السابقة، **كالوعي الوطني، الوعي القومي، الوعي الطبقي، والوعي الاجتماعي، لكي يعبر عن بزوغ قيم إنسانية عامة، تشتد في الوقت الراهن "معركة" لصياغتها. في هذا الإطار، ومن منظور العمل الجماعي الذي نقدمه، وهو الموسوعة العربية للمجتمع المدني، يهمنا جذب اهتمام القارئ إلى ما يلي :**

١- **إن تصاعد الاهتمام بالمجتمع المدني العربي، هو في شق كبير منه جزء من تشكل الوعي الكوني، الذي يستهدف مزيدًا من مشاركة المواطنين،** وتفعيل قدراتهم في عمليات التأثير على السياسات وعلى أساليب الحياة التي يعيشونها.

٢- **هذا الوعي الكوني الآخذ في التشكل - عبر عملية بطيئة ولكن ثابتة - هو الذي يفسر لنا أيضًا تحالفات وائتلافات وشبكات المجتمع المدني العالمي،** والتي يطلق عليها البعض ظاهرة «**الشبكات عبر القومية**»، وأحيانًا ما يطلق عليها «**متعددة الجنسيات**»، حيث تتحالف منظمات المجتمع المدني من الشمال والجنوب، لمواجهة قضية الفقر، أو البيئة، أو مناهضة العولمة.

٣- **إن معركة صياغة القيم الإنسانية العامة، أحد ملامحها إعلان وتبني مواثيق الشرف الأخلاقية، لمنظمات المجتمع المدني**، وعلاقاتها بالمانحين، وعلاقاتها بالحكومات والرأي العام.. وهي المواثيق التي تطرح مجموعة من المبادئ الاسترشادية لعمل منظمات المجتمع المدني، وأيضًا الموجهات للقواعد القانونية، التي تحكم العلاقات بين المجتمع المدني من جانب وبين الحكومات والجمهور ومؤسسات التمويل من جانب آخر.

من المهم تفهم أن مجتمع المعلومات يستمد سماته من سمات تكنولوجيا المعلومات ذاتها[٣] ، **وأولها** أن المعلومات تراكمية غير قابلة للاستهلاك والتفتت، **وثانيها** أن قيمة المعلومات هي أنها ينبغي أن تقود إلى أكثر القرارات فعالية (أي تنمية قدرة الإنسانية)، **وثالثها** أنها ترتكز على العمل الذهني ومن ثم هي معنية بتطوير النسق الاجتماعي .

يلخص بعض الباحثين إطار مجتمع المعلومات في الملامح التالية

المنفعة المعلوماتية	الصناعة القائدة ستكون مجتمع المعلومات	الديمقراطية التشاركية التي تستند على الإرادة الذاتية لمشاركة المواطنين	تغير القيم الإنسانية من التركيز على الاستهلاك المادي إلى إنجاز الأهداف	الإبداع المعرفي هو أعلى درجة في مجتمع المعلومات ومن خلال مشاركة واسعة
شبكات للمعلومات وبنوك للمعلومات				

هذه الصوة «البراقة» لمجتمع المعلومات ليست ضرباً من الخيال، والدلائل حولنا تؤكد أننا نسير في اتجاهها، ولعل تفجر **قضية «ديمقراطية المعلومات»**، والتي يدور حولها النقاش والجدل في العالم، وفي بعض الدول العربية، تؤكد السعي نحو توفير إسهام الجميع في مجتمع المعلومات، ومشاركة الجميع فيه، **إذ أن ديموقراطية المعلومات هي شرط موضوعي يجعلنا نتفادى الشمولية والسلطوية.**

مقومات ديمقراطية المعلومات

- **حق الإنسان في صيانة حياته الخاصة .**
- **الحق في المعرفة .**
- **حق استخدام المعلومات .**
- **حق المواطن في توفير ديمقراطية الإعلام.**

إلى جانب تحدي ديمقراطية المعلومات الذي يواجه البشرية التي تشهد التحول نحو مجتمع المعلومات، هناك تحدٍ آخر مهم وهو : **تنمية القدرة التكيفية للمواطنين في مواجهة الظروف الكونية المتغيرة بسرعة**، هنا نحن نناقش في حقيقة الأمر تنمية الذكاء الكوني الإنساني، والذي يبدأ بالفرد إلى مستوى الذكاء الجمعي، والذي يعني «القدرة على الاختيار العقلاني للفعل Action الإنساني لحل المشكلات».

هذه التحديات ماذا تعني للمجتمع المدني العالمي؟

١- إن المجتمع المدني عليه أن يخوض ويشارك في معركة «ديمقراطية المعلومات».

٢- إن المجتمع المدني وهو يخوض هذه المعركة، هو يسعى إلى الحق في المعرفة، والحق في استخدام المعلومات.

٣- إن اكتساب المجتمع المدني للمصداقية، أحد مصادره الرئيسة هو ممارسته لنموذج يحتم حق الفرد والمجتمع في إتاحة المعلومات (الشفافية والمكاشفة).

٤- إن المجتمع المدني، الذي نتحدث دائمًا عنه باعتباره يتسم بقدرة استجابية وتكيفية عالية، بسبب تحرره من الإجراءات البيروقراطية «وشعوره بالناس ومشاكلهم»، لابد أن يتسم باختيارات عقلانية ومبدعة وجديدة، لحل المشاكل الإنسانية.

ولكي نفهم الآثار الناجمة عن عملية التغير في العالم، ونحلل الصراع المحتدم حول النظام العالمي الجديد، من المهم ألا نكتفي بالمناهج السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تجعل الرؤية في النهاية ترتبط بكل حدث أو كل مجال على حدة، لهذا **فإن قناعتنا المؤكدة هي تبني التحليل الثقافي**(٤)**، وهو -كما سنرى -يرتبط بشكل كبير بطبيعة ظاهرة المجتمع المدني، وتنامي -بل وتشتت أدواره - في كل اتجاه.**

إن منهجية التحليل الثقافي التي تبلورت في العقود الأخيرة نتيجة إسهامات مجموعة من كبار المنظرين في علم الاجتماع الغربي(٥)، (أبرزهم ميشيل فوكو الفرنسي، وهابرماس الألماني، وبيتربرجر الأمريكي، وماري دوجلاس الإنجليزية الأصل، ودريدا الفرنسي)، قد تبلورت بسبب عجز المناهج السياسية والاقتصادية السائدة عن تفسير التغيرات المتسارعة، الشاملة، والمعقدة. ومن ثم فإن مفهوم **«الثقافة» قد جاء، هو وما يستدعيه من مفاهيم تنتمي لنفس الفضاء، لكي يطرح العلاقات المركبة بين أشكال معينة من القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكذلك أشكال من**

المؤسسات المعاصرة (مثل منظمات المجتمع المدني)، في علاقتها بخطاب سياسي جديد (خطاب الهيمنة الأمريكية، خطاب العولمة ..إلخ).

لم يكن غريبًا إذن، أن تتردد «بعض الأوصاف» لحرب الخليج ، باعتبارها «الحرب الثقافية الأولى في العصر الحديث»، أو أنها «الحلقة الأولى في سلسلة الحروب الثقافية المقبلة»، التي ستتوجه – في رأي هؤلاء – نحو الصدام مع الحضارة الإسلامية، وذلك بعد انهيار الشيوعية، العدو الأول التقليدي للغرب[٦] .

وفي إطار اهتمامنا بمداخل التحليل الثقافي، واستنباط علاقتها بفهم ظاهرة المجتمع المدني، يمكن القول إن هناك أربعة مداخل أساسية[٧]:

المدخل الذاتي: يركز على المعتقدات والآراء والقيم والاتجاهات التي يتبناها أفراد المجتمع.

المدخل البنيوي: يركز على الأنماط والعلاقات بين عناصر الثقافة ذاتها والتي تسبغ التجانس على الثقافة.

المدخل التعبيري: يركز على إدراك الثقافة من زاوية تفاعلها مع البناء الاجتماعي.

المدخل المؤسسي: ينظر للثقافة باعتبارها تتشكل من فاعلين Actors، وتؤثر على توزيع الموارد.

كيف يمكن أن نفهم المجتمع المدني اعتمادًا على مدخل التحليل الثقافي، والذي يهتم في الوقت ذاته بمجتمع المعلومات الكوني؟

١- **إن هذه المداخل المتعددة للتحليل الثقافي، هي قادرة على تفسير الثورة السياسية التي تجتاح العالم، والتي تتلخص في عبارة واحدة، هي «الانتقال الحاسم من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية»**[٨].

هذا الانتقال الحاسم إلى الديمقراطية، منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، حمل معه ثورة موازية – إذا جاز التعبير – في الاهتمام بالمجتمع المدني ومشاركة المواطنين[٩].. وقد **طرح الباحثون في هذا السياق أسئلة مهمة تتعلق بإمكانية تصدير الديمقراطية؟ هل هناك نظرية وحيدة (المقصود النظرية الغربية) للديمقراطية تتسم بالتناسق مع كل بناء اجتماعي وثقافي؟** ويمكن لنا هنا في هذا التقديم للموسوعة العربية للمجتمع المدني أن نطرح تساؤلات، من قبيل هل منظمات المجتمع المدني تستند على سياق تطور المجتمع الغربي وقيمه، وبالتالي قد نرفضه؟ أو هل هذه المنظمات في المنطقة العربية، تعاني من سلبيات، ترتبط بقيم وممارسة الديمقراطية في عالمنا العربي؟ .. **وهكذا مهم مناقشة هذه الأمور وهو ما تحرص الموسوعة هذه على طرحه في سياق مفاهيم متعددة** ... إلا أننا نود أن نلفت الانتباه، إلى أن المشكلة الحقيقية في الوقت الراهن، لا تكمن في الصراع بين الأنظمة السياسية العربية وتيارات المعارضة – وهو ما ينعكس على وضعية منظمات المجتمع المدني، ولكنها تتمثل في الصراع أيضا داخل جنبات المجتمع المدني العربي ذاته، بين رؤيتين متعارضتين. **أولهما** رؤية علمانية، وبكل تفريعاتها، تؤمن بفصل الدين عن الدولة. وفي إطار من التعددية السياسية مع الحرص على ألا تتعارض مع الشريعة الإسلامية. **وثانيهما** رؤية إسلامية احتجاجية متشددة تريد إقامة دولة دينية ولا تؤمن بالتعددية[١٠].

هذه الرؤية الثقافية بكل أطيافها، قائمة في المجتمع المدني العربي، وهي تحتاج إلى

إبداع فكري لصياغة نموذج ديموقراطي ناجح وصالح التطبيق، لا يكون نقلا آليا لقواعد الديموقراطية الغربية، وفي الوقت نفسه يتفق مع الأنساق الثقافية والاجتماعية القائمة، يتطلع إلى المستقبل، ويعمل على التغيير، وبمشاركة المواطنين.

وهناك شق آخر في الثورة السياسية لن نفيض فيه، يتعلق بالانتقال من صراع الفناء إلى إرادة البقاء في العلاقات الدولية[١١]، وهو لا يقل أهمية عن التحول من الشمولية إلى الديمقراطية، باعتبار أنه قد فجر في النهاية مخاطر النظام العالمي الجديد - والذي هيمنت عليه الولايات المتحدة الامريكية - وبرز فيه التطبيق الانتقائي لمعايير حقوق الإنسان، وتحفظات بعض دول العالم في الشمال والجنوب عليه[١٢] .

٢- **إن مداخل التحليل الثقافي التي تعرضنا لها، بهدف فهم مجتمع المعلومات الكوني وعلاقاته بالمجتمع المدني، ينتقل بنا من الثورة السياسية - التي طرحناها سابقًا إلى «الثورة القيمية».**

لقد حدث تغير جوهري في «أجندة» الموضوعات السياسية التي يدور حولها الجدل السياسي بين الحكومة والمعارضة ، لنشهد - وفقا لكتاب «التحول الثقافي» لانجلهارت[١٣]- تحولاً ثقافيًا يطرح اتجاهات جماهيرية واسعة المدى أثرت على أسلوب الحياة، وأصبحت هناك موضوعات جديدة مثل نوعية الحياة، وحماية البيئة، والإحياء الديني .. وغيرها.

ويقرر بعض الباحثين أن هذا التغير في الاتجاهات والقيم، في المجتمعات الغربية، بسبب إشباع الحاجات الأساسية للجماهير، أدى إلى أن أصبح «**البحث عن المعنى**» هو الهاجس الجديد فانتقلنا من الإشباع المادي إلى الإشباع الروحي.. ورغم وفرة السلع في مجتمعات الاستهلاك - وفقا لانجلهارت - وتحت تأثير ثقافة الاستهلاك الدائمة، لم تتحقق السعادة للبشر وحدث «**شيوع للاغتراب**».

في الدول النامية، وفي المنطقة العربية، فإننا نمر بهذه المرحلة، ولكن لأسباب مغايرة تماما، نحن نشهد شيوعًا «للاغتراب» (سواء في دول عربية تلهث لإشباع الحاجات الأساسية، أو أخرى غنية تلهث مجتمعاتها وراء ثقافة الاستهلاك)، أدت إلى حركات الإحياء الديني - ولو جزئيا - وأدت أيضا إلى بروز منظمات للمجتمع المدني لا ترى تناقضًا بين العلمانية والإحياء. وأخرى في بعض دول الخليج تحذر من وطأة هيمنة ثقافة الاستهلاك والتركيز على الأبعاد المادية. شيوع الاغتراب ارتبط أيضًا بقيم وثقافة قطاعات عريضة من الشباب، اتجهت للتخاطب معًا عبر «الفضاء الافتراضي» (غرف المحادثة Chat في الإنترنت)، بل البعض يطرح تفسير عزوف الشباب عن المشاركة في المجتمع المدني، في ارتباطه بظاهرة المدونات وهذه «الآليات الإلكترونية البديلة»[١٤].

والخلاصة إذن أننا ننبه القارىء في هذا السياق إلى «الثورة القيمية» التي تجتاح كل دول العالم بأشكال مختلفة، وتنبهنا إلى قضايا قيمية جديدة، لابد من وضعها على جدول أعمال منظمات المجتمع المدني.

٣- إذا كانت «الثورة الهادئة» هي في مجال القيم والاتجاهات في المجتمعات الإنسانية المعاصرة، فإن **الثورة المعرفية بالغة الأهمية، وعنيفة**. فمشروع الحداثة الغربي الذي بدأ في عصر التنوير الأوروبي، قد انتهى في رأي بعض الباحثين وأصبحنا في عصر ما بعد

الحداثة .. وقد أسهم في صك مفهوم ما بعد الحداثة عدد من أبرز الباحثين، بينهم إيهاب حسن الناقد الأمريكي والمصري الأصل، والذي نشر كتابه عام ١٩٨٧ بعنوان التحول ما بعد الحداثي: «مقالات في نظرية وثقافة ما بعد الحداثة»[١٥]. إن الفيلسوف الفرنسي ليوتار أصدر المانفيستو الخاص بما بعد الحداثة[١٦]، والذي قرر فيه أن المرحلة الراهنة من المعرفة الإنسانية، تشهد سقوط النظرية الكبرى وعجزها عن قراءة العالم .. وهو يقصد بها الأنساق الفكرية الكبرى التي تتسم بالجمود، وتزعم قدرتها على التفسير الكلي للمجتمع (الأيديولوجيات). كذلك سقطت فكرة الحتمية في التطور التاريخي من مرحلة إلى أخرى.. **إن حركة ما بعد الحداثة تدعو إلى أن التاريخ الإنساني مفتوح على كل الاحتمالات.**

إن هذه الحركة التي تعرضت لنقد شديد، رغم مرورها بعدة أطوار، حيث ظهرت في مجال العمارة، ثم النقد الأدبي، والفلسفة، ثم علم الاجتماع والسياسة[١٧] ، هي أشبه ما تكون «برمز بارز» يشير إلى سقوط النماذج النظرية التي سادت الفكر والعلم الاجتماعي في القرن العشرين، والتي عجزت عن قراءة العالم وتفسيره والتنبؤ بمصيره. ليس **هناك مفكر اليوم يدعي أنه يملك الحقيقة المطلقة، ومن هنا لا بد أن نلتفت - وبعمق - للمباديء الستة الرئيسية - التي تستند عليها حركة ما بعد الحداثة، لكي نتبين لماذا تهمنا في صياغة الخريطة المعرفية للمجتمع المدني.**

** المبدأ الأول : **أن تحطيم الأنساق الفكرية الكبرى المغلقة، والتي عادة ما تأخذ شكل الأيديولوجيات، وتزعم تقديم تفسير كلي للظواهر، هي في الواقع تقوم بإلغاء حقيقة التنوع الإنساني** وتنفي إلى جانب ذلك التفاعل القائم والوارد، حتى بين النص المكتوب من مؤلف، وبين القاريء. إن الحركة تعلن أن «المؤلف قد مات»، وهي بهذا - رغم استفزازها للكثيرين- إلا أنها تفتح الباب «للتأويل»، و«للتفاعل»، والتطوير، وتعلن زوال «السلطة الفكرية» لمشروع أو فكرة، لم يساهم فيها الجميع.

** **المبدأ الثاني في حركة ما بعد الحداثة، إن الإنسان ليس سوى عنصر، يخضع ويتأثر لواقع وانعكاسات النسق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يعيش فيه** .. هذا الاتجاه الذي يشكك في الذات المستقلة للإنسان، أثار نقداً عنيفًا لأنه يشكك في المخططات الإنسانية، والتدخلات الإنسانية، بل وفي أدوار منظمات المجتمع المدني الدفاعية في الدول النامية- ومنها المنطقة العربية حيث يصبح بعض نشطاء المجتمع المدني «ضحايا» لثقافة سياسية واجتماعية تعلي من هيمنة وتسلط الفرد، وتقلص الممارسة الديموقراطية[١٨].

** **المبدأ الثالث، إن الحاضر الذي نعيش فيه ينبغي أن يكون هو محور اهتمامنا، وأهمية التاريخ بالنسبة لحركة ما بعد الحداثة، أنه يلقي الضوء على الأحوال المعاصرة.** إذا كانت الحركة هذه تقلص من التاريخ فإن الباحثين من أنصار ما بعد الحداثة، يستخدمون مفاهيم عن الزمن والجغرافيا، لإلغاء الفرق بين حدود السياسات الداخلية والسياسات الخارجية .. وأبرز من عبر عن ذلك «أشلي» في العلاقات الدولية[١٩] .

** **المبدأ الرابع، أن الحركة المذكورة، ترفض ما تطلق عليه الإرهاب الفكري، والناتج عن احتكار الحقيقة المطلقة**، وترفض أيضا التعميمات

الجارفة التي تلجأ إليها النظريات، ثم في النهاية تغيب عنا الفروق النوعية بين المجتمعات، ويتم إلغاء كل صور التعددية .

** **المبدأ الخامس**، ترفض فكرة ما بعد الحداثة كل عمليات التمثيل representation، سواء أخذت شكل الإنابة، أو التشابه.

** **المبدأ السادس**، للحركة هو أنها تتبع في مجال البحث والمعرفة، عدة مقولات عن الحقيقة، والسببية والتنبؤ، والموضوعية، وغيرها .. ولا مجال هنا لطرحها.

إن حركة ما بعد الحداثة – حتى لو شكك البعض في دخولنا في الحداثة حتى نهتم بما بعدها– هي مكون رئيسي في إطار مجتمع المعلومات العالمي ، ومن لا يشارك في إنتاج المعلومة والاستفادة بها، سوف يسقط .. وبغض النظر عن قبولنا لها أو رفضنا لها فهي تطرح من منظور المجتمع المدني، أفكاراً مهمة، تستحق أن نعيد النظر فيها، أو نقرأها بشكل نقدي، أهمها :

– فكرة تطوير منظمات المجتمع المدني في كل بلد، وفقًا للأنساق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، وعدم التوجه إلى «الصيغة الغربية» والاحتذاء بها، باعتبارها الأمثل.

– قبول التعددية والتنوع مكون رئيسي في هذه المنظمات التطوعية الإرادية.

– العلاقة التفاعلية، بين ما هو داخلي وما هو خارجي، لتفسير جانب من توجهات وممارسات المجتمع المدني (٢٠).

– يصعب الادعاء، أن منظمة ما للمجتمع المدني، أو «شبكة منظمات»، هي التي تمثل represent كل منظمات المجتمع المدني، أو تمثل مطالب كل الجماهير وبالفعل إذا راجعنا الأعمال الكبرى في مطلع الألفية عن المجتمع المدني العالمي، سوف نجد أن إشكالية التمثيل -repre sentation تناقش، ثم التوافق حول سقوط هذه الفكرة[٢١].

- الثورة العالمية:

في ضوء هذه الثورة الكونية، يدعو فريق من المفكرين إلى القيام بثورة عالمية World Revolution شاملة، وهذه الثورة تقوم على أساس الاستجابة لأزمتنا الكونية الراهنة، وللمشكلات الحادة التي تواجه الإنسانية.

لقد صنف المفكر المعروف ريتشارد فولك Richard Falk، مع فريق من زملائه، في مشروع نماذج النظام العالمي، هذه المشكلات إلى فئات أربع وهي: الحرب، غياب العدالة الاجتماعية، الفقر، البيئة. ومن ثم طرح " فولك " وزملاؤه، أربع قيم إيجابية، أقترح أن تكون قيمًا للنظام العالمي، وهي :

– تحقيق السلام.
– تحسين الوضع الاقتصادي.
– تحقيق العدالة الاجتماعية.
– التوازن البيئي.

(انظر الثورة العالمية www.worldrevolution.org)

إن مراجعة هذه القيم العالمية المقترحة، يدفعنا إلى صياغة الخريطة التالية، للمجتمع المدني، للإسهام في "الثورة العالمية غير العنيفة"، للارتقاء بأوضاع الإنسانية، وهي تشمل:

– الحكم العادل أو الرشيد Good Gov- ernance .

– إشباع الاحتياجات الأساسية basic needs .

- الأمن الاقتصادي.
- تعليم متميز.
- تنمية بيئية مستدامة.
- ضمان الحريات والحقوق.
- صياغة ثقافة أخلاقية.
- تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة وتوفير فرص الترقي للجميع.
- خلق بيئة صحية .

وهكذا نلحظ أن «الثورة العالمية» غير العنيفة، هي في واقع الأمر أحد مكونات الخريطة المعرفية، أو أحد المشاريع الفكرية التي تسعى للتعامل مع الأزمات الحادة التي يواجهها البشر في إطار الكونية أو العولمة .. بعض ما تتضمنه قد توافق حوله العالم بالفعل، في مطلع الألفية الثالثة، فيما يعرف **بالأهداف الإنمائية للألفية**[٢٢]**، ويتمثل الأهم بالنسبة** لنا في مكافحة الفقر، التعليم المتميز، حق الصحة، التوازن البيئي، تمكين النساء (وهو ما يدخل ضمن أفكار العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص).

- لوحة تخطيطية لعصر العولمة / خريطة معرفية مقترحة

إن عصر العولمة، والذي نحدده بأنه مجتمع المعلومات العالمي Global Information Society والذي تحدثنا عنه من قبل، يعود إلى زمن المجتمع الصناعي، وظهور السوق Market، باعتباره وحدة التحليل الأساسية لفهم النظام الاقتصادي الرأسمالي، وقد قدم كارل بولاني - المجري الأصل - عمله المتميز بعنوان «التحول الكبير»، يرسم فيه صورة دقيقة لدورة المجتمع الصناعي .. ثم تبنى عالم الاجتماع الامريكي الشهير «دانيال»، نهاية المجتمع الصناعي في كتابه المعروف «المجتمع ما بعد الصناعي» .. ثم يأتي التحول الكبير الثالث في تاريخ الإنسانية، وهو ظهور مجتمع المعلومات العالمي، كنموذج حضاري جديد، يقوم على أنقاض المجتمع الصناعي، وبرز «كاستلز» المنظر الأكبر لهذا المجتمع، في كتابه الموسوعي الذي أشرنا إليه من قبل «مجتمع المعلومات».

نحن أمام ثلاثة أنماط من القرارات الفكرية ، حول معالم هذا المجتمع الجديد : الأولى من منظور العلاقات الدولية، والثانية من منظور التحليل الثقافي والذي تم تناوله من قبل - ليركز على رؤى العالم المتغيرة وعملية التفاعل بين الثقافات- والثالثة من منظور فلسفة التاريخ (وأبرز أمثلتها كتابات فرانسيس فوكوياما). لقد قام معهد «نومورا» الياباني، بمبادرة تشكيل جبهة علمية، تسمى «نادي طوكيو للدراسات الكونية»* وتضم أربعة معاهد غربية شهيرة (بروكنجز الأمريكي، معهد العلاقات الدولية الفرنسي، تشاتهم هاوس الإنجليزي، ومعهد الدراسات الاقتصادية الألماني). ولم تقنع اليابان بالمعهد الاستراتيجي المذكور، ولكن شكلت أيضا لجنة بعنوان «اللجنة اليابانية لدراسة النظام الكوني بعد الحرب الباردة»، وأحد أهم تقاريرها يركز على رسم «خريطة للمجتمع الكوني» .. هذه الخريطة تضم ثلاث ركائز:

١- المؤشرات المتغيرة للمجتمع الكوني، وهي بإيجاز تضم: انهيار الأيديولوجية، بزوغ سوق كونية اقتصادية، زيادة تعقيد البعد

* درجنا في العالم العربي على التطلع لمراكز الأبحاث الاستراتيجية الغربية، وهي مهمة، إلا أن اليابان على وجه الخصوص تحرص على التفاعل مع المؤسسات الغربية، وفي الوقت نفسه صياغة أفكارها وتصوراتها الخاصة.

العسكري، الديموقراطية وتنوع أشكالها، التعددية الثقافية، صعود قيم حقوق الإنسان والديموقراطية، والبيئة، والسيادة البازغة للطبقة المتوسطة في المجتمع الكوني، توقع حركات كبرى للسكان، كونية العلم في مقابل قومية التكنولوجيا، وأخيراً تزايد الأنشطة الدولية غير المشروعة (السلاح ، المخدرات، الاتار بالبشر).

إن العلم والتكنولوجيا – وليس الأيديولوجيا– هما المحركان الأساسيان للمجتمع الكوني.

٢- الفواعل المتغيرة في المجتمع الكوني، وهي تضم :

- الشركات متعددة الجنسية.
- المنظمات غير الحكومية عابرة القارات.
- النخبة العابرة للقوميات (وترتبط بالسابقة).
- وسائل الإعلام الكونية.
- الجماعات الإثنية والأديان.

الدولة ستظل فاعلاً رئيسياً، غير أن وظائفها سيطرأ عليها تغيير .. ستقوى وظائفها في اتجاه قيادة التطور التكنولوجي وحماية الصناعات ووظائف الرفاهية العامة في الدول النامية. وستضعف وظائفها في اتجاه اللامركزية وتفويض السلطة للمؤسسات الدولية والإقليمية. إن الاقتصاد سوف يكون المكون الأساسي لقوة الدولة، وعناصرة العلم والتكنولوجيا، والتعليم، القدرات الإدارية، التنظيم الاجتماعي.

٣- تشكل بنية المجتمع الكوني :

ستتشكل بنية المجتمع الكوني البازغ من علاقات تفاعلية تستند على " شراكة كونية"، أو إقليمية، وتسود علاقات التعاون، المنافسة، التعايش بين الأطراف الثلاثة الكبرى وهي : الولايات المتحدة الامريكية، وأوروبا، واليابان. وسوف تبرز نظم تتمحور حول موضوع واحد ، أو بعد معين اقتصادي، علمي، عسكري، بيئي، سياسي، وسوف تكون إدارة المجتمع الكوني بالغة التعقد.

أين نجد المجتمع المدني في الخريطة الكونية ؟

- **بزوغ المجتمع المدني، كفاعل جديد في المجتمع الكوني،** أو مجتمع المعلومات العالمي، هو أحد ملامح عملية التشكل الحالية.
- **المجتمع المدني سيتزايد إسهامه، في الارتقاء بأوضاع الإنسانية،** وأمامه خريطة عالمية للقيم الأساسية التي يتوجه نحوها، أبرزها التنمية البشرية والبيئية المستدامة، الحكم العادل الرشيد، العدالة الاجتماعية، الحقوق والحريات.
- **ستظل الثقافة من أهم مصادر القوة في عصر المعلومات،** والثقافة المتطورة هي القادرة على التعامل بحساسية فائقة مع متغيرات العصر .. هل يستطيع المجتمع المدني العربي الاضطلاع بذلك ؟

إذا كنا قد قمنا بصياغة ثورات ثلاث متزامنة ومترابطة يشهدها العالم، سياسية (تنتقل بنا من الشمولية والسلطوية إلى التعددية والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان)، وقيمية (تنتقل من القيم المادية إلى ما بعد المادية)، **ومعرفية** (تنتقل من الحداثة إلى ما بعد الحداثة)، **فإن إطار حوار الحضارات يمكن من خلاله تحليل الظواهر المتفاعلة في عالم اليوم هذا الإطار عبارة عن مثلث يقوم على العولمة والعلاقات المتعددة الأطراف، والقومية.**

إن النموذج التوفيقي العالمي الجديد يتسم بعدة ملامح، أهمها التسامح الثقافي، النسبية الفكرية في مواجهة سقوط الأيديولوجيات، إطلاق الطاقات الخلاقة للإنسان في سياقات ديموقراطية، تقليص مركزية الدولة، إحياء المجتمع المدني، إعلاء القيم الروحية والأخلاقية.. هذا النموذج التوفيقي في النظام العالمي الجديد، يصعب التنبؤ بنتائجه، فهو يتوقف أساسًا على قدرات النضال لمواجهة نظام الهيمنة الأمريكي .

ومن المهم في نهاية القسم الثاني من هذا الفصل، والذي يحمل العنوان من الحداثة إلى العولمة، أن نحدد بعض الأبعاد المعرفية للعولمة: فالعولمة ليست وحيدة البعد، وليست معركة بين من يرون أنها حتمية، ومن يرفضونها، ومن ثم نحن نقترح نموذجًا معرفيًا ثلاثي الأبعاد:

- **فالعولمة في البعد الأول - في إطار النموذج المعرفي - تتضمن عدة فئات للتعريف بها وهي:** مرحلة تاريخية ، تجليات لظواهر اقتصادية ، انتصاراً للقيم الأمريكية، ثورة اجتماعية وتكنولوجية .
- **والعولمة في البعد الثاني، لها عدة أطروحات في ميدان الدراسات الكونية،** وهي: أطروحة إعادة التوزيع، أطروحة الإقليمية، أطروحة التحديث، أطروحة الثورة الاتصالية .
- **والعولمة في بعدها الثالث - من النموذج المعرفي المقترح - تظهر فيها** قوى متعارضة، متصارعة، متعددة أبرزها : الدول، الأسواق، المجتمع المدني .

- **الصعود البارز للتكتلات الاقتصادية والسياسية الإقليمية، وتصاعد العلاقات متعددة الأطراف، يصاحبهما تصاعد المجتمع المدني كقوة احتجاجية على العولمة، أو متوافقة معها، أو متهادنة.**
- **المجتمع المدني فاعل ضاغط على الدولة في بعض الأحيان، أو فاعل ضاغط في النظام الدولي، أو متوافق مع أحد الأطراف.**

إذا كانت هناك عدة تعريفات للعولمة ، أشرنا إليها ضمن عدة فئات للتصنيف، إما باعتبارها : مرحلة تاريخية، أو تجليات لظواهر اقتصادية، أو انتصاراً للقيم الأمريكية، أو ثورة اجتماعية وتكنولوجية، **فإنه من المهم عدم الاكتفاء ببعد واحد، أو مدخل واحد في التعريف، ولكن توجيه اهتمامنا نحو العملية الكبرى التي تتعلق بإحياء المجتمع المدني، واضطلاعه بأدوار مهمة للغاية، في كل مستويات التعريفات أو المداخل للعولمة.**

المجتمع المدني في المداخل الأربعة لتعريف العولمة

- المجتمع المدني هو جزء من الثورة الاجتماعية الذي تقوده نخب، تختلف مواقفها من العولمة.
- المجتمع المدني هو جزء من الثورة الاتصالية والتكنولوجية، يتلاحم عبر الحدود، في شبكات.
- المجتمع المدني هو جزء من الظواهر الاقتصادية للعولمة، فهو يتعاظم دوره مع انسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها، وهو يتعامل مع الآثار السلبية للعولمة، ويمول - جزئيا - من المؤسسات العالمية الاقتصادية التي تروج للخصخصة.
- المجتمع المدني أيضا، هو محصلة لحظة زمنية، أو حقبة تاريخية، انهارت فيها الشمولية، واتسعت مساحات قيم المجتمع المدني والترويج له.

ثالثًا : من الأمن النسبي ، إلى مجتمع المخاطر العالمية:

مجتمع المخاطر، وفقا لتعريف موسوعة wiki-pedia، هو «نظرية اجتماعية تصف إنتاج وإدارة المخاطر في العصر الحديث». إن باتريك بيريتي- واتل، الذي فجر قضية المخاطر ووضعها على قائمة «جدول الأعمال» لعلماء الاجتماع والحكومات، من خلال كتابه «سوسيولوجيا المخاطر» يوجه اهتمامه لمجتمع منظم قادر على مواجهة المخاطر ، وينشغل بالمستقبل والأمن.

إن البشر الذين تعرضوا للمخاطر طوال تاريخهم المكتوب، هم يتعرضون لمخاطر أشد في المجتمع الحديث، ناتجة عن عملية التحديث ذاتها، وهي مخاطر ناتجة عن نشاط إنساني. (هناك مخاطر أخرى طبيعية كالزلازل والفيضانات لها آثار سلبية). فنشوء المجتمع الصناعي، والاستخدام الواسع للآلات في المصانع والمزارع، قد رتب مخاطر عديدة، إلا أن العلم وثورة التكنولوجيا في العالم اليوم قد أدت إلى مخاطر كثيرة لم تكن معروفة من قبل[٢٣]. **ويمكن القول أن توفير ضمانات كاملة للإنسان ، مسألة مستحيلة، لكن مهم التركيز على المخاطر المحسوبة في أي نشاط إنساني ، وتنمية طرق حساب المخاطر وإدارتها والتعامل معها.**

هناك ثلاثة أنواع من المخاطر (بعد استبعاد الحروب):

أولها: المخاطر المصنعة، الناتجة عن التطور الصناعي والتكنولوجي الهائل، الذي أدى إلى اقتحام ميادين جديدة غير مسبوقة، مثل المفاعلات الذرية.

ثانيها : المخاطر البيئية، التي يعود جزء كبير منها إلى التدخل الإنساني في مجال البيئة الطبيعية، واندفاع الرأسمالية المتوحشة بمشاريعها العملاقة في الصناعة والزراعة باستنزاف الموارد الطبيعية، مما أحدث خللاً في التوازن البيئي.

ثالثها : المخاطر الصحية، وبروز أمراض جديدة تأخذ شكل الأوبئة، ويتصاعد خطرها على الإنسان (الإيدز)، وعلى الثروة الحيوانية (أنفلونزا الطيور مثلاً) .

إن «باتريك بيريتي- واتل»، الذي فجر قضية المخاطر، لا يقتصر على المخاطر السابقة – الصناعية، البيئية، الصحية – بل يطرح سلسلة من المخاطر ناتجة عن متغيرات اجتماعية، واقتصادية، متداخلة في حياتنا، منها :

- التقلبات في أنماط العمالة والاستخدام.
- تزايد الإحساس بانعدام الأمن الوظيفي.
- انحسار آثار العادات والتقاليد عن الشخصية الإنسانية.
- تآكل أنماط العائلة التقليدية.
- مخاطر تحيط بقرارات المؤهلات التربوية والتعليمية نتيجة صعوبة التنبؤ بطبيعة الخبرات العلمية المطلوبة في مجالات الاقتصاد المقبلة.

إن أحد أسباب بروز «مجتمع المخاطر العالمي» هو العولمة بتأثيراتها، على مجمل العالم، فالمخاطر قد أصبحت – في ظل العولمة– عابرة للحدود والقوميات والثقافات، شأنها شأن السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا والقيم .

ولعل السؤال المطروح للنقاش، في هذا السياق هو، هل تتأثر أنماط وأدوار منظمات المجتمع المدني «بمجتمع المخاطر العالمي» ؟ وهل يواجه المجتمع المدني العربي أنماطًا أخرى من المخاطر عليه أن يتعامل معها ؟

في واقع الأمر، نرى أن المخاطر في ظل العولمة - تنتشر وتمتد في عالم سقطت فيه الحدود والفواصل، أي أن هناك بعداً عالمياً للمخاطر إلا أنه في الوقت نفسه، فإن حدود **«درء المخاطر» والتعامل معها، تتوقف على عناصر أساسية ، أبرزها** :

١- **القدرة على «قراءة» أو استيعاب، المتغيرات العالمية التي ترتبط بشكل مباشر، بمخاطر قوية تهدد المنطقة العربية، وقدراتها** .. من ذلك حركة تطور الاقتصادات العالمية في علاقتها بسوق العمل من ناحية ، وبالتعليم من ناحية أخرى.. «فالتنافسية الشديدة» في سوق العمل - الذي يتخطى الحدود الجغرافية - تؤدي إلى تهميش الملايين من الشباب المتعلمين (ولا نتحدث عن غير المتعلمين وقضية الأمية بين الذكور والإناث)، ويصاحب ذلك مخاطر عدم القدرة على التأهيل والإعداد للانتقال من عمل إلى آخر، في ظل «فوضى» الاستغناء عن العمالة نتيجة الخصخصة .. وأصبح من المألوف أن نتحدث على المستوى العربي، عن «القنبلة»، التي ستنفجر قريبا ، نتيجة بطالة الشباب، وهي قنبلة غير موقوتة، يمكن أن تنفجر في أية لحظة.

٢- **يصعب مناقشة «التعامل مع مجتمع المخاطر العالمي» في غياب التخطيط الرشيد والرؤية المستقبلية**، فإذا ساد التخبط والعشوائية، للتعامل مع المخاطر الحالية، كيف يمكن أن يكون الحال عليه في المستقبل؟

٣- **إن صياغة خريطة عربية للمخاطر الحالية - وأبرزها الفقر والبطالة ونوعية التعليم - أمر مهم للغاية**، لضمان عدم تشتت جهود المجتمع المدني وجهود الحكومات. وهي خريطة لابد أن تتسم بالعلمية والشفافية والمكاشفة، وأن تعتمد على قاعدة بيانات دقيقة .. هذه الخريطة «لمخاطر المجتمع العربي»، قد تؤثر إيجاباً على أدوار وأنماط منظمات المجتمع المدني في كل بلد عربي. هناك شق عام مشترك، في المخاطر التي يواجهها العالم، على مستوى سوق العمل والصناعة، والبيئة، وغيرها، إلا أن **هناك أيضاً شقاً ثقافياً قيمياً مهم التنبه له والتعامل معه على المستوى العربي**[٢٤].

٤- **هناك كتابات حديثة غربية ناقشت مفهوم مجتمع المخاطر، وإمكانات المجتمع المدني للتعامل معها، إلا أن إحدى هذه الكتابات التي ناقشها سمينار مجموعة الموسوعة***. أثارت لدى فريق الباحثين، تخوفات، مصدرها إمكانية تشتت هذه المنظمات بعيداً عن أدوارها الحقوقية والتنموية، وكذلك واقع قدرات هذه المنظمات، للتعامل مع موجات متتالية من المخاطر، ومحدودية دور الحكومات في مواجهة المخاطر، وارتفاع التوقعات من منظومة المجتمع المدني بشكل يفوق قدراتها .

احتساب المخاطر معناه التحكم في الزمن وضبط المستقبل

إن إدارة المخاطر في عالم اليوم، تتطلب إدخال فاعلين جدد، أبرزهم: المجتمع المدني والمشاركة المجتمعية ككل.. نحن في حاجة إلى:

- رفع الوعي بالمخاطر.

* قدمت أ. نولة درويش عرضاً متعمقاً، لكتاب سويولوجيا المخاطر، والذي صدر عن « باتريك بيريتي »، في باريس عام ٢٠٠٠.

- نشر السلوكيات الوقائية.
- تدفق المعلومات بشكل حر ومبسط.
- موقف جديد تجاه العلم والمعرفة.
- إدراك الطابع الكوني للمخاطر المعاصرة.
- تنمية الشعور بالأمن والذي يتعزز بتوفير المعلومات.
- يتوقف إدراك المخاطر على أبعاد ثقافية واقتصادية واجتماعية.
- التكيف المعرفي والسلوكي لمواجهة المخاطر.

رابعا : سقوط النموذج القديم للأمن القومي وصعود نموذج جديد : الأمن القومي المعلوماتي:

من بين التحولات الكبرى في المجتمع العالمي، سقوط النموذج التقليدي للأمن القومي والذي كان يقوم على حراسة حدود الدولة من أي عدوان، والاعتماد على القوات المسلحة التقليدية بأفرعها المختلفة البرية والبحرية والجوية .

هذا الانتقال يمكن فهمه ببساطة الآن، بعد تحليلنا لمجتمع المعلومات الكوني، والثورة الكونية السياسية والاقتصادية والقيمية والمعرفية، ذلك أن **التكنولوجيا وما صاحبها من ثورة اتصالية كبرى، قد أحدثت هذا التحول، في اتجاه الأمن القومي المعلوماتي.**

ويمكن القول أن أبرز المنظرين الاستراتيجيين الأمريكيين لنموذج الأدن القومي المعلوماتي، وهما جون أركويلا، ودافيد رونفيلدت، قد نشرا المرجع الأساسي في الموضوع بعنوان «في معسكر أثينا»، وهو من إصدارات مؤسسة ران، التي تمثل العقل الاستراتيجي الأمريكي .

يقوم النموذج الجديد على جمع المعلومات وتحليلها، والتفرقة بين حرب الشبكات والحروب الفضائية:

١- تشير **حرب الشبكات** إلى الصراعات التي تقودها المعلومات على مستوى كبير من المجتمعات والأمم. وهي تعني تخريب ما يعتقد سكان بلد ما أنهم يعرفونه عن أنفسهم وعن العالم. وقد تركز حرب الشبكات على آراء النخبة أو الجماهير، أو هما معا، وهي تتضمن التسلل إلى شبكات الكومبيوتر وقواعد البيانات، وتتضمن تخريبًا سياسيًا وثقافيًا.

إن حرب الشبكات تمثل نوعًا مستحدثًا من وسائل الصراع، تغطي الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهي حرب تستهدف المعلومات بصفة أساسية.

٢- **الحروب الفضائية** Cyber War أو المعلوماتية، هي تلك الحروب التي توجه فيها العمليات ، على أساس مبادىء معلوماتية .. هي في جوهرها توظيف للمعلومات والمعرفة لصالح الطرف الذي يمتلك التكنولوجيا المناسبة ، حتى وإن تم التشويش على النظام الاتصالي للخصم أو اختراقه بإدخال بيانات غير حقيقية .

سقوط النموذج القديم للأمن القومي التقليدي وصعود نموذج جديد، وهو الأمن القومي المعلوماتي، يمكن أن نصنفه ضمن مجتمع المخاطر، من منظور آثاره السلبية على انعدام أمن المواطن وخصوصيته .. إلا أن صعود هذا المفهوم الجديد للأمن القومي المعلوماتي، مضافا إليه، أو مصاحبًا له انهيار مفهوم السيادة التقليدي، لهما معًا تداعيات مهمة على المجتمع المدني العالمي، وعلى إدراك بعض الحكومات لمخاطر قد يكون مصدرها المجتمع المدني.

إن التحول من مفهوم الأمن التقليدي، الذي يركز على أن الدولة تحتكر الحقوق ووسائل الحماية

لمواطنيها، ويوسع من قوة الدولة حفاظًا على النظام والسلام، وذلك نحو الأمن الإنساني، يعد نقلة نوعية في إطار التغيرات الكونية التي يشهدها العالم حاليًا.

إن مفهوم «أمن الإنسان»، ينظر إليه حاليًا باعتباره يكمل أمن الدولة، فهو يعزز من حقوق الإنسان، ويقوي التنمية البشرية، ويسعى إلى حماية الناس من طائفة واسعة من التهديدات للأفراد والمجتمعات. وعند هذه النقطة، مهم أن نتذكر ما طرحناه في هذا الفصل، من أفكار تتعلق بمجتمع المخاطر، حيث إن العولمة، بما ارتبطت بها، من تطورات تكنولوجية غير مسبوقة، وفتح الأسواق، وتخطى قضايا الفقر والبطالة وانتهاكات حقوق الإنسان، وسقوط الحدود الجغرافية التقليدية للدولة.. فجر كل هذا مفهوم «**مجتمع المخاطر**»، وإلى جانبه مفهوم «**أمن الإنسان**».

وفي تقرير مهم للغاية، صدر عن الأمم المتحدة، عام ٢٠٠٣، من لجنة "أمن الإنسان"، نلمح هذا التحول في مفهوم الأمن القومي.. يشير هذا التقرير، إلى أن "أفكار الأمن التقليدية، التي شكلتها الحرب الباردة، تتعلق أساسًا بقدرة الدولة على مواجهة التهديدات الخارجية، وكانت التهديدات للأمن والسلام الدوليين، تعتبر عادة تهديدات من خارج الدولة.. ثم حدث تحول في التفكير بشأن الأمن.. **تزايد الربط بين التنمية والقضاء على الفقر وتحقيق المساواة والعدل الاجتماعي**".. كلها يهدد الأمن الداخلي ويتسبب في الحروب والصراعات الداخلية.. الخلاصة إذًا أن الدولة يجب ألا تكون المدلول الوحيد أو الرئيسي للأمن، فقد أصبحت "مصالح الناس" أو مصالح البشرية، هي محور التركيز.

الأمن القومي حالة شاملة **يعيش في ظلها المواطنون، في حرية وسلام، ويشاركون معا في الحكم، وفي التنمية وتتاح لهم نوعية حياة تليق بالإنسان وفي بيئة لا تلحق الضرر** بسلامتهم وأمنهم.

إن مفهوم أمن الإنسان لا يحل محل مفهوم أمن الدولة، ولكن يعتمد الجانبان كل على الآخر، في إطار متكامل يحقق الحماية للدولة والمواطن.. وهذا الطرح يعزز المشاركة الشعبية، ويجعل منظمات المجتمع المدني ضرورة لتحقيق أمن الإنسان، وأمن الدولة معًا، ويبتعد عن نظرة سائدة في بعض الدول العربية، والدول النامية، من أن المجتمع المدني، قد يكون آلية لتهديد أمن الدولة.

كيف ننظر إلى المجتمع المدني في ضوء مفهوم أمن الإنسان وأمن الدولة معًا؟

١- إن المجتمع المدني «القوي»، يرتبط بدولة «قوية».

٢- إن المجتمع المدني يوفر «مؤسسات» للمشاركة الشعبية، تحقق أمن الإنسان.

٣- إن المجتمع المدني، **الذي تتوافر له رؤية نقدية للخريطة الاجتماعية، قادر على** الإسهام في تحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالي أمن الإنسان.

٤- إن توظيف أساليب "القهر" لتحجيم المجتمع المدني هو في النهاية، مصدر تهديد للأمن القومي للدولة.

٥- إن تهديدات التنمية البشرية، في الداخل، قد تصبح أكثر خطورة، وتهديداً لأمن الدولة بالمعنى التقليدي، ومن ثم فإن

المجتمع المدني الذي يسهم في مواجهة إشكاليات التنمية البشرية، هو في هذا الطرح الجديد، ذراع للأمن القومي.

خامسا : التوجه نحو نماذج حضارة عالمية جديدة:

إن التغيرات الكونية المتسارعة، خاصة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩، وانهيار الصراع الأيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وتصاعد الهيمنة الأمريكية، تدفع بالمفكرين **إلى طرح سقوط النماذج القديمة Paradigms في العلاقات الدولية، والسياسية والاقتصادية وفي المجالات الاجتماعية**[٢٥]. إن النموذج Paradigm هو «إجماع الباحثين في لحظة تاريخية محددة، على وضع المشكلات، ومناهج بحثها» ، وهو نموذج استرشادي – وفقا للفيلسوف الأمريكي «توماس كون» تتآكل قدرته مع مرور الزمن على التصدي للمشكلات فيسقط، وندخل مرة أخرى في نموذج جديد.

إن العلم يتقدم بناء على صياغة نماذج جديدة أكثر قدرة وكفاءة للتصدي للمشكلات، وسوف نتعرض لنموذجين أساسيين، لهما أهمية خاصة في تحديد موقع المجتمع المدني على الخريطة العالمية .

أ - النموذج التوفيقي العالمي :

يأتي طرحه في ضوء ما طرحناه من قبل، ما الذي جرى في العالم ؟ كيف نفسره ؟ ما ملامح عملية التشكل للنظام العالمي الجديد في إطار العولمة ؟ لقد تحدثنا عن سقوط الأنظمة الشمولية، وتصاعد موجة الليبرالية والتعددية السياسية، وصعود موجات القومية، والصراعات الحضارية والدينية .. تحدثنا عن ملامح مجتمع المعلومات العالمي، والانتقال من الأمن النسبي إلى مجتمع المخاطر، وسقوط النموذج التقليدي للأمن القومي، وبروز الأمن القومي المعلوماتي.

في ضوء ذلك، ظهر موضوع «الآخر» في العلاقات الدولية ، وهو يشهد صراعًا ثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا، وسوف يسهم في تشكل ملامح الحضارة العالمية المقبلة. هذا الأمر يفرض إجراء عملية نقد ذاتي أساسية، مضمونها كيف يقدم العرب والمسلمون أنفسهم كدين وثقافة وسلوك للعالم ؟ في مواجهة ذلك نجد اتجاهين: **أولهما** يعكس عنصرية صريحة في النظرية والممارسة، ومن الأطراف المختلفة. **ثانيهما** يتبنى منظور التسامح الثقافي في النظرية والتطبيق .

إلى جانب ذلك ، اشتدت الصراعات الفكرية في الغرب حول أمرين ، هل هزمت الماركسية هزيمة ساحقة وسوف تحل الليبرالية الرأسمالية محلها ؟ وهل يمكن صياغة نظرية محكمة (على غرار الماركسية) تعلن السيطرة الشاملة للرأسمالية ؟

في ضوء «فوضى الصراعات» بين الحضارات والأديان والقوميات والسياسات ، برز «نموذج توفيقي عالمي» يشهد محاولات للتوفيق بين :

- الفردية والجماعية .
- العلمانية والدين .
- القطاع العام والقطاع الخاص .
- الاستقلال الوطني والاعتماد المتبادل .
- المصلحة الوطنية القطرية ، والمصلحة الإقليمية .
- الأنا والآخر .
- المركزية واللامركزية .
- زيادة معدلات التنمية في البلاد المتقدمة، ومساعدة دول العالم الثالث .

هذا النموذج مبني على التسامح الثقافي بشكل أساسي، وإطلاق الطاقات الخلاقة للإنسان وإحياء المجتمع المدني، واتساع الفضاء أمام الحريات، والقضاء على الاحتكار السياسي والفكري. أهم متطلبات هذا النموذج مراجعة نقدية للخطاب السياسي العربي والأداء، وتحجيم فكرة «المؤامرة»، وتبني سياسات رشيدة فعالة، تدفع نحو التغيير المنشود .

٢- نموذج « الوعي الكوني» :

النموذج الثاني يسعى لاكتشاف ما إذا كانت متغيرات العولمة - في تجلياتها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية - قد أفرزت ثقافة كونية، أو بالتحديد وعيًا كونيًا ، يسمح بظهور نماذج جديدة من القيم واتجاهات مستحدثة للحياة.

إن البحث في هذا النموذج الحضاري البازغ ، يشكل تراكمًا علميًا ومعرفيًا ، فهو يستند على نتائج مسح القيم العالمي الذي قدمه «انجلهارت»، في كتابه «التحديث وما بعد التحديث» عام ١٩٩٧، كما يستند على النموذج الذي صاغه كل من «دان الجين» و«كولين لي دور» Dane Elgin & Coleen Le Drew وهي أبرز ما صيغ من نماذج ، لمحاولة تخطي مرحلة سقوط النموذج الحضاري القديم بعد نهاية الحرب الباردة .
Global Consciousness Change :
Indicators for an emerging paradigm.

إن السؤال المحوري في هذا النموذج هو: هل توصل البشر إلى مجموعة من المؤشرات تكشف عن قيم جديدة، واتجاهات مستحدثة للحياة ؟

اتجه الاهتمام البحثي هنا نحو انعكاسات الثورة الكونية في الاتصالات على «الوعي الكوني»، ومدى إدراك الإنسانية المعاصرة للأزمة البيئية الراهنة، وبروز قيم روحية أو غير مادية في إطار الثورة الكونية، وما إن كانت هناك نقلة ملحوظة تجاه حياة أكثر استدامة وأمانًا؟

لقد تم استعراض كل التراث العلمي المتعلق ببزوغ النموذج الكوني الجديد، وبلورة الموضوعات المتكررة محل الاهتمام، ثم تبين إن كانت هناك رؤية جديدة للعالم. **وكانت نتيجة هذه المسوح الشاملة، التوصل إلى مؤشرات تكشف عن صعود وعي كوني بما حدث** من تطورات تكنولوجية أدت إلى ثورة الاتصالات، ووعي كوني يدرك مخاطر التغيرات غير المتوازنة في البيئة، مع حدوث نقلة نوعية في اتجاه الاهتمام بالاستدامة البيئية . كذلك كشفت المؤشرات عن الوعي الكوني لممارسة الشراكات، والتوصل إلى أساليب حياة مستدامة. وفي هذا الإطار نحن نعتقد أن مسوحًا ودراسات عربية من هذا المنظور، يمكن أن تكشف عن مدى الوعي العربي، بخصوص رؤية العالم، الثورة الكونية، القيم التي تندثر أو تتراجع، القيم الجديدة، رؤية الآخر. وهي بلا شك يمكن أن تقدم نتائج بالغة الأهمية عن التفاعلات العربية - العربية، والتفاعلات العربية - الغربية، والانتماء، والاغتراب وغيرها مما يساعد السياسات الحكومية والمجتمع المدني على صياغة المستقبل.

الميل إلى تنظيم مبادرات تطوعية جماعية سواء على مستوى الحركات الاجتماعية أو منظمات المجتمع المدني، هو مؤشر مهم في «بزوغ الوعي الكوني»، الذي تمثل في إدراكات وقيم العالم في الثورة الكونية.

خاتمة :

إن التعرف على الخريطة المعرفية للمجتمع العالمي، هو أمر مهم للغاية حين نتصدى لدراسة المجتمع المدني، وحين نقدم ما يزيد على ثمانين مفهومًا في الموسوعة يرتبط بالمجتمع المدني.

إن تطور هذه المفاهيم، قد تم عبر مرحلة تاريخية طويلة، كما أن تحديد هذه المفاهيم لابد أن يرتبط من ناحية بسياق شامل من المتغيرات الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، التي شهدها الكون في العشرين سنة الأخيرة، وبما نعبر عنه بالعولمة. ومن ناحية أخرى فإن **المفاهيم المطروحة في موسوعة المجتمع المدني العربي، هي «جزء بسيط للغاية» في سياق تطور الخريطة المعرفية للعالم ، هذه الخريطة التي تحددت: بالانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات العالمي وظهور المجتمع الشبكي، والانتقال من الحداثة إلى العولمة، وبزوغ وعي كوني،** وسقوط نموذج الأمن القومي التقليدي ، ومفهوم «السيادة» التقليدي، والانتقال إلى مجتمع المخاطر.

إن «الخريطة المعرفية»، تطرح علينا في النهاية، جهود باحثين ومفكرين في العالم، يسعون إلى بناء نماذج جديدة Paradigms - أي صياغة جديدة لمشكلات العالم ومناهج بحثها - نسترشد بها لفهم الثورة الكونية الحالية، والتعامل معها، أبرزها النموذج التوفيقي العالمي ، والذي بدا فيه المجتمع المدني أحد المتغيرات الأساسية. كذلك نموذج «بزوغ الوعي الكوني» والذي يطرح ويناقش إدراكات وقيم الناس في المرحلة القادمة. ومن بينها رغبتهم في العمل الطوعي المنظم لمواجهة التحديات الكبرى.

ترى هل يتنبه المفكرون العرب، والجماعة الأكاديمية العربية المهتمة بالمجتمع المدني، لصياغة خريطة معرفية «عربية»، تسعى لتحديد موقع ودور المجتمع المدني عليها؟

◆

المراجع :

١- السيد يسين، الأيديولوجية والتكنولوجيا، ثلاث دراسات نشرت تباعًا في مجلة الكاتب، أغسطس وسبتمبر وأكتوبر ١٩٦٩ .

٢- راجع:

* Bell, D., The Coming of Post- Industrial Society, a venture in Social forcasting, New York: Basic Books, 1977.

* Kennedy, P., The rise and fall of the great Powers, New York, Random House, 1987.

3- Masuda. Y., Vision of the global information society, in : Bannon, L., et al. (Editors), Information technology impact on the way of life, Dublin: Tycooly International Publishing LTD., 1982, 55-58.

٤- السيد يسين، تغيير العالم: جدلية الصعود والسقوط والوسطية، المقدمة التحليلية للتقرير الاستراتيجي العربي، عام ١٩٨٩ ، ونشرت بعد ذلك في الفصل الأول من كتاب : الوعي القومي المعاصر، أزمة الثقافة السياسية العربية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، (القاهرة: ١٩٩٢) .

٥- راجع:

* Macbride S., Perspectives on the Information Society, Ibid, 80 - 85.

* Walker, R. B. J., East wind, west wind: Civilization Hegemonies, and world orders, in : Walker, (Editor), Culture Ideology and World order, Boulder & London : Westview Press, 1984.

* Wuthnow, R. et al. Culture Analysis, London: Routledge & Kegan Paul, 1984.

6- Esprit & Les Cahiers de L'Orient, Contre la Guerne de Cultures, Juin, 1991.

7- Wuthnow, R., Meaning and moral order, Explorations in Cultural Analysis, Berkely: U. of California press, 1987, 1-17.

٨- أنظر:

* Muravchik, J. Advancing Democratic Cause, In dialogue, 4, 1991, 20-24.

* السيد يسين ، الوعي المعاصر، أزمة الثقافة السياسية العربية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة : ١٩٩٢)، ١٥١-١٦٢.

٩- «مواطنون» : دعم المجتمع المدني في العالم، ليندا ستاركي (تحرير)، سيفيكوس، التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، (القاهرة، ١٩٩٤).

١٠- المجتمع والدولة في الوطن العربي، د.سعد الدين إبراهيم (محررًا)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: الطبعة الثالثة ٢٠٠٥).

11- Chomsky, N., Deterring Democracy, London: Verso, 1991.

١٢- لمزيد من التفصيل راجع، د. أماني قنديل (محررًا): التطور العالمي والإقليمي لمفهوم حقوق الإنسان وانعكاساته على المنظمات الأهلية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠٠٦).

13- Inglehart, R., Culture Shift in Advanced Industrial Societies, Princeton, Princeton University press, (1999).

١٤- راجع بخصوص هيمنة ثقافة الاستهلاك، والتطلع إلى الغرب كنموذج:

* الدراسات عن بعض دول ذول الخليج العربي في: د.أماني قنديل (محررا)، التقرير السنوي السادس عن الشباب في منظومة المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (القاهرة : ٢٠٠٧).

* د.أماني قنديل (محررا) التقرير السنوي السابع عن الطفولة في منظومة المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠٠٨) .

15- Hassan, I., The Postmodern Turn, Essays in Postmodern Theiry and Culture, the Ohio State University, 1987.

16- Lyotard, J. F. La Condition Postmod-

erne, Rapport sur le savoir, paris : Minuit, 1979.

17- Edelman, M., Constracting the political spectacle, Chicago Press, 1988.

١٨- انظر بهذا الخصوص التحليلات الواردة للثقافة السياسية في بعض الدول العربية وتأثيراتها السلبية على الديمقراطية في المجتمع المدني، د. علي ليلة ، د. أماني قنديل (محرران)،الإدارة الرشيدة للحكم في المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (القاهرة : ٢٠٠٧) .

19- Ashley, R.K., Living on Border Lines, post structuralism, and war, in : derian, J.D., Shapirog M.J., International / Inter-textual relations, Postmodern Reading of World Politics, Lexingten, Books, 1989, 259 - 322.

٢٠- د.أماني قنديل، المجتمع المدني في مطلع الألفية الثالثة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، (القاهرة : ٢٠٠٢).

٢١- لمزيد من التفصيل حول إشكالية "التمثيل" في منظومة المجتمع المدني، نفس المرجع .

٢٢- لمزيد من التفصيل ، راجع : د. أماني قنديل، "واقع منظمات المجتمع المدني العربي في تفاعلاته مع قضايا التنمية البشرية"، دراسة مقدمة إلى المؤتمر التشاوري للمنظمات غير الحكومية للاستعداد لقمة عربية اقتصادية، جامعة الدول العربية، (القاهرة : ٢٠٠٨).

٢٣- انظر: جنجر، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، (بيروت: ٢٠٠٥) .

٢٤- بخصوص آثار العولمة على المنظومة القيمية للنشء العربي، راجع : د.أماني قنديل (محررًا) " الأطفال في منظومة المجتمع المدني العربي ، م.س.ذ .

٢٥- السيد يسين، سقوط النماذج وتحديات حوار الحضارات، (عمان : ١٩٩٢) .



الفصل الثاني

جذور مفهوم المجتمع المدني في الفكر والفلسفة السياسية



١- مدخل الاهتمام بجذور المفهوم

تصاعد استخدام مفهوم المجتمع المدني ، بشكل غير مسبوق في العقود الأخيرة ، خاصة منذ الثمانينيات من القرن العشرين ، ومع توظيف المفهوم في سياقات مختلفة ، أثير الجدل حول مفهوم قديم وهو Civil Society، ظهر في القرن الثامن عشر .. هو إذن جدل حديث حول مفهوم قديم ، وهو أيضاً توظيف متسع ومتنوع، من أطراف مختلفة ، حول مفهوم قديم .

إن مفهوم المجتمع المدني ، في تفسيرنا لهذا التصاعد في الاهتمام به ، يطرح علينا العديد من القضايا العريضة والمتشابكة ، أبرزها : المواطن والمواطنة ، المجتمع ، الدولة ، الحريات المؤسسية ، ومنظومة القيم المساندة لهذا المجتمع المدني، ومدى ارتباط المفهوم بسياق فكري وتاريخي محدد.

١-١- عناصر ثلاثة دار الجدل حولها :

عادة حين يناقش المفكرون والباحثون ، مفهوم المجتمع المدني سواء في تراث الفكر السياسي القديم أو الجديد ، نلحظ الحضور القوي لعناصر **ثلاثة أولها**: المواطن الفرد ، **ثانيها: المجتمع** ككل ، **ثالثها: السلطة** .. وعلى الرغم من وجود إجابات مختلفة لماهية المجتمع المدني ، فإن العناصر الثلاثة السابقة ، تشكل منظومة ، في إطار محاولة التوفيق بين هذه العناصر (المواطن ، المجتمع ، السلطة) .. **وإذا ما راجعنا النظريات المختلفة - تاريخياً - فإننا سنلمس تغليب أحد هذه الأطراف على حساب الأطراف الأخرى** ، فالدولة على سبيل المثال لدى هيجل فوق المجتمع والفرد، والنظريات والرؤى الليبرالية ترفع حقوق الفرد والحريات ، والماركسية تغلب صالح المجتمع ككل .. وتستمر محاولات التوفيق حتى يومنا هذا ، حيث أصبح طرح الصالح العام ، والقيم الثقافية ، والبيئة الأخلاقية المدعمة للمجتمع المدني ، كلها محاولات "تعلي" من الوسيط - وهو المجتمع كطرف ثالث - ما بين المواطن الفرد ، والسلطة .

إن المراجعة التحليلية التاريخية للمجتمع المدني ، تشير إلى أن المجتمع المدني يدل على واقع سياسي خاص ، بمعنى أنه مفهوم يرتبط بسياق محدد -ثقافي واجتماعي واقتصادي وسياسي - **كما يدل على أنه مفهوم "كاشف" عن ممارسات، وكاشف لقيم ترتبط بالثقافة المجتمعية والثقافة السياسية** على وجه الخصوص .. وأخيراً في هذا السياق نلحظ مدى "مرونة" مفهوم المجتمع المدني، وتطوره عبر التاريخ ، واختلاف توظيفه .. وهذه الملاحظة الأخيرة لها أهميتها ، حتى اللحظة الحالية، حيث بدأت محاولات في الألفية الثالثة - سواء في مستوى الكتابات أو الأدبيات أو في مستوى الممارسات - تسعى إلى إعادة النظر في المفهوم ، لكي يتمكن من استيعاب ممارسات سياسية جديدة ، حتى لو افتقدت معايير متوافق حولها من سنوات محددة (الحركات الاجتماعية ، الحركات الاحتجاجية ..) .

إن المفهوم -أي المجتمع المدني - قد يكون مسمى لظاهرة محددة ، نتوافق على سماتها ، أو المعايير المحددة لها ، إلا أن هذا المسمى قد يشير- في حالة قياسه - إلى وضع متطور في بعض الدول ، ويشير المسمى نفسه في دول أخرى إلى وضع متدنٍ أو متأخر نسبيًا ، كما أن هذا المفهوم (المجتمع المدني) قد لا يشير في الواقع إلى دلالات قيمية إيجابية ، بمعنى أنه يمكن أن يشير في سياق معين اجتماعي وثقافي وسياسي ، إلى

دلالات سلبية .. ولهذا فإن المفهوم وتوظيفه على المستوى النظري يتسم "بالحيادية" ، بينما يمكن أن تتضمن بعض ممارساته أنواعًا من التجاوزات أو "الفساد" ، الذي يتناقض مع قيمة الممارسة الديمقراطية ، أو قيمة العمل الجماعي ، أو الشفافية وغير ذلك .

إننا ونحن نعرض بإيجاز الجذور الفلسفية السياسية لمفهوم المجتمع المدني من المهم أن نأخذ في الاعتبار، التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

فالمفهوم قد انبثق – في أصوله التاريخية – مرتبطًا بتحول تاريخي في المجتمع الغربي ، وفي الفكر والنظريات الغربية ، وتطور ليصبح مفهومًا رئيسيًا في الألفية الثالثة .. وقد يفسر لنا ذلك تيارات الرفض ، أو الجدل ، حول مواءمة المفهوم في المجتمعات العربية ، من جانب بعض الكتابات العربية ، والتي وصلت في البعض منها – خاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين–"لإنكار" وجود حقيقي فاعل للمجتمع المدني ، في إطار المجتمعات العربية، واعتبار المفهوم "بضاعة مستوردة" من الغرب.

٢-١- نقطة البداية ترتبط بنهاية النظام التراتبي في نظرية الحق الإلهي :

إن مفهوم المجتمع المدني ، يرتبط تاريخيًا بنهاية ما يعرف "بالنظام القديم" في الغرب، هذا النظام القديم الذي يشير إلى نظام اجتماعي ، تراتبي ، تقنن بموجبه ملكية الأرض والممتلكات العينية ، للتمييز بين المالكين وبين التابعين .. نظرية الحق الإلهي (أو الحق المقدس) قد استندت على أن السلطة مقدسة ، وهي أبوية ، ومطلقة ولا يجوز الاعتراض عليها .. هناك إذن "اكتساح شامل" لمساحة الوجود الاجتماعي .

حدث تخلخل عنيف ، ارتبط بالثورة الفرنسية ، فلم تعد طبقة النبلاء قوية وموحدة قادرة على حماية النظام ، وأخفق رجال الدين في الحفاظ على تماسكها ووحدتها ، وحدثت تحولات اقتصادية (التجارة والطبقة البرجوازية) واجتماعية امتدت إلى القيم والنسق الثقافي ، وطرحت مفاهيم المنفعة ، والصالح العام ، بما يتضمنه ذلك من رفض "النظام القديم" حيث الامتيازات المادية والمعنوية تنحصر في النبلاء ورجال الدين ، ورفض النظام القائم على التمايز الاجتماعي .. هذا التغير الجديد عبر عنه جان جاك روسو ، في كتابه الشهير "في التعاقد الاجتماعي" وفي مناقشته للنظام المدني لتوفير قاعدة شرعية للحكم .

المكونات المعرفية لبناء المجتمع المدني ، وفقاً للنظرية السياسية الكلاسيكية، والتي أسهم فيها عديد من المفكرين ، وفي عدد من البلدان الأوروبية (وليس بلدًا واحدًا) ، امتدت ما يقرب من قرن من الزمان .. إذن هو تراكم فكري معرفي ، أسهمت فيه مجموعة من المفكرين ، وفي عدة مجتمعات غربية ، وارتبط ذلك بخصائص اجتماعية واقتصادية وسياسية ، أسهمت في صياغة ماهية المجتمع المدني .

٣- أهم الإسهامات في الفكر الكلاسيكي:

لقد تعدد الفلاسفة والمفكرون ، الذين أسهموا في تطوير ما يمكن أن نطلق عليه نظرية المجتمع المدني ، منهم : جون لوك ، وتوماس هوبز ، وسبينوزا ، ومونتسكيو ، وجان جاك روسو ..

أسهم هؤلاء وغيرهم بقسط أو نصيب في تشييد النظرية السياسية في الفكر الفلسفي الحديث ، اتفقوا في بعض الأركان ، واختلفوا في أخرى ، وأضافوا .. وهكذا .

١-٢- محاور خطاب الفلاسفة والمفكرين:

هناك ٣ محاور رئيسية دار حولها خطاب الفلاسفة والمفكرين في العصر المذكور ، أولها وجود **حالة الطبيعة** في مقابل **حالة المجتمع** .. هنا **حالة الطبيعة** قد تكون شراً للإنسان ، لا ضوابط ولا موانع تحول دون القانون الطبيعي ، وهو مصدر شقاء .. ومن ثم فإن هوبز على سبيل المثال يرى أن العدالة والمساواة والاحترام والرحمة ، هي مفاهيم تندرج أيضًا في قانون الطبيعة ، جان جاك روسو يرى أن الأمر- في حالة الطبيعة يؤدي إلى اضطراب وفوضى شاملين ، وأن التفاوتات بين البشر، لابد أن نواجهها "بصيغة جديدة للعيش والوجود معاً" . عند هذه النقطة لابد من الانتهاء إلى إقرار "تعاقد اجتماعي" بين الجميع داخل المجتمع .

المحور الثاني : الذي دار حوله نقاش المفكرين والفلاسفة وطور من نظرية المجتمع المدني هو فكرة العقد الاجتماعي والذي يتم بين طرفين ، وقائم على احترام مجموعة من المبادئ يتم الإعلان عنها أو تقنينها ، وبيان وفهم حقوق وواجبات كل طرف ، وآليات إدارة أية اختلافات أو نزاعات بين الأطراف.. وهنا تكتسب نظرية المجتمع المدني عمقًا أكبر وصلابة .

وقد دار جدل حول كثير من الأمور واختلفت وجهات نظر الفلاسفة والمفكرين على تنوعهم (جون لوك ، وهوبز، وروسو ، وفلاسفة الحق الطبيعي) خاصة فيما تعلق بحقوق وواجبات كل طرف ، والتنازل عن شيء مقابل شيء آخر .. **إلا أن فكرة التعاقد الاجتماعي بدت ركنًا رئيسيًا في خطاب الفلاسفة الذي بلور مفهوم المجتمع المدني .**

المحور الثالث : يتعلق بالسيادة ، وطرحت الفلسفة السياسية الكلاسيكية أسئلة ثلاثة اختلفت إجابات الفلاسفة والمفكرين عنها **(وسوف نلحظ فيما بعد أن ظاهرة المجتمع المدني العالمي فرضت إجابات جديدة) . هذه الأسئلة تتعلق بمصدر السيادة ، طبيعة السيادة ، وحدود السيادة .**

ونشير بإيجاز في هذا السياق ، إلى أن الاختلافات حول الإجابات تنوعت ما بين حق مطلق، وتنازلات وفقًا لتعاقد اجتماعي ، والوعي بـ "الشعب" وطرح الإرادة العامة (والتي تنعكس في الانتخابات والتصويت) والتي أسهم "روسو" في تحليل خصائصها وعلاقتها بالسيادة وأسهم جون لوك في مفهوم الملكية ، وسبينوزا في مفهوم المواطن ، وتبلور المفهوم الجامع "للديمقراطية" باعتبارها المثل السياسي الأعلى للحرية واحترام القواعد القانونية ، وتجسيداً للإرادة العامة .

وسوف نركز في النقطة التالية على بلورة فكرة العقد الاجتماعي لدى بعض المفكرين لارتباطها الوثيق بطرح المجتمع المدني خلال هذه الفترة.

٢-٢- بلورة المجتمع المدني في الجدل حول مفهوم العقد الاجتماعي

دخلت فكرة المجتمع المدني الفلسفة السياسية، لتعبر عن وجود علاقة بين الدولة من جانب، والمجتمع من جانب آخر. وقد جاءت فكرة العقد الاجتماعي لتبني على فكرة الحق الطبيعي، التي سبق الإشارة إليها. وقد بدأت فلسفة العقد الاجتماعي، في مرحلتها الأولى مع "هوبز" لتبرير

الملكية المطلقة، لتنتهي مع لوك وروسو، باعتبار الملكية المطلقة، نقيضاً لجوهر العقد الاجتماعي.

أ- **تنطلق فلسفة هوبز** من محاولة لفهم الدولة والمجتمع، في ضوء مجتمع نتخيل فيه عدم وجود الدولة، وتعم فيه الفوضى والصراع، و"حرب الكل ضد الكل"، هو تعبير يستخدمه عن هذه الحالة.. وفي كتابات هوبز، فإن الخروج من هذه الوضعية تستلزم المساواة بين الأفراد الذين يبرمون العقد، وخضوعهم الإرادي لشخص معنوي (شخص الدولة) من أجل تحقيق نظام يقر المساواة بين الأطراف المتعاقدة، ويحقق الانسجام بينها.

وفي هذا السياق، يكشف "هوبز" عن ضرورة التشريع والقانون حتى يستقيم حال البشر.

ومن ثم فإن تصور هوبز عن العقد الاجتماعي، يمثل حلقة تطور نسبي في المنظومة السياسية، التي بنيت من قبل على نظرية الحق الإلهي، وهو أيضاً حلقة في تطور مفهوم المجتمع المدني "هو مجتمع بدون دولة في مرحلة أولى، ثم يتطابق مع المجتمع السياسي- عبر إرجاعه إلى الدولة- لحظة قيام العقد".

ب- **ثم حاول جون لوك تطوير أفكار هوبز، خاصة فكرة أن صلاحية العقد تكمن في حرية الأفراد المتساوين في التوقيع عليه**.. هو يبرر حق الملكية القائم على الجهد الشخصي، ويصبح العقد الاجتماعي عنده، هو نتاج للعقل، وضمان لحرية العمل، وحرية التملك لدى الجميع.. لقد نظر "لوك" لقيام الدولة الليبرالية التي تقيس دورها بمدى احترامها للحريات الفردية، وأسند لها دوراً محدداً، وهو "حق سن التشريعات وتطبيقها".

إن المجتمع المدني كما يراه "لوك"، هو الذي تتوافر فيه حماية مؤسسية للملكية، وحكم القانون، والرقابة على السلطة وموازنتها.

ج- **ثم يأتي روسو، فينظر نظرة مختلفة للمجتمع المدني حين يرى أن العقد الذي بموجبه تنشأ الدولة، هو في الحقيقة تنازل الأفراد، للمجموعة كلها**.. هو تنازل للإرادة العامة المعبرة عن الجماعة، **السلطة تصبح للجميع والسيادة ملك الشعب**.. ومن ثم "فإن الحرية هي انصياع المرء للقانون الذي سنه لنفسه" (عزمي بشارة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨).

إن تنظير روسو، حمل معه تطوراً آخر لمفهوم المجتمع المدني، حيث جعل "السيادة" أساساً لنظريته في التعاقد الاجتماعي، و"السيادة هي للشعب"، الذي ظل يعيش على الهامش.. روسو إذن يؤسس لشعب قائماً بذاته، وإرادة عامة لا تتجزأ لهذا الشعب.

د- **وحين يأتي "هيجل" لنقد فلاسفة العقد الاجتماعي يطرح الاحتياجات المتجددة للإنسان، ويناقش "الرغبات اللامادية" التي تميز الإنسان**، وتعكس الطابع الأخلاقي للشخصية.. إن المجتمع المدني هو المجال الحيوي لرغبة الإنسان في الاعتراف بالذات، حيث يكون الفرد حراً وتكون إرادته مرتهنة جزئياً بإرادة الدولة.. إن التعاقد عند هيجل ينشىء المجتمع المدني الذي يتكون من أفراد مستقلين، لكل منهم ذات حرة لا تحدها إلا "حرية الذات الأخرى".

شكل هذا الطرح أهمية كبيرة.. لماذا؟

- لأن هيجل يرى أن تفاعل كل إنسان مع الآخر هو الذي يجعله يدرك "العالم".
- لأن هذا الطرح أبرز أهمية التفاعل الاجتماعي،

والذي يستوجب علاقات تبادل وتواصل.

- إن تشابه مصالح مجموعة من الأفراد تدفع بهم لأن ينتظموا في تنظيمات اجتماعية، لتكريس التعاون والتضامن.

المجتمع المدني هو إذن مجتمع "الحاجة"، يتحرك فيه الأفراد لإشباع حاجاتهم بكل حرية، وهو يتوسط الأسرة والدولة.. المجتمع المدني إذن بدا لدى "هيجل"، يقوم بوظيفة "الوساطة بين الفرد والجماعة"، وتأتي الدولة لتوفق بين الجزئية والكلية.. أساسي المجتمع المدني هنا: عدم قدرة أي فرد على الاكتفاء بذاته، ثم علاقات الاعتماد المتبادل، ثم تلازم المجتمع المدني مع الدولة.

٣-٢- من ماركس إلى جرامشي:

ويأتي ماركس لينقد هذه الرؤية، حيث إن الدولة هي انعكاس للمجتمع المدني، والأخير يخضع لسيطرة علاقات الاستغلال الاقتصادي، ولا يوجد فصل بين المجتمع المدني والدولة. ومع الفيلسوف الماركسي الإيطالي أنطونيو جرامشي- وفي العقود الأولى من القرن العشرين - اكتسب مفهوم المجتمع المدني تطوراً مهماً ، لقراءته النقدية للفكر الماركسي ، لقد وجد في "المجتمع المدني" وظيفة جديدة هي "الهيمنة" ، ويتم القيام بها بواسطة "المثقفين" .. وإذا كانت الأيديولوجية تشكل "البنية العليا" في المجتمع والعناصر المسيطرة عليها، فإن الأخيرة تشيع "المعرفة الكاذبة" لكي تستمر.. جرامشي يميز في البنية العليا بين مستويين كبيرين ، **أولهما** المجتمع المدني - بالمعنى المتعارف عليه - **وثانيهما** مستوى المجتمع السياسي أو الدولة.. وهكذا نجد في كتابات جرامشي ما يدفعنا لتحليل العلاقة بين المجتمع المدني والدولة ، وما يدفعنا لتحليل "القيادات" أو العناصر التي تتشكل بها منظمات المجتمع المدني ، وكذلك البحث في دور المثقفين ، والتصدي لدراسة إشكاليات الديمقراطية في هذا الشق من مكونات البنية العليا ، وهناك "هيمنة" من جانب الأجهزة الأيديولوجية المباشرة للدولة (البيروقراطية ، مؤسسات الجيش والشرطة..) ، ووفقًا له هناك سيطرة مباشرة من أحزاب ، نقابات ، جمعيات وغيرها . **إذن جرامشي أدخل عناصر جديدة إلى ساحة فهم وتحليل المجتمع المدني ، وتطوراً حاسمًا في الفكر المعاصر، وأدخل إلى قلب الاهتمام ، المجتمع المدني مقابل الدولة، وبنية المجتمع المدني ، وكذلك فاعلية منظمات المجتمع المدني** .

إن المجتمع المدني لدى "جرامشي"، هو هذا التركيب المتشابك والمعقّد والمتّسع الذي يلتقي فيه نسيج متداخل من التنظيمات الأيديولوجية. وهو بمؤسّساته ليس منفصلا عمّا سمي بالمجتمع السياسي وإنّما "هو في علاقة جدلية به، تتّخذ أشكالاً مختلفة حسب طبيعة الصّراع وحسب طبيعة السلطة في كلّ مجتمع. على هذا الأساس، يتحدّد المجتمع المدني بثنائية العلاقة بين الدّولة والمجتمع. الدّولة بوصفها أداة سيطرة واحتواء، والمجتمع بما يحويه من إرادة في التحرّر والاختلاف والتعدّد والاستقلال.

لقد اكتسب مصطلح المجتمع المدني مع جرامشي، تطوّرًا نوعيًا تمثل في ربطه بالهيمنة، والتي ربطها جرامشي من جهة ثانية بالثقافة. "هذا التطوّر، وهذه الجدّة قد ارتبطا بالنظرية الماركسية، فهما قد ظهرا في ثنايا قراءة نقدية لتلك النظرية" وتبلورا في عمل النقد الذاتي لممارسات الحزب الشيوعي في إيطاليا على الخصوص، فلهما تفسير

موضوعي تاريخي ولهما تفسير نظري معرفي".

ربط جرامشي المجتمع المدني بإشكاليات الدّيمقراطية، وبدور المثقف، في تبرير أو إنتاج البدائل في خضم صراعه اليومي مع الواقع. وأولى بالتّالي أهمية بالغة للأحزاب السياسية، ولدورها الفاعل في المجتمع، باعتبارها تصوّرات عقلية وجماعية جديدة ، ذلك " أن التجديد لا يمكن أن يتّخذ في أوائله طابعًا جماهيريًا إلاّ بواسطة نخبة". وحسب رأيه، ليست الدّولة وحدها التي بإمكانها نشر الأيديولوجيا بل المجتمع المدني أيضا، وبواسطة المثقفين قادر على نشر الأيديولوجيا المضادة، وممارسة الهيمنة".

لقد ركّز جرامشي تحليلاته على البنية الفوقية للمجتمع، إذ "ميّز فيها بين مستويين كبيرين: مستوى أوّل، هو ذلك الذي يعبّر عنه بالمجتمع المدني، يعني مجموع المؤسسات التي نقول عنها في اللغة المعتادة أنها "داخلية و خاصّة" **ومستوى آخر، هو المجتمع السياسي أو الدّولة، ووظيفتها السيطرة والقيادة**. وتتّسم العلاقة بين هذين المستويين (المجتمع المدني والدولة) بنوع من "تبادل الحصار" كشكل من أشكال الصراع. ويعتبر جرامشي "أن العلاقات الاجتماعية الأساسية تتبدّل بالضرورة، حتى داخل الإطار السياسي الواحد، وتبزغ قوى جديدة فعلية تنمو وتؤثّر بشكل غير مباشر، عن طريق الضغط البطيء والمستمر دون تراجع، على القوى الرسمية، التي تقوم بتعديلها، دون إدراك منها بذلك". لقد ساعد هذا التحليل على تطوير معنى المجتمع المدني وعلى فهم العلاقة القائمة جدليًا بينه وبين المجتمع السياسي. **وتجدر الإشارة، إلى أنّه لا يمكن فهم المقاربة الجرامشية للمجتمع ما لم نقرنها بالدّولة وبالهيمنة وبالأيديولوجيا وبالثقافة باعتبارها كلاً مترابطًا.**

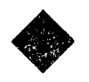
الخلاصة إذًا أن هذا الطرح لتطور مفهوم المجتمع المدني- عبر عدد من المفكرين والفلاسفة- يبرز سياقات مختلفة، ومتجددة، تطرح هذا المفهوم، ويبرز أيضًا احتياجات متجددة تدفع بمفهوم المجتمع المدني على الساحة في لحظات زمنية مختلفة.. وهو ما يضفي صعوبة على عملية التعريف الدقيق والتوافق حول المفهوم.

د. أماني قنديل

د. فتحية السعيدي

لمزيد من التفاصيل راجع

- ستيفن ديلو ، التفكير السياسي والنظرية السياسية ، ترجمة ربيع وهبة ، المجلس الأعلى للثقافة (القاهرة: ٢٠٠٣).
- سعيد بن سعيد العلوي وآخرون ، المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت : ١٩٩٢) .
- Milford Q Sibely, Political Ideas and Ideologies : A History of Political Thought, Harpeo and Row, (New York 1990).
- موسوعة العلوم الفلسفية، ترجمة وتقديم وتعليق عبدالفتاح إمام، دار التنوير، (بيروت: ١٩٨٣).
- هيجل، أصول فلسفة الحق، ترجمة عبدالفتاح إمام، دار التنوير، (بيروت: ١٩٨٣).



٣- استمرارية إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة

لئن أبقت الاستعمالات الأولى لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي على لبس مفهومي في مستوى علاقة المجتمع المدني بالدولة، فإن تواصل الغموض في مستوى تحديد الحدود والفواصل بين الدولة والمجتمع المدني مازال قائم الذات، خاصة كلما تعلّق الأمر بمجتمعاتنا العربية. فما هي أبرز مظاهر العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في ضوء الواقع المنتج لهذا الارتباط الجوهري والذي لا خلاص منه بين الدولة وفعاليات المجتمع المدني؟

٣-١- تعمق البيروقراطية ومركزية الدولة

إنّه ضمن سيرورة تطوّر الدّولة في المجتمعات الحديثة، أصبحت البنى الأكثر شيوعًا لممارسة السلطة هي "البيروقراطيات" التي "تؤمّن تنفيذ قرارات الحكومة بأخذها شكل إدارات تنظّم الحياة الاقتصادية، الإنتاج، المبادلات، توزيع السلع والخدمات، وتؤمّن تأطير الحياة الثقافية". **فقد تطوّرت الدّولة بفعل تطوّر المجتمع لكنها بقيت خارجة عنه**، وتعدّدت وتعقدت وظائفها كلّما تقدّمت الحضارة . فهي في العصر الحديث جهاز أيديولوجي تمكّن من السيطرة على التربية، ووسائل الاتصال، وتنظيم الجماعات، بخلق أجهزة إحصائية لتنظيم وممارسة الرقابة على المجتمع، كما تشكّل جهازًا بيروقراطيًا، ارتبط بالسلطة والهرمية، وسمح **بمأسسة** Institutionnalisation الدّولة التي تميّزت عن المجتمع بمقتضى ممارستها لوظائف مختلفة، وباعتبارها عضو التفكير واتخاذ القرار. في هذا الصدد يقول دوركايم " بأن التفكير هو وظيفة الدّولة الأساسية، ودورها ليس في التعبير عن الفكر الطائش عند العامة، بل إنه يضيف إلى هذا الفكر الطائش فكرًا متروّيًا لا يمكنه إلاّ أن يكون مختلفًا"، فلا يجب بالتّالي أن تنقاد الدّولة للمواطنين. فهي فوق كل الفئات والتجمّعات والتكتلات الحرفية الاقتصادية والثقافية. من هذا المنطلق **تمارس الدّولة وصايتها على المجتمع المدني وتتحكّم فيه بحكم مركزية السلطة**، التي تتمتع بها والتي فرضها تقسيم العمل المتزايد، الذي سمح للدّولة بالانفلات من كل التقييدات ومكّنها من الهيمنة على مجمل المجتمع مع استيعابها للطبقة الاجتماعية المسيطرة.

تدعّم إذن تمركز السلطة لدى الدّولة بفعل قوة وسائل الإدارة، ولقد بيّن ماكس فيبر (Max Weber) في تحليلاته لأنماط الحكم التي سادت في التاريخ البشري قوّة البيروقراطية وتأثيرها في تغيير الأنظمة الاجتماعية. ويرى " أن تطوّر الأشكال الحديثة للتجمّع في كل الميادين (الدولة، الكنيسة، الجيش، الحزب، المنشأة الاقتصادية، تجمّع المصلحة، الجمعيات، المؤسسات ...) يتطابق ببساطة مع تطوّر الإدارة الدّيوانية (البيروقراطية) وتقدّمها الدّائم. لقد شكّلت ولادة الإدارة الدّيوانية تقريبًا، ملامح الدّولة الغربية الحديثة"، والدولة العربية في سياقها التاريخي الراهن.

٣-٢- الدولة الحديثة في تطورها تسعى لاستيعاب المجتمع المدني

إن الدّولة الحديثة قد تأكدت باعتبارها مجموعة بشرية تنظّم علاقات السلطة في المجتمع وتنظّم علاقات المواطنة. فهي تتمتع بمؤسسات عامّة تمثل بنيان المجتمع، وتضعف من قوة ونفوذ المجموعات التقليدية (العائلة مثلاً)، وهي في إطار سيرورة العقلانية التي تشهدها قد تغلغلت في البناء الدّاخلي لكل التنظيمات والتجمّعات الإنسانية. هذا المسار العقلاني للدّولة قد دفعها إلى التميّز عن مختلف البُنى الاجتماعية الأخرى، واقتضى مركزيتها، واستقلاليتها وعالميتها. فاستطاعت الدّولة الحديثة

أن تبسط نفوذًا لا نظير له على التنظيمات التي تنتجها المجتمعات، وبحكم تمركز بنائها السياسي أصبحت قادرة على تنظيم المشاركة الشعبية، وتوحيدها، وبلورة مطالبها. فكان **الاستيعاب شبه الكلّي لمختلف تنظيمات المجتمع المدني**.

٣-٣- الصراع حول "مجال السلطة"

إن هذه العلاقة الجدلية بين الدّولة والمجتمع المدني، **وهذا التطابق حينا والتمايز حينا آخر**، ذاك الذي تفرضه في كل مرّة طبيعة المرحلة السياسية قد جعل الصراع الدّائر بين مجمل القوى الاجتماعية بمختلف تكويناتها يكرّس نوعا من التبادل المعتمد. **وهو تبادل من نوع داخلي / خارجي**، داخلي بين مختلف الفعاليات الأيديولوجية، وخارجي بين هذه الفعاليات والدّولة، إنّه **الصّراع** الدّائر حول "المكان"، أي **حول مجال السلطة**. "فالدّولة التي تحتوي على اقتصاد السوق وتضمّ الطبقات الاجتماعية المهنية، وكذلك المؤسّسات المتعلقة بالإدارة التراتبية والحقوق المدنية"، لا ترتبط بالضرورة مباشرة مع المجتمع المدني بما هو الجماعات والمؤسسات التي تنتظم كلها داخل القانون المدني، كما **يمثل المجتمع المدني** بمختلف مؤسساته **بيت البرجوازية الثاني**، أين يمكن للبرجوازية معالجة وتنظيم مصالحها، فهو" لا يتحقق إلاّ عبر الدولة، وعلى الدولة أن تؤمّن حل التناقضات الدّاخلية للمجتمع المدني، ومن واجب المجتمع المدني بالنتيجة أن يخضع لسلطة الدّولة ".

٣-٤- العلاقة التفاعلية الدائمة بين المجتمع المدني والدولة

بناء على هذا التحليل يمكننا إدراك الاستنتاج الآتي: **"المجتمع المدني ليس الدولة** ولكنه **لا يمكن أن يتمظهر إلا من خلالها**. إنّهما في المحصلة الأخيرة، يشكّلان **وحدة معقدة من الصراع والتكامل**" ثم إن ظهور الواحد منهما قد اقترن بظهور الآخر، وبالتالي لا نستطيع التفكير بأحدهما دون الآخر. إنّهما نمطان مختلفان من أنماط السلطة في المجتمع الحديث، ووظيفة كليهما الهيمنة الثقافية والسياسية حسب تعريف جرامشي، فهما " فضاء تكوّن وانتشار الأيديولوجيات المختلفة التي تشدّ الجسد الاجتماعي بعضه إلى بعض".

بهذا الفهم يصبح المجتمع المدني عبارة عن نسق قيمي يشكّل منظومة أيديولوجية معينة، تتوافق حينا مع أيديولوجيا الدّولة التي تجد تحققًا لها في هذه المؤسسات التي تدعمها حينًا، ثم تتناقض معها حينًا آخر، بحيث تمارس وظيفة الرّقيب لمختلف نشاطاتها. **فالمجتمع المدني بمختلف مؤسّساته يمثل الوسيط بين الدولة من ناحية، والمواطنين من ناحية أخرى، فهو في علاقة دائمة مع الدّولة تتراوح بين الشدّ والجذب، وفي علاقة دائمة مع قاعدة المواطنة تتراوح بين الأخذ والعطاء**. هذا التطوّر الدّلالي للمجتمع المدني قد أكسبه قدرة أكثر فاعلية على التشكل والتبدّل والتعبير عن حاجات جديدة للمجتمع، ترجمتها حركات الرّفض في هذا القرن، منها ثورة الطّلاب في فرنسا في ١٩٦٨، ومنها ظهور حركة "الخضر" المنادية بالمحافظة على البيئة، والتي تعبّر عن شكل جديد، وعن نمطية تفكير جديدة، تشدّد على السلم والأمن الدّوليين، وتناهض حركة التسلح وتنبّه إلى الخطر البيئي الذي يهدّد الإنسانية جمعاء، ومنها أيضا الحركات التي تعبّر عن حاجات الأقليات، أو الفئات الاجتماعية الضعيفة من نساء أو أطفال.

٣-٥- اخفاقات الدولة أعادت طرح العلاقة بينها وبين المجتمع المدني

إن إشكالية الدّولة والمجتمع المدني في العصر

الحديث التي تتضمّن وتكرّس أشكال العلاقة بين فضاعين لممارسة الهيمنة الأيديولوجية تبيّن أن الوضع الجديد جعل الناس يشكّون في قدرة دولة الرّفاه (الكينيزية) على تحقيق الحاجيات الأساسية، وخصوصًا في قدرتها على إحداث مستوى عادل من التشغيل. فإخفاقات دولة الرّفاه قد أدّى إلى خلق خصومات سياسية أعادت إلى السطح مسألة الفصل بين الدّولة والمجتمع المدني، والصعوبات والإخفاقات المتتالية لهذه الدّولة أدّت إلى ظهور مستوى متعاظم من فقدان الثقة والتشكك تجاه البيروقراطية. ولقد أدّت هذه الوضعية إلى المناداة بتقليص المؤسّسات التي تملكها أو تدعمها الدّولة فكانت الإجراءات في اتجاه تحرير قطاع الصّحة، والتعليم والمواصلات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ازداد رواج مفهوم **دولة القانون والمؤسسات** الذي يشير إلى شكل النظام السياسي في الدّولة الدّيمقراطية على أساس أنّه نظام قائم على الاعتراف بالقانون كأعلى سلطة في الدّولة. إن **العلاقة بين القانون والحرّية وثيقة جدًا -كما ذهب رنيس لويد- ذلك** "أنّه من الممكن استخدام القانون كأداة للطغيان، كما حدث في العديد من المجتمعات والعهود أو كأداة لتحقيق تلك الحرّيات الأساسية التي تُعتبر في المجتمع الديمقراطي جزءًا جوهريًا من الحياة الكريمة ".

٦-٣- الحركات الاجتماعية الجديدة أدت إلى نظرة جديدة للمجتمع المدني

إن بروز دولة القانون والمؤسسات في الخطاب السياسي والإعلامي اليوم، وظهور الحركات الاجتماعية الجديدة استوجب النظر من جديد إلى طبيعة المجتمع المدني. لهذا يقترح روزنفالون "مهمّة أساسية للمرحلة الرّاهنة، هي إيجاد مجتمع مدني مضمون من طرف الدّولة وذي كثافة عالية كبيرة وقدرة متزايدة على الاستجابة للحاجيات الاجتماعية عبر شبكات دعم متبادل ". فمن إحدى نقاط مقاربته "توسيع أشكال التضامن الديمقراطي داخل المجتمع المدني نفسه" على اعتبار أن الحركات الاجتماعية الجديدة التي اتسعت قاعدتها والتي تشكلت خارج إطار الدّولة، والمعبرة عن مشاغل الناس اليومية، تعمل خارج فضاء السياسة الرسمية، و" تعتمد على الشبكات غير المرئية للمجموعات الصغرى الغارقة في الحياة اليومية. وهذا الموقع يسمح لها أن تتحدّى المعايير والقيم والطقوس السائدة في الحياة اليومية، وكونها كذلك فهي تعمّق الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني، وتساهم في بناء أنماط جديدة من التضامن، وتشارك في نشر وتكييف التعددية داخل المجتمع المدني نفسه ". من هذا المنطلق صارت أكثر القضايا حساسية وحيوية في الدّولة العصرية، هي **قضية ما تعنيه حرّية المواطن** والإجراءات التي يمكن انتهاجها للمحافظة على هذه الحرية.

د. فتحية السعيدي

لمزيد من التفصيل راجع:

- د.محمد عبدالباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت : ١٩٩٩).
- عبدالعزيز لبيب، المجتمع المدني مساءلة المفهوم، المجلة التونسية للدراسات الفلسفية، (تونس : ١٩٩٧).
- برتوان بادي، بياري، بياربيرنوم، سيوسولوجيا الدولة، ترجمة جوزيف عبدالله وجورج أبي الصالح، مركز الإنماء القومي، (بيروت : ١٩٩٨).



٤- مفهوم المجتمع المدني في السياق العربي :

إذا كان مصطلح المجتمع المدني ، واتساع انتشاره في المجتمعات العربية ، قد ارتبط بالعقدين الأخيرين من القرن العشرين (وخاصة في التسعينيات) ، فإنه من المهم في هذا السياق ، التركيز على المتغيرات التي دفعت لهذا الانتشار الواسع للمفهوم (وما يرتبط به من قضايا) ، وكذلك البحث التاريخي في الفكر العربي ، عن أصول أو استخدام المصطلح .

٤-١ المتغيرات التي ارتبطت بشيوع مفهوم المجتمع المدني على الساحة العربية:

بدأ طرح المفهوم في المحافل الثقافية العربية ، والمنتديات مع بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين ، ثم تصاعد تناول مفهوم المجتمع المدني في الكتابات العربية ، والجدل حوله ، بسبب ارتباطه بسياق غربي، وتطور تاريخي – سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي – على مدى قرنين على الأقل في الغرب، وهو ما أدى إلى مناقشات واسعة تدرجت من رفض هذا المفهوم ، ثم البحث عن أصول له في الفكر السياسي العربي عامة ، وفي الثقافة الإسلامية على وجه الخصوص ، وامتدت الآراء والكتابات ما بين قبوله ، بل اعتباره آلية رئيسية لتحقيق الديمقراطية والإصلاح السياسي ، وتدرجت إلى الحديث عن غياب الثقافة المدنية، التي تشكل "مقومًا رئيسيًا" لمفهوم المجتمع المدني، أو اعتبار المفهوم غربيًا منقطع الصلة بالثقافة العربية.

هذا الذيوع والانتشار لمفهوم المجتمع المدني ، لم يقتصر بالطبع على دوائر المثقفين والجماعة الأكاديمية العربية ، ولكنه امتد إلى نشطاء المجتمع المدني ، وتم توظيفه في الخطاب السياسي العربي، في الغالبية العظمى من الدول العربية يتطلب ذلك الإجابة عن السؤال : لماذا ؟

- **إن انهيار الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية ، بما تضمنه من "سقوط الأيديولوجية"، وتمزق القوميات ، وإعلاء النموذج الرأسمالي ، وحريات الفرد** ، وما أرتبط بذلك من عولمة قيم احترام حقوق الإنسان ، وقيم النهج الديمقراطي ، كل ذلك كان جزءًا من "منظومة متغيرات عالمية"، دفعت مفهوم المجتمع المدني والعلاقة بينه وبين الدولة إلى ساحة المجتمعات العربية.
- **ارتبط بذلك في التسعينيات من القرن العشرين، سلسلة من المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة ، كان أحد أهم مكوناتها ، منتديات المنظمات غير الحكومية** .. وجنبًا إلى جنب مع الحكومات ارتفع صوت هذه المنظمات ليشكل ، ويبلور فاعلاً Actor جديدًا ، في الساحة العالمية، واتجهت هذه المنظمات – إلى جانب وفود رسمية لحكومات العالم – لمناقشة قضايا مهمة للغاية ، شكلت "أجندة عالمية" للقرن الحادي والعشرين .. أبرز هذه القضايا في المؤتمرات العالمية هي : البيئة (١٩٩٢) ، حقوق الإنسان (١٩٩٣) ، السكان والتنمية (١٩٩٤) ، قمة العالم للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥) ، المرأة (١٩٩٥) ، المستوطنات البشرية (١٩٩٦) ، ثم منتدى المجتمع المدني عام ٢٠٠٠ (نيويورك الأمم المتحدة) ، والأهداف الإنمائية للألفية ، ومصادقة كل رؤساء العالم عليها في مطلع الألفية الثالثة .. هذه المؤتمرات العالمية ، والمتابعات المستمرة لها عالميًا وإقليميًا ، قد

ارتبطت بمشاركة عربية من جانب منظمات المجتمع المدني ، بما يعنيه ذلك من احتكاك وتبادل خبرات وتنشيط وتوعية هذه المنظمات العربية ، وبما يعنيه أيضاً من تدفق التمويل للمنظمات العربية المدنية في قضايا المرأة وحقوق الإنسان والبيئة وغيرها .

- **المتغير العالمي الثالث ، الذي أسهم في ذيوع وتصاعد المجتمع المدني العربي (كمفهوم وممارسة) ، ارتبط بدور نشط وقوي ، من جانب بعض الدول الكبرى** (الولايات المتحدة الأمريكية، ثم دول الاتحاد الأوروبي) ، ومن جانب مؤسسات التمويل العالمية ، خاصة البنك الدولي ، إذ طرحت الأطراف المذكورة ، أن "إخفاق" التنمية ، في كثير من بلاد العالم – وبينها المنطقة العربية – يعود لغياب مشاركة المواطنين ، ومن ثم فإن منظمات المجتمع المدني – وفقًا لرؤية الأطراف الدولية الفاعلة – سوف تؤدي إلى مستويات تنموية أعلى ، ومكافحة للفساد (خاصة في إطار ما سنتناوله من الإدارة الرشيدة للحكم) ، وتحقيق الديمقراطية، والإصلاح الاقتصادي .. وأدى ذلك إلى هيمنة "خطاب تفعيل المجتمع المدني" وتدفق التمويل لمنظمات المجتمع المدني .
- **العولمة بما تضمنته من مكونات سياسية** (تؤكد على احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والثقافة المدنية) ، ومكونات اقتصادية (عولمة السوق وإطلاق آلياتها)، ومكونات تكنولوجية (ثورة تكنولوجيا الاتصال ومجتمع المعلومات)، أدت – في أحد أبعادها الإيجابية – إلى فرض أجندة للإصلاح السياسي والديمقراطية ، وتقوية الديمقراطية ، كما وفرت إمكانات تكنولوجية – غير مسبوقة – للاتصال وكسر الحواجز (راجع الفصل الأول من الموسوعة).

إذا كان ما سبق يمثل أهم المتغيرات العالمية التي أدت إلى ذيوع وانتشار مفهوم المجتمع المدني، على مستوى العالم ، فإن هناك أيضاً متغيرات إقليمية ارتبطت بالمنطقة العربية ، وتفاعلت مع المتغيرات العالمية . أولها التغيرات في السياسة الاقتصادية والتي اتجهت نحو آليات السوق وخصخصة القطاع العام ، وهو الأمر الذي دفع إلى الساحة العربية مئات من المنظمات التطوعية التي تقدم الخدمات ، في مواجهة تراجع الدولة غير المنظم ، والتعامل مع الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية الجديدة ، **ثانيها** انفراجة ديمقراطية في كثير من الدول العربية ، وفرت مساحة من الحريات وأتاحت "حركة" لتصاعد المنظمات الحقوقية، التي تطالب باحترام حقوق الإنسان ، **ثالثها** تصاعد مطلب الإصلاح، وعقد المؤتمرات والمنتديات العربية ، في مطلع الألفية الثالثة ، للضغط في اتجاه الإصلاح الشامل، مع مناخ دولي داعم وضاغط (على الأقل في السنوات الأولى من الألفية) للتوجه نحو الإصلاح ، وكان يعكس جزئياً – بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر – حصاراً للإرهاب، **رابعها** توجه بعض الحكومات العربية التي تبنت الخطاب الإصلاحي – إلى تغيير التشريعات الضابطة والحاكمة لمنظمات المجتمع المدني، للتخفيف من قبضة الدولة ، والتفاعل مع ضغوط المجتمع المدني (منها اليمن ، مصر ، المملكة المغربية، تونس ، الجزائر) ، وكذلك للتفاعل مع المتغيرات الدولية.

الخلاصة إذن .. إنه كانت هناك متغيرات عالمية وإقليمية لعبت دوراً أساسياً في ذيوع وانتشار

مفهوم المجتمع المدني في المنطقة العربية ، وتوظيف المصطلح في الخطاب السياسي ، والإعلامي، وفي المحافل الثقافية العربية، والدراسات الأكاديمية ، وبعض الجامعات العربية ، وبالطبع من خلال نشطاء المجتمع المدني العربي ، وشبكاتهم وتحالفاتهم الدولية .

٢-٤- المجتمع المدني في الفكر العربي :

يرصد المفكر العربي وجيه كوثراني ، أن مصطلح المجتمع المدني "حديث" في المنطقة العربية، وهو "شديد الالتصاق بالتجربة الغربية في وجهها الليبرالي الديمقراطي وشديد الالتصاق بتشكل حقوق المواطن ووعيه" .. من جهة أخرى فإن الكاتب المذكور يرصد أشكالاً ومفاهيم فيما تعلق بمصطلح المجتمع المدني .. Civil Society فمصطلح "المدنية" الذي نجده في اللغة العربية يختلف في معناه اللغوي عن الغرب، بينما يرى أن التعبير الاصطلاحي الذي يتردد في تراث العرب والمسلمين كان الأخوية ، الأخوة ، الأهل وهي تعبيرات تعكس الانتماء إلى الإسلام ، أو الولاء إلى أمة ، ويطرح وجيه كوثراني (عام ١٩٩٢) مفهوم "المجتمع الأهلي" كتوصيف لمظاهر العلاقة بين المجتمع والدولة .

هذا ويعارض استخدام / توظيف مصطلح المجتمع الأهلي بعض الكُتّاب العرب ، منهم أماني قنديل ودارم البصام ، وآخرون باعتبار أنه مصطلح لا يعبر عن المعنى والمفهوم الذي نتطلع إليه ، لكي نتجاوز مفاهيم "قبلية" ، ومفاهيم "العصبية"، و"الأهالي" في مقابل الحكام والدولة ، وهذا التجاوز يدعم تطلعنا إلى مفهوم المواطنة والمساواة ، والاحتكام إلى قواعد القانون ، والديمقراطية وغيرها.. ويعني ذلك أنه قد يكون من الصحيح أن مصطلح "الأهالي" قد عبر في فترة تاريخية معينة عن الانتماء أو الولاء إلى جماعات أو مجموعات ، اقتربت من صيغة المجتمع المدني ، إلا أن المفهوم – المجتمع المدني – يظل معبراً أكثر عما نتطلع إليه ، في علاقات المجتمع ، بعضه البعض، ثم علاقته بالدولة.

ومن الأمور اللافتة للاهتمام في المصطلحات العربية – تاريخياً – التي تعبر عن "صيغة" مشابهة للمجتمع المدني ، أمرين .. **أولهما** استخدام مصطلح "الجمعية" لكي يعبر في القرن التاسع عشر (الربع الأول منه في مصر) عن تجمع وتوافق لمجموعات تطوعت إرادياً ، لكي تحقق أهدافًا معينة ، تتعلق "بالصالح العام" نتأمل مصطلح الجمعية ، وفي مقابله المصطلح العربي "الجامع" ، لتبين الدلالة والاشتقاق اللغوي . **ثانيهما** أن استخدام مصطلح الجمعية قد ارتبط تاريخياً بالأهلية (جمعية أهلية) ، للدلالة عن أنها تعبر عن الأهالي (وليس الدولة وأجهزتها) ، ومازالت التشريعات العربية في أغلبها تستخدم مفهوم الجمعيات الأهلية، أو مفهوم المنظمات الأهلية (يتم تناولهما فيما بعد بالموسوعة) .

وعلى الرغم من شيوع الكتابات الغربية وبعض الكتابات العربية ، التي تؤكد على مفهوم هيمنة الدولة ، وغياب أية مساحة تسمح للمجتمع المدني العربي – فكرياً وواقعياً – أن يتحرك ، فإننا ننفي هذا الأمر (والذي يحتاج إلى مزيد من البحث التاريخي المتعمق) ، ونستند على العديد من الشواهد في الممارسات ، وفي الفكر العربي.

وقد كشفت دراسات التاريخ الاجتماعي والثقافي والاقتصادي ، عن وجود مساحة للقطاع

المدني لقطاع من منظمات أو تنظيمات تطوعية لعبت دوراً مهماً ، حتى في عهود الهيمنة للحكام والسلاطين العرب، وعبرت عن مبادرات تطوعية مهمة على الساحة العربية.

ويمكن في هذا السياق الإشارة بإيجاز إلى عدة "ديناميات اجتماعية" تواجدت في التاريخ العربي المبكر ، وحققت بعض التوازن بين الحكام من جهة ، والمجتمع أو الأهالي في ذلك الوقت، من جهة أخرى .

- **بروز الطرق الصوفية**، منذ القرن الثاني الهجري واندماجها، بأشكال ومستويات مختلفة، بالقواعد الشعبية للأهالي، وبوحدات إنتاجية وحرفية .
- **ابتداع أشكال من التنظيمات (أطلق عليه الصنف في البداية) الطائفية الحرفية** تعتمد تراتبية من الصانع ، إلى المعلم ، إلى شيخ الحرفة .. طوائف الحرف والصناعات ، يتم التوثيق لها من القرن السادس عشر ، حيث يتم التوافق بين الصناع في حرفة معينة ، أو التجار لتمثيلهم لدى الوالي والقاضي ، وأمام الطوائف الأخرى .. مع تواجد ما نطلق عليه اليوم **ميثاق الشرف الأخلاقيCode of Ethics**، منها أن يكون شيخ الحرفة أو الطائفة "صاحب دين وأخلاق"، وقادراً على أن يكون ممثلاً للطائفة (لائقا بها)، وكذلك "حكمًا فاصلاً" بين الأعضاء، ويلتزم بعهود ومواثيق ضابطة (منها عدم الغش) .
- **الخبرة التاريخية الممتدة ، التي تشير إلى قدرة المجتمع العربي الإسلامي، على "إنتاج" مؤسسات النفع العام ، استندت على المبادرة ، وتمثل ذلك في الأوقاف أو الوقف** ، ومعنى الوقف ، "حبس العين والتصدق بالمنفعة" وهو شكل من الصدقة الجارية التي تتسم بالاستمرارية والدوام ، لا تتوجه فقط نحو المساجد ، أو مساعدة الفقراء والمحتاجين ، وإنما تخطت ذلك إلى تأسيس المستشفيات والمدارس (في القرن الرابع الهجري) وإصلاح القناطر والجسور وتوفير المياه وتزويج الشباب والشابات ، ثم في مراحل تالية دعم وتمويل بعثات تعليمية ، وتأسيس جامعات.
- **إذا كانت أولى "الجمعيات الأهلية" ، وبالمعنى الحالي الذي نتحدث عنه ، تعود إلى عام ١٨٢١ في مصر ، ثم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، يتوالى تأسيس الجمعيات في مصر ، ودول المشرق ، ودول المغرب العربي** ، فإن هذه الجمعيات قد ارتبطت "بلحظة تاريخية محددة" ، فرضت الاحتياج لها .

أولها: اتساع نطاق المجتمع ، وصعوبة تحقيق التكافل الاجتماعي والتساند، من خلال الأشكال التقليدية فقط (خاصة الجامع والوقف) . **ثانيها** : إن تصاعد تأسيس الجمعيات في المنطقة العربية ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قد ارتبط بمرحلة تاريخية شهدت البعثات الدينية التبشيرية الغربية من جهة، وارتفاع مكون الجاليات الأجنبية من جهة أخرى، (حالة مصر تحديداً) ، بالإضافة إلى التدخل الأجنبي في أحوال البلاد ، والذي انتهى "بالاحتلال".. ومن ثم جاءت الجمعيات الأهلية (كمكون رئيسي في المجتمع المدني) كرد فعل لهذه الظروف وآلية دفاعية ، **ثالثها**: إن هذه الفترة التاريخية قد ارتبطت بحركات وطنية وبروز قيادات وطنية ومثقفين عرب، شكلوا عناصر جديدة في الخريطة الاجتماعية، في أغلب الدول العربية، يتوافر لها

"الوعي" للمطالبة بالنهضة ، والضغط في اتجاهها.. ومن ثم فإن الجمعيات منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، تحركت نحو مجالات حقوقية منها حق التعليم وتوفير المدارس للبنين والبنات وحق استخدام اللغة العربية في المراسلات الرسمية للدولة والتي تعبر عن الهوية ، ثم فيما بعد (مع نهاية القرن التاسع عشر) حق المرأة في التعليم، والمشاركة في الحياة العامة (تأسيس أولى الجمعيات الحقوقية للمرأة في مصر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ثم في دول المشرق والمغرب).

إذن كانت هناك "جملة" من **التنظيمات التطوعية الإرادية** ، التي لعبت أدواراً متفاوتة ومتنوعة في التاريخ العربي ، أكدت قدرة المجتمعات العربية على المبادرة ، والتعبير الفعلي عن **مفهوم النفع العام** ، وإثارة **قضية الإصلاح والمشاركة** فيها .

المفكرون العرب ، خاصة من طرح المشروعات النهضوية ، يمكن أن نلمس في كتاباتهم تأكيداً على أهمية الحقوق المدنية ، فالطهطاوي يتحدث عنها باعتبارها "حقوقًا تضامنية" بين المواطنين .. هي حقوق توجد في إطار التضامن الاجتماعي بينهم .. وأهم مقوماتها الحرية والمساواة ، كذلك فإن **خير الدين التونسي** في النصف الثاني من القرن التاسع عشر يطالب بإصلاحات تجديدية تحديثية والاستفادة من التجربة الأوروبية - "وهو لايتعارض مع الأصول الشرعية، وأي إنجاز إنساني وحضاري هو في مصلحة كل البشر" (بعد مهم يستند عليه مفهوم المجتمع المدني العالمي ، كما سنأتي إليه) ، وأظهر التونسي "ملازمة الحرية لسيادة القانون في الدولة" ، و"أهمية مشاركة أبناء الشعب وتقويمهم الإعوجاج" (هو إذن يتحدث عن المشاركة من جانب المواطنين لتحقيق الحرية المؤسسة على العدل .. وهي بعد رئيسي في مفهوم المجتمع المدني) .. ويضيف آخرون ، مثل **الإمام محمد عبده** ، إن الجسد يقوى بقوة المجموع ، ويختل أمره عندما يقوى العضو على حساب المجموع .

٣-٤ **من المهم في إطار التأصيل التاريخي والفكري ، لمفهوم المجتمع المدني، في المنطقة العربية ، الإشارة إلى رؤى ومراجعات ، من جانب بعض الباحثين العرب لمفهوم المجتمع المدني** ، استناداً على الثقافة الإسلامية. إحدى الكتابات المبكرة الحديثة ، التي تتبنى هذا الاقتراب الثقافي الإسلامي، يطرح "تحفظاته" على مفهوم "المجتمع المدني" ، وعلى مفاهيم مشابهة يرى أنها تعكس إشكالية نقل المفهوم ، فهو يقع ضمن "المفاهيم الموضة" على حد قوله ، (د. سيف عبد الفتاح ، المجتمع المدني في الوطن العربي) فهي "تتسلل مستخفية ، وتتجمل إلى أقصى درجات التجمل .. فصفة المدني غامضة ، والنقل مشوه في بعضه ، متأخر في بعضه الآخر، وفق شروط الفجوة المعرفية والزمنية بين الإطار المعرفي الناقل ، والإطار المعرفي المنقول عنه" .. أصحاب هذا الاتجاه يرون صفة المدني في مقابل العسكري ، ويتعلق بالمدنية التي اعتبرت ضمن مفهوم الحضارة، وترتبط بالسياسة ، والتحديث ، والمواطنة ، كما أن المدني -وهو الأهم - يقابل الديني .. **مفهوم المجتمع المدني ، وفقًا لهذا الرأي يضعنا في "مأزق منهجي" ، لأن المفهوم منقول ، ومرجعيته غربية ، ويطرح في هذا السياق بعض الحجج المهمة ، التي يمكن أن نستفيد منها في تحليل وتوظيف المجتمع المدني ، أولها**: الأخذ في

الاعتبار أن المفهوم له امتداد تاريخي وامتداد فكري ، ومن ثم هناك عناصر للانتقائية والتحيز ، **ثانيها** : أن تبني المفهوم "والترويج له" ، قد يحمل مبالغات كبيرة في سياق الفجوات بين السياق الأصلي (الغرب) والواقع العربي ، **ثالثها**: اختلاف الخبرة الخاصة للمفهوم عن الخبرة في مجتمعات "ناقلة" للمفهوم ، **رابعها**: إمكانية وجود أشكال أخرى ترتبط بأنماط حضارية إسلامية .

إن التحليل السابق ، الذي يوجز معظم آراء واقترابات أصحاب التوجه الثقافي الإسلامي -إذا جاز هذا التعبير - هي حجج مهمة ، حتى وإن اختلفنا مع بعضها ، وهي تستدعي مزيداً من التعمق الثقافي في التحليل لأبعاد يتضمنها مفهوم المجتمع المدني - في السياق العربي - تفسر لنا جانباً من محددات الفعالية .

د. أماني قنديل

لمزيد من التفاصيل راجع :

- د. أماني قنديل ، المجتمع المدني في مطلع الألفية ، الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، (القاهرة : ٢٠٠٠) .
- المجتمع المدني في الوطن العربي ، بحوث ومناقشات ، الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : ١٩٩٢) . .
- د. أماني قنديل ، المجتمع المدني في العالم العربي ، منظمة سيفكس ، (القاهرة : ١٩٩٥) .
- د. أنور عبد الملك ، نهضة مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة : ١٩٨٣) .



الفصل الثالث

مفهوم المجتمع المدني



أ- تعريف المجتمع المدني :

١-١ تعدد وتنوع التعريفات

هناك تعريفات كثيرة ومتعددة ، للمجتمع المدني، يطرحها الباحثون والكتاب الأجانب والعرب، لهذا المفهوم ، ويمكن القول إن التعريفات هذه ، قد تطورت مع تصاعد الاهتمام بدراسات المجتمع المدني من ناحية : بحيث تضم في التعريف بالمفهوم ، معياراً (أو معايير جديدة) ترتبط به ، كما أنها قد اتجهت نحو "توافق" عام ، في مطلع الألفية الثالثة ، من جانب آخر لتبرز سمات مشتركة متوافقًا حولها ، **وأخيراً فإننا سنلحظ - عند تناول تعريفات المفهوم - أنها امتداد للأفكار الأساسية والنظريات التي ارتبطت بمنظري العقد الاجتماعي ، وهيجل وماركس وجرامشي وذلك فيما تعلق بعدة أمور أساسية .**

أولها: الحيز المستقل أو المساحة القائمة في الفضاء العام بين الأسرة والسلطة (أو الدولة هنا).

ثانيها: وجود "بيئة أخلاقية" تحافظ على تأمين الحقوق والالتزامات ، وهو ما تم التعبير عنه في تراث النظريات السياسية "الفضيلة المدنية" .

ثالثها: الاحترام المتبادل لتأمين الحقوق الأساسية للآخرين ، وقد كانت قيمة محورية لدى هوبز ، ولوك وكَانْتْ، و"هيجل" وآخرين .. وبالتالي فإن هذا المكون مازال قائمًا في التعريفات المعاصرة للمجتمع المدني . **رابعها: الاستقلالية**، التي بدت وثيقة الصلة باختيارات الأفراد والجماعات ، وبالحريات التي اعتبرتها أصول النظريات، مكوناً رئيسياً. **خامسها: الارتباط ببعد اقتصادي يجسده "نظام السوق" ، فقِيم الفضيلة** (والتي نتناولها حاليًا ضمن الثقافة المدنية ومواثيق الشرف الأخلاقية للمجتمع المدني) ، تحدُّ من السلوك الأناني والمصلحة الذاتية الرأسمالية ، كما تسعى إلى إرساء مبادئ العدالة والفرص المتساوية . وحتى اللحظة الآنية ، تمتد المناقشات والتنظيرات إلى دور مهم يلعبه المجتمع المدني ، في مواجهة قِيم السوق الرأسمالي . بل إن أحد الاقترابات الحديثة لتحليل تصاعد دور منظمات المجتمع المدني ، نلمسها فيما يطلق عليه **"النظرية الاقتصادية للمجتمع المدني"**، والتي أطلقها ليسترسالمون وآخرون في العقد الأخير من القرن العشرين.

الخلاصة إذن ، إن التعريفات الحالية للمجتمع المدني ، نجد أصولها، في النظريات السياسية والاقتصادية ، لفلاسفة ومفكرين متعددين.

٢-١ أبعاد يتم التركيز عليها في معظم التعريفات

تأسيسًا على ذلك ، فإن إحدى الكتابات المعاصرة التي اهتمت بالمواطنة والحقوق ، ترى "أن المجتمع المدني هو **فضاء للتفاعل الإيجابي بين الدولة والمجتمع والسوق** ، وهو فضاء عام يقع بين العائلة والدولة (Thomas Jams, 1998) التعريف المذكور يُركِّز على فكرة فضاء عام تلعب فيه منظمات تطوعية دوراً "تفاعليًا" مع الدولة ومع السوق .

وتتكرر فكرة "الفضاء العام" نفسها ، لدى

- **هابرماس ليصبح " كل المنظمات الطوعية من أحزاب ونقابات واتحادات وحركات احتجاجية وكيانات دينية.** وفي تعريفات أخرى (Larry Daimmd, 1998) تبدو منظمات المجتمع المدني

"تقع خارج السوق وخارج الدولة ، هي تنظيمات وروابط غير حكومية تُعبر عن جماعات المصالح" (والمفهوم الأخير كان سائدًا في أدبيات العلوم السياسية في الثمانينيات ومطلع التسعينيات ، إلا أنه تمت التفرقة في الألفية الثالثة بين جماعات المصالح ومنظمات المجتمع المدني ، بالتأكيد على فكرة النفع العام) .

التعريفات التي قدمها الكُتَّاب للمجتمع المدني في العقد الأخير من القرن العشرين ، البعض منها (مثل دياموند) يستبعد في التعريف ذاته الأحزاب السياسية باعتبار أنها تهدف للسلطة ، والبعض الآخر -مثل هابرماس - ضَمَن الأحزاب السياسية في التعريف . ومصدر الاختلافات الرئيسة بين التعريفات ، تعلق باتساع المفهوم أو في تضييقه .

إن التطور في تعريف المفهوم - في تسعينيات القرن العشرين - **ارتبط بأطروحات عديدة، أهمها: المواطنة ، ودولة الرفاهة، ونوعية الحياة ، والحقوق، والقيم الجماعية** في مقابل القيم الفردية (Individualism and Collectivism)، **ورأس المال الاجتماعي** Social Capital، ويستند على **المواطنة والتضامن** .. هذه المفاهيم والأفكار ، وغيرها ، قد أثرت على تعريف مفهوم المجتمع المدني ، والتوافق العالمي حوله ، في مطلع الألفية الثالثة.

٣-١ تعريف المجتمع المدني في إطار الدلالة :

- إن التعريف الأهم، من حيث الذيوع والانتشار، ومن حيث تضمنه سمات هذه المنظمات بدقة ، هو:

"المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيًا ، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ، هي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة ، أو لتحقيق مصالح أفرادها ، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي ، والإدارة السامية للاختلافات والتسامح، وقبول الآخر".

هذا التعريف يلخص لنا ، الغالبية العظمى من الأفكار والمفاهيم ، التي تضمنها مفهوم المجتمع المدني ، ومنذ بذوره الأولى في الفكر السياسي ، وحتى الألفية الثالثة .

وتتمثل أبعاد ومكونات التعريف ، فيما يلي :

- **الفعل الإرادي الحر أو الطوعي** : لذلك فهو يختلف عن الأسرة أو العشيرة أو القبيلة ، حيث لا دخل للفرد في اختيار عضويتها أو الانتماء إليها .
- **المجتمع المدني هو القطاع المنظم من المجتمع**: نحن نتحدث عن أنساق من المنظمات تعمل وفقًا لشروط وقواعد ترتضيها منظمات المجتمع المدني .
- **المجتمع المدني يضم قطاع المنظمات غير الهادفة للربح**: أي أن عدم الربحية هو مكون أساسي في التعريف ، وإذا حققت بعض المنظمات أرباحًا أو دخلاً (من تقديم خدمات مثلاً) ، فهو يتجه لتغذية المنظمة وأنشطتها ، ولا يوزع على مجالس الإدارات.
- **إن منظمات المجتمع المدني ، وفقًا للتعريف السابق (قنديل ، عام ٢٠٠٠) ، هي منظمات تهدف إلى تحقيق النفع العام للمجتمع ككل** (احترام حقوق الإنسان مثلاً) ، أو **تحقيق منافع ومصالح لبعض الفئات المهمشة في المجتمع** (شرائح من الفقراء مثلاً) ، أو تسعى للتعبير عن **مصالح أعضائها** (حالة حماية المهنة وتطويرها وتحقيق مصالح الأعضاء في الجماعات المهنية) .
- **التعريف السابق ، يعكس لنا فكرة "المجال**

العام" الذي تشغله منظمات المجتمع المدني ، بين الأسرة والدولة ، **وفكرة استقلالية هذه المنظمات** عن الروابط العائلية وعن الدولة .

- **ركن آخر مهم في تعريف المجتمع المدني في الألفية الثالثة ، يشير إلى أن منظمات المجتمع المدني لا تسعى إلى السلطة، ومن ثم فإن الأحزاب السياسية تخرج عن مكونات المفهوم.**
- **الركن الأخير المهم ، والذي يعكس استمرارية الاهتمام بأبعاد قيمية وأخلاقية ، في الفكر السياسي** (والنظريات التي تم التعرض لها) ، هو **تضمين التعريف السابق لفكرة الاحترام المتبادل** ، حتى مع اختلاف الآراء ، وفكرة التوافق ، والتراضي ، والإدارة السلمية للاختلافات .. وكلها تقودنا إلى **"جوهر الديمقراطية"** ، و**"الثقافة المدنية"**، والتي تشكل "الروح" التي ينبغي أن تعمل بها منظمات المجتمع المدني.

٤-١ الانشغال بقضية التعريف .. لماذا ؟

الأمر المهم ، الذي ينبغي تناوله ، حين نطرح تعريف المجتمع المدني ، كمفهوم متوافق حوله ، في الألفية الثالثة ، هو أن هذا التوافق قد أتى في إطار جهود بحثية عالمية تم فيها تمثيل مختلف الثقافات (والتي قد تختلف في الرأي) ومختلف دول العالم المتقدمة والنامية ، والتي تعكس **أوضاعًا سياسية متفاوتة .. وليس من المبالغة القول: إن أهم مشروع عالمي مقارن ، في هذا السياق ، هو المشروع الذي تبنته جامعة جونز هوبكنز الأمريكية، وبالتحديد مركز دراسات المجتمع المدني، ومنذ ١٧ عامًا (١٩٩٠) حتى اللحظة الحالية ٢٠٠٨.** ما يهمنا هنا ، هو مخرجات المرحلة الأولى من المشروع (١٩٩٠ - ١٩٩٧) والتي ركزت على إيجاد توافق حول تعريف المجتمع المدني ، ومن ثَمّ كان الاهتمام بملامح أساسية أو معايير ، تحدد لنا ما المجتمع المدني .

لقد انشغل فريق العمل ، عدة سنوات بقضية التعريف ، لماذا؟ لأنها في حالتنا هذه محورية ، وهي التي تكفل تطور الدراسات المقارنة من ناحية وتطور منظمات المجتمع المدني ذاتها من ناحية أخرى . **تصنيف هذه المنظمات يصبح إشكالية Classification Issue، إذا لم يسبقها تعريف متوافق حوله ، كما أن تقييم أداء المنظمات Evaluation يكون مستحيلاً، دون التعريف ودون التصنيف . كذلك فإن الدور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي ، لمنظمات المجتمع المدني يصعب جدًا تحديده وقياسه ، في غياب التوافق حول التعريف ، ومكوناته .**

بعد مراجعة فريق الخبراء للتعريفات المطروحة، والملامح الواقعية لمنظمات المجتمع المدني في مختلف دول العالم (ومنها الدول العربية) وبعد الوقوف من المقارنات، على عوامل رئيسية ترتبط بكل مجموعة تعريفات (حيث قمنا كفريق عمل بتصنيف التعريفات إلى ثلاث مجموعات)، برز **توافق حول ستة ملامح هيكلية -إجرائية** Structural Operational تحدد هذه الكيانات التي يطلق عليها منظمات المجتمع المدني ، **أولها**: تنظيمية وهي القطاع المنظم من المجتمع . **ثانيها** : إنها خاصة بمعنى محدد، وهو استقلالها عن الأجهزة الحكومية. **ثالثها**: منظمات **لاتوزع الأرباح**تحقق Non Profit Distributing **رابعها** : تدير شئونها من خلال

آليات ذاتية محددة Self governing **خامسها** : إنها تطوعية، **سادسها**: إنها لا تسعى للسلطة، **سابعها**: لاتسعى للربح.

عكس ما سبق ملامح التعريف الإجرائي الهيكلي للمشروع الدولي لجامعة جونز هوبكنز، والذي تمت إضافة ملامح أخرى له في المرحلة الثانية ،كان أهمها إن **منظمات المجتمع المدني غير سياسية Non Political** أي أنها في هذا السياق لا تقوم بنشاط سياسي حزبي، أو توظيف في حملات انتخابية، كما أنها لا تقوم بوظائف المؤسسة الدينية (الجامع أو الكنيسة)، ولكنها قد تؤسس منظمات تسهم في تقديم النفع العام.

٢- مكونات المجتمع المدني :

يمكن تعريف المكونات بأنها مجموع الوحدات units، المتنوعة ، والتي تشكل في النهاية منظومة المجتمع المدني، وينطبق عليها التعريف.

٢-١ مكونات متوافق حولها عالميًا :

هناك مكونات أساسية متوافق حولها ، باعتبارها تشكل منظمات المجتمع المدني ، وهذا التوافق أتى مع مطلع الألفية ، بعد مشروعات عالمية مقارنة ، ويتضمن ما يلي :

- المنظمات غير الحكومية NGOs .
- المنظمات الحقوقية والدفاعية Advocacy Organizations.
- منظمات الأعمال Business Associations .
- الجماعات المهنية . Professional Groups
- الاتحادات العمالية Labour Unions .
- النوادي الاجتماعية والرياضية (غير الربحية بمعايير محددة) .
- قطاع من الجامعات (غير الربحية وبمعايير محددة تبتعد بها عن القطاع الخاص).

من المهم الإشارة إلى أن الجدل والنقاش أثير في المشروعات العالمية ، بخصوص كل من الجماعات المهنية (مثل نقابات الأطباء والمهندسين..إلخ) ، والاتحادات العمالية ، خاصة في حالة المنطقة العربية . فإذا كانت أحد شروط / معايير المجتمع المدني ، هو توافر الفعل التطوعي الحر ، فإن الجماعات المهنية في بعض دول العالم، تعتبر أن **العضوية في بعض الحالات شرط لممارسة المهنة ، ومعنى ذلك أن العضوية "إجبارية" (حالة الأطباء مثلاً) ، وهو ما يسقط أحد معايير أو سمات المجتمع المدني باعتباره أنه عمل إرادي طوعي**.. إلا أن الحوار والنقاش - الذي اتجه لإبراز الدور المهم الذي قد تلعبه هذه الجماعات في إطار عملية التحول الديمقراطي ، قد أدى إلى تضمين الجماعات المهنية وباعتبارها "حالة حدية" Marginal Case.

وعلى الجانب الآخر ، فإن وضع الاتحادات والنقابات العمالية ، في بعض دول العالم - ومنها أغلب الدول العربية -يشير إلى افتقاد هذه الاتحادات والنقابات العمالية ، شرط الاستقلالية عن الدولة .. صحيح إن **العضوية في هذه الحالة اختيارية ، إلا أن الاستقلالية - وفقًا للتشريعات القائمة - مفتقدة** ، وتسمح للدولة بالتعيين في بعض المواقع القيادية بهذه النقابات العمالية والاتحادات ، أو التدخل في الانتخابات ، أو توظيف أدوات للسيطرة عليها . هنا أيضًا اعتبرت النقابات والاتحادات العمالية (في بعض الدول ومنها المنطقة العربية) ، حالة حدية Marginal Case، وأحيانًا ما يطلق عليها في المشروع

العالمي لجامعة جونز هوبكنز ، مصطلح "الجماعات الرمادية" أو "المنطقة الرمادية".

بالنسبة لتصنيف النوادي ، وقطاع من الجامعات غير الربحية ضمن مكونات المجتمع المدني ،فهو أمر غير مطلق ، ويتوقف على عدة أمور ، أهمها حجم الاشتراكات للعضوية في النوادي باعتبارها غير ربحية، واستقلالية الجامعات "غير الربحية" Non Profit عن الحكومات من جانب ، وعن مؤسسات القطاع الخاص من جانب آخر ، بحيث إنها إذا حققت أرباحًا فهي تذهب إلى تطوير العملية التعليمية ، ولا يتم توزيع الأرباح على "ملاكها" أو مجالس إدارتها.

٢-٢ مكونات تم استبعادها من دراسات المجتمع المدني :

هناك مكونات أخرى أثير الجدل بخصوصها حتى مطلع الألفية الثالثة ، وتم استبعادها من منظمات المجتمع المدني .. نلحظ أنها رغم أهميتها القصوى، تشكل مجالات "مستقلة بذاتها" ، للدراسة والفحص .

- المكون الأول هنا هو **الأحزاب السياسية** Polit-ical Parties، تم استبعادها لاعتبارين، **أولهما**: إن الأحزاب السياسية تسعى إلى السلطة ، ومن ثم تسقط عنها أهم المعايير وهو "عدم الانخراط في السياسة" . **ثانيهما**: أن وصول أحد الأحزاب للسلطة أو الحكم ، قد يصاحبه عدم احترام "قيمة" المجتمع المدني أو الثقافة المدنية Civic Culture، بل وقد يرتبط بحصار وتقييد لهذه المنظمات .
- المكون الثاني الذي أثير الجدل بخصوصه ، حتى منتصف التسعينيات من القرن العشرين ، **هو الإعلام Media**، فهي قد تكون حكومية - ومن ثم تفقد استقلاليتها - وقد تكون خاصة أو حزبية ، فتفقد استقلاليتها أيضاً تحت تأثير عامل غلبة تيارات سياسية عليها ، أو السعي للربح .. الإعلام في هذا الإطار ، تتم دراسته كأحد الشركاء Partner المهمين للمجتمع المدني.
- المكون الثالث **هو الحركات الاجتماعية** Social movements، فهي مع أهميتها وعلاقتها التفاعلية بمنظمات المجتمع المدني، إلا أنها تفتقد عنصر التنظيم الذي يشير إلى هيكلية قانونية معينة ، وعنصر الاستدامة أو الاستمرارية ؛ حيث إنها قد "تنفض" بعد تحقيق هدفها ، أو مع انتهاء الحدث ذاته Event.

وأخيراً ، فإننا نؤكد في النهاية - في هذا السياق - أن القطاع الخاص مستبعد من مجال مناقشة وطرح المجتمع المدني منذ البداية باعتبار أنه يسعى إلى الربح ، ولكن إذا قامت إحدى شركات القطاع الخاص ، بتأسيس منظمة غير ربحية ، تتجه للنفع العام (سواء جمعية أو مؤسسة) فإنها تدخل في نطاق منظمات المجتمع المدني ، مع وجود المعايير أو الشروط الأخرى (الإدارة الذاتية ، الاستقلالية عدم اقحامها في العمل السياسي .. إلخ) .

د. أماني قنديل

لمزيد من التفاصيل راجع :

- Lester M. Salamon and Helmut K. Anheier, Defining The Nonprofit Sector, Manchester University Press (1997).

- ستيفن ديلو ، التفكير السياسي والنظرية السياسية

والمجتمع المدني ، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة ، (القاهرة : ٢٠٠٣) .

- د. أماني قنديل ، المجتمع المدني في مطلع الألفية الثالثة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، (القاهرة : ٢٠٠٠) .

- Fred Powell & Donal Guerin, Civil Society and Social Policy, Beech House, (1997).

٣- التصنيف Classification

يعني مفهوم التصنيف "تواجد نظام متوافق حوله من مختلف الأطراف (الحكومات والمجتمع المدني) ، قادر على التعامل والفرز الإحصائي والقانوني ، لمجموعات وأنماط محددة في منظومة المجتمع المدني، بحيث يمكن الوقوف على مختلف المجموعات المتعددة القائمة في المنظومة، وتتبع تطورها، واتجاهات نموها، لتحديد أوزانها النسبية".

٣-١ لماذا نهتم في الموسوعة العربية للمجتمع المدني ، بموضوع تصنيف منظمات المجتمع المدني؟

هناك عدة أسباب تدعونا إلى توجيه اهتمام كبير لفهم "قيمة التصنيف" لمنظمات المجتمع المدني، **أولها: أن هناك علاقة بين التصنيف Classification وبناء قواعد بيانات لمنظمات المجتمع المدني،** وتحديد إسهام هذه المنظمات في التنمية البشرية .

ثانيها: شبه غياب لتصنيف علمي ، له دلالات محددة في المنطقة العربية ، ويُمكننا من تقييم هذه المنظمات .

ثالثها: إن هناك ٣ أنواع للتصنيف متعارف عليها في العالم ، وبرز الرابع والأحدث عام ٢٠٠٧ Satalite system، ونحن في المنطقة العربية ، لا تتوافر لنا ملامح لنظام مستقل ، أو حتى شبيه بالنظم العالمية، قادر على أن يميز بين منظمات المجتمع المدني.

رابعها: إن "إشكالية التصنيف" لمنظمات **المجتمع المدني العربي ، تمثل تحديًا كبيراً** ، كما أن لها متطلبات . إذ أن التصنيفات الحالية تعاني من التقليدية "التاريخية" للجمعيات الأهلية (وهي المصطلح المستخدم والشائع).. هي تصنف إلى منظمات رعاية اجتماعية ومنظمات تنمية. وفي التصنيف الداخلي للمنظمات ، خلط كبير بين النشاط Activities والمنتفعين أو المستهدفين (أطفال، نساء، مسنون ..إلخ) ، كما أن هناك خلطًا Confusion بين المنظمات الخدمية Service Delivery وبين المنظمات التي تقدم منافع كلية للمجتمع Collective Benefit وأيضًا خلطًا بين المنظمات المغلقة Closed Organizations، والأخرى المفتوحة (فالأولى تتوجه لخدمة الأعضاء والثانية مفتوحة لغير الأعضاء) .

خامسها : إن فكرة "النشاط الغالب" في منظمات المجتمع المدني العربي ، غير قائمة ، حيث تقوم المنظمات بتسجيل عدد متنوع من الأنشطة والأهداف ، دون إمكانية التعرُّف إلى النشاط الغالب ، والذي نستند عليه في التصنيف، وهو ما يجعل عملية التقييم لها تتسم بصعوبات بالغة.

٣-٢ النظم العالمية للتصنيف :

النظام الأول : هو نظام الأمم المتحدة للمؤسسات غير الربحية في نظم الحسابات القومية.. هذا النظام يوفر الخطوط التوجيهية لنظم الحسابات القومية ، في دول العالم ، من خلال أنظمة فرعية (أو حسابات فرعية) تعمل على

توسيع طاقة هذه النظم ، لاستيعاب تصنيفات وأدوار منظمات المجتمع المدني ، في مجالات البيئة، ومجالات الاقتصاد القومي.. ونقطة الارتكاز في هذا النظام العالمي للأمم المتحدة، هو الأخذ في الاعتبار "القوة الاقتصادية المتنامية للقطاع الثالث"، أو ما نتعارف حوله بقطاع المجتمع المدني.. والهدف من ذلك - كما تم توثيقه بالأمم المتحدة عام ١٩٩٣ - الاعتراف recognition أو تمييز هذا القطاع عن القطاع الحكومي أو القطاع الخاص ، وتحديد وزنه في : توفير فرص العمالة، توليد الدخل القومي ، ووزن الخدمات التي يقدمها.. وباختصار شديد تحديد إسهام هذا القطاع المتميز المستقل في عملية التنمية البشرية .

النظام الثاني : هو النظام الأمريكي للحسابات القومية واختلافه الرئيسي مع النظام السابق، هو إمكانية تضمين الحسابات القومية ، لمنظمات غير حكومية تحصل على أكثر من ٥٠٪ من دخلها من الحكومة، (وهو أمر يختلف مع نظام الأمم المتحدة التي تشترط نسبة أقل للتمويل من الحكومة) .

النظام الثالث : هو التصنيف الدولي الصناعي International Standard Industrial Classification (ISIC) وهو نظام يستخدم في أغلب الدول الصناعية الأوروبية ، إلا أنه لا يستطيع أن يتعامل مع التنوع الهائل لقطاع منظمات المجتمع المدني ، في العالم ، ولا يصلح إلا في مجتمعات محددة ، يرتفع فيها إلى حد كبير مستويات المعلومات وقواعد البيانات ، كما أنه نظام لا يتمكن مثلاً من التعامل مع "منظمات التنمية" أو التفرقة بين المنظمات التي تقدم خدمات إنسانية ، أو التي تقدم خدمات صحية .. وهو ما ينقلنا إلى التصنيف التالي .

النظام الرابع : يعرف باسم التصنيف العالمي للمنظمات غير الربحية ، والذي تبناه وطوره المشروع الدولي المقارن بجامعة جونز هوبكنز . هذا النظام يصنف منظمات المجتمع المدني في العالم ، إلى ١٢ نموذجًا أو مستوى رئيسيًا ، ويتضمن البعض منها مستويات فرعية . وهي بإيجاز شديد ، تتضمن ما يلي :

١- الثقافة والإبداع .
٢- التعليم والبحث .
٣- الصحة .
٤- الخدمات الاجتماعية .
٥- البيئة .
٦- التنمية والإسكان .
٧- الحقوق والدفاع والمدنية .
٨- المنظمات الخيرية .
٩- المنظمات الدولية غير الحكومية .
١٠- المنظمات الدينية (ولها معايير وتصنيف يحكمها) .
١١- منظمات الأعمال ، والمنظمات المهنية ، والعمالية.
١٢- أخرى لها خصوصية وليس لها مكان في التصنيف .

إذن التصنيف السابق هو لمجالات نشاط ، وليس تصنيفًا على أساس فئات يتم التوجه إليها، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية تحقيق ذلك ولكن في داخل كل نشاط وبشكل فرعي .

وأخيرًا ، وفي مجال ما يمكن أن نطلق عليه "عولمة البيانات والمعلومات" ، ففي عام ٢٠٠٧ ، قد شهد العالم (مؤتمر بون - سبتمبر ٢٠٠٧) ، مرحلة جديدة في تصنيف منظمات المجتمع المدني في دول العالم ، ومنهجية دمج بيانات الإسهام

الاقتصادي والاجتماعي ، لمنظمات المجتمع المدني، في الحسابات القومية ، وبشكل متطور وعملي (سوف تتبناه الأمم المتحدة ٢٠٠٨ في تقارير التنمية البشرية) ، ويسمى Satellite System؛ حيث يمكن الاعتماد على مؤشرات محددة (إشارات بلغة المشروع) في الحسابات القومية ، توفر صورة أدق وأكثر مصداقية لحالة منظمات المجتمع المدني ، في دول العالم ، وقد تأسست نواة لشبكة معلومات المجتمع المدني(Civinet) تعنى بهذا الشأن ، والتعامل مع القضايا الثقافية والاقتصادية والسياسية التي ترتبط بإحصاءات وبيانات منظمات المجتمع المدني . هذا المشروع – الذي تم تطبيقه على عدد من دول العالم – يستهدف أيضًا خلق "وعي عام" لدى كل الأطراف – الحكومات ومنظمات المجتمع المدني – لتوفير الإحصاءات والبيانات بشفافية ومصداقية (ويتم بالتعاون بين جامعة جونز هوبكنز الأمريكية ، والأمم المتحدة) ، كما يشجع منظمات المجتمع المدني في كل دول العالم على توظيف تكنولوجيا الاتصال، لتحقيق دقة حفظ المعلومات، وأرشفتها من جانب، وتوفير تدفق معلوماتي حولها من جانب آخر (راجع في الموسوعة الجزء الخاص بتكنولوجيا المعلومات).

٣-٣ هل يوجد نظام عربي للتصنيف؟

إذا كان تعريف نظام تصنيف منظمات المجتمع المدني، يعني "التوافق حول منهجية قادرة على تحديد مكونات المجتمع المدني، ومنظماته المتنوعة، بحيث يصبح لها دلالة ومعنى، في الوقوف على مجالات النشاط والمنتفعين، عبر فترة زمنية، وترتبط بتحليل إحصائي وقاعدة بيانات"، **فإن مراجعة هذه المنهجية على المستوى العربي، تبرز عدة حقائق**

أولها: أن التصنيف التقليدي المعتمد لدى الجهات الحكومية المعنية (وزارات الشئون الاجتماعية) غير قادر على الوقوف بدقة على مجالات نشاط منظمات المجتمع المدني.

ثانيها: أنه يقتصر في أغلب الحالات على "المكون الرئيسي" للمجتمع المدني، وهو الجمعيات الأهلية أو المنظمات الأهلية (سوف نتناول هذه المفاهيم فيما بعد).

ثالثها: أن التصنيف القائم، يخلط بين مجالات النشاط وبين الفئات المستهدفة (كأن يتضمن منظمات رعاية اجتماعية، ومنظمات تنمية، ومنظمات ثقافية، ومنظمات نسائية، وذوي الاحتياجات الخاصة.. وهكذا).

رابعها: أن غالبية التشريعات العربية، تحدد مجالات عمل بعينها، على سبيل الحصر، وهي حتى من هذا المنظور، تطرح هذا الخلط بين المجال وبين المنتفعين.

خامسها: إن الاحصاءات التي تخرج عن الجهات الحكومية المعنية، تطرح بيانات، استنادًا على هذا الأساس المذكور سابقًا، ومن ثم نلحظ فيها هذا الخلط.

سادسها: أنه في غياب النص القانوني أو التشريعي، الذي يلزم المنظمات، بإشهار مجال نشاطها الغالب، نواجه بصعوبات بالغة للوقوف على طبيعة المنظمة. حيث يتم التسجيل القانوني للجمعيات مصاحبًا بأنشطة متعددة، تبتعد عن مجال تخصص رئيسي، لهذه الجمعيات.

وإزاء ذلك تبرز أمامنا عدة أشكاليات، لتطوير نظام تصنيف لمنظمات المجتمع المدني العربي، الإشكالية الأولى هي إيجاد تعريف دقيق للمفاهيم

الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها في التصنيف. أهمها تعريف مفهوم المنظمات التنموية، والمنظمات الثقافية، والحقوقية، ومنظمات الخدمات الاجتماعية، ومنظمات رجال وسيدات الأعمال، والبيئة والمنظمات المهنية.. وهكذا يصبح من المهم مواجهة إشكالية التعريف، في سياق ثقافي واجتماعي واقتصادي ومحدد.

الإشكالية الثانية: توفير القدرة لمنظمات المجتمع المدني، على تمييز "النشاط الغالب" - وهو ما يتم الاعتماد عليه في التصنيف- وهذا النشاط الغالب يعني بتخصيص القدر الأكبر من الاتفاق على نشاط محدد، ولفترة زمنية ممتدة، لكي يمكن تصنيف نشاط المنظمة "الغالب"، وهو أمر يحتاج إلى توثيق إلكتروني من ناحية وشفافية من ناحية أخرى.

الإشكالية الثالثة : تتعلق بفصل مجال النشاط عن المنتفعين، وفي الوقت ذاته، تطوير نظام إحصائي دقيق لتحديد الفئات المنتفعة. على سبيل المثال، إذا كانت إحدى منظمات المجتمع المدني، تنشط بشكل رئيسي في مجال مكافحة الفقر (هي بهذا منظمة تنموية) فإن البعد الآخر المراد تحديده هو إلى أي الفقراء تتوجه؟ النساء الفقيرات المعيلات لأسر؟ أم الأسرة ككل؟ هل أطفال هذه الأسرة يتوجه لهم اهتمام صحي أو تعليمي للتعامل مع روافد التسرب.. وهكذا.

الخلاصة إذن .. إنه لا يوجد نظام تصنيف عربي حديث يتفق مع المتغيرات العالمية والإقليمية، قادر على أن يميز بدقة أنماط ومجالات نشاط منظمات المجتمع المدني، والفئات المستفيدة.

د. أماني قنديل

لمزيد من التفصيل، راجع :

- دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية ، الأمم المتحدة ، ٢٠٠٥ .
- Lester M. Salamon, S. Wojciech Sokoowski, and Associates, Global Civil Society, Volume Two, Kumar Ian Press, (2004).
- د. أماني قنديل ، قياس مؤسسات المجتمع المدني، قياس الفاعلية ودراسات حالات ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، (القاهرة.٢٠٠٥) .

٤- مفاهيم أخرى ترتبط بالمجتمع المدني

٤-١ المنظمات غير الحكومية

لم يدخل مصطلح "المنظمات غير الحكومية" NGOs حيز الاستخدام بشكل عام قبل ولادة منظمة الأمم المتحدة . وذلك بعد أن تداعت ١٣٢ منظمة دولية لإقرار التعاون فيما بينها في العام ١٩٤٠، تحت شعار " اتحاد المؤسسات الدولية".

استطاعت هذه المنظمات أن تطور أدوارها في أطر محددة ، انطلاقا من "مؤتمر سان فرانسيسكو".

في العام ١٩٤٥ ، والذي عمل على تعزيز دور منظمة الأمم المتحدة في القضايا الاقتصادية و الاجتماعية ، من خلال تفعيل موقع المجلس الاقتصادي الاجتماعي ، كجسم أساسي وحيوي في المؤسسة الدولية ، نظمت المادتان ٧٠ و٧١ العلاقة مع المنظمات غير الحكومية . فقد لاحظت المادة ٧٠ دوراً "متقدماً" للوكالات المتخصصة دون إعطائها الحق في التصويت على المقترحات والقرارات، أما المادة ٧١، فقد أوجدت أطراً للتشاور ووضع الترتيبات ، حيث غدت المنظمات غير الحكومية شريكاً" تقنياً" في أنشطة المؤسسة الدولية .

عرفت منظمة الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية بأنها "مجموعات تطوعية لا تستهدف الربح، ينظمها مواطنون على أساس محلي ، قطري ، أو دولي . ويتمحور عملها حول مهام معينة ، يقودها أشخاص من ذوي الاهتمامات المشتركة ، وهي **تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية** ، وتطلع الحكومات على شواغل المواطنين ، وتساعد على ترشيد وتشجيع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي " .

أما فيما تعلق بالتعريف القانوني للمنظمات غير الحكومية فيصفها بأنها "جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة محددة أو غير محددة تتألف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو منهما معا لا يقل عددهم عن عشرة أفراد، وذلك لغرض لا يهدف إلى الربح المادي " .

وللمنظمات غير الحكومية سمات أساسية أهمها :

١- إن لها هيكلاً رسميًا وأن تتسم أنشطتها بالاستمرارية إلى حد كبير .

٢- غير حكومية بمعنى أنه لا يجب أن تكون لها علاقة هيكلية مؤسسية بالحكومة حتى وإن كان بإمكانها الحصول على مساعدات حكومية مالية أو فنية .

٣- غير هادفة للربح وفي حال أن حققت ربحًا خلال العام ، فيجب ألا يوزع الربح على الإداريين والأعضاء ، بل أن يستخدم في دعم نشاط المنظمة .

٤- ذاتية الحكم ، أي أن تحكم الجمعية نفسها بنفسها عن طريق وجود إجراءات داخلية ، وليس عن طريق كيانات خارجية.

٥- تطوعية ، بحيث تشتمل على درجة من التطوعية في أداء أنشطتها ، وذلك لا يعني أن كل ، أو معظم الموارد المقدمة للجمعية يجب أن تكون من خلال إسهامات تطوعية ، أو أن يكون معظم القائمين عليها من المتطوعين .

٦- غير دينية ، والمقصود هنا عدم تورط الجمعية في الدعوة الدينية أو تعليم ديانة ما .

٧- أن تكون بعيدة الصلة عن أي عمل أو عصبة إجرامية ، وألا تمت بأية صلة بأشكال العنف.

٨- غير سياسية بمعنى ألا تكون لها تحالفات مع الأحزاب السياسية رغم ما قد يكون لها من مواقف بشأن بعض القضايا السياسية .

ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى أنه لم تكن المنظمات تعرف بغير الحكومية إلا بعد منتصف القرن التاسع عشر . ففي الفترة الواقعة ما بين ١٧٥٥-١٩١٨ ، تركز عملها في القضايا الوطنية المحلية ، وفي مكافحة العبودية وتجارة الرقيق ، وفي تعزيز السلام والعمل على تأمين حقوق العمال . أما الفترة الواقعة ما بين ١٩٢٠-١٩٤٤ ، فقد طورت هذه المنظمات جهودها نحو الاهتمام بالقضايا الدولية وحل النزاعات ، وفي تلك المرحلة بدأت بتأسيس نوع من التقاطع مع الحكومات ، ونمت لديها بعض الأطر في التعاون مع الوكالات الدولية . وفي الحقبة ما بين ١٩٦٠-١٩٧٠، بدأت المنظمات الدولية بتحقيق خطوات من النمو البطئ ، وباتت تتلقى المساعدات والمعونات من مصادر مختلفة ، وبدأ يتبلور موقعها كوسيط ناقل للتنمية . وفي الفترة الممتدة من ١٩٨٠-١٩٩٠، شهدت المنظمات غير الحكومية توسعًا في أعمالها ، وبرز دور الجهات المانحة بشكل ظاهر . أما بعد العام ١٩٩٠ ، فقد ظهرت مفاهيم جديدة

في النظرية التنموية ، ركزت على دور الناس واعتبارهم القاعدة الأساسية في التنمية ذات الطابع المستدام ، واعتبرت أن المنظمات غير الحكومية المحرك الأمثل في تحقيق التنمية. وفي تلك الفترة ، سقطت تجارب عدة سابقة ، وشهد العالم تغيرات وتحولات في تبني مفاهيم ونظريات العمل الجمعياتي ، إثر تغيرات السياسات الاقتصادية والاجتماعية لدى منظمة الأمم المتحدة. في حين أن الفترة المعاصرة ، أي ما بعد العام ٢٠٠٠، فقد لوحظ دخول المؤسسات الدولية في مرحلة التقويم الذاتي وبناء القدرات ونقد التجارب السابقة وتطوير القيم الأساسية للمنظمات غير الحكومية ، مع الحفاظ على تعزيز الدور الأساسي للبشر في عملية التنمية ، كما ازداد الاهتمام في اعتماد سبل أكثر تطوراً في الرعاية الاجتماعية .

إن الأهمية المتصاعدة للأنشطة غير الحكومية لم تتخذ موقعها على مستوى الاهتمامات الحكومية فحسب ، بل أيضًا في نطاق أطر التعاون الدولي بعامة . "وبالاستعانة بالأرقام نجد ما يوضح حجم التطور الحاصل في حصة المنظمات غير الحكومية من إجمالي المعونة الدولية ، ففي الوقت الذي لم يكن ليتجاوز مبلغ مليار دولار عام ١٩٧٠ ، أو ٤ مليارات عام ١٩٨٥ ، قفز الرقم إلى ١٢ مليار دولار عام ١٩٩٣ "، وهناك تقديرات تشير إلى حوالي ٢٠ مليار دولار أمريكي في الألفية الثالثة.

في بلدان العالم الثالث يلاحظ كذلك توسعًا منظوراً في عمل المنظمات غير الحكومية التي بدأت تمارس نشاطًا ملحوظًا ومؤثراً في فضاءات كانت أساسًا مقتصرة على القطاع الرسمي للدولة. ولا شك في أن مثل هذا التوسع في إطار الحركة قد نشأ في ظل المناخ العام المتجه نحو الحد من الدور التدخلي والمركزي للدولة وإعطاء أهمية متزايدة للقطاع الخاص والأخذ باستراتيجية إعادة الهيكلة الاقتصادية وما أفرزته من تبعات على الفئات الاجتماعية المهمشة ، مما أدى بالمنظور النسبي ، إلى بروز أهمية جديدة للدور الإسهامي للمجتمع المدني ومؤسساته والذي تشكل المنظمات غير الحكومية جزءًا "منه " .

تجدر الإشارة أيضًا ، إلى أن عصر العولمة والتشكيلات المترافقة مع النظام الاقتصادي العالمي ، و تصاعد أهمية التكتلات الإقليمية في مواجهة هذه التحولات ، جعلت من المنظمات غير الحكومية تتكيف مع الواقع المستجد، "مما أدى إلى تزايد فلكي في عدد وأنواع الاتحادات والجمعيات والشبكات الاقليمية في بلدان أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وعلى مستوى أقل في القارة الأفريقية ، وفي جميع الفضاءات والمستويات والقضايا الكلية أو الجزئية " (راجع بهذا الخصوص الجزء الخاص بالشبكات والمجتمع المدني العالمي) .

هذا وقد عرفت المنظمات غير الحكومية أجيالاً أربعة وهي :

١- جيل المنظمات الرعائية والخدمية .
٢- جيل المنظمات الهادفة إلى تحقيق توجهات التنمية المستدامة .
٣- جيل المنظمات الهادفة إلى تحقيق وتعزيز حقوق الإنسان ودفع عملية التغير الهيكلي .
٤- جيل المنظمات التي تسعى إلى تعزيز الحراك الاجتماعي وتعزيز قيمة رأس المال الاجتماعي، عبر الحدود الجغرافية .

◆ **د. هاشم الحسيني**

لمزيد من التفصيل، راجع:

- الموقع الإلكتروني:

http://hosamred.blogspot.com/2005_01_10_archive.html

- Wikipedia ,the free encyclopedia, Non governmental organizations

- http://www.staff.city.ac.uk/p.willetts/cs-NTWKS/NGO-ART.HTM

المعلومات في الموقع صادرة عن مركز السياسات الدولية City University ,London الصفحة محققة بواسطة المؤلف : Peter Willets .

٢-٤ المنظمات التطوعية

إن مصطلح المنظمات التطوعية، يميل إلى تعريف دائرة من دوائر منظمات المجتمع المدني، بأهم ما يميزها وهو عامل التطوع. هذا التعريف ارتبط في أدبيات عديدة بالعمل الاحساني أو العمل الخيري، بعبارة أخرى ارتبط بمجتمعات تقليدية، تنطلق فيها فكرة العمل الطوعي من روابط الدم والعلاقات القرابية، والجيرة والتوجهات الدينية. إلا أنه في العصر الحديث الذي نمت وتطورت فيه إلى حد كبير المبادرات التطوعية، أصبحت المنظمات التطوعية تلامس احتياجات مختلفة وجديدة، تمتد إلى حماية المستهلك، وحماية البيئة، والتنمية والحقوق، كما أصبحت تميل إلى "توظيف محترفين" داخل هذه المنظمات لإدارتها.. ومن ثم زحف مفهوم المجتمع المدني لكي يعبر عن مجمل المنظمات الطوعية، الإرادية، المستقلة ذاتيًا، وأصبحت الأدبيات التنموية- على وجه العموم- تستخدم مصطلح "المجتمع المدني".

ويلاحظ في سياق السجال والجدل حول المفاهيم، أن هناك اتجاهًا يقصر "المنظمات التطوعية"، على تلك النشطة في مجال "البر والإحسان"، ويعتبره آخرون أنه يرتبط بما يعرف بالجماعات المحلية التي تعتمد على "العون الذاتي"، بينما نلمس اتجاهًا آخر في الأدبيات والممارسات، يتحدث عن المنظمات التطوعية، في سياق المجتمع المدني ككل.

ومن مراجعة بعض التعريفات الواردة في هيئات دولية، للمنظمات التطوعية، نلحظ أن وكالة التنمية الأمريكية USAIDتصف المنظمات التطوعية الخاصة (PVOs) بأنها "منظمات لا تهدف إلى الربح، تبني على مبدأ التعاون، وتعمل في نطاق النشاطات الدولية، وتتلقى دعمًا فنيًا.. تعريف آخر أكثر اتساعًا وعمومية، اعتمدته الأمم المتحدة، في حلقة بحثية للخبراء، سبقت العام العالمي للتطوع (٢٠٠١) اعتبرت أن "المنظمات التطوعية، هي التي تعمل بشكل إرادي حر، لمساعدة الآخرين، دون الحصول على أرباح مادية، وتسعى للنفع العام".

في واقع الأمر إن التدقيق في أركان تعريفات المنظمات التطوعية، يجدها تتقاطع بسهولة، مع أركان قائمة في تعريف المجتمع المدني، أو في تعريف المنظمات غير الحكومية، مثل عدم السعي للربح، تحقيق النفع العام، العمل الإرادي، الاستقلالية الذاتية.. وقد يكون أهم ما نلحظه في هذا السياق هو الربط التقليدي بين المنظمات التطوعية، والعمل الخيري أو الإحساني، هذا رغم تأكيدنا على أن بؤرة التركيز في التعريف هي التطوع، وأن ليس كل منظمة تطوعية هي خيرية (راجع في الموسوعة مفهوم التطوع، وثقافة التطوع).

◆ د. هاشم الحسيني

لمزيد من التفصيل راجع :

- http://www.shabakaegypt.org/Tat.doc

– د. عبدالرحيم بلال، العمل التطوعي، الموقع الإلكتروني http://www.worldvolunteerweb.org/

- Robert Perrin & David Hussey, How to Manage A Voluntary Organization, Kogan Page, London (2003) .

٤-٣ المنظمات الأهلية

يوظف مفهوم "المنظمات الأهلية" في المنطقة العربية، باعتباره مرادفًا للجمعيات الأهلية، أو مرادفًا لمفهوم المنظمات غير الحكومية، الذي يتسم بشيوع استخدامه في كل دول العالم.

ورغم بساطة مصطلح "المنظمات الأهلية"، وانتشاره في الأدبيات، والممارسات، والمؤتمرات، والإعـــــلام، إلا أن المصطلح يدخل في دائرة السجال، ويرى البعض أنه يختلف إلى حد كبير عن مفهوم المجتمع المدني، وعن مفهوم المنظمات غير الحكومية. مصطلح "المنظمات الأهلية" يدفع البعض إلى استخدام مصطلح "المجتمع الأهلي"، استنادًا إلى أن "المجتمع المدني" هو مفهوم وافد من سياق ثقافي واجتماعي غربي، يختلف عن السياق العربي والثقافة العربية الإسلامية.. من ناحية أخرى فإن مصطلح "المنظمات الأهلية"، أو "المجتمع الأهلي"، يبتعدان بنا عن مكونات أساسية في مفهوم المجتمع المدني، فالأخير مختلف عن العلاقات القرابية، والعشائرية، بالإضافة إلى البعد المؤسسي المهم في مفهوم المجتمع المدني، والأفكار التي تتعلق بالديموقراطية والحريات، والمواطنة.

إذن مفهوم المنظمات الأهلية، رغم شيوع استخدامه في المنطقة العربية، يلقى تحفظات من جانب بعض الباحثين في علم الاجتماع السياسي، وفي الوقت نفسه يفضله آخرون لارتباطه بالمناخ العربي والثقافة العربية، وهو في النهاية تعبير عن أهم قطاع في المجتمع المدني.

(راجع الجدل حول مفهوم المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في الفصل السابق من الموسوعة).

◆ د. أماني قنديل

٤-٤ المنظمات غير الربحية

تتعدد المفردات التي تستخدم في تسمية المنظمات التي تقع في نطاق القطاع الثالث ، فيلاحظ استخدام مصطلحات : كالقطاع الطوعي، القطاع المستقل ، القطاع الثالث، القطاع اللاضرائبي ، المنظمات غير الحكومية ، منظمات الاقتصاد الاجتماعي ... والتسميات المقصودة ، يراد من خلالها ، التركيز على اهتمامها بأنشطة معينة ومحددة من ناحية المشكلات الاجتماعية التي تسعى إلى معالجتها . " فاستخدام مصطلح (خيري أو إحساني) ، يعني تركيز المنظمة المصنفة إحسانية على العطاء الخيري ، وتسمية منظمات القطاع الثالث، يقصد من خلالها الإشارة الى مبدأ الاستقلالية عن الحكومات أو القطاع الخاص، واستخدام مفردة (الطوعية) ، يعتمد للتأكيد على الجانب الطوعي في إدارة العمليات المؤداة ، ويرمز إلى (المنظمات غير الحكومية) في البلدان النامية للدلالة على استقلالية هذه المنظمات عن الحكومات، في حين يستخدم مصطلح المنظمات اللاربحية – NPOs ، للإشارة إلى تلك المنظمات التي تنشأ ولا تعود بالربح على مؤسسيها .

من ناحية تاريخية ، تطور الجانب البحثي المتعلق بالقطاع اللاربحي ، بغية فهم الآليات التي تؤدي المنظمات اللاربحية من خلالها ، سلسلة من الأدوار في مجالات : الفنون ، البحث العلمي ، التعليم . في حين وجد باحثون آخرون أهمية كبرى في ضرورة تطوير دور القطاع اللاربحي في دفع التنمية قدمًا في البلدان النامية . و" قد بدأت بواكير نظريات اللاربحية في التشكل في أمريكا الشمالية ، ابتداء من العام ١٩٧٠ ، على ضوء الاخفاقات الحكومية في رد الأعاصير الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الخصخصة واللامركزية ، واعتبر أن للمنظمات غير الربحية الدور البالغ الأهمية في معالجة المشكلات وسد الاحتياجات، وذلك على ضوء الأزمات التي واجهت قطاع الرعاية الاجتماعية مؤخرًا . وقد باشر الباحثون في التمييز ما بين القطاع اللاربحي في بلدان عدة، في أوروبا وآسيا ، وقد عمد فريق من الباحثين الأمريكيين والأوروبيين في العام ١٩٨٦ إلى إنشاء لجنة تخطيطية " للمؤتمر الأوروبي للقطاع اللاربحي ونظام الرعاية الحديث " ، وعقدت مؤتمرها الأول في العام ١٩٨٧ في ألمانيا الغربية ، وقد تم تقديم ٣٠ ورقة عمل برعاية شركة Volks-wagon آنذاك .

وعلى الرغم من الاهتمام الدولي من قبل علماء الاجتماع وصانعي السياسات بإمكانية قيام القطاع اللاربحي بالدور الأبرز في توفير السلع والخدمات للناس من مصادر مختلفة ، أهمها القطاع الربحي الخاص ، والحث على أن تلعب المنظمات اللاربحية NPOs الدور التوزيعي الرسمي لهذه الخدمات ، فقد طرحت تساؤلات عدة من قبل اقتصاديين كثر ، أشارت إلى اللبس الظاهر في تحديد حجم وحدود عمل القطاع غير الربحي ، وإلى إمكانية وقدرة هذا القطاع ، على تحمل أعباء أساسية إنابة عن الحكومات ، وبشكل يحقق عدالة التوزيع .

توصف المنظمات اللاربحية في الولايات المتحدة الأمريكية من زاوية تركز على أهمية النظام الضريبي . "فالمنظمات اللاربحية لا بد أن تكون على درجة عالية من الكفاءة ، لتتمكن من استثمار عائدات الحوافز الضريبية ، وأن تكون قادرة على فهم النظريات الاقتصادية الحديثة ، والتشريعات التي توضح طبيعة السلع والخدمات التي يمكن تقديمها من قبل المنظمات اللاربحية" .

من ناحية أخرى ، حددت أدبيات "الأمم المتحدة" المؤسسات التي لا تبتغي الربح بأنها "تشكيلات اجتماعية تتأسس من اجل إنتاج سلع وخدمات لا تعود بالربح أو الدخل على مؤسسيها"، كما حددت جملة من الخصائص التي ترتكز عليها، أهمها: " عدم توخي الربح ، إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها ، وجود العامل الطوعي إضافة الى القيمة العالية للجهود المختصة ، أن تكون لهذه المؤسسات رؤوس أموال واضحة ومحددة ، أن تكون قادرة على الإفادة من تسهيلات النظم الضريبية في بلدان مختلفة ، أن تتمتع بالشرعية القانونية التي تجيز لها العمل ، ألا تخضع للسيطرة الحكومية ، حتى ولو أنها تشترك فعليًا "في إنتاج السلع والخدمات على نحو متقاطع مع الحكومات " .

وتنسجم الخصائص التي لوحظت سابقًا مع تصنيفات المشروع المقارن للقطاع اللاربحي لجامعة "جونز هوبكنز " في الولايات المتحدة Johns Hopkins Comparative Non-profit Project، والذي يشير إلى أهمية البناء

المؤسسي لهذه المنظمات ، وطابعها الخاص المنفصل عن الحكومات ، وتوزع العائدات على نحو غير ربحي لا يعود بالفائدة على المؤسسين . وقد لاحظ المشروع بدوره ، أن تتمتع هذه المنظمات بمحكومية ذاتية في ضبط إداراتها وأنشطتها ، وركز المشروع على الجهد اللاإرادي ومعناه الإنساني في المشاركة الطوعية، وقد حدد "التصنيف الدولي للمنظمات اللاربحية " (The International Classification of Non-profit organizations - INCPO) على ضوء مشروع " جونز هوبكنز " ، مجالاً فسيحًا لنطاق عمل المنظمات اللاربحية تشمل ميادين : كالثقافة والفنون ، التعليم والبحث ، الصحة ، الخدمات الاجتماعية ، البيئة والإسكان ، القانون والحقوق والسياسة ، المنظمات الوسيطة والإحسانية ، النشاط الديني ، الاتحادات والنقابات ، التحفيز على العمل الطوعي ، الأعمال والاختصاصات.. أي حدث توسع ملحوظ في المنظمات غير الربحية ليمتد إلى جامعات ومراكز بحث ووحدات صحية.

إذا كان مفهوم اللاربحية في الولايات المتحدة وأوروبا يختلف بشكل أو بآخر من ناحية علاقة هذه المنظمات بالنظم والحوافز الضريبية ، فإن سمة اللاربحية ، من السمات الأساسية التي يستوجب توافرها لانشاء المنظمات .

إن استخدام مصطلح المنظمات غير الربحية NPOs قد ارتبط بشكل أساسي بالولايات المتحدة الأمريكية، لكي يعبر عن فضاء واسع من المنظمات والمؤسسات، والجامعات، والمتاحف وغيرها، ولكي لا يقتصر على منظمات organizations بالمعني التقليدي، ولتتحقق استفادة هذا الفضاء اللاربحي من القوانين الضريبية.

◆ د.هاشم الحسيني

لمزيد من التفصيل، راجع:

- Helmut Anhier “Nonprofit Organizations”: Theory, Management, Policy , Routledge Taylor &Francic Group ,(1997).
- Helmut Anheier &Wolfgang Seibl “The Third Sector” : Comparative Studies of Nonprofit Organizations . Walter De Gryter . (1990).
- مواطنون : دعم المجتمع المدني في العالم ، طبعة الجمعية العمومية العالمية ، سيفيكوس، (١٩٩٤).
- Lester Salamon & Helmut Anheier “Defining the Nonprofit Sector” . see (Amani Kandil Egypt) New York : Manchester University Press , (1997).

٥-٤ المنظمات القاعدية

تعددت المصطلحات التي تشير إلى منظمات القطاع الثالث بشكل لافت في غضون السنوات القليلة الفائتة ، لدرجة أنها أضحت مثيرة للجدل لدى الكثير من الباحثين . والطفرة المقصودة على مستوى تعدد المفاهيم والتعريفات ، إنما تعود الى اتساع رقعة أنشطة هذه التشكلات خارج دائرة أنشطة الدولة . " ففي العقدين الماضيين ، أطلقت تصنيفات وتعريفات للمنظمات غير الحكومية (NGOs)، على نحو يشير إلى " المنظمات الطوعية الخاصة " (PVOs)، " منظمات المجتمع المحلي " (CBOs) " المنظمات الطوعية للتنمية" (VDOs)، "المنظمات القاعدية "(GROs) **ويمكن تمييز المنظمات القاعدية (grassroots organizations) عن سائر المنظمات**

الأخرى، بأنها منظمات تؤسس نسبيًا "**عبر الناس الذين من المفترض أن يكونوا مشمولين بفوائد التنمية** ، ومن الممكن أيضًا أن تلحظ هذه المنظمات كمنظمات محلية ' ، وتتواجد هذه المنظمات على مستويات محلية Local، وتنشط وسط قواعد جماهيرية.

ينطلق العمل القاعدي من فكرة العدالة الاجتماعية والعمل على تعزيزها ديمقراطيًا ، وذلك بهدف التأثير على الناس لكي يلعبوا دورًا فاعلاً في حياتهم المعاشة . وغاية العمل القاعدي هي رفع قدرة الحركية الاجتماعية ، من خلال تدريب قادة متطوعين للانخراط في الأنشطة الطوعية . وبالتالي ، "فالمنظمات القاعدية تنشط في شتى المجالات ، وتعتمد بشكل أساسي على الجهد الطوعي. والذاتية، والارتباط بالناس و"تؤسس من الناس". والمنظمات القاعدية الناشطة ، تعمل في مجال مكافحة الفقر ، وتدعو الى الإصلاح وتوعية الناس ، كما تعمل على مناهضة الحروب وإحلال السلام ونبذ العنف والتميز على اساس النوع الاجتماعي ، إضافة إلى مكافحة الفقر وتعزيز الجوانب الحقوقية للناس . وفي السبعينيات وبداية الثمانينيات ، اتخذت المنظمات القاعدية دورًا رائدًا في تطوير وبناء صيغ للأداء المزيد من المساواة والعدالة الاجتماعية، واتسمت هذه المبادرات، خاصة في القارة الأفريقية، بابتكار أساليب بسيطة للغاية، وجماعية، ولها خصوصية ثقافية.

في معظم البلدان الغربية ، تنشط المنظمات القاعدية، على نحو منظمات حقوقية ونقابات وتعاونيات وروابط ولجان محلية ومنظمات سياسية، وتسعى إلى عقد لقاءات جماهيرية ، وتنظم منشورات وملصقات ، وتقيم الحملات الدعائية ، لتحصل على تأييد الرأي العام لتوجهاتها ، كما أنها تسعى لاستشارة الناس حول الأداءات الحكومية . كما تدعو الناس للتصويت على برامج محددة . و" في الولايات المتحدة الأمريكية ، استخدم مصطلح المنظمات القاعدية ، من قبل "الحزب التقدمي" ، اذ لحظ "ألبرت بيفردج"(Albert Beveredge) تعبير المنظمات القاعدية ، **كمنظمات تنبع من تربة الاحتياجات الأساسية للناس ، وأعتبر أن هدف العمل القاعدي هو توحيد جهود المجموعات حول قضايا أساسية تفتح باب** الحوار ، وتتوحد حولها الجهود وتوزع المهمات ، التي يقوم بها متطوعون في المجتمع . وفي الولايات المتحدة أيضًا ، أطلق مفهومًا رديفًا آخر للعمل القاعدي ، عرف بالانجليزية بـ (Astrturf) ويتميز هذا الاتجاه القاعدي بمنحاه السياسي ، الساعي إلى توحيد الجماعات الكبرى والمؤسسات السياسية الناشطة في الحياة العامة ، وسائر المنظمات غير الحكومية ، حول "أجندة" سياسية مشتركة . وتصدرهذه الجماعات بطاقات بريدية ، وتستخدم أسلوب الاتصالات الهاتفية لإيصال رأيها ، وكذلك البريد الإلكتروني ومواقع الإنترنت للتأثير على اتجاهات الرأي العام.

من ناحية أيديولوجية ، شدد الماركسيون على دور النقابات ، كمنظمات قاعدية أساسية في المجتمع ، تعمل على تحقيق التغير الاجتماعي ، كما لحظت الماركسية دورًا قاعديًا مهمًا للتعاونيات، وبشكل خاص في المجتمعات الزراعية.

أما "انهاير" (Anheier)، فاعتبر أن " بعض التعاونيات يمكن أن تكون قاعدية ، شرط أن يكون هدفها غير ربحي أو توزيعي للربح ، وأن تكون أهدافها من أجل خدمة المجتمع "

في البلدان النامية ، لم يزل استخدام مصطلح "المنظمات القاعدية" ، يشكل لغطًا ، وذلك نتيجة تداخل الديني والمدني في النسيج المجتمعي . فهنالك من يعتبر أن الجمعيات الدينية والروابط العائلية ، أحد تشكلات البنى القاعدية ، كونها تتسم بسمة النشأة المحلية ، وهنالك من يطلق على هذه المنظمات تسمية: "الجمعيات المحلية التقليدية". وفي البلدان العربية ، تكرر المنظمات العربية دعوتها إلى ضرورة تعزيز الديمقراطية ودفع عملية بناء المنظمات القاعدية . "ففي إعلان بومباي –٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ – أصدرت منظمات المجتمع المدني العربية وثيقة ، دعت إلى الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين ، والعمل على تعزيز الديمقراطية ورفع وصاية الحكومات عن الأحزاب والنقابات والروابط والجمعيات وسائر منظمات المجتمع المدني، والعمل على إبداع استراتيجيات بديلة لسياسات الليبرالية الجديدة وتطبيقاتها في الدول العربية ، وبناء البدائل التي تركز على تمكين المواطنين للدفاع عن مصالحهم ، وبالأخص ، الأطراف الضعيفة والمهمشة ، وخاصة النساء ، **كما دعت الوثيقة إلى بناء المنظمات القاعدية المرتبطة مباشرة بالحركات الاجتماعية".**

إذن ما يميز مصطلح "المنظمات القاعدية"، هو ارتباطها بواقع البشر في مكان محدد، واستنادها على فئات من القاعدة الشعبية، وهي منظمات غير نخبوية بالمعنى التقليدي، وإنما تستند إلى قيادات شعبية مقبولة من المجتمع المحلي.

◆ د. هاشم الحسيني

لمزيد من التفصيل، راجع:

– موقع الموسوعة العالمية على شبكة الانترنت :

Wikipedia The free Encyclopedia .

- Nonviolent Social Movement : A Geographical perspective:

Stephen Zunes & Lester Kurts . Blackwell publishing . (1999)

٥- مصطلحات تعبر عن القطاع ككل

برزت عدة مصطلحات تعبر عن مجمل القطاع الذي يضم مبادرات تطوعية، تقع بين الأسرة والدولة، ولا تهدف للربح، وتستهدف النفع العام.. وهذه المصطلحات تستخدم في سياقات ثقافية واجتماعية وسياسية مختلفة، وأضحت تستخدم كمرادف لمجمل منظمات المجتمع المدني، وباعتباره قطاعًا مستقلاً.

٥-١ القطاع غير الربحي

مفهوم يستخدم بشكل واسع في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الأوروبية، ليعبر عن مجمل المنظمات غير الربحية (راجع مفهوم المنظمات غير الربحية)، وذلك استنادًا على صفة رئيسية لمنظمات هذا القطاع باعتبارها لاتهدف الربح. إذن هو مفهوم يستخدم لتغطية مجمل المنظمات غير الربحية للتعبير عن إحدى التسميات الرئيسية لها.

٥-٢ القطاع المستقل

Independent sector

هو مفهوم آخر يستخدم في الدول الغربية، لكي يعبر هو الآخر عن مجمل المنظمات التي تقع بين الدولة والسوق، وهي منظمات غير ربحية، لكنها تتسم من منظور استخدام هذا المفهوم، بأنها

منظمات إرادية مستقلة، ومن ثم توصف هذه المنظمات في إطار الحديث عن القطاع ككل، بأنها "القطاع المستقل" .. Independent sector الطابع الاستقلالي لهذا القطاع (الإدارة الذاتية المستقلة) هو الذي يجعل بعض الكتابات، وكذلك بعض النشطاء في الغرب يتمسكون بمفهوم القطاع المستقل.

٥-٣ القطاع التطوعي Voluntary sector

مصطلح آخر للدلالة على هذا القطاع، الذي يضم مجمل المبادرات التطوعية المنظمة، وهو أيضاً تعريف يستند على واحدة من أهم صفات المنظمات، وبالتالي القطاع الذي يضمها، وهو التطوع (راجع المفهوم السابق عن المنظمات التطوعية).

٥-٤ مفهوم القطاع الأهلي

يعتبر هذا المفهوم، من المفاهيم العربية واسعة الانتشار في الدول العربية، وهو مشتق بشكل أساسي من مصطلح الجمعيات "الأهلية"، والذي كان تاريخيًا يميز الأهالي عن الحكومة، ومن ثم كما عبر مصطلح "الأهلية" عن مبادرات تطوعية من المواطنين، وكما تم استخدم مصطلح "المنظمات الأهلية"، ليعبر عن قطاع من منظمات المجتمع المدني (هو الجمعيات الأهلية)، فإن مفهوم القطاع الأهلي- في توظيفه في البلدان العربية- يشير إلى مجمل الجمعيات الأهلية تحديداً.

القطاع الأهلي، في هذا السياق، يمكن أن نفهمه على أنه المرادف للقطاع الثالث Third sector في الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية. فالقطاع الأهلي هو القطاع الثالث إلى جانب القطاع الأول (الحكومة)، والقطاع الثاني (شركات القطاع الخاص الربحية).

وفقًا لما سبق فإن القطاع الأهلي، يتسم بما يلي:

- التطوعية والإرادية.
- غير الربحية.
- الاستقلالية (النسبية) عن الحكومة.
- يضم مجموعة من الكيانات التطوعية.
- يستند إلى حد كبير على ثقافة وتقاليد مجتمعية.
- إن الوازع الديني في تجاه فعل "الخير" يميزه إلى حد كبير.

هناك عدة عوامل لعبت دورها، في إثارة الجدل -بين رافض ومؤيد- لمفهوم القطاع "الأهلي"، والمنظمات "الأهلية"، لعل أبرزها تصاعد استخدام مفهوم المجتمع المدني، والذي يتسع إلى حد كبير عن مفهوم القطاع الأهلي، والمنظمات الأهلية، كما أنه -أي المجتمع المدني- يتسع عن فعل الخير والوازع الديني، ويختلط بالتنمية ومناهجها وسياساتها، بالإضافة إلى اختلاطه بالسياسة والرؤي البديلة نحو مشاركة سياسية أكبر، وإرساء قواعد الديمقراطية، والدفاع عن الحقوق.

يعارض بعض علماء الاجتماع العرب، وأبرزهم دارم البصام (في أطروحته المهمة للمؤتمر العربي الثاني للمنظمات الأهلية، عام ١٩٩٧)، استخدام مفهوم "الأهلي" سواء كسمة لقطاع من المنظمات العربية التطوعية، أو للقطاع الثالث ككل. وهو يري في هذا السياق أن مفهوم أو مصطلح "الأهلي" يغلب "ثقافة" تستند على العصبية والقبلية والعائلية، وهي ثقافة تتعارض مع مفهوم المجتمع المدني الذي يؤكد على التعددية، وقبول الآخر، والحوار، والانفتاح الديمقراطي.

في مقابل ذلك فإن بعض الباحثين والأساتذة العرب، يرون أن المنظمات (التي تعكس مبادرات تطوعية) لم ترق بعد، في أبعادها الثقافية وممارساتها، لكي تكون "مجتمع مدني" بكل السمات التي يتسم بها هذا المفهوم.. وهم يطرحون أشكالاً مختلفة قائمة من المنظمات هذه، تستند على الدين أو تستند على القبيلة، أو تستند على الطائفة، أو تستند على عائلة معينة (أمر واسع الانتشار في بعض الدول العربية)، وهي ملامح لا تعبر عن المعاني الحقيقية لمفهوم المجتمع المدني، والذي ارتبط في مصدره بالدول الغربية.

ونلحظ في هذا السياق أيضًا، خاصة في الأعمال والأدبيات العربية المبكرة (الثمانينيات من القرن العشرين) استخدام البعض لمفهوم "المجتمع الأهلي"، باعتباره مرادفًا للمجتمع المدني، وهو الأمر المبني على توظيف مصطلح "القطاع الأهلي"، والمنظمات "الأهلية"، والجمعيات "الأهلية" في السياق العربي.

◆ **د. أماني قنديل**

لمزيد من التفاصيل، راجع:

- د.أماني قنديل، المجتمع المدني العربي، منظمة سيفكس العالمية، (القاهرة: ١٩٩٥).
- د.دارم البصام ، د.عابد الجابري في: مجموعة بحوث المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ١٩٩٧).

٥-٥ مفهوم القطاع الثالث Third sector

يعتبر مفهوم القطاع الثالث (Third Sector) من أهم المفاهيم التي تم تداولها منذ تسعينيات القرن العشرين على نطاق واسع إذ يعتبر من المفاهيم الحديثة، التي تداخلت في صياغتها العديد من الاتجاهات الفكرية، نتيجة ارتباطها بالعديد من القضايا والمفاهيم الخاصة بإعادة النظر فى دور الدولة ، والشراكة بين القطاعات الثلاثة (الحكومى، الخاص، الأهلى) وعلاقة ذلك بقضايا التنمية وتعزيز دور الأفراد فيها.

وقد فرض تعدد المسميات التى ارتبطت به وبمفاهيم ومصطلحات اخرى، تعدد فى التعريفات الخاصة به. كما لعبت عوامل أخرى (مثل تطور دور منظماته وفلسفته والبيئة المحيطة والسياق الثقافى إلى غير ذلك من العوامل) فى تعدد المسميات، لاسيما فى الدول النامية ومنها الدول العربية .

القطاع الثالث هو القطاع التطوعي أو غير الحكومي، أو القطاع غير الهادف للربح ، وهو أيضًا القطاع المستقل أو القطاع الثالث، ويسمى أيضًا بالاقتصاد الاجتماعي والقطاع الخفي، في بعض الدول الغربية.

ومع تعدد التعريفات الخاصة به ، فإنه يمكن تعريفه بكونه يتشكل من "مجموعة منظمات وشركات تقوم بالنشاطات الاقتصادية، كتلك التي تقوم بها الدولة كالخدمات الاجتماعية وتقديم الإعانات النقدية، وتوفير الرعاية الصحية، ونشر التعليم، وتقديم الغذاء والمأوى، وتمكين الفقراء، وتحقيق الكفاءة في توجيه الموارد، مع توافر الإمكانيات المالية والإدارية لتحقيق ذلك".

هذا التعريف الواسع لدور القطاع الثالث يعطى كدلالة علي مساحة النشاط الاجتماعي، والممارسات العامة والفردية والمؤسسية خارج نطاق القطاعين الحكومي وقطاع الأعمال والموجهة للصالح والنفع العام.

لقد أسفرت محاولات تحديد موقع القطاع

الخيري والتطوعي في التقسيم الاقتصادي الحديث التى شهدتها المجتمعات الغربية ، عن طرح **مفاده أن القطاع الثالث باعتباره أحد القطاعات الاقتصادية المهمة في التقسيم الاقتصادي والذى يختلف عن القطاع العام، والقطاع الخاص،** من حيث الفلسفة والدور، هو قطاع لا يهدف الى الربح ويقوم على التطوع.

كما فرض المفهوم بتقاطعه مع العديد من المفاهيم المرتبطة بالسلطة والسياسات العامة وتنمية الموارد وترشيد إنفاقها تعدداً واتساعًا فى استخدامات المفهوم . وهو ما يمكن الوقوف عليه فيما يلي:

يرى بـ جوسب (B.Josseb) أن القطاع الثالث هو نتاج مباشر لاقتران مفهوم "الديمقراطية" و"الرأسمالية" و"الاحتياجات الأساسية".

ويربط البعض هذا المفهوم بالنتائج الأساسية لفكر "فيبر"، بالتأكيد على الدور المستقل لهذا القطاع (بتكويناته المختلفة) في مواجهة الحكومة والقطاع الخاص، وتمييزه كقطاع قائم بذاته لتلبية احتياجات المجتمع، وسد ثغرات أداء الدولة.

كما يفترض هذا المفهوم أن دور الدولة الفاعل والمستقل يجب ألا يقتصر على الشق التوزيعي للقيم، وعوائد الإنتاج، كما كانت تطالب المدرسة النفعية لـ"جون ستيوارت ميل"، ولا تكتفي كذلك بالتدخل فيما يتعلق بإدارة الطلب عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في المشروعات الاستثمارية والبنية الأساسية، كما تطالب المدرسة "الكينزية"، وإنما يكون التوجه الأساسي لهذا المفهوم مستنداً إلى تدخل الدولة لسد الاحتياجات التي لا يرغب في سدها القطاع الثاني (وهو القطاع الخاص) إلى جانب دور "القطاع الثالث".

أما بارسونز فقد أوضح أن لأي نظام اجتماعي أربع وظائف أساسية هي:

وظيفة التكيف (Adaptation):

تقوم فكرته على تفاعل النظام الاجتماعى مع واقعه، والبحث عن مساحات للتكيف مع بيئته غير الإنسانية المتمثلة في الموارد ومقومات الإنتاج. ويفترض نظريًا أن ينجح النظام الاجتماعى في تحقيق تراكم يؤدى إلى نجاح يمكن استغلاله في تحقيق أهداف محددة.

وظيفة تحقيق الأهداف(Goal attainment)

تنطلق هذه الوظيفة من كون أن لكل مجتمع عددا من الأهداف ينظر إليها على أنها ذات أولوية بصفة عامة، وأن هذه الأهداف ليست ذات طبيعة منتهية، ويتطلب تحقيقها عددا من النشاطات المستمرة التي تتغير من مرحلة إلى أخرى تبعا لتغير الأهداف ومعطيات البيئة بشقيها المادي والإنساني.

وظيفة الحفاظ على النظام (Pattern main- tenance) :

يتحقق ذلك من خلال قدرة النظام الاجتماعي على التكيف مع بيئته المادية، وأيضًا قدرته على التوافق مع منظومة القيم التى تعكسها البيئة . فالقيم تعتبر من عناصر البيئة التي تحدد أهداف النظام، وكذلك تحدد الوسائل المختلفة التي يتم استخدامها ودرجة كفاءة هذه الوسائل .

وظيفة التكامل (Integration):

وتمثل إحدى الوظائف المختلفة التي يجب على النظام أن يقوم بها، وهي وظيفة التنسيق والتوفيق بين الوحدات المستقلة داخل النظام الاجتماعي.

إن الوظائف السابقة تعبر عن مجموعة من الشروط التي وضعها الباحثون لوجود نظام اجتماعى يقوم بسد الفجوة الناتجة عن تراجع دور

الدولة، ومن ثم يمكن الحديث عن القطاع الثالث. إذ أن **غياب الدولة عن أي من هذه الوظائف يعنى ظهور "أشكال وقطاعات موازية" مثل القطاع الثالث، وفى الغالب يحل محل الدولة في وظائفها**، أو يكمل ما هو غائب أو ضعيف.

ومع تزايد الحديث عن القطاع الثالث فى أواخر القرن العشرين وبروز أهميته كقطاع مواز للقطاعين الحكومى والخاص ، اتخذ المفهوم أبعاداً لم تعد مقصورة على الأبعاد الاقتصادية فقط بل أصبح المسمى أوسع دلالة وتطبيقا لمفهوم المجتمع المدنى ومنظماته.

ويشير بعض الباحثين أن مصطلح "القطاع الثالث" قد تم استخدامه في التاريخ المعاصر بألمانيا في ثمانينيات القرن التاسع عشر، في مقابل مصطلح الدولة، ثم بعد ذلك درج استخدامه في ثلاثينيات القرن العشرين . ويؤصل للمفهوم تاريخيًا مع نشأة النظرية الكينزية Keynes، والتي رفضت الفروض الكلاسيكية بشأن قدرة المجتمع على تصحيح الاختلالات الناجمة عن تعارض المصالح، بل والتأكيد على فكرة تنافر المصالح، وقد أدى رواج النظرية الكينزية إلى ظهور مفهوم ومصطلح القطاع الثالث. وقد قدم مؤيدو القطاع الثالث العديد من المقترحات التي كانت تنطلق في مضمونها من الافتراضات نفسها التي انطلق منها كينز، وعبروا عن خليط من أفكار النظرية الديمقراطية الاجتماعية والنظرية المؤسسية والمنفعة الاجتماعية لجون ستيورات ميل(J.Mill).

من هنا ظهر مفهوم القطاع الثالث أو الطريق الثالث في كتابات "بول سويزى" مثلاً باعتباره يعبر عن قيمة حاكمة من قيم المجتمع الرأسمالي وربطه بالديمقراطية، كما طرح المفهوم فى إطار العلاقة بين الديمقراطية التى تمثل الوجه الآخر لليبرالية وما تتطلبه من قيام الدولة بدور اجتماعي واقتصادي يزيد على حدود الحراسة والأمن. وكون تراجع دور الدولة عن دورها يوفر فرصة للحديث عن قطاع ثالث من المهم تمييزه، إلى جانب القطاع العام والقطاع الخاص. وقد أفرز هذا التمييز المستقل لمفهوم "القطاع الثالث"، اهتمامًا في الأدبيات العالمية– مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين– لدراسة الإسهام الاقتصادي، للقطاع الثالث، في مختلف دول العالم، وكان أهمها المشروع الدولي المقارن للقطاع الثالث في جامعة جونزهوبكنز الأمريكية. هذا ومن المهم الإشارة إلى أن مفهوم القطاع الثالث ظهر في أوروبا نتيجة لما يسمى بظاهرة "الاستبعاد الاجتماعي"، والذي يعبر عن خلل في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية. ويربط "كتسر" ذلك بمجموعة من الأسباب ، أهمها سياسات السوق التي تسبب خللاً مزدوجًا في البنية الاجتماعية على المستويين الأفقي والرأسي:

- أفقيًا: تجسد الخلل في هيمنة سلطوية (قد تكون فئوية، سياسية، أثنية، دينية).
- رأسيًا: ويعبر عن هيمنة طبقية.

وهو ما ينتج حالة من اللامساواة والتهميش والاعتمادية والتواكل والركون إلى أنماط من الممارسات التي تتداخل فيها العادات والمعتقدات السلبية المقاومة لكل تغيير.

ويشير بعض الباحثين إلى أنه منذ السبعينيات حدثت مراجعات مبكرة حول نظام السوق وهو "القطاع الثاني". كما عبر عنها "تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" أن الدراسات أثبتت أن

اقتصاديات السوق لم تنصف الفقراء، بالإضافة إلى أن الفقر زاد بسبب سياسات الدولة غير الملائمة، وهو ما دفع للبحث عن طريق ثالث يقوم بتلك الأعباء.

ومن جانبه يوضح Gossef Stegltez الآثار السلبية للسياسات الليبرالية على اقتصاديات الدول الفقيرة حيث الفقر والفوضى الاجتماعية، مما أوجد ضرورة ووظيفة للقطاع الثالث".

إذًا هناك ارتباط بين تطور مفهوم القطاع الثالث والنظريات الاقتصادية ومحاولات الباحثين لإيجاد وسائل وآليات لإعادة التوازن الاجتماعي والمحافظة على المكاسب الاجتماعية للفئات المهمشة والفقراء، مما يوضح فكرة وفلسفة القطاع الثالث، الذي يأتي للتعامل مع الاختلافات في نظام السوق.

◆ أيمن عبد الوهاب

لمزيد من التفصيل راجع :

- Stephen Liebfried, Welfare State Futures, 4th ed, Cambridge University Press, New York (2001).
- دول الرفاهية الاجتماعية "بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية" ، بيروت ٢٠٠٦ .
- جيرمي ريفكن ، نهاية عهد الوظيفة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٢ .

◆

الفصل الرابع

مفاهيم تنموية وقيمية ترتبط بالمجتمع المدني

١- الثقافة المدنية Civic Culture

تمثل الثقافة المدنية واحدًا من أهم (إن لم يكن أهمها على الإطلاق) مُقَوِّمات المجتمع المدني، فالمجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية تستقل رسميًا عن الدولة، فلا قيمة لهذه الهياكل في حد ذاتها، ما لم تسبقها وتعززها ثقافة مواكبة تشدد على ضرورة تقيد السلطات العامة بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين واحترامها حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع والتفكير والتعبير، وأن تقترن هذه المحددات بالتمسك بقيم أخلاقية وبأنماط من السلوك تتسق معها. ولا يستقيم لمؤسسات المجتمع المدني أن تكون فاعلة من دون وجود هذا الإطار الثقافي، الذي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها.

١-١ التعريف اللغوي:

بيَّن معجم "لسان العرب" لابن منظور أن كلمة "ثَقَفَ" تعني: "جدد وسوى"، وهو يربط بين التثقيف والحذق وسرعة التعليم، ويعرف المعجم الوسيط الثقافة بأنها العلوم والمعارف والفنون التي يطلب فيها الحذق. ولا يخرج معنى كلمة ثقافة في اللغة الإنجليزية عن معناها في اللغة العربية، إلا أنه يضاف لها معنى جديد وهو حراثة الأرض ورعاية الزرع.

ويعرف "كوينسي رايت" الثقافة بأنها النمو التراكمي للتقنيات والعادات والمعتقدات لشعب من الشعوب، يعيش حالة التواصل المستمر بين أفراده، وينتقل هذا النمو التراكمي إلى الجيل الناشئ عن طريق الأسرة وعبر العمليات التربوية.

ويعتبر E.B. Tyler و R. Brerstedt أن مفهوم الثقافة مفهوم جوهري في الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، ويعتبر الثقافة الكل المركب الذي يشمل المعرفة، والعقائد، والفن، والقانون، والعادات، والقدرات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع.

وأكد ماكس فيبر أن مفهوم الثقافة يعد مفهوماً قيمياً، والجدير بالذكر أن تعريفات مفهوم الثقافة قد تجاوزت مائة وستين تعريفاً.

أما مفهوم المدنية: فهو يشير إلى حياة المدن، حيث مظاهر التقدم المادي في أساليب الحياة، واستخدام المنجزات المادية، ويقصد بها مظاهر العمران والتقدم المادي والعلمي، وهي الأشكال المادية التي تنتج عن الحضارات أو العلم.

١-٢ تصاعد مفهوم الثقافة المدنية في العلوم الاجتماعية:

"هي منظومة الأفكار والقيم والاتجاهات السائدة التي تؤثر على مدى فاعلية المجتمع المدني وقوته".

لقد شكلت الأبحاث والدراسات التي قام بها جابرييل ألموند وسيدني فيربا عام ١٩٦٣ حول الثقافة المدنية Civic Culture، إحدى العلامات البارزة في إلقاء الضوء ولفت الانتباه لأهمية هذا المفهوم وعلاقته بمفهوم الثقافة السياسية. حيث قاما بدراسة مقارنة للثقافات السياسية لعدد من الشعوب الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

ويقوم الكتاب على دراسة لقيم المواطنين و تصرفاتهم في خمسة بلدان، هي: الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا والمكسيك وألمانيا ، وما إذا كانت مؤيدة لمسار الديمقراطية في دولهم أم لا.

ويقترح هذا المفهوم في اطار هذا المؤلف نموذجًا للمشاركة، حيث يكون كل أفراد المجتمع

على قدر كبير من المعرفة واليقين بمجريات الأمور داخل دولهم، خاصة فيما يتعلق بالعملية السياسية، وأن هذا في حد ذاته لن يتوافر إلا في وجود حكومة ديمقراطية متزنة وذات ثبات على أرض الواقع. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الديمقراطية الفعالة تعتمد على :

- فاعلية المشاركة .
- الثقة الاجتماعية .
- التعاون أو التفاعل على المستوى المدني.

وقد قام كل من المؤلفين بإحياء الفكرة مرة أخرى في كتاب مشترك آخر بعنوان: إعادة فهم الثقافة المدنية The Civic Culture Revisited، وتم نشره عام ١٩٨٠ .

ويعرف جابرييل ألموند الثقافة السياسية بأنها: "التوجهات/ الاتجاهات السياسية إزاء النظام السياسي بأجزائه المختلفة، والاتجاهات إزاء دور الذات في النظام".

١-٣ تطور المفهوم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين:

وقد اتضحت أكثر نظرية الثقافة المدنية على يد رونالد إنجلهارت عام ١٩٨٨، ويرى إنجلهارت أن الدولة التي تتمتع بمستوى عالٍ من التوجهات الثقافية المدنية تكون أقرب إلى تبني الديمقراطية على المدى الطويل أكثر من دول أخرى تتمتع بمستويات أقل من هذه التوجهات، واضعين في الاعتبار أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة.

وفي دراسة قام بها كل من "إدوارد موللر" و "ميتشيل سيليجسون" لنموذج "إنجلهارت" في الثقافة المدنية، أكد **الباحثان أن نجاح الديمقراطية على المدى الطويل أو لفترات زمنية طويلة، أقرب إلى أن يكون سبباً لزيادة مستويات اتجاهات الثقافة المدنية في الدولة**، وهذا على العكس مما قاله إنجلهارت في فرضيته "أن الثقافة المدنية تؤدي إلى مزيد من ترسيخ الديمقراطية".

قام بعض الباحثين بتطبيق نموذج إنجلهارت على ٢٧ حالة (دولة)؛ لقياس أثر الثقافة المدنية على الديمقراطية أو العكس. وذلك باستخدام المتغيرات التي أشار لها إنجلهارت في كتابه، وهي:

- مستوى النمو الاقتصادي للدولة منذ عام ١٩٥٠ .
- نسبة قوة العمل الموظفة .
- مقياس مركب للثقافة المدنية ١٩٨١-١٩٨٦، والذي يعكس معدل التوجه العام لمستوى الإشباع .
- الثقة بالآخرين .
- انخفاض التأييد للتغيرات الثورية ودعم التحول التدريجي نحو الإصلاح .
- سنوات الاستمرارية بالنسبة لتطبيق الديمقراطية من عام ١٩٠٠ - ١٩٨٦ .

وقد توصل الباحثون إلى أن عنصر أو متغير دعم التحول التدريجي نحو الإصلاح بدلاً من التغير الثوري، له تأثير إيجابي على ترسيخ الديمقراطية، ويعتمد على درجة النمو الاقتصادي في الدولة والعدالة في توزيع الدخل والانسجام الثقافي الداخلي. وأن هذا المتغير يحفز على التحول الديمقراطي.

١-٤ الثقافة المدنية للمواطنين

كشف **روبرت بوتنام** في دراسته حول الثقافة والحكم في إيطاليا والتي نشرت عام ١٩٩٣عن العلاقة السببية/ الارتباطية بين التوجهات المدنية في أقاليم مختلفة في إيطاليا، والكفاءة والاستجابة

من قبل حكومات هذه الأقاليم، وقد وجد أن التراث الثقافي لهذه الأقاليم له تأثير مباشر على القدرة الفعالة للحكومات التي تدير هذه الأقاليم. ويفسر ذلك بأن الديمقراطية تبدو وكأنها تعتمد على مرونة (طواعية) وتماسكها مع هذه الثقافة.

وقسم بوتنام الخصائص المميزة لهؤلاء المواطنين في الثقافة المدنية إلى أربع فئات، هي: الالتزام كأعضاء في المجتمع، والمساواة السياسية، والتماسك والتسامح والثقة، وتوافر أبنية للتعاون أو التنسيق.

وهو يقصد بالعنصر الأول مدى الاهتمام بالشئون العامة والمشاركة السياسية، ويشير في العنصر الرابع إلى أهمية وجود المنظمات التي يجب أن تزخر بها الثقافة المدنية، مثل النقابات والنوادي والأحزاب السياسية والعضوية الفاعلة للمواطنين في منظمات المجتمع المدني.

٥-١ المفهوم في إطار المجتمع المدني

ومع بداية ازدهار مفهوم المجتمع المدني في مطلع التسعينيات من القرن العشرين وبروز عدد من المفاهيم المصاحبة له، أعيد الاهتمام في السنوات الأخيرة -في الألفية الثالثة- بمفهوم الثقافة المدنية، وارتبط طرح هذا المفهوم بالتوجهات الجديدة للإصلاح السياسي في المنطقة العربية، وما ارتبط بها من إشاعة قيم ومفاهيم الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان. **فالأسس والمعايير القيمية التي يستند إليها المجتمع المدني هي نفس الأسس والمعايير التي تستند إليها الديمقراطية، فكلاهما يستند إلى أسس ومبادئ التسامح السياسي والفكري والقبول بالتعدد والاختلاف، والالتزام بالأساليب السلمية في حل الخلافات؛ فضلاً عن أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات.**

وتهتم أدبيات المجتمع المدني بمفهوم الثقافة المدنية، لارتباطه بتفعيل هذه المنظمات وقدراتها على إحداث التغيير في المجتمع.

ما أهم مكونات مفهوم الثقافة المدنية؟

المكون الأول: الإدارة السلمية للخلافات والصراعات:

تشغل قيم التسامح وقبول التنوع والاختلافات والإدارة السلمية للخلافات جوهر الثقافة المدنية، وفي إطار تعريف مفهوم المجتمع المدني، تم تحديد أربعة مقومات يرتبط بها وجود المجتمع المدني، هي: العنصر التنظيمي، والفعل الإرادي الحر، واستقلالية المنظمات عن الدولة، وأخيراً وجود إطار قيمي/ أخلاقي يتمثل في مجموعة من القيم والمعايير التي تلتزم بها تنظيمات المجتمع المدني، سواء في إدارة العلاقات فيما بينها أو بينها وبين الدولة. ومن هذه القيم التسامح، والقبول بالتعدد والاختلاف في الفكر والرؤى والمصالح، فضلاً عن الالتزام بقيم التنافس والتعاون واللجوء إلى الطرق السلمية في إدارة وحل الصراعات والخلافات، وذلك باعتبار أن المجتمع المدني ليس متجانساً، بل يضم العديد من التكوينات والتنظيمات ذات الرؤى والمصالح المتعددة، التي تقوم العلاقات فيما بينها على أسس من التعاون أو التنافس أو الصراع.

المكون الثاني: النزوع للعمل الطوعي:

إن النزوع للعمل الطوعي يمثل مكوناً رئيسياً في ثقافة بناء المؤسسات المدنية، حيث إنه في ظل غياب الهدف الربحي يكون التطوع الإرادي من أجل خدمة المجتمع وتحقيق أهداف عامة معينة هو

الدافع الأساسي للانخراط في منظمات المجتمع المدني، فالمتطوعون ليسوا مجلس الإدارة فقط وإنما المتطوعون هم أيضاً أعضاء بالمنظمة (وأحياناً ليسوا أعضاء دائمين) يتوافر لديهم الوقت - المحدد من جانبهم - والخبرة التي يقدمونها لدعم المنظمة، وتحقيق الصالح العام دون انتظار مقابل مادي (لمزيد من التفصيل راجع مفهوم التطوع في الموسوعة).

المكون الثالث : الشفافية والمحاسبية:

تشكل كل من الشفافية والمحاسبية ركنين أساسيين في الثقافة المدنية عامة وثقافة بناء المنظمات المدنية خاصة، وأهمية هذين الركنين ترجع إلى كونهما من أساسيات الديمقراطية التي يفترض في مؤسسات المجتمع المدني أن تجسدها وتعمل وفقاً لها وكمعامل لها. والشفافية تعني مصداقية المؤسسات المدنية إزاء الرأي العام والحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، تلك المصداقية التي تأتي من خلال الإعلان عن النشاط وأهدافه ومصادر تمويله وفتح أبواب المؤسسات المدنية للمجتمع ككل. أما عن المحاسبية، فإن اعتمادها كمنهج عمل يعني أن تتوافر إمكانية محاسبة القيادات والمسئولين عن أدائهم ونشاطهم الوظيفي. إن الشفافية والمحاسبية يجنبان أية مؤسسة تهمة الفساد المالي والعبث بأموال المانحين، سواء أكانوا جهات داخلية أم خارجية، (راجع مفاهيم الشفافية والمحاسبية في الموسوعة).

المكون الرابع: الأداء المهني المتميز:

إن أحد محكات أو معايير التطور في الثقافة المدنية هو "نضج المهنية" Professionalism أو النجاح في إرساء تقاليد راسخة تحترم الأداء المتميز، وتقبل التنوع والاختلاف، وتعترف بآليات محددة لإدارة الصراع وصنع السياسات. إن اعتماد الشفافية والمحاسبية ضروري لنجاح عمل المؤسسة. ومن أساسيات نجاح عمل منظمات المجتمع المدني كذلك سيادة الثقة داخل هذه المنظمات، وبينها وبين بعضها البعض ومع الدولة؛ حيث إن من شأن هذه الثقة فقط أن تخلق بيئة مهيأة لنمو المؤسسات المدنية وتطورها، وتفاعلها مع الأطراف الفاعلة، كما إن الثقة تساعد على سيادة روح التعاون والتفاعل الإيجابي والتنسيق داخل هذه المنظمات، وبينها وبين بعضها البعض ومع الدولة.

المكون الخامس: مستوى الثقة بين المؤسسات المدنية:

إن محاولة اختبار مستوى الثقة بين المؤسسات المدنية بعضها والبعض الآخر، ثم بينها وبين الأطراف الأخرى، له أهمية كبيرة باعتباره يخلق بيئة مهيأة لنمو المؤسسات المدنية وتطورها، وتفاعلها مع الأطراف الفاعلة.

مستوى الثقة بين المؤسسات المدنية يمكن قياسه بمدى التعاون والتفاعل والتنسيق في مختلف القطاعات المدنية، ويمكن قياسه أيضاً بقدرة هذه المؤسسات على التشبيك Net Working، وقدرتها على التضامن والتكاتف معاً للتأثير في السياسات العامة.

د. إيمان حسن

لمزيد من التفصيل، راجع :

- Almond, Gabriel A., and Verba, Sidney, "The Civic Culture Revisited" (Boston: Little Brown, 1980).
- Almond, Gabriel A., and Verba, Sidney,

"The Civic Culture" (Princeton: Princeton University press, 1963).
- Ingelehart, Ronald, "The Renaissance of Political Culture", American Political Science Review, Vol. 82, No.4, (Dec. 1988)
- د.أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: ٢٠٠٠).

٢- مفهوم رأس المال الاجتماعي Social Capital

٢-١ التعريف بالمفهوم:

يرجع مفهوم رأس المال الاجتماعي إلى العقد الثاني من القرن العشرين، والتي قامت بطرحه عام ١٩٢٠ Lyda Judson Honufan التي ناقشت أن رأس المال الاجتماعي يشير إلى أصول حقيقية تظهر غالباً في الحياة اليومية للناس، والمقصود هنا ممارسة الود مع الآخرين، والشعور بالعضوية في أحد الكيانات القريبة، المشاركة الوجدانية، الاتصال الاجتماعي وسط الأفراد والأسر التي تشكل وحدة اجتماعية. كما ظهر استخدام هذا المفهوم أيضاً في دراسة Jane Jacobs في كتابه "الحياة والموت"، وقدمت هذه الدراسة استعمالاً مبكرًا لاصطلاح رأس المال الاجتماعي. وقد اعتبر عمل أليكس دو توكفيل مصدر إلهام كثير من المناقشات التي تدور حول التطور الحديث لمفهوم رأس المال الاجتماعي.

ويعرف رأس المال الاجتماعي على أنه «**الموارد الذاتية والاجتماعية والمادية والمعنوية والرمزية التي يستخدمها الفرد في ممارساته الاجتماعية، وكذلك الطريقة التي يستخدم بها الفرد موارده إيجابًا أم سلبًا، ربحاً أم خسارة، صيانة أم هدراً**».

وبهذا المعنى، فإن رأس المال الاجتماعي هو شبكة العلاقات بين الأفراد والتي يمكن اعتبارها حجر أساس التفاعلات الإنسانية لتحديد ديناميات الأنشطة البشرية ويقدم اقترابا وأداة جديدة لتحليل الأنشطة الأهلية التلقائية والذاتية لتحقيق التنمية من أسفل بعيداً عن احتكار الدولة وسيطرتها.

وهناك نوعان من رأس المال الاجتماعي هما:

- **رأس المال الاجتماعي (العضوي)** ويضم كل الموارد المادية وغير المادية التي يمكن أن تستخدم في الممارسات الاجتماعية.
- رأس المال الاجتماعي (**غير العضوي أو المتحرك**) ويشير إلى الطريقة التي يحافظ بها الشخص على ما يملكه من رأس مال اجتماعي وطريقة استثماره له أو هدر ما لديه من إمكانية.

٢-٢ جذور المفهوم وتعدد التعريفات:

ترجع الجذور الفكرية لرأس المال الاجتماعي إلى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وقد اتضح ذلك بشكل خاص في كتابات دي توكفيل الذي أكد على أهمية التضافر والتعاون من أجل تحقيق أغراض مشتركة حيث أشار إلى أنه "لا تترقى العواطف والقلوب والآراء، وتنمو وتتسع وتكبر إلا من جراء تأثير الناس في بعضهم البعض". **وعلى الرغم من أن توكفيل لم يستخدم صراحة مفهوم رأس المال الاجتماعي إلا أنه تحدث عن "فن الترابط" Art of Association ليعبر عن ميل الأمريكيين لتكوين التجمعات المدنية الطوعية لمواجهة الميل إلى الفردية في إطار النظرية**

الديمقراطية الليبرالية.

وقد عاد المفهوم للظهور في الستينيات من القرن العشرين، والذي ظهر على يد الباحثة "جان جاكوبز" والتي لم تعرف المفهوم وإنما أشارت إليه من خلال الإحالة إلى الشبكات والتشبيك.

وهناك مشكلة في تعريف مصطلح رأس المال الاجتماعي بين علماء السياسة، فالبعض يستخدم المصطلح بشكل متطابق للمجتمع المدني والثقة به، بينما يرى البعض أن للمصطلح استخدامات أخرى، ومع مرور الوقت ظهرت تعريفات عديدة، لا تعتبر هذا المفهوم بديلاً للمجتمع المدني.

جدير بالذكر أن أول استخدام مطلق للمصطلح ظهر على يد بيير بورديو عام ١٩٧٢، حيث ميز بين ثلاثة أنواع من رأس المال وهي:

رأس المال الاقتصادي، ورأس المال الثقافي، ورأس المال الاجتماعي. يعرف بورديو رأس المال الاجتماعي بأنه "مجموع الموارد الحقيقية أو المتوقعة المرتبطة بشبكات وعلاقات متبادلة بدورها".

وفي إطار نظرية رأس المال الاجتماعي المعاصرة يبرز بشكل خاص روبرت بوتنام Putnam كأحد أهم المساهمين في هذه النظرية ؛ حيث قام بدراسة عدد كبير من مؤسسات المشاركة المدنية في الولايات المتحدة، وانتهي إلى أن هناك ما يشير إلى تراجع رأس المال الاجتماعي في المجتمع المدني في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تراجع قيمة الثقة وتراجع معدلات المشاركة السياسية والديمقراطية، ويربط ذلك بنمط الحياة الحديثة، مما يؤدى لعدم الاهتمام بالانضمام إلى التجمعات المدنية.

ويعرف **بوتنام** رأس المال الاجتماعي بأنه "**القيمة المجتمعية للشبكات الاجتماعية والميل بين هذه الشبكات لخدمة بعضها البعض**". وطبقا لبوتنام فإن رأس المال الاجتماعي هو مكون رئيسي لبناء والحفاظ على الديمقراطية.

كما عرف "**فوكوياما**" المفهوم على أنه "**المبادئ والأخلاق المشتركة بين أفراد الجماعات وبين الجماعات نفسها**".

ويعرف **بيير بوردو** رأس المال الاجتماعي بأنه "مجموعة الموارد المتاحة بالفعل – أو التي ستتاح في المستقبل – والمرتبطة بإنشاء شبكات دائمة من العلاقات المؤسسية أو بالعضوية في جماعة توفر لأعضائها الاحترام المتبادل نتيجة لامتلاكها الموارد بشكل جماعي. ويعتمد كم رأس المال الاجتماعي الذي تمتلكه شبكة ما أو جماعة ما على حجم شبكة الاتصالات التي تستطيع تعبئتها وعلى حجم رأس المال الرمزي والثقافي والاقتصادي الذي يستطيع الحصول عليه من أعضاء الشبكة التي ينتمي إليها.

أما "**باتريك هتنوت**" فقد عرف المصطلح على أنه "مجموعة التصرفات والمواقف العقلية المفضلة للتعاون في المجتمع والمكون لروح الجماعة".

ويعرف **كولمان** رأس المال الاجتماعي على أنه "مجموعة من الكيانات لديها عاملان مشتركان وهما، احتواؤهما على بعض عوامل التكوين الاجتماعي، وتسهيلهما للعلاقات والنشاطات بين الفاعلين والجماعات داخل النظام".

ويرى "ديفيد هاليبر" أن شهرة هذا المصطلح بين الحكومات تعود إلى مدى تأثيره وتأثره بالمجتمع الذي هو أصل هذه الحكومات وداعمها الرئيسي.

ويرى كل من "**إدواردز**" و"**فولي**" **أن رأس المال**

الاجتماعي ليس متاحًا للجميع وأن مكوناته لا يجب أن تكون متساوية. وفي هذا السياق يقول "بورتس" أن **هناك ٤ تبعات سلبية لرأس المال الاجتماعي وهي**:

١- تهميش من هم غير أعضاء في الجماعة الواحدة.

٢- غلق الجماعة الواحدة على أفرادها.

٣- تقييد الحرية الشخصية.

٤- التقليل من شأن بعض المبادئ والأخلاق.

ويعتبر بورديو أول من صاغ مصطلح رأس المال الاجتماعي بمعناه الحديث المتعارف عليه اليوم، وخاصة معالجته للمصطلح والتي تعتمد بشكل أساسي على مصالح ممتلكي رأس المال الاجتماعي.

تعددت تعريفات رأس المال الاجتماعي، ومن هذه التعريفات ما قدمه إسماعيل سراج الدين وكريستيان جروتارت حيث أشارا إلى أن رأس المال الاجتماعي يمثل اللاصق أو الرباط الذي يربط المجتمعات ببعضها البعض، وهو ضرورة لعمل النظام الاجتماعي بدرجة معينة من التمييز الثقافي، والقيم السلوكية المشتركة، وبدون رأس المال الاجتماعي ينهار المجتمع، ولا يكون هناك حديث عن نمو اقتصادي أو خير إنساني.

وهناك تعريف آخر لرأس المال الاجتماعي بأنه "مجموعة القيم والأخلاق الحميدة التي تسهل عمليات التفاعل الاقتصادي والسياسي والتي تشكل البنية الأساسية للعلاقات الاقتصادية والسياسية، وتتجسد هذه القيم والأخلاق في هياكل وبنى اجتماعية مؤسسية تدعم أعضاءها وتحمي مصالحهم وتعضد تماسكهم وتربطهم بالبنى الاقتصادية والسياسية المحيطة بهم".

وبالتالي فإن لرأس المال الاجتماعي تجسيدات فردية وجماعية، وبيئية، وغالبًا ما تتقاطع هذه التجسيدات مع بعضها البعض على المستوى الجزئي، وكذلك على المستوى الكلى (مستوى الجماعة من جانب ومستوى الدولة من جانب آخر).

ويرى أنصار مدرسة التنمية المستدامة أن رأس المال الاجتماعي مهم وحيوي لزيادة المخزون وتطويره وتوريثه للأجيال القادمة، **فبدون رأس المال الاجتماعي لا يمكن أن تحدث تنمية مستدامة**.

وهناك اتفاق على استخدام مصطلح رأس المال الاجتماعي، للإشارة إلى السلوك التعاوني المعمم في المجتمع، وقد أصبح مفهوم رأس المال الاجتماعي من أكثر التركيبات النظرية التي تنمو خاصة داخل علم الاجتماع الاقتصادي الجديد.

وهناك طريق يمكن من خلاله التعرف على رأس المال الاجتماعي من خلال ما يسمى بـ"محيط الثقة"، وهو الأفراد الذين يتواجد فيما بينهم إطار للتعاون مبنى على أساس من الثقة والأمان، ويمكن لمحيط الثقة أن يزيد أو يقل بحسب تصرفات الأفراد، وموقفهم تجاه بعضهم داخل نفس الجماعة أو تجاه الجماعات الأخرى، ويمكن اعتبار المجتمع الحديث أنه محيط متداخل ومتحد لمراكز الثقة، التي تتراوح بين الجماعات والمنظمات غير الحكومية وحتى الجماعات الدينية.

ويمكن اعتبار الحالة الاقتصادية، والعقائد الدينية، والخبرات التاريخية المشتركة داخل المجتمع على أنها مكونات رأس المال الاجتماعي. ويجب على الحكومات والمؤسسات الرسمية في الدولة المحافظة على التراث وحفظ التاريخ،

ومحاولة تحسين الاقتصاديات قدر الإمكان، حتى وإن كانت تلك العوامل خارج السيطرة والمراقبة. كذلك يجب على الدولة عدم اتخاذ الخطوات التي تشكل تهديداً أو تأثيراً سلبياً على رأس المال الاجتماعي مثل تدخلها في المجالات التي تخص القطاع الخاص أو المجتمع المدني.

وترتكز **الوظيفة الاقتصادية** لرأس المال الاجتماعي في تقليل تكلفة الصفقات والمعاملات، والتبادلات المرتبطة بآليات التعاون الرسمي مثل التعاقدات والقواعد البيروقراطية. ولكن على جانب آخر أثبتت التعاملات غير الرسمية قدرتها على تسيير الأمور حتى في الاقتصاديات الحديثة التي اكتسبت طابعًا معقدًا ومتقدمًا، وأثبتت العديد من الدراسات أن مجالات التكنولوجيا والبحث والتطوير غالباً ما تعتمد على التعاملات غير الرسمية لأن المعاملات الرسمية تتطلب كثيرًا من الأوراق والوقت لإنجاز المطلوب، وفي تلك المجالات يعد الوقت من أهم عوامل النجاح.

٣-٢ قياس رأس المال الاجتماعي:

على الرغم من الدور المحوري الذي يلعبه رأس المال الاجتماعي، إلا أن هناك صعوبة في قياسه، فعن طريق الإحساس أو الاستشعار يمكن للفرد أن يستشعر بوجود رأس المال الاجتماعي وتركزه في مكان، ولكن المشكلة في تعقيد وصعوبة استخدام قياس "كمية" رأس المال الأجتماعي وقد يرجع ذلك إلى:

- ارتباط العديد من التعريفات بمصطلح رأس المال الاجتماعي، مما يؤدي إلى ارتباك أو تشويش فيما يتعلق بما يمثله رأس المال الاجتماعي والتي تتعدد وتتراوح بين روح الجماعة، والروابط الاجتماعية، والفضيلة المدنية، وشبكات العلاقات الاجتماعية، والصداقات المترامية، والموارد الاجتماعية، والشبكات الرسمية وغير الرسمية، والتضامن الاجتماعي.
- رأس المال الاجتماعي لا يمثل مجموع رأس المال الفردي.
- الحاجة إلى قياس نوعية رأس المال الاجتماعي وليس كميته فقط.
- درجة التجانس بين الجماعات فاعل مهم في رأس المال الاجتماعي، وهذا العامل المهم لا يؤدي إلى قياس وجود رأس المال الاجتماعي بشكل كمي.

وقد اتفق المفكرون وعلماء الاجتماع على أن نقاط ضعف رأس المال الاجتماعي هو عدم وجود اتفاق أو وسيلة محددة لقياسه، وهناك وسيلتان يمكن اللجوء إليهما وهما:

١- إحصاء سكاني وحصري للجماعات وانتماءاتها.
٢- إجراء مسح لمستوى الثقة داخل المجتمع والمشاركة المدنية والمجتمعية.

وقد حاول روبرت بوتنام قياس رأس المال الاجتماعي عن طريق معرفة عدد الجماعات في المجتمع، مثل النوادي الرياضية، والجمعيات الثقافية، والتجمعات السياسية، والفرق الرياضية، ولكن ليست هناك طريقة واحدة لقياس ومعرفة التوافق والتناسق داخل هذه الجماعات والتجمعات.

وكما هو معروف فإن رأس المال الاجتماعي، مثل أي نوع من رأس المال، يتأثر بالعوامل الخارجية التي يجب أخذها في الاعتبار. ومن تلك

العوامل الخارجية- الإيجابية- محيط الثقة داخل الجماعات، وفيما بينها. وهناك عوامل يمكن أن تساهم في قياس رأس المال الاجتماعي مثل: علاقات تلك الجماعات مع الغرباء أو من هم خارجها غير المنتمين إليها، وهذا يعنى أن الانتماءات الداخلية القوية في داخل الجماعة الواحدة قد تؤدى في بعض الأحيان إلى نتائج سلبية لانغلاق الجماعة على نفسها.

وأهم مؤشرات قياس رأس المال الاجتماعي هي:

- العضوية في المنظمات التطوعية.
- الاقتدار الاجتماعي غير الرسمي.
- مستوى الثقة الاجتماعية.
- التصويت للمجالس المحلية.
- الاشتراك في منح خيرية (زكاة... إلخ).
- الحراك غير الرسمي داخل الجماعة.
- مستوى الثقة من الأفراد.

٤-٢ رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني:

أكد كثير من الباحثين أن رأس المال الاجتماعي هو المادة الخام للمجتمع المدني، الذي يتم من خلاله التفاعلات اليومية بين الناس، أو داخل البناء الاجتماعي، ولكنه في ذلك الفضاء بين الناس.

ويعد المجتمع المدني من أهم مولدات رأس المال الاجتماعي فبداخل منظمات المجتمع المدني المختلفة هناك تشبيك مع المجتمع، وتفاعل بين أفراد وجماعات المجتمع الواحد، وهناك تطوع وخدمات.. كل هذا من شأنه تحقيق حالة أفضل لرأس المال الاجتماعي. وفي هذا الصدد يذهب "فولي" و"إدواردز" إلى أن المؤسسات السياسية في مجملها تؤثر في مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

وللتدليل على أهمية رأس المال الاجتماعي، يذهب المفكرون إلى أن وفرته ضرورة وأن عدم وجوده قد يؤدى إلى الفساد في مؤسسات الدولة ككل ولن تتمكن من العمل بشكل فعال ودقيق.

إن رأس المال الاجتماعي يفترض الثقة كشرط ضرورة مسبق ومفهوم المجتمع المدني يفترض المصلحة المشتركة (معنوية أو مادية) كشرط مسبق، وهما معاً أساس التنمية الاجتماعية وجوهرها. ومن ثم فرأس المال الاجتماعي هو تعبير عن الحيوية التي ينمو معها العمل الطوعى الجمعي المتجاوز للفعل الاعتيادي.

ويرى كثير من المفكرين أن دول العالم الثالث تفتقد إلى شبكات رأس المال الاجتماعي التي هي متواجدة بكثرة وكثافة في الدول الغربية المتقدمة، وكل هذا من شأنه التقليل من شأن تكوين رأس المال الاجتماعي داخل المجتمعات التقليدية (راجع مفهوم التشبيك والشبكات في الموسوعة).

٥-٢ رأس المال الاجتماعي والتنمية:

لرأس المال الاجتماعي أثر على التنمية من ناحية النمو وعدالة التخفيف من الفقر، حيث تمثل الروابط والجمعيات والمؤسسات الإطار غير الرسمى لتعظيم المشاركة في المعلومات وتنسيق الأنشطة واتخاذ القرار الجماعى. ويقدم هذا المصطلح أرضية مشتركة أو طريقًا ثالثًا يتوسط بين المعارضين للتدخل الحكومي والكارهين لقوى السوق الحر. وعلى حد تعبير فوكوياما أن رأس

المال الاجتماعي هو"قدرة المواطنين على العمل معاً ضمن جماعات ومنظمات تحقق أهدافًا مشتركة، وبهذا المعنى تمثل جملة الممارسات التلقائية والعادات الاجتماعية العفوية التي لا علاقة لها بالعقلانية، والتي ترجع جذورها إلى القيم الأخلاقية التقليدية أو الدين، حيث يزدهر المجتمع المدني وتلعب الثقة دوراً في إصلاح الأمم والحفاظ على قدرتها التنافسية في السوق الاقتصادية".

ويمارس رأس المال الاجتماعي تأثيره على التنمية نتيجة للتفاعل بين شكلين أو نمطين لرأس المال الاجتماعي:

الأول: وهو رأس المال الاجتماعي الهيكلي Structural Social Capital الذي ييسر من المشاركة في المعلومات والعمل الجماعي واتخاذ القرارات وشبكات العلاقات الاجتماعية التي توفرها القواعد والإجراءات والسوابق القانونية.

الثاني: وهو رأس المال الاجتماعي المعرفي Cognitive Social Capital ويشير إلى المبادئ المشتركة والقيم والمعتقدات والثقة.

ويساهم رأس المال الاجتماعي في التنمية من خلال إدارة الأصول والموارد ذات الملكية المشتركة، و قد أظهرت إحدى الدراسات عن بعض القرى في الهند أن القرى ذات الميل المرتفع للعمل الجماعي قد أنجزت بشكل جيد برامج تنمية، وأنها فاقت القرى الأخرى في مجالات التنمية المحلية.

كما يساهم رأس المال الاجتماعي في تقوية المؤسسات المحلية والتي تعد إحدى الاستراتيجيات المهمة لتنمية أنظمة تسويقية ذات كفاءة ومتواصلة.

يعمل أيضاً رأس المال الاجتماعي على تقوية البيئة المؤسسية، حيث يتأثر نجاح المجتمعات الريفية بقدرة الدولة على دعم زيادة حرية الاتصال بين المجموعات في المجتمع المحلى وتأسيس سياسة ملائمة وأطر قانونية وتنظيمية للعمل.

ويتطلب رأس المال الاجتماعي، مثله مثل الأنواع الأخرى من رأس المال الاستثمار فيه، حتى يدر تياراً من المنافع، ذلك التيار من المنافع، يطلق عليه "العمل الجماعي ذو النفع المتبادل".

٦-٢ رأس المال الاجتماعي وقضية الديمقراطية:

يمثل رأس المال الاجتماعي عامل كفاية في الاقتصاديات الحديثة، وحجر أساس لديمقراطية ليبرالية مستقرة، وهو مكون ثقافي رئيسى للمجتمعات الحديثة.

أما بخصوص الوظيفة السياسية لرأس المال الاجتماعي في الديمقراطيات، فطبقاً لاليكسيس دي توكفيل يقول أن الديمقراطية عادة ما تمحى الطبقات الاجتماعية أو حتى الأشكال الاجتماعية الموروثة التي تربط الأفراد ببعض المجتمعات الأرستقراطية.

وإذا اتسمت الديمقراطية بصفة الليبرالية فإنها تحافظ على مبدأ الفردية وتمنع الدولة من التدخل في حياة الأفراد الخاصة بهم.

وفي هذه الحالة يقوم المجتمع المدني بوظيفة الحامي للأفراد من قوة الدولة وتدخلاتها، ومن ثم يكون رأس المال الاجتماعي هو مصدر الجماعات المنظمة كي تعمل.

ويبدو أن العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والديمقراطية هي حلقة لسلسلة متصلة من المناقشات حول الديمقراطية كقيمة مثلى ومرغوبة عبر عقود طويلة، بدأت بمفهوم الثقافة المدنية Civic Culture التي طرحها فيربا والموند،

وأوضحا فيها الاقتراب الثقافي لدراسة الديمقراطية وكيف تلعب القيم المتبناة دوراً في تصنيف الدول إلى دول ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية، ومع الموجة الثالثة للديمقراطية تم طرح مفهوم التحول نحو الديمقراطية بتطبيق مؤشرات الثقافة الغربية باعتبارها هي الهدف الذي يجب أن تسعى إليه النظم السياسية التي لا تتبنى الديمقراطية بهذا المعنى، وقد عبر هانتجتون عن هذا الطرح بالقول أن هناك عدة متغيرات تسهم في ضرورة اتجاه الدول الحديثة نسبياً والنظم السياسية التي لا تتبنى الديمقراطية بمعناها في الثقافة الغربية للاتجاه نحو الديمقراطية خاصة مع ظهور دول جديدة على الساحة الدولية ومع تزايد القوة النسبية للدول الديمقراطية الغربية ونفوذها الواضح في المنظمات الدولية خاصة المنظمات الاقتصادية والتي تدعم الدول الحديثة وتسهم في بنائها. **وبهذا أصبح الاتجاه نحو الديمقراطية هو الوسيلة الأساسية لتقدير الدولة وتدعيمها دولياً والمرشد الأساسى لخطط التنمية والتطوير داخلها. وجاء توظيف رأس المال الاجتماعي في هذا الصدد ليدعم إقامة النظام الديمقراطي.**

ولأن الديمقراطية ترتبط بشكل أو بآخر بالشعب، فإن رأس المال الاجتماعي هو الآخر يرتبط بخصائص شعب معين، وليس بالضرورة بنمط ثقافة صعبة التغيير.

"إلى أي مدى ينخرط أفراد هذا الشعب في العمل السياسي، ومهتمين سياسياً؟ ما تركة هذا الشعب سياسياً وإلى أى مدى شهد تاريخه حركات اجتماعية وسياسية جمعية وذات مغزى"؟

ومن هنا أضحى مفهوم رأس المال الاجتماعي مهمًا وحيويًا في مسألة الديمقراطية والتحول الديمقراطى وإشكاليات المشاركة السياسية والشرعية وأن رأس المال الاجتماعي لا غنى عنه لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية. فإذا كانت الديمقراطية تستلزم مجتمعاً كفئًا ذات درجة عالية من التماسك التي تسهل الحركات التعاضدية والتعاونية، فلا شك أن رأس المال الاجتماعي يساعد في ذلك كثيراً وهذا ما أكده كل من (بوتنام، فوكوياما، وانجلهارت) **أن رأس المال الاجتماعي يعنى خصائص الحياة الاجتماعية لأى مجتمع، شبكاته الاجتماعية، معاييره، والعوامل التي تدفع المشاركين في العملية السياسية أن يعملوا معاً بفاعلية وأن يتبعوا الأهداف الجمعية،** ومن ثم يتفق البعض أن رأس المال الاجتماعي يتضمن دراسة المنظمات الاجتماعية التي تعمل على تفعيل تعاضد المجتمع بتسهيل الحركة الجمعية المنظمة والتي تعتبر لب العملية الديمقراطية.

ويختلف كل من بوتنام وفوكوياما وأنجليهارت عن Hall في أهمية وجود متغير (الثقة) لقيام تشكيلات سياسية جماهيرية Civic engagement إذ اتفق الكثيرون على أن رأس المال الاجتماعي هو بمثابة -ثقافة الثقة والتسامح- التي تساعد على بزوغ هذه الشبكات التطوعية المكثفة. **فالثقة وعضوية المنظمات التطوعية شرطان مترابطان بقوة مع مفهوم الديمقراطية.** وأن هذه الثقة تتولد مع الفرد في أسرته والجماعات الأوسع حتى تصل للدولة.

جدير بالذكر أن دراسة رأس المال الاجتماعي وجدت أصداء في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى القانونية إذ يؤكد البعض أنه إذا شهد أى مجتمع درجة من درجات "السلوك

الانتهازي" وأضحى سمة من سماته فيعود ذلك وفقاً لهذا الرأي إلى أن أعضاء هذا المجتمع ليس لديهم احتياطى من رأس المال الاجتماعي.

د. إيمان حسن

لمزيد من التفصيل، راجع:

- Ismail Serag El-Din and Christian Grooting, Defining Social Capital, an Integrating view. In Partha Dasgupta and Ismail Serag El-Din (eds) Social Capital: A Multi- Faceted Perspective (Washington D.C: the World Bank, 2000).
- Claus Offe, Civil Society and Social order: Demarcting and Combing market, State and Community, Archives Eutopeennes De Sociologie, XLI, 2000,
- Fukuyama, f., Social Capital and Civil Society, IMF Conference, Second Generation Reform, (IMF, 1999).
- Krishna A& Uphoff N. Mapping and Measuring Social Capital" A Conceptual and Empirical Study of Collective Actions in Rajasthar, India ,SCI Working Paper No 13, World Bank, 1995.

٣- مفهوم التمكين Empowerment

٣-١ تعريف المفهوم:

يعتبر مفهوم التمكين Empowerment من المفاهيم التي اكتسبت أهمية متزايدة منذ مطلع التسعينيات، نتيجة ارتباطه بالعديد من عناصر القوة ذات الدلالات التنموية والاجتماعية. ولذا انعكس الاستخدام الواسع للمفهوم على تعدد تعريفاته، وهو ما يمكن الوقوف عليه فيما يلي:

لغويًا: يعنى التقوية أو التعزيز.

وظيفيًا (إجرائيًا): تتعدد تعريفات المفهوم وفقًا لطبيعة المجال أو نطاق التطبيق، فهو يشير إلى عملية منح السلطة القانونية، أو تخويل السلطة إلى شخص ما أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل ما .

ولذا يرتكز التمكين كمفهوم على عناصر القوة التى تشكل جوهر المفهوم، حيث يتم تعريف القوة على أنها القدرة على فعل مهمة ما . وكونها "عملية إعطاء الأفراد سلطة أوسع في ممارسة الرقابة وتحمل المسئولية وفى استخدام قدراتهم، للمشاركة في عملية صنع القرارات، وكذلك وضع الأهداف المستقبلية كل في نطاق مسئوليته وسلطاته، وإتاحة درجة مناسبة من حرية التصرف لتحقيق قدر من الاستقلالية مع مسئوليتهم عن النتائج المتوقعة".

وتذهب تعريفات أخرى لربط المفهوم بقضايا التنمية من خلال التأكيد على ارتباطه بـ "عملية توسيع فرص وحرية الفقراء في الحصول على أفضل نصيب من نتائج عملية التنمية المستدامة" .

فى حين تركزت التعريفات المرتبطة بالتمكين السياسى على ضمان الفرص المتكافئة للأفراد في ممارسة حرياتهم والمشاركة في وضع السياسات العامة للدولة، وصنع القرارات، وممارسة عملية الرقابة على أداء أنشطة مؤسساتها. والتأكيد على أن إعمال سلطة القانون، وبناء دولة المؤسسات، وصيانة حقوق الإنسان هى ركائز أساسية لتحقيق التمكين السياسى.

ويطرح البنك الدولي تعريفه للتمكين بكونه "عملية تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد أو الجماعات لطرح خيارات معينة، وتحويلها إلى إجراءات أو سياسات، تهدف في النهاية لرفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية لمؤسسة أو تنظيم ما".

تركز تعريفات التمكين فى مجملها على عناصر

القوة من حيث مصادرها وأنماط توزيعها في المجتمع، وكونه عملية ديناميكية، تسعى للقضاء على كل أشكال عدم المساواة بين أفراد المجتمع، وهو ما يمكن تحقيقه عبر المحاور الثلاثة التالية :

– **المحور الاول** : إزالة كل العقبات التي تعوق عملية التمكين سواء كانت قانونية أو تشريعية أو اجتماعية (تتعلق بالعادات والتقاليد والأعراف المتبعة) أو غيرها من السلوكيات النمطية، التي تضع الفئات المهمشة في مراتب أدنى.. **ويقصد بالفئات المهمشة "أي فئة في المجتمع لا تحظى بأية امتيازات وحقوق وفرص كتلك التي تتمتع بها الفئات أو الجماعات الأخرى"**؛ ومثال ذلك: المرأة؛ ذوو الاحتياجات الخاصة؛ الفقراء؛ الأقليات الإثنية والدينية.

– **المحور الثاني**: تبني سياسات وإجراءات وتشريعات، وإقامة هياكل ومؤسسات تساعد في القضاء على مظاهر الإقصاء والتهميش وتتولى عملية التمكين.

– **المحور الثالث**: تركيز عملية التنمية الاجتماعية على الفئات المهمشة، وذلك عبر تنمية قدراتها المعرفية ومواردها، على النحو الذي يكفل لها الاندماج في المجتمع بمشاركة فاعلة وفرص متكافئة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا.

٢-٣ الجذور التاريخية للمفهوم وتطوره:

طرح مفهوم التمكين بذات مضمونه المجرد (المتمثل في إتاحة فرص متساوية للجميع) منذ ستينيات القرن الماضي، وأخذ يتطور تبعًا لتوظيفه في العديد من المجالات؛ وذلك في الاقترابات التالية:

الاقتراب الإداري: وتمثل في:

– نظرية دوجلاس ماكجريجور والمعروفة بنظرية Y– في عام ١٩٦٠ ، فقد افترضت أن العاملين يحبون العمل، ويسعون إلى تحمل المسئولية. والمشاركة في صنع القرارات وحل المشكلات. ولذا ارتبط مفهوم التمكين بالحاجة إلى تقليل المستويات الإدارية غير الضرورية، التي كانت أحد أبرز المبادئ التي قامت عليها مدرسة الإدارة العلمية الحديثة منذ فترة الكساد العالمي خلال عقد الثلاثينيات.

– مفهوم هيرزبرج عام ١٩٦٨، عن "الإثراء الوظيفي" الذى استند الى "إعطاء الموظفين والكوادر الإدارية الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرارات ووضع الأهداف وحل مشكلات العمل".

الاقتراب السياسى

تربط الدراسات التى تناولت مفهوم التمكين من المنظور السياسي بحركات السود في الولايات المتحدة التى انطلقت فى الستينيات، للمطالبة بحقوق المواطنة القائمة على المشاركة والمساواة.

ومن ثم فإن الاقتراب السياسي يهتم بقضايا المواطنة، والفرص المتكافئة في المشاركة السياسية، وتحقيق المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

الاقتراب الحقوقى

اكتسب مفهوم التمكين منذ عقد السبعينيات بعداً حقوقياً مع تصاعد حركة الإدانة والاحتجاج تجاه برامج التنمية وضعف سياستها، ولاسيما تلك الموجهة نحو المرأة.. فقد كانت مجموعة DAWN (وهى مجموعة من الناشطين في مجال حقوق المرأة بأمريكا اللاتينية، ومنظمات نسائية وأهلية أخرى) أول من حمل مصطلح التمكين –

بذات المعنى اللغوي والإجرائي والتنموي والسياسي - نحو الاستخدام للتعبير عن مواجهة التقاليد التي تكرس تبعية المرأة للرجل وتميز الرجل.

وقد ارتبط هذا الاقتراب الحقوقي أيضًا عبر العديد من الإسهامات ولاسيما إسهام "جون فريدمان" الذي أشار إلى أن مفهوم التمكين قد ظهر كجزء من أدبيات التنمية البديلة في ثمانينيات القرن العشرين، ليشير إلى أهمية ودعم دور الفقراء باعتبارهم من الفئات المهمشة، وبلورة قوة دفع النظام لتوفير حاجاتهم والعمل على تحقيقها.

مع نهاية عقد الثمانينيات اتسمت بعض أطروحات التمكين بالراديكالية، حيث كانت ترى في الدولة عدواً لا يتعامل مع احتياجات الفقراء، وأن المجتمع - بتنظيماته غير الحكومية التنموية - هو الأقدر على طرح نماذج بديلة للتنمية، بالقدر الذي يتطلب تمكين الجماعات بالقدرة على مواجهة الفقر.

الاقتراب التنموي

تبلور هذا الاقتراب مع تنامي البعد الحقوقي لمفهوم التمكين، حيث تركز في تنمية المجتمعات الفقيرة، ومحاولة علاج مشاكل المهمشين والمستبعدين من المجتمع. ليمر المفهوم بمراحل من التطور والتطبيقات التى ركزت جميعها على عملية التمكين كعملية تنموية تستند إلى عناصر القوة التى يجب توافرها للأفراد المستهدفة:

- ارتبطت عملية الاهتمام بالفقراء والمهمشين في البداية بتوفير الطعام لهم . وهو ما يعنى تقديم حلول خيرية خدمية لا تعين الفقراء على أن ينهضوا بأنفسهم، مما يعني بقاء الأمر على ما هو عليه.
- تطور الأمر بعد ذلك إلى ضرورة أن يقوم المعنيون بالعملية التنموية بتعليم الفقراء أو المهمشين، وتوفير الآليات القادرة على تنمية قدراتهم ومهاراتهم ومواردهم، بالقدر الذي يضمن لهم التطور والاعتماد على الذات.

فى عام ١٩٧٥ أعلنت مؤسسة داج همرشولد السويدية عن منطلقات توسيع أنشطتها دوليًا تحت عنوان "تنمية أخرىAnother Development"، أن التنمية الموجهة إلى الفقراء يجب أن تتسم بالاستدامة والاستمرارية، وهو ما يتطلب إدراك ومعرفة هذه الفئة بحقوقهم والسياق المجتمعى والاقتصادى الذى يعيشون فيه وإدراكهم لدورهم وقدراتهم على المشاركة فى البناء الاجتماعي.

وأطلقت المؤسسة الدولية للتنمية البديلة(IFDA) عام ١٩٧٦ما أسمته "النظام الثالث" Third System، حيث لفت النظر للمرة الأولى إلى أهمية التمكين بالنسبة إلى الفقراء المهمشين بعيداً عن سطوة السوق والدولة، إذ أن كلاً منهما له تصور مسبق لتنمية الفقراء أو ما يمكن تسميته بـ "التنمية سابقة التجهيز".

وقد ارتبطت فلسفة التنمية البديلة في إطار عملية تمكين الفقراء، من منطلق تحديد موقعهم في البناء الاجتماعي، والثقة بأن كل إنسان لديه قدرات كامنة يمكن تعزيزها وتوظيفها متى توافرت الفرصة فتوفير الفرص وتحقيق المساواة بين أبناء المجتمع الواحد تعد أحد أهم مؤشرات التمكين التى تساعد الفقراء والمهمشين على امتلاك مستقبلهم ومواجهة أية عمليات تمييز أو قهر، فضلاً عن الوعي بمدى خطورة أوضاعهم، وإعلاء الجانب الإنساني في التعامل معهم على اعتبار أن التنمية عملية إنسانية بالأساس وليست ميكانيكية،

وأن الفقر ليس قدراً وإنما له أسبابه التي يجب العمل على إزالتها.

تشير عملية تطور مفهوم التمكين مروره بعدد من التحولات الأساسية تاريخياً. فقد تحول من مفهوم محوري يسعى إلى تحرير المهمشين ودعم دورهم ومشاركتهم، إلى مفهوم استيعابي يسعى إلى استيعابهم في المجتمع وفى منظومة التنمية.. كذلك تحول المفهوم من المضمون السياسي الذي وجد جذوره فى ارتباطه بعناصر القوة، إلى مفهوم واسع الانتشار والتطبيق من خلال سياسات وأهداف المؤسسات الدولية التى حرصت على تضمينه فى أجندتها ومناهج تطبيقاتها، كما أن المفهوم اتسع استخدامه إلى الدرجة التى أثارت التساؤلات حول مضمون مكوناته وآليات تطبيقه فى سياقات اجتماعية مختلفة.

وهنا؛ يبرز التمكين وكأنه يحتاج إلى مشروع متكامل بين جميع أطراف المجتمع في إطار تحليل موضوعي لكل أنماط اللامساواة الاجتماعية، والخلل الاجتماعي، والأشكال الجديدة من الانقسامات الاجتماعية، التي تؤدى بدورها إلى الاستبعاد والتهميش الاجتماعي. الأمر الذي يتطلب ضرورة وضع سياسات اجتماعية تقوم على وعى المهمشين بحقوقهم والمشاركة فى صياغة واقعهم.

٣-٢ ارتباط التمكين بمفاهيم التنمية:-

فرضت عملية تطور مفهوم التمكين نفسها على البناء التعريفي والتطبيقي له، بحيث لم يعد نخبوياً بقدر ما أصبح يستخدم للتعبير عن توازنات القوى المجتمعية والسياق الاجتماعي، والذي تحاول معه فئات المجتمع وشرائحه مواجهته، وتغيير هياكل القوة داخل المجتمع. وبالتالي فإن ارتباط المفهوم بغيره من المفاهيم والاقترابات السياسية التي يمكن أن تتقاطع معه، من الأمور التي أسهمت في بلورة حالة من التداخل بينه وبين مفاهيم ومضامين أخرى مثل: التضامن الاجتماعي، والمشاركة، **وأهم ما يمكن التركيز عليه هو ارتباط مفهوم التمكين بمفاهيم التنمية.**

التمكين يجعل من قضايا التنمية أكثر تشاركية ويتخطى بدوره مفاهيم وممارسات الرعاية الاجتماعية للعمل الأهلي ويسعى إلى تمليك الفقراء والمهمشين لعناصر القوة المختلفة: الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والمعرفية؛ وتمكينهم من التأثير في السياسات العامة والعملية التنموية وممارسة حق الاختيار.

فقد كان لترسخ المفاهيم التنموية وتطورها واستنادها إلى إعلان الحق في التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٨٦، أثره الواضح فى بروز العلاقة الارتباطية بين مفاهيم التنمية ومفهوم التمكين بدرجة كبيرة، بحيث أصبح الحق في التنمية جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان ، واعتبار الإنسان الهدف الرئيسي للتنمية والتأكيد على مفهوم المشاركة وتوسيع نطاق المشاركة لتشمل الفئات المهمشة في المجتمعات ودعمها.

هذا الاتساع فى تطبيقات المفهوم استند فى حقيقته إلى ارتباطه بعملية تطوير مفاهيم التنمية من جانب، والتحول القيمي وسياسات تخفيف الفقر من جانب آخر. ليأخذ منذ فترة التسعينيات من القرن الماضى منحنى تصاعدياً فى الاستخدام والارتباط بمجموعة من المفاهيم الحقوقية.

هذا الاتساع المفهومى لمفهوم التمكين أدى

لتقاطعه مع العديد من المفاهيم والقيم والسياسات، فهناك مصطلحات مثل: العدالة الاجتماعية؛ وقيم مثل: المواطنة، والمساواة، والعدل، وحقوق الإنسان؛ وسياسات مثل: السياسات التنموية. وهي جميعًا مداخل ومفاهيم تستند على قاعدة ومفهوم المشاركة، فلا تنمية بدون مشاركة الأفراد بقطاعاتهم وفئاتهم وطبقاتهم وشرائحهم الاجتماعية المختلفة.

كما أخذ فى الارتباط بفئات بعينها بنفس القدر الذى يرتبط بالمجتمع ككل ، فيطرح على نحو ما يسمى بـ "تمكين العاملين وأولياء الأمور"، بنفس القدر الذى يطرح كمصطلح لـ"تمكين المجتمع المدني".

وترتبط الدراسات المستندة إلى التحليلات السيسيولوجية الحديثة لمفهوم التمكين بمفهوم تحقيق الذات أو حضور الذات Enselfment، وهو المفهوم الذي يشير إلى الوعي والمعرفة والخبرة أو القابلية لامتلاك تلك العناصر الضرورية للمشاركة، ومقاومة الضغوط المجتمعية. وفي هذا الإطار، يتسع المفهوم ليشمل مستويات أخرى من عملية التمكين، والتي تعرف بالتمكين النفسي، الذي يتضمن ثلاثة مكونات أساسية، هي:

- التمكين العاطفي .
- التمكين الإدراكى
- التمكين السلوكي .

٤-٣ الارتباط مع مفاهيم أخرى

استناد مفهوم التمكين على مفهوم المشاركة المجتمعية يقودنا إلى متطلبات تمكين المجتمع وتنميته وصنع مستقبله بنفس القدر الذى يستهدف أيضًا تنمية الذات وتطوير قدراتها وإمكاناتها، ووجودها الفاعل والمؤثر في الحياة الاجتماعية على كل الأصعدة، وهو ما يعرف **بمفهوم "بناء القدرات"** (الذى سيتم تناوله بالتفصيل فى موضع آخر بالموسوعة).

هذا التداخل المفهومي لعملية التمكين، يوضح طبيعة ارتباطه بالسياسة، والسياسة تعني القوة، وأيضًا مواجهة قضايا الفقر والتهميش التي تواجه بعض فئات المجتمع. الأمر الذي يقود إلى مفهوم **التضامن الاجتماعي والمسئولية الاجتماعية** ، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التمكين، من خلال تحفيز السياق الاجتماعي للأفراد المراد تمكينهم. وبالتالي فإن **التضامن الاجتماعي ليس كالتمكين**. وهنا يمكن الإشارة إلى بعض الخلط الذي يبرز مع تناول بعض دراسات التمكين عندما ركزت على دراسة مؤسسات مثل: مؤسسة الزواج، وعلاقات الجيرة؛ ولكن تبقى سياسات التضامن الاجتماعي خطوة أولية لتحقيق التمكين.

بهذا المعنى، اتسع مفهوم التمكين ليشمل العديد من الفئات الاجتماعية إلى جانب استهدافه المؤسسات وما بها من أفراد، والاستناد على آليات واضحة للارتقاء بقدرات الأفراد والجماعات في التعامل مع والتأثير في المؤسسات التي تدير شئون حياتهم ، جنبا إلى جنب مع مواجهة عمليات التهميش أو الاستبعاد الاجتماعي. ويلاحظ أن كلاً من التعريفين سواء التضامن أو التمكين يقومان على مجموعة من التعريفات الإجرائية operational definition المستندة إلى توصيف مرحلى لفئات أو مؤسسات وليس توصيفًا لحالة نهائية، وبينما تتم سياسات التضامن من خلال تغيير منظم يتم تفعيله من النخبة (من أعلى) **فإن**

التمكين عملية قاعدية تتم فى الاتجاه من أسفل إلى أعلى عن طريق الأفراد أنفسهم .

ويقترب مفهوم التهميش من مفهوم الإضعاف (المضاد للتمكين) Empowerless إذا لا يتجاهل اقتراب التمكين فكرة الحيلولة دون حصول الآخر على القوة وتهميشه أو استبعاده من السياقات الاقتصادية، أو الاجتماعية أو السياسية، ولكن يجئ التهميش فى سياق تاريخي واجتماعي مختلف. ويعتبر روبرت باراك هو الأب الروحي لهذا المفهوم إذا فجر في كتاباته الأولى في أواخر القرن العشرين موضوع الهجرة وربطها بالتهميش وأكد أن المهمش هو ذلك الإنسان الذي يحيا بعقليه مجتمعين فى إطار بيئة ثقافية ذات عادات وتقاليد معينة .

ولذا لم يكن غريبًا أن يتعرض مفهوم التمكين للانتقاد، فمعظم اقترابات التمكين وإن تعددت تسعى إلى تحسين أوضاع المهمشين داخل نفس النظام الذى يعد مسئولاً عن تهميشهم ، وهى فى ذلك تتجنب الخوض فى مسائل القوة والسلطة رغم أنهما يشكلان حجر الأساس للمفهوم فضلاً عن أن التمكين يقوم على افتراض غير واقعي بأن هناك إجماعًا وأنه لا يوجد احتكار للقوة على عدة مستويات داخل أى مجتمع أو جهاز إدارى مما يجعل عملية التمكين تنتهي بزيادة قوة الأفراد والمراكز التي تتمتع أساسًا بقوة في المجتمعات والحكومات المحلية، وقد لا يؤدى إلى تمكين الفقراء أو الجماعات المهمشة داخل هذه المجتمعات Social Inclusion".

٥-٣ آليات التمكين:-

ربط العمل الجماعي وتحديد المسئولية المجتمعية لمحاربة كل أشكال عدم المساواة يتطلب بالتبعية تعبئة عناصر القوة والمقدرات التي يملكها المجتمع، عبر مجموعة من السياسات والآليات والخطوات الإجرائية القادرة على تفعيل عملية تمكين المجتمع بكل فئاته وشرائحه. ولذا تتعدد آليات التمكين وتتنوع وفقًا لطبيعة الفئة والشريحة المستهدفة من عملية التمكين.

وتشير د.أماني قنديل (تمكين المرأة، ٢٠٠٤) إلى مجموعة من الآليات المتكاملة التى تستهدف الأفراد المراد تمكينهم والبيئة المحيطة بهم. وأهم هذه الآليات هي :-

- **بناء الوعي "بالذات"** وبالدور الفاعل للفئات التي يراد تمكينها.
- **بناء القدرات ، وتتجه** إلى التعليم والصحة والتدريب والتأهيل وقدرات ومهارات المشاركة الاقتصادية والسياسية ، أى كل ما من شأنه توفير الاعتماد على الذات والتقوية.
- **بناء القاعدة المعرفية** ، وتتجه إلى تعميق المعرفة بقضايا المجتمع ككل ثم قضايا الفئات التي يراد تمكينها في الإطار السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي المحدد.
- **بناء الاتجاهات الواضحة المحددة** ويكون ذلك على مستويين:
  - اتجاهات الفئات نحو نفسها .
  - اتجاهات المجتمع إزاء هذه الفئات .

كما يربط الباحثون هذه الآليات بمجموعة من المقومات الخاصة التى من شأنها أن تعزز آليات التمكين وتزيد من فرص ترسخه فى المجتمع، ويمكن تلخيص هذه المقومات فى ثلاث ركائز أساسية **أولها** الجدارة أو الاستحقاق، **ثانيها** الثقة، **ثالثها** عمل الفريق.

وهنا يمكن التأكيد على السياق الاجتماعى

الذى تجرى فيه عملية التمكين، وفى هذا الإطار يحدد البنك الدولى مجموعة من المؤشرات التى تجمع بين الوعى وإدراك متطلبات التمكين وآليات تطبيقه، وهى على النحو التالى:

- المشاركة في التفاوض مع المؤسسات ، النفوذ ، والسيطرة لتحسين وضع الفئات الممكنة .
- إصلاح البيئة التي يعيش فيها الفقراء والمرأة .
- تحقيق فهم أفضل للعناصر المهمشة في المجتمعات .
- تطوير خطاب وأفكار السلطة والقائمين عليها .
- محاولة زيادة قدرات ومهارات الأفراد المراد تمكينهم .
- ضرورة أن يكون التمكين قضية شاملة بحيث تتضمن المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .
- الإصلاح المؤسسي في التمكين يشتمل على: القدرة التنظيمية ، المعلومات الكافية ، المسئولية والمشاركة .
- ضمان حصول الفقراء على فرصة جيدة فى عملية التنمية .
- تطوير القدرات لإدماج العاطلين بين الجنسين لتعزيز قدراتهم في جميع مجالات العمل.

٦-٣ مجالات تطبيق المفهوم :

الإطار النظري لمفهوم التمكين ينطلق فى تطبيقاته من منظور أن التمكين كاستراتيجية وآليات ترتبط بطبيعة المجال أو الفئات المستهدفة، ولذا تتعدد نماذج تطبيق التمكين كاستراتيجية في كثير من حقول المعرفة، فعلى سبيل المثال :

استراتيجية لتمكين المرأة : ارتبطت عملية بلورة هذه الاستراتيجية بجملة من التطورات التى شهدتها البيئة العالمية ممثلة فى وثائق الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة والتى صدرت عن المؤتمرات التي تتابعت منذ مؤتمر المكسيك في السبعينيات ومروراً بمؤتمر المرأة في نيروبي العام ١٩٨٥، ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية العام ١٩٩٤، ومؤتمر المرأة في بكين العام ١٩٩٥- والذى مثل نقطة فارقة فى تزايد الاهتمام بقضايا المرأة - وإعلان الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة وتقصي الهدف الخاص بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إضافة إلى اهتمام مواثيق حقوق الإنسان بالمرأة واتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة كافة والتي صدقت عليها ١٦ دولة عربية مع تحفظ بعضها على بعض البنود.

استراتيجية للتمكين الاجتماعي : حيث يضع اقتراب التمكين ثلاث طرق للخروج من دائرة التهميش وتحقيق التمكين الاجتماعى :

- النظر للفرد ككيان أخلاقى : ينطلق فى تفاعله مع الآخرين من قاعدة المساواة فى الحقوق والواجبات ويعد التباين فى القدرات والمهارات هو محل الاختلاف بين الأفراد الذين تحكمهم منظومة أخلاقية واحدة .
- النظر للفرد كعضو فى الأسرة، التى تمثل بدورها نواة للمجتمع المدنى، يرتبط فيها الأفراد برابطة الدم ، ويحكمها مبدأ الاستمرار .
- النظر للفرد كمشارك فى عملية صنع القرار بشكل عام فى الأمور الحياتية .

استراتيجية للتمكين الإدارى : حيث تضافرت عدة عوامل لإفراز ما يسمى بالتمكين الإدارى ، إذ أجبرت التغيرات المتسارعة في البيئة العالمية على الاستجابة لهذه المتغيرات ، ولاسيما تلك المتعلقة بتأثيرات ثورة تكنولوجية المعلومات، والتغير فى

النسق القيمى للمجتمعات .

استراتيجية لتوفير بيئة التمكين : حيث تساهم مجموعة العوامل والمحددات المشكلة للسياق الاجتماعى وبيئته منطلقات لحدود نجاح تلك العوامل فى المساعدة على تمكين الأفراد ومن ثم تمكين المجتمع . من هذا المنطلق فقد تم الاستقرار على جملة من العوامل التي تساهم في تشكيل السياق الاجتماعى لمفهوم التمكين ومن أبرزها:

البيئة المجتمعية وما تثيره من قضية الخصوصية فى مقابل العالمية، فهناك خصوصية فى تطبيق المفهوم ترتبط فى جزئها الأكبر بدرجة تطور المجتمع وحدود التوافق أو التراضى العام المتحقق حول قضاياه المجتمعية، حيث **من الصعوبة بمكان فهم عملية التمكين بعيداً عن فهم الإطار الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يتم فيه** . فالسلوكيات أو الممارسات التي تشير إلى التمكين في سياق معين يمكن أن يكون لها معنى مختلف فى سياق آخر، وهو ما ينعكس فى **صعوبة قياس عملية التمكين** ومدى ترسخها فى المجتمع كقيم وممارسة.

إن عملية تمكين الفقراء أو الفئات المهمشة تعبر عن درجات ومستويات من التمكين تتباين في داخل البلد الواحد فضلاً عن تباينه بين الدول، ولذا سعى الكثير من الباحثين للتأكيد على أهمية مراعاة الخصوصية المجتمعية ومراعاة التوازن بينها وبين مبدأ العالمية عند قياس درجة التمكين وتطبيق مؤثراته.

كذلك فإن قياس التمكين هو عامل آخر مؤثر يستند إلى توافر مجموعة من العوامل الأساسية ، منها توافر المعلومات وقواعد البيانات التى يمكن أن توفر القدرة على قياس درجة التمكين باعتباره عملية مستمرة، وهو ما يتطلب توافر البيانات عى مدار فترة زمنية طويلة وبشكل منتظم أو دوري يسمح لنا بقياس التغذية الاسترجاعية لهذا المفهوم. فالتمكين كعملية دائمة تفرضها طبيعتها التى تستهدف سلوكيات مجتمعية هى بطبيعتها متغيرة ومحكومة بإطار ثقافي اجتماعي متغير أيضًا. وبالتالى فإن المؤشرات التى تستخدم لقياس هذا السلوك تتغير هي الأخرى مع مرور الزمن مما يؤكد ما تطرحه بعض الأدبيات من أن التوصل إلى مفهوم واحد للتمكين هو أمر غير مرغوب فيه.

ويشير بعض الباحثين إلى أن عملية التمكين هي عملية كيفية بالأساس، بينما المؤشرات التى يمكن أن نستخدمها للتدليل على التمكين هي مؤشرات كمية تعبر عن مدى التحسن الرقمى للأفراد والمؤسسات المستهدفة من التمكين، بينما لا توضح حجم تأثير وانعكاس هذا على المجتمع بالنسبة لفاعلية فئاته المستهدفة، ومن ثم من المهم الاستناد على القياس الكيفي (أو النوعي) والكمي، معا وفي سياق واحد.

هذا وقد أخذت قضايا التمكين مكانة متميزة في أجندة العمل الوطني لغالبية الدول العربية، كما حظيت بنصيب وافر من أنشطة العديد من منظمات المجتمع المدني العربى، على مدار السنوات العشرين الماضية. وإن كان من الملاحظ أن مفهوم التمكين قد ارتبط بهدف تمكين المرأة العربية وربطه بقضية الإصلاح بقدر أكبر من ارتباطه بالفئات المهمشة أو الفقراء، بل إن البعض يتحدث عن قضية "تمكين المواطن العربي" على وجه العموم.

◆ **أيمن عبدالوهاب**

لمزيد من التفاصيل، راجع:

- Allison Zippay , " The politics of empowerment ", social work , vol.40 , issue2 , March 1995.
- American and caucasien:differiences in understanding of power political functions and shaping ideology , in journal of black studies, vol.32,january 2002.
- د.أماني قنديل ، بناء الوعي بالمفهوم الشامل لتمكين المرأة في مصر. سلسلة بناء قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة في تمكين المرأة المصرية، لجنة المنظمات غير الحكومية المجلس القومي للمرأة) ، (القاهرة: ٢٠٠٦) .
- أماني مسعود، التمكين «سلسلة مفاهيم»، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية (القاهرة: ٢٠٠٥).

٤- مفهوم المواطن، والمواطنة

٤-١ مفهوم المواطن

استدعى مفهوم المواطن بناء مؤسسات المواطنة (أحزاب، جمعيات، تنظيمات) ليتشكل فيها، ويتدرّب في إطارها، ويعبّر من خلالها عن مشاغله. فتأسست بالتالي علاقات المواطنة التي كسّرت حيّز علاقات القربى الهرمية، لتعبّر عن المساواة بين البشر أمام القانون، ولتستشرف إمكانات التجاوز. ويمثل **المواطن** بالتالي حيز **المجال العام** المدني، فهو النقطة المحورية لأي تبادل نوعي بين البشر، وهو الفرد "القيمة" الذي بحبه لذاته يحب الآخرين، وببحثه عن منافعه الخاصّة يحقق المنافع العامة. "هو يتصّف بالإرادة، وتتّصف حقوقه الدنيا، (حق الحياة، وحرمة الجسد، وحرية التفكير ...) بطابع الإطلاق والقداسة. وعن مفهوم المواطن برزت مفاهيم أخرى، منها مفهوم المشاركة الشعبية ومفهوم المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

٤-٢ المواطنة والمشاركة

إن مفهوم المشاركة يعني الفعل/ النشاط/ التحرّك. ويمكن أن يكون هذا الفعل فعلا اقتصادياً أو سياسيًا أو اجتماعيًا أو ثقافيًا. وهو مفهوم شديد الارتباط بما يعنيه مفهوم المواطن من ممارسة وفعل في الميدان العام. وهذا يعني أنّ المواطن عضو فاعل في المجتمع. كما يرتبط تعزيز دوره داخل المجتمع، بمدى مشاركته في إدارة الشأن العام، وفي مواقع اتّخاذ القرار في الهياكل الرسمية وغير الرسمية على حدّ السواء. من منطلق، أن وصوله لهذه المواقع يمكّنه من ممارسة التأثير على الاختيارات، والتوجّهات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. وتعتبر المواطنة مدخلاً ضرورياً للمشاركة الشعبية بما تحمله من مضمون يرقى بالإنسان من **الذات السالبة** إلى الذات **الموجبة**. ونشير إلى أن الدّولة الدّيمقراطية في الأنظمة الليبرالية، قامت على مبدأين أساسيين هما: **مبدأ الحرية** الطبيعية النّابعة من الذات الإنسانية **ومبدأ مساواة** كل المواطنين أمام القانون، كما صيّرت الدّولة الدّيمقراطية الإنسان مواطناً له حقوق وعليه واجبات. وكرّست مبدأ السيادة الشعبية بأن حوّلت مجموع الأفراد من الحيّز الخاص الضيق إلى الحيّز العام الشامل. فتوسعت بالتالي قاعدة المشاركة الشعبية. وعلى هذا الأساس تمحور الفكر الليبرالي حول مقولتين أساسيتين: **مقولة الحرّية** بما هي " نظرة في الحق لأي فرد في عدم الخضوع إلا للقوانين..." كما ارتكز مفهوم المشاركة على **مقولة "السيادة الشعبية"** التي تعني أن الشعب صاحب السلطات يمارسها من خلال التمثيل النيابي الذي صيّر الشعب إلى مجموعة

ناخبين ومترشحين بناء على معايير مضبوطة في الدّساتير الوضعية". **ويظهر فعل المشاركة الشعبية من خلال هذه المشاركة الواسعة في فعاليات المجتمع المدني**، وهو ما أثار دهشة دي توكفيل الذي يقول "لقد رأيت في الولايات المتحدة جمعيات لم تخطر على بالي فكرة إقامتها. لقد أعجبت دائما بهذا التفنن اللانهائي الذي يجعل الأمريكان يضعون أهدافًا واحدة، ويحققونها بجهد عدد كبير من البشر يتعاضدون بكل حرّية لها". **إن ما يبرزه دي توكفيل هو هذا الانخراط الواعي والحرّ لإدارة الشأن العام. وهذه الرّغبة في التعبير المشترك عن أهداف واحدة، قد يعجز الفرد الواحد عن إنجازها خاصة أن الدولة الحديثة قد استطاعت بفعل فكر الحداثة أن تركّز على الفرد باعتباره قيمة أساسية في الفعل الديمقراطي.**

كما يرتبط مفهوم المشاركة الشعبية بمجموعة من القيم الاجتماعية، منها قيمة التضامن، الإرادة الحرة، والتطوّع بصفته المحفز الأساسي لأية مشاركة (راجع مفهوم التطوع بالموسوعة).

٣-٤ المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص

تطوّرت تنظيمات المجتمع المدني بفضل ارتقاء الوعي الإنساني، الذي تبلور في صياغة فكرية ترجمتها برامج وأهداف هذه المنظمات، التي اكتسبت دورًا متعاظمًا في التنظيم الدّولي الرّاهن من حيث تنامي عددها، ومن حيث تأثيرها المتفاوت في قرارات الحكومات في العديد من القضايا. فلئن مثّل حضور هذه الجمعيات والمنظّمات غير الحكومية في النّدوات الدّولية حدثًا أساسيًا يؤكّد أهمّية دورها، فإنّ هذا الحضور، لا يعني البتّة تجانس هذه المنظمات. فهي منظمات وجمعيات متنوّعة اتسعت في زمن العولمة ونما عددها بسرعة، ولئن كانت لا تستهدف الربح وتساهم في إدارة الشأن العام فهي ليست المكوّن الوحيد للمجتمع المدني بحكم اتساع المفهوم وشموله لمكونات أخرى (راجع مفهوم ومكونات المجتمع المدني في الموسوعة).

يدمج تعريف هيجل، القطاع الخاص ضمن مؤسسات المجتمع المدني، وعن هذا الفهم برز مفهوم المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص على الرغم من النزوع أو الاتجاه اليوم إلى فصل المجتمع المدني عن القطاع الخاص بحكم اختلاف الدور. وعليه، برز مفهوم **المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص** في سياق مطالبات الجمعيات والمنظمات غير الحكومية القطاع الخاص بتحمل المسئولية الاجتماعية تجاه مسألة تشغيل الأطفال وتجاه البيئة. وهو مفهوم يعكس دور ومساهمة المؤسسات الخاصة في عملية التنمية المستديمة، بحيث تدمج هذه المؤسسات ضمن برامجها ومشاريعها ونشاطاتها المكون الاجتماعي والبيئي والاقتصادي في تفاعل مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين في القطاع غير الحكومي.

تعرّف المسئولية الاجتماعية بشكل عام من خلال الأثر الذاتي الذي يحدثه قرار مّا في المجتمع على الأفراد والمجموعات. فهي (أي المسئولية الاجتماعية) تخص الأضرار الناجمة التي تسببها مؤسسة أو مجموعة بشرية، ولذلك، يتعين اتخاذ مبادرات وتدابير تخفف من الأثر المحدث. أما المجال الذي يتوجب اتخاذ المبادرات والتدابير في إطاره فهو بلا شك، مجال التنمية المستديمة ومن خلال ما تفرضه من أخلاقيات متضمنة لأبعاد اجتماعية وبيئية وثقافية

واقتصادية. ولقد **حدد الاتحاد الأوروبي أربع نقاط أساسية متضمنة لمفهوم المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، هي:**

- تغطي المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص (R.S.E) المواد الاجتماعية والبيئية.
- المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص لا ينبغي **أن تفصل عن الاستراتيجيات والعمليات التجارية** بل يحتم إدماجها في مختلف نشاطات وعمليات القطاع الخاص.
- المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص **مصطلح تطوّعي** لكون المؤسسة الخاصة تدمج هذا الخيار الاستراتيجي والتنموي بشكل تطوّعي ضمن برامجها، وعليه فإن الرغبة في التطوّع هي الإلزام الوحيد للمؤسسة.
- أحد أبرز مستويات المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص هو **مستوى تفاعلها مع الفاعلين الاجتماعيين من داخل ومن خارج المؤسسة** (موظفين وعمال، حرفاء، جيران، جمعيات وسلطات محلية...إلخ).

ونشير إلى أن هذا المصطلح قد كان ضمن جدول أعمال قمّة الأرض التي عقدت في جوهانزبرج سنة ٢٠٠٢ ، التي حضرها عدد كبير من المؤسسات الضخمة العاملة في مجال البيئة والطاقة. ويرتكز مفهوم المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص على فكرة فلسفية لـ ريني ديبو René Dubos مفادها الآتي: "تحرك محليا وفكر عالميا" «agir local, penser global» وتعني هذه الفكرة عملية إدماج السياق العالمي والمحلي ضمن التفكير الاستراتيجي للمؤسسات.

◆ **د. فتحية السعيدي**

لمزيد من التفصيل راجع:

- عبد العزيز لبيب، المجتمع المدني: مساءلة المفهوم من "المعاني" و"النزعات" المباشرة، المجلة التونسية للدراسات الفلسفية، الجمعية التونسية للدراسات الفلسفية، تونس، السنة ١٣، عدد ١٧/١٨، ١٩٩٦/١٩٩٧ .
- بنجمان كوستون، في حرية القدامى مقارنة بحرية المحدثين نقلا عن ليك فيري (Luc Ferry) صيرورات الفرد، منشورات قاليمار، باريس ، ١٩٨٧.
- Promting a European Framework for Corporate Social Responsability, commission Green Paper 2001.

٥- مفهوم الشراكة / التشاركية Partnership

٥-١ جذور المفهوم

إنّ الجمعيات والمنظمات بصفتها مؤسسات مدنية نشأت ضمن سياقات مختلفة واكتسبت مظاهر متعدّدة تتحدّد ماهيتها وهويّتها في متن العلاقات التي تربطها بالدّولة وفي متن علاقات الشراكة التي تقيمها مع محيطها الاجتماعي. فهي كظاهرة اجتماعية تُعرّف ضمن مجال نشاطها الاجتماعي والسياسي، وفي إطار علاقات صراع أو تبادل وشراكة مع مختلف الفاعلين السياسيين ممّن هم خارج دائرتها، وبما أن "المجتمع المدني هو مجتمع الحاجة حسب التعريف الهيجلي"، فهذا يعني أنه **ينشأ كتعبير عن حاجة/ حاجات يحتاجها أفراد المجتمع، وهذه الحاجات ذاتها هي تدفع بمؤسسات المجتمع المدني إلى حاجة بناء الشراكة مع مؤسسات شبيهة ومع مؤسسات حكومية ودولية.**

لقد شاع مفهوم الشراكة على مستوى دولي في

ظل طروحات اجتماعية وفلسفية كثيرة تؤسس إلى مفهوم المجتمع المدني العالمي المتفاعل والمعتمد على بعضه البعض، واتسع هذا المفهوم كحل ظرفي ومستديم لمقاربة "الاعتماد المتبادل" بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة. ويؤكد المركز الوطني للبحوث العلمية CNRS بفرنسا بأن هذا **المصطلح قد ظهر في فرنسا حوالي سنة ١٩٨٦ ضمن مبادرات عمومية، وإلى حدود ١٩٩١ لا يوجد هذا المصطلح في المعاجم اللغوية**، التي اقتصرت على تحديد مفهوم "الشريك" Partenaire، أما مفهوم شراكة Partenariat فهو مفهوم متداول في السياق الاقتصادي أو الإداري بحكم تعقد علاقات السوق، ويشير إلى "علاقة قانونية بين منظمات شريكة". وقد اتسع هذا المفهوم شيئًا فشيئًا ليشمل مؤسسات مدنية فهو صيغة بديلة أفرزتها السياسات العمومية كمخرج يندرج في إطار السلطة العمومية البي حلت محل الدولة الراعية Etat providence، ويعتبر مفهوم الشراكة بما يعنيه من اتفاق محتمل بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني شكلاً محدثًا وجديدًا لتحديث جهاز الدولة الديمقراطية. و"تعتبر الشراكة (بين الدولة والمجتمع المدني) إحدى وسائل التغيير الاجتماعي، على اعتبار ما توفره من تعاضد جهود للتركيز على مشكل مّا".

يتضمن مفهوم الشراكة، إذن، معنى الاتفاق بغرض تحقيق مصلحة عامة مشتركة، وهو مفهوم يخضع لجملة من المعايير القيمية والأخلاقية ويفترض في الآن ذاته، شكلاً من أشكال المساواة بين الأطراف الشريكة. وتعتبر هذه المساواة أحد أبرز مقوّمات ما تعنيه مسألة "تحديث الدولة الديمقراطية الجديدة" لأنها تتضمن فعل المساواة بين أطراف غير متكافئة القوى. وتنبني النظرة لعملية الشراكة بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات المدنية وفق هذه الشروط على عقل تواصلي يهدف إلى خلق مجال عمومي جديد متحرر من كل الضغوط بحسب رأي هابرماس في كتابه نظرية الفعل الاتصالي l'agir communicationnel Théorie de . وعليه، **فإن فعل الشراكة فعل عقلاني بالأساس يتطلب نظرة في الحق ونظرة في الواجب وفضاءً عموميًا حرًا واتصاليًا**، وهو بهذا المعنى يجسّد نمط الديمقراطية التشاركية Démocratie participative التي تبنى في إطار تفاعلات اجتماعية وسياسية واقتصادية بين مختلف الأطراف المجتمعية المجسّدة في التنظيمات المدنية والاقتصادية والسياسية/ الحكومية.

٢-٥ تعريف المفهوم وأركانه

يستند مفهوم الشراكة إلى "قانون غير مكتوب ومهم هو مصطلح النفع العام"، يشكل مصطلح النفع العام العصب الأساسي لأية عملية شراكة ممكنة ومحتملة ويتطلب ذلك فهما جيدا لهذا القانون المجرد وتكافؤ للفرص وتقاسم مشترك "الاهتمام واحد" وفق أهداف مشتركة بين الأطراف المتعاقدة مهما كانت طبيعتها أو نوعيتها. وهو بهذا المعنى مؤطر ضمن أخلاقية Ethique معينة متضمنة لقيم متعددة أبرزها قيمة المساواة والتكافؤ.

وتقدم د. أماني قنديل (٢٠٠٦) تعريفًا مهمًا للشراكة يتضمن أهم مكوناتها، ووفقًا لها فإن الشراكة هي: "توافق طرفين أو أكثر، حول أهداف محددة، يتم فيها توزيع الأدوار والمسئوليات بدقة بين الأطراف، في علاقة من المساواة، وبشكل

يخضع للمساءلة والمحاسبية، وضمانات للشفافية.

بهذا المعنى فإن أهم مكونات الشراكة هي:

- توافق حول أهداف محددة، تمس النفع العام.
- توزيع للأدوار والمسئوليات.
- علاقة مساواة تبدأ من التخطيط إلى التنفيذ ولا يهمين فيها طرف على آخر (سواء الحكومة أو المانح).
- أبعاد قيمية تؤكد على الشفافية والمساءلة والمحاسبية. إن الشراكات الفاعلة مع المجتمع المدني (وفقًا لدراسة قنديل ٢٠٠٦)، هي التي تدرك قيمة تعظيم المزايا النسبية للمجتمع المدني.. فالأخير يتمتع بقدرته على استشعار الاحتياجات الأساسية للمجتمع، ووصوله للقواعد الشعبية، وتعبئة المتطوعين، وهو غير هادف للربح، وقادر على تحقيق وفورات مادية، ومن ثم فهو يملك أبعاداً متعددة من رأس المال الاجتماعي، تحقق الفاعلية للأهداف المنشودة.

◆ **د. فتحية السعيدي**

لمزيد من التفصيل راجع:

- Françoise Lorcerie, Le Partenariat et la relance des Zep, Aix-en-Provence, Paris, (1993).
- Habermas J., Théorie de l'agir communicationnel,, Paris, Fayard, (1987).
- Habermas J., Droit et Démocratie, entre faits et normes, Paris, Gallimard, (1997) .

٦- مفهوم بناء القدرات

Capacity building

٦-١ إطار طرح المفهوم

يرتبط مفهوم بناء القدرات بالبناء المؤسسي المؤسسات المدنية، وهو مفهوم حديث نسبيًا، قد برز في سياق عالمي وروّجت له مؤسسات دولية، منها منظمة الأمم المتحدة. وكما يستهدف هذا المفهوم بنية المؤسسة الداخلية فهو يتجه إلى تعزيز قدرة المؤسسة على التفاوض وبناء الشراكة مع المحيط الخارجي. ويعني هذا المفهوم تقوية أداء الفاعلين الاجتماعيين، صلب المؤسسات المدنية.

يرتبط هذا المفهوم بمفاهيم التدريب والإدارة والتحكّم والتسيير والمهنية، وهو مفهوم لا نكاد نعثر له على تعريف دقيق في المعاجم والبحوث، ولكنه قد ظهر في سياق مجتمعي يتطلّب تعزيز قدرة المؤسسات الوسيطة على العمل من أجل تحقيق النفع العام. ويدمج هذا المفهوم مسألة تنمية المؤسسة المدنية بما تعنيه من تنمية قدرات الفاعلين الاجتماعيين في صلبها. **ويعتبر علماء الإدارة وعلماء النفس الاجتماعي بأن مسألة بناء قدرة جماعة مّا ، هي تعبير عن تنمية جماعة بشرية مّا، تمر بخمس مراحل أساسية، هي:** التكوين أو التدريب، المخاض، التعوّد، إنجاز المهام، والمهنية. وتعتبر هذه المراحل الخمس ضرورة لنماء جماعة مّا منظمة ضمن إطار معين، وهي مراحل تفسّر اتجاه المنظمات غير الحكومية نحو التدريب لتعزيز القدرة ولفض النزاعات بين أعضائها ولمعرفة آليات التسيير الإدراي، خاصة أن مؤسسات المجتمع المدني فضاء تطوّعي بالدرجة الأولى يجمع بين كفاءات بشرية متفاوتة القدرة ومختلفة التكوين والتقنيات.

٦-٢ تعريف المفهوم ومكوناته

يتجه مفهوم بناء القدرات، إذن، إلى تطوير الأداء الجماعي للمؤسسات المدنية، وهو مفهوم قد أفرزه اقتصاد السوق ومختلف المتغيرات الدولية التي تطلب كفاءة عالية لمؤسسات المجتمع المدني لغاية لعب دورها التنموي والديمقراطي. وقد ترافق بروز

هذا المصطلح مع ظهور أنظمة صارمة في مجال صوغ المشاريع والبحث عن التمويل، بالإضافة إلى حاجة الجمعيات إلى تملّك أساليب إدارة محكمة تقيها من خطر الحل التلقائي أو القضائي.

وقد أسهمت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، في إثراء هذا المفهوم- سواء على المستوى العملي أو العلمي- بحيث تم طرح مفهوم محدد له، يتضمن الأركان الأساسية لبناء قدرات المجتمع المدني العربي.. وتشير د.أماني قنديل في عمل مهم لها (المجتمع المدني في مطلع الألفية الثالثة، عام ٢٠٠٠) إلى أن المفهوم يمكن تعريفه بأنه **"مجموعة تدخلات منظمة، مخطط لها، من داخل المنظمة / المنظمات أو من خارجها، من خلال تيسير تدفق المعلومات، والتدريب، وبناء قواعد بيانات، وتحقيق التواصل والتشبيك وبغرض زيادة الكفاءة والفعالية". هذا التعريف يعني عدة أمور:**

أولها: أن "حزمة" من التدخلات تستهدف تعظيم قدرات المنظمة وحدود كفاءتها (وليس مجرد التدريب).

ثانيها: أن المبادرة ببناء قدرات مجموعة من منظمات المجتمع المدني، قد تكون من داخل المنظمة أو من خارجها.

ثالثها: أن الكفاءة والفعالية هما الهدف النهائي (راجع هذه المفاهيم بالموسوعة).

رابعها: أن التدخلات المنظمة المخططة، قد تستهدف العاملين والمتطوعين (البشر)، أو تطوير علاقة المنظمة بالبيئة المحلية الثقافية والاجتماعية والسياسية، أو المجتمع المستهدف أو علاقات التسيير والإدارة الرشيدة داخلها (المؤسسية)، أو توفير التمويل.

◆ **د. فتحية السعيدي**

لمزيد من التفصيل راجع:

-Hellriegel, Slocum, Woodman, Management des organisations, traduit de l'americain par Michèle Truchan-Sappota, éd, Nouveaux Orizons, (1992).

- د. أماني قنديل، المجتمع المدني في مطلع الألفية الثالثة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: ٢٠٠٠).

٧- مفهوم اللامركزية

٧-١ تعريف المفهوم:

اكتسب مفهوم اللامركزية (Decentralization) أهمية متزايدة مع تزايد الاهتمام بإعادة النظر فى دور الدولة ، وعلاقة ذلك بقضايا التنمية وتعزيز دور الأفراد فيها.

فرض المفهوم بتقاطعه مع العديد من المفاهيم المرتبطة بالسلطة والسياسات العامة وتنمية الموارد وترشيد إنفاقها، تعدداً واتساعاً فى استخدامات المفهوم. ويمكن تعريف المفهوم بأنه "درجة عدم تركيز السلطة"، أي تنويع السلطة وتوزيعها بين الأشخاص والمستويات الإدارية المختلفة في المنظمة أو على مستوى الدولة ، ويصف هوايت (White) اللامركزية كمفهوم شامل بأنها " نقل السلطة، تشريعية كانت أو اقتصادية أو تنفيذية من المستويات الحكومية العامة إلى المستويات الدنيا" .

فى حين يرى هنري ماديك (Henry Maddik) أن اللامركزية تتكون من مصطلحين: الأول **اللامركزية** (Decentralization) ويقصد بهما "تفويض الإدارة المركزية السلطات المناسبة الى الإدارات

البعيدة عنها جغرافياً للقيام بمهام معينة عهدت بها إليهم" ، والثاني **التفويض** (Devolution) ويقصد به "تحويل السلطات الدستورية المحلية، الصلاحيات اللازمة للقيام بوظائف أو مهام معينة أوكلت إليهم ".

ويربط هنري فايول المفهوم بموقع القيادات التنفيذية من خلال علاقة عكسية تقوم على " أنه كلما تزيد أهمية المرؤوسين في التنظيم فإن ذلك يعد شكلاً من أشكال اللامركزية، وبالعكس فإنه كلما تقل أهميتهم يعتبر ميلاً نحو المركزية ".

ويعبر فقهاء القانون الإداري فى تعريفهم لمفهوم اللامركزية "بأنها تتمثل فى تحويل جزء من وظائف الدولة إما بطريق التفويض إلى وحدات الجهاز الإداري أو بطريق نقل السلطات إلى هيئات مستقلة قانونًا، وأن هذا النقل قد يشمل وظائف الدولة، وقد يقتصر على الوظيفة التنفيذية أو الإدارية فقط" .

ولذا تركز الدراسات المعنية بالمفهوم ومستويات تطبيقه على أن أهمية توزيع السلطات في نمط اللامركزية لا تتعلق بنوع السلطة المفوضة (Kind of Authority) وإنما تتعلق بكمية السلطة (Quantity of Authority) التي يتم تفويضها.

وتحدد الدراسات نطاق تطبيق اللامركزية بأنه " نقل الجزء الأكبر من اختصاصات ومسئوليات الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية". وفى هذا السياق، يمكن التأكيد على نوعية السلطة والتفويض الممنوح للتنفيذيين كمحددين رئيسيين لتطبيق حقيقى للامركزية:

- الأول أن تكون السلطة المعطاة للأجهزة المحلية سلطة أصيلة.
- الثانى ضعف تأثير سلطة التفويض لأن السلطة بالتفويض يمكن أن تسحب أو تقلص في أى وقت.

كما أن التفويض لا يلغى سلطة المفوض في أن يصدر قرارًا فيما فوضه فيه وهنا يكون اضطراب أو تعارض القرار الإداري.

إن التعريفات السابقة لمفهوم اللامركزية ومحدداتها ، تتمحور جميعها حول مجموعة من السمات الرئيسية الواجب توافرها فى المفهوم، وهى :-

- الإطار التشريعي الملائم .
- التمويل المحلى الكافي .
- الديمقراطية والمشاركة الشعبية الجيدة.

كما تتضمن التعريفات مجموعة من الإجراءات الواجب انتهاجها لتطبيق اللامركزية، من أهمها:

- **عدد القرارات** التي يتخذها المسئولون في المستويات الدنيا ومدى تكرارها، إذ كلما زاد عدد هذه القرارات ازدادت درجة اللامركزية .
- **أهمية القرارات**، إذ كلما كانت القرارات التي تتخذ في المستويات الدنيا على جانب كبير من الأهمية، أمكن القول أن النظام يتجه نحو اللامركزية .
- **تعدد المهام**، إذ كلما تعددت المهام أو العمليات التي تتأثر بالقرارات التي يتخذها المسئولون في المستويات الإدارية الدنيا، كان النظام أقرب إلى اللامركزية .
- **مدى الرقابة** التي تفرضها المستويات العليا على القرارات التي تتخذها المستويات الأدنى، فكلما قلت هذه الرقابة، كان النظام أقرب إلى اللامركزية.

توضح التعريفات أيضًا، إيجابية اللامركزية كمفهوم ونظام حكم، وأيضا إيجابيته على تفعيل دور المواطنين المجتمعى، وذلك على عكس الاتجاه

المركزي الذى يمثل صفة سلبية لنفس الاعتبارات .

ويمكن التأكيد على نتيجتين أساسيتين ، **الأولى:** أن **اللامركزية تمنح مرونة أكثر في صنع القرارات ومواجهة المواقف المتغيرة**، وبذلك نحصل على الكفاءة التنظيمية في أجهزة الدولة الإدارية .

أما النتيجة الثانية، فتستند على أنه لا توجد هناك مركزية مطلقة أو لامركزية مطلقة، بل إن الواقع هو مزيج بينهما بنسب متفاوتة والسبب هو ارتباطهم بتخويل الصلاحيات وأن تخويل الصلاحيات هذا يعتبر أمراً نسبياً يعبر عن مدى أو درجة التخويل - كما تم توضيحه سابقاً-، أي أن الإدارة العليا أو السلطة المركزية لا تستطيع تخويل جميع صلاحياتها (لامركزية مطلقة) و إلا كانت النتيجة توقفها عن ممارسة أعمالها، كذلك فإن عدم تخويل الصلاحيات وتركيزها في الإداره العليا (مركزية مطلقة) لا يؤدي فقط إلى إلغاء دور الإدارة الدنيا أو الإدارة المحلية بل إلى إلغاء الهيكل التنظيمي للمنظمة أو الدولة بالكامل .

٧-٢ تطور المفهوم:

مع تزايد الاتجاه إلى اللامركزية فى أواخر القرن العشرين وبروز أهميتها لتفعيل أداء الحكومة التنموى وتعزيز مشاركة المواطنين.نلاحظ اختلافًا عن تلك المحاولات التى شهدتها فترتا الخمسينيات والستينيات لتفعيل المناهج التطبيقية للمفهوم .

فالاتجاه الحالي يأتى فى إطار التحديات التى أصبح يتعين على الحكومة المركزية أن تواجهها، لاسيما تجاه قضايا التنمية. وتتميز الاتجاهات الحالية عن السابقة من حيث النظرة إلى اللامركزية.

فقد رآها الاقتصاديون الذين تأثروا بالأفكار الليبرالية الجديدة، وسيلة لنقل السلطة من الدولة المركزية. كما **نظر إليها المدافعون عن التعددية السياسية على أنها وسيلة لنقل السلطة من الدولة المركزية، ووسيلة لإعطاء المجتمع المدني مساحة من الحرية والقدرة على التنظيم والمنافسة .**

ورآها قادة بعض النظم الديكتاتورية فى الدول النامية بديلاً عن الديمقراطية على المستوى القومي ووسيلة آمنة لاكتساب المزيد من الشرعية المطلوبة والدعم من الوحدات فى المستويات الأدنى، فى حين رآها السياسيون الديمقراطيون فى الدول النامية وسيلة لتحقيق أعلى استجابة للاحتياجات والأولويات المحلية .

لقد أخذ التحول إلى اللامركزية أبعاداً عديدة تمثلت فى إعطاء الوحدات المحلية المزيد من السلطات المالية والإدارية ، بما يمكنها من الاضطلاع بدورها فى التنمية المحلية ، وقد تبنت العديد من الدول أسلوب الانتخابات فى تشكيل المجالس المحلية، بعد أن كان ذلك يتم بالتعيين.

لقد عبرت العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية عن اهتمامها بترسيخ مفهوم اللامركزية استناداً لأجندة نظام ما بعد الحرب الباردة ، والداعية إلى التركيز على القضايا التنموية ومحاربة الفقر وقيم المواطنة والحكم الجيد، إلى غير ذلك من القضايا ذات الطابع العولمى، وهو ما توضحه تقارير البنك الدولى وتركيزها على أبعاد التنمية فى العالم فى السنوات الأخيرة، مثال تقرير"تحقيق اللامركزية وإعادة التفكير فى شكل الدولة ".

٧-٣ أشكال اللامركزية :

يرى البعض أن اللامركزية تتخذ شكلين

أساسيين هما : اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية . وأن الأولى تشير إلى وضع دستوري يقوم على توزيع السلطات المختلفة للدولة بين أجهزة الحكم المركزية في العاصمة ، وبين حكومات الولايات أو الجمهوريات أو الأقاليم .

وهناك أربعة أشكال يتخذها النظام اللامركزي هي :

لامركزية سياسية كلية (Macro political decentralization).

تتحدد كوضع دستوري يقوم على أساس توزيع الوظائف الحكومية الثلاث بين الحكومة الاتحادية في العاصمة وحكومات الولايات أو الجمهوريات أو غيرها من الوحدات السياسية كما هو الحال في الدول المركبة . وفى هذه الحالة تتسم طبيعة السلطة الموزعة بأنها سلطة حكم ويكون نطاقها متسعًا بأكبر قدر ممكن بما لا يهدد وحدة الدولة وتتحقق فيه اللامركزية السياسية إلى أقصى مدى.

لامركزية سياسية جزئية (Micro political decentralization).

تتوزع فيها أيضًا سلطة الحكم ولكن على نطاق جزئي ، بمعنى أن سلطة الحكم الموزعة على الوحدات المحلية تكون أقل نسبيًا ، وعادة ما تكون متضمنة في التشريع والقوانين حيث يتم نقل بعض سلطات الحكم إلى الوحدات المحلية. فيصبح لها دور في صنع السياسات العامة المحلية وهو الشكل الأكثر تعبيرًا عن نظام الحكم المحلي .

لامركزية إدارية كلية (Macro administrative decentralization).

يتم فيها توزيع الكثير من الصلاحيات للوظيفة الإدارية على هيئات أخرى خارج نطاق السلطة المركزية كالوحدات المحلية عن طريق التفويض، وهو نظام الإدارة المحلية أو اللامركزية الإدارية الإقليمية .

لامركزية إدارية جزئية (Micro administrative decentralization)

توزع بعض الصلاحيات الضرورية لتيسير المرافق العامة على مستويات إدارية أدنى من العاصمة، كإدارات فروع الوزارات مثلا، وغالبًا يكون ذلك بطريق التفويض وهو ما يسمى باللامركزية الإدارية المرفقية أو المصلحية.

٤-٧ ارتباط اللامركزية بمفاهيم تنموية وتقوية المجتمع المدني :

فرضت عملية تطور مفهوم اللامركزية نفسها على الهيكل التعريفي والتطبيقي له، بحيث أصبح المفهوم يستخدم للتعبير عن طبيعة الدولة ونظام الحكم فيها جنبًا الى جنب مع التعبير عن توازنات القوى المجتمعية والسياق الاجتماعي، وعلاقاتها بهياكل القوة داخل الدولة. وبالتالي فإن ارتباط المفهوم بغيره من المفاهيم والاقترابات السياسية التي يمكن أن تتقاطع معه، من الأمور التي أسهمت عن بلورة حالة من التداخل بينه وبين مفاهيم ومضامين أخرى مثل: القوة، والمشاركة، والمساءلة، وتوسيع شراكة المجتمع المدني.

إن مفهوم اللامركزية يرتبط بمفهوم القوة (Power) والذي يعني تفتيت القوة (Dispersion) عبر المستويات المختلفة للحكومة وبين مؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص ، أو بعبارة أخرى تقاسم القوة داخل المجتمع فى إطار نوعين من العلاقات هما العلاقات الأفقية بين السلطات المحلية والمجتمع المحلى من جانب ، والعلاقات الرأسية بين المستويات الحكومية المختلفة وتحديد دور ووظيفة كل مستوى فى إطار تنظيم

أجهزة الحكم والإدارة فى الدولة من جانب آخر ، الأمر الذى يعنى تهيئة الفرصة لمواءمة الخدمات العامة مع الخدمات والتفضيلات المحلية، وبناء حكم أكثر استجابة وخضوعا للمساءلة من أسفل إلى جانب الخضوع للمساءلة من أعلى فى إطار القواعد التى تنظم العلاقة بين المستويات الحكومية المختلفة .

يرتبط مفهوم اللامركزية أيضًا بمفهوم المساءلة والتي تعنى فى هذا الإطار "المساءلة المزدوجة" وتتعلق بالمواءمة بين المساءلة أمام الناخبين ، والمساءلة أمام المستويات الحكومية الأعلى من ناحية أخرى . والتساؤل هنا : هل يحقق هذا النمط من المساءلة المزدوجة الدرجة الملائمة لاستقلالية الوحدات المحلية ؟ وهنا يكون الرد بأن الحكومة المركزية لا تنقل كل مسئوليتها للوحدات المحلية ، كما أن على الحكومة أن تقدم إطارًا عامًا للسياسات التي يجب أن تتصف بالشفافية والاتساق أما الإدارة التنفيذية فتترك تماما للوحدات المحلية .

بهذا المعنى، اتسع مفهوم اللامركزية ليشمل العديد من الأطر والمؤسسات وما بها من أفراد، والاستناد على آليات واضحة لتعميق منهاجها كآلية للحكم وتطبيق السياسات والارتقاء بقدرات الأفراد ومستويات مشاركتهم. وبهذا المعني أيضًا، تبلورت الرؤية إلى أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين اللامركزية ومنظمات المجتمع المدني، وكل منهما يقوي الآخر ويؤثر عليه.

٥-٧ بيئة تطبيق اللامركزية :

يتأثر النظام الإداري في الدولة بالعوامل السياسية باعتباره جزءًا من النظام السياسي العام للدولة، إضافة إلى العوامل الاجتماعية والثقافية والسكانية والجغرافية والتي يمكن إيجازها بالنقاط الآتية:

- الفلسفة التي تؤمن بها الإدارة أو الدولة. فالسلطات القائمة على أيديولوجية دكتاتورية لا تحبذ اللامركزية، بينما تميل السلطات القائمة على أيديولوجية منفتحة على الشعب، والتي تعتمد مبدأ المشاركة الشعبية إلى اللامركزية .
- حاجة الأمة، فالأمة التي تتكون من شرائح قومية وعرقية متنوعة تكون بحاجة إلى اللامركزية لأنها تحقق بواسطتها وحدتها الوطنية وتعتبر أفضل وسيلة لمواجهة أخطار الانفصال والتقسيم.
- وعي الأمة، فكلما زاد الوعي السياسي ازدادت الرغبة لدى الشعب بالمشاركة السياسية، واللامركزية هي إحدى وسائل المشاركة السياسية في الحكم .
- تعدد العوامل الثقافية كاللغة والمعتقدات الدينية والمذهبية، يدعو إلى استخدام النظام اللامركزي للإفادة منه كوعاء يضم هذه التعددية ويساهم في ضمان مشاركة الجميع في برامج التنمية .
- التشتت الجغرافي يدعو إلى تطبيق النظام اللامركزي لإدارة أمور هذه الأقاليم كما بينا هذه النقطة سابقاً .

إن أحد أهم المفاهيم التنموية التي ترتبط بالمجتمع المدني، هو أن اللامركزية تدعم المشاركة الشعبية، وتشجع على المبادرات التطوعية ، التي ترتبط ببيئة واحتياجات محددة، بل إن إحدى نقاط انطلاق تمويل المجتمع المدني من مؤسسات أجنبية ودول كبرى (أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية). يستند على أن تطوير دور المجتمع المدني في إطار

المحليات، لا يحقق فقط التعددية السياسية والتحول الديمقراطي وإنما أيضًا "يكسر قوة تركز السلطة المركزية" هذا بالإضافة إلى توفير وسائل "المساءلة" على المستويات المحلية، ومحاربة "الفساد"..

هذا التوجه يعكس عمليًا علاقة ارتباط وثيقة بين اللامركزية، وتفعيل دور المجتمع المدني، من خلال نقل الموارد والخدمات إلى مختلف الوحدات الجغرافية، مع ما يصاحبه من إعادة ترتيب القوى السياسية، وأدوار منظمات المجتمع المدني.

◆ أيمن عبد الوهاب

لمزيد من التفاصيل راجع :

- كمال المنوفى (محرر) ، الإصلاح المؤسسي بين المركزية واللامركزية ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، (القاهرة: ٢٠٠٠) .
- البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٨: الدولة فى عالم متغير ، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر ، (القاهرة : ١٩٩٨).
- Richard Bird , Fiscal decentralization in developing countries, Cambridge: cambridge university press (1998) .

٨- مفهوم الدفاع والتأثير Advocacy and lobbying

تزايد الاهتمام من قبل منظمات المجتمع المدني في السنوات القليلة الماضية بتفسير المصطلح الإنجليزي advocacy وكذلك lobbying، وارتبط ذلك بتبني منظمات المجتمع المدني لهذا المفهوم كوسيلة أو استراتيجية مهمة لعملها. وصاحب ذلك محاولات لتعريب المفهوم، وتحليله وارسائه في الثقافة العربية .

٨-١ التعريف اللغوي:

أ- الدفاع Advocacy، هذه الكلمة مشتقة من أصل الكلمة اللاتينية Advocator، أي أفوكاتو أي المحامي أو المدافع.

ب- بناء التحالفات أو المناصرة "Lobbying" مشتقة من كلمة Lobby، أي ساحة الدخول أو الاستقبال، ويرجع المصطلح إلى انتظار الممثلين عن فئات مختلفة متضررة، أو مجموعات ضغط لأعضاء البرلمانات الأوروبية عند دخولهم بهو البرلمان لتقديم مطالبهم، أو انتزاع تشريعات تحقق هذه المطالب، أو إيقاف تشريعات أخرى (مركز دعم التنمية).

٨-٢ دلالة المفهوم

تشير د. أماني قنديل إلى تعريف إجرائي للمفهوم باعتباره "مجموعة من الجهود المنظمة المتواصلة المخطط لها التي تستهدف إحداث تغيير في المواقف أو السياسات أو القرارات أو اتجاهات الرأي العام والمجتمع، وبما يحقق المنفعة الكلية Collective benefit، أو ما يحقق الدفاع عن الفئات المهمشة".

وتتضمن عناصر هذا المفهوم عند من المكونات. **أولها** تواجد رسالة Mission للمنظمة التي تستهدف إحداث التغيير، **ثانيها**: التخطيط لإحداث تأثير يتعلق بالرسالة، **ثالثها**: تواصل الجهود واستدامتها، **رابعها**: تبني الوسائل الملائمة، بما فيها التشبيك، لإحداث التغيير.

ويشير قاموس "ويبستر" إلى أن المفهوم يعني: "المطالبة أو دعم أو التوصية بتوجه حيال قضية أو نهج عمل". (**Webster Dictionary**).

وهو في تعريف آخر، تطرحه مؤسسة Action

Aid، هوعملية التأثير على الصناع الأساسيين للقرارات وصناع الرأي العام (أفراد أو منظمات)، من أجل إحداث تأثير في السياسات والممارسات لصالح الفقراء، ويعرفه مركز دعم التنمية باعتباره "تبني قضية لصالح فئة أو فئات معينة في المجتمع والدفاع عنها، والعمل على حشد وتنظيم جهود جماعية من أجل إحداث تغيير في السياسات أو السلوكيات (المؤسسية والفردية) لتحقيق تأثير في صالح هذه الفئات (محلياً وإقليمياً وعالمياً)".

٨-٣ المتغيرات التي أدت لازدهار المفهوم:

ويمكن إيجاز هذه المتغيرات فيمايلي:

- عملية التحول الديمقراطي في مختلف دول العالم، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفجر القوميات في دول أوروبا الشرقية.
- زحف "العولمة المتوحشة" على دول العالم، والتي أدت إلى مزيد من تهميش الفقراء والاقصاء الاجتماعي.
- القيم السياسية المركزية التي صاحبت العولمة، وأبرزها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وهو ما أدي إلى تصاعد الحركات الاجتماعية والسياسية في العالم، والتطور الكمي والكيفي على مستوى منظمات المجتمع المدني.
- التطور التكنولوجي الحديث والهائل، والذي فتح الباب بقوة، في اتجاه تفعيل المطالب الحقوقية للمجتمع المدني.
- التشبيك Networking، وانتشار الشبكات Networks عبر المجتمع المدني العالمي. (راجع مفهوم الشبكات والتشبيك بالموسوعة).
- زيادة فاعلية المطالب الحقوقية للنساء من جانب ولفئات سكانية مهمشة من جانب آخر، وتوجهات جديدة للمنظمات الحقوقية العربية للعمل في ضوء المفهوم الواسع لحقوق الإنسان، والذي يضم أبعاداً اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية.

◆ **د. إيمان حسن**

٩- مفهوم التطوع

٩-١ تعريف المفهوم:

يعتبر التطوع من أبرز المفاهيم المرتبطة بالمجتمع المدني، فأحد مكونات تعريف المجتمع المدني، كما طرحناه من قبل، هو التطوع أو المبادرة الإرادية الحرة، لفعل شيء ما في إطار مجموعة من البشر.. من ناحية أخرى فإن مجمل المنظمات، يعبر عنها في هذا السياق، بالقطاع التطوعي، باعتبار أن ما يميز هذه المجموعة من المنظمات هو التطوع (راجع مفهوم القطاع التطوعي، والمنظمات التطوعية بالموسوعة).

إن التطوع- لغوياً- يعني نشاط بدون مقابل، التطوع يأتي من الطاعة، وهو ما يتبرع به الإنسان اختياراً، دون إلزام أو فرض عليه.. وتشير لجنة خبراء الأمم المتحدة للتطوع (قنديل، ٢٠٠١)، إلى توافق حول مفهوم التطوع باعتباره **"تخصيص بعض الجهد والوقت، دون توقع عائد مادي، نحو أنشطة منتظمة (وأحيانا غير منتظمة) تحقق مصالح الجماعة ككل، أو تسهم في رعاية وتمكين بعض المهمشين في المجتمع".**

إن تقرير اللجنة سابقة الذكر، يشير إلى اختلافات ثقافية بين بعض الدول في العالم، في أمرين: أولهما إمكانية حصول المتطوع على مقابل، لكنه لا يتوازي أو يتساوى مع قيمة الجهد والوقت المبذول.. وهو ما ترفضه الثقافة العربية على سبيل المثال حيث إن المتطوع من حيث المبدأ لا ينبغي أن يحصل علي مقابل مادي. **ثانيهما**: أنه لا يوجد توافق عالمي حول التطابق بين العطاء giving،

والتطوع Volunteering فالأول هو تخصيص مال أو التبرع بمال، بينما الثاني تخصيص وقت وجهد (وليس بالضرورة المال).

ويجد التطوع- أو الفعل التطوعي- جذوره في الأديان السماوية، التي تحث الإنسان على مساعدة المحتاجين والفقراء، ومن ثم نلحظ أن التطور الحادث في كل ثقافات العالم، هو الانتقال من التطوع الفردي وغير الرسمي، إلى التطوع المؤسسي والتنظيمي عبر منظمات تطوعية.. ومن ثم كان الجيل الأول - ومازال قائمًا- من المنظمات التطوعية، هو جيل العمل التطوعي الخيري Philanthropy، والذي يشير إلى علاقة مباشرة بين طرفين ، المانح والمتلقي، والتي تدعم فكرة التضامن والتساند الاجتماعي.

التطور الذي لحق فيما بعد بمفهوم التطوع، أدي إلى اتساع كبير يتجاوز التطوع للعمل الخيري أو التطوع للاغاثة، ليمتد إلى مجالات التنمية والبيئة والدفاع عن الحقوق Advocacy (راجع المفهوم الدفاعي في الموسوعة) والارتباط بمطالب حقوق الإنسان بالمعنى الواسع.

٩-٢ التطوع ضمن مؤشرات التنمية البشرية:

في مطلع الألفية الثالثة، ومع الإعلان عن العام العالمي للتطوع (٢٠٠١)، اتجهت جهود الأمم المتحدة للتطوع (UNV)، والخبراء في العالم ونشطاء المجتمع المدني، نحو الاهتمام بمؤشر التطوع لإيجاد "علاقة دالة" بينه وبين التنمية البشرية.. وقد أسهم في هذه الجهود العالمية المشروع الدولي المقارن لجامعة جونزهوبكنز (مركز دراسات المجتمع المدني)، **كشفت هذه الجهود جميعها عن الحقائق التالية:**

- أن البلاد التي تحتل المقدمة في تقارير التنمية البشرية هي ذاتها التي يتحقق فيها أعلى معدلات التطوع (كندا، هولندا، السويد، الولايات المتحدة الأمريكية).
- **أن إجراء المسوح Survey للتطوع والمتطوعين، هو أمر مهم أن يتم دوريًا** (كل ٣ سنوات على الأكثر) للوقوف على ملامح المتطوعين (العمر، النوع الاجتماعي، الدخل... إلخ)، وتوجيه اهتمام خاص للتطوع لدى فئات الشباب.
- أن هناك علاقة بين الانتماء **والمواطنة** من جانب، والتطوع من جانب آخر، الأول يقود الثاني والتطوع يدعم بدوره الانتماء **والمواطنة**.
- **هناك علاقة بين المساحة الديمقراطية المتاحة لمشاركة المواطنين، وبين العمل التطوعي**، وعلاقة بين التنشئة السياسية والتطوع، وهو ما يفرز ما نعبر عنه "بثقافة التطوع" (راجع المفهوم بالموسوعة).

٩-٣ مقياس التطوع، وأبعاده الأخلاقية:

"مقياس التطوع" هو محاولة من جانب الخبراء والمنظمات المعنية، **"لبناء مجموعة من المؤشرات المتكاملة، الكمية والنوعية، القادرة على التحديد الموضوعي، لمدى تطور التطوع"**.

يعني ذلك أن الجهود العلمية، في مجال العلوم الاجتماعية لم تعد تكتفي بالبحث عن دوافع المتطوعين ، أو ملامحهم، ولكنه تعني بإعادة النظر في دلالة التطوع- من المنظور الكمي والكيفي- في تطوير وارتقاء المجتمعات في العالم، وإمكانات إسهام المتطوعين في التنمية البشرية.. ولأن التطوع ظاهرة ثقافية واقتصادية واجتماعية

وسياسية، فإن جانبًا من جهود الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) يتجه إلى بناء مقياس العمل التطوعي (راجع مفهوم بناء المقياس بالموسوعة).

من جانب آخر من المهم الاشارة، إلى أن التطوع لا يدور في فراغ في عالم اليوم، وإنما أضحى تحكمه مواثيق أخلاقية Code of ethics تحقق مبادئ الالتزام بقضايا المجتمع، والشفافية، والمساءلة ومشاركة المنتفعين وغير ذلك.. واكتفي في هذا السياق بالإشارة إلى ميثاق الشرف الأخلاقي للتطوع، والذي صدر عام ٢٠٠١ خلال مؤتمر التطوع العالمي في أمستردام، وأسهم فيه بقوة منظمة الجهود العالمية للتطوع I.A.V.E (راجع المواثيق الأخلاقية بالموسوعة).

◆ د. أماني قنديل

لمزيد من التفاصيل راجع:

- د. موسى شتيوي، وآخرون، التطوع والمتطوعون في العالم العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة : ٢٠٠٠).
- د. أماني قنديل، مؤسسات المجتمع المدني، قياس الفعالية، مركز البحوث والدراسات السياسية بالأهرام، (القاهرة: ٢٠٠٥).
- قياس التطوع، لجنة خبراء الأمم المتحدة، (نيويورك: ٢٠٠٠).

١٠- حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية

نطرح ضمن هذا القسم من الموسوعة، مفهوم حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية، لعلاقته بقضايا التنمية البشرية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية من جانب، ولتصاعد الاهتمام بهذا الموضوع في سياق العولمة من جانب آخر.

١٠-١ التعريف بالمفهوم:

في المعاجم القانونية المتخصصة يعرف الحق – على وجه العموم –بأنه ما قام على العدالة أو الإنصاف وسائر أحكام القانون ومبادئ الأخلاق، وهناك إشكالية في ترادف لفظ الحق مع ألفاظ أخرى في العديد من اللغات – مما انعكس على عدم وجود معنى محدد لمدلول الحق في الثقافات واللغات المختلفة (اليقين –الصدق – الثبوت – الوجوب – اللزوم – نقيض الباطل).

ويرى بنثام أن الحقوق ما هي إلا التزامات تعود بالمنفعة Beneficial obligations، وأنه بواسطة فرض التزامات أو إنشاء ما يطلق عليه "حقوق" نضمن لإنسان ما احتفاظه بخير أو منفعة ما، من خلال أن نمنحه حقاً. (جاك دونللي، ١٩٩٨).

وتعني حقوق الإنسان تلك الحقوق التي تؤول إلى الفرد ببساطة لأنه بشر أي "حقوقه كإنسان". (جاك دونللي، ١٩٩٨)، وهذه الحقوق يلزم توافرها على أسس أخلاقية، لكل البشر ودونما تمييز فيما بينهم على أساس العنصر، أو الجنس أو اللون أو العقيدة أو اللغة أو الدين أو الثروة أو الرأي السياسي، وذلك على قدم المساواة بين البشر جميعاً. ودون أن يكون لأي منهم أن يتنازل عنها، ويلزم توافرها بحكم كونهم بشراً.

وتشير المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "يولد جميع الناس أحراراً متساويين في الكرامة والحقوق ....." (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٩٤٨)

حقوق الإنسان تمثل موضوعاً مشتركاً بين أكثر من فرع من فروع العلوم الاجتماعية، وبخاصة العلوم القانونية والعلوم السياسية، وقد شاع استخدام هذا المفهوم في أدبيات العلوم

السياسية خاصة حقول النظم السياسية المقارنة والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

وعلى الرغم من بساطة مفهوم حقوق الإنسان فإن هناك تعريفات متعددة، منها هو فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس، استناداً إلى كرامة الإنسان، بتحديد الحقوق، والرخص الضرورية لازدهار كل كائن إنساني. (رينيه كاسان- "أحمد الرشيدي" ٢٠٠٥)

ويعرفها كارك فازاك بأنها "علم يتعلق بالشخص، ولاسيما الإنسان العامل، الذي يعيش في ظل دولة، ويجب أن يستفيد من حماية القانون عند اتهامه بجريمة، أو عندما يكون ضحية الانتهاك، عن طريق تدخل القاضي الوطني والمنظمات الدولية - كما ينبغي أن تكون حقوقه- أي الإنسان - ولاسيما الحق في المساواة، متناسقة مع مقتضيات النظام العام. (أحمد الرشيدي، ٢٠٠٥)

٢-١٠ جذور المفهوم:

مع التسليم بحقيقة أن حقوق الإنسان قد أضحت ذات طابع عالمي، إلا أن تعدد الأطر النظرية، وتنازعها في مجال حقوق الإنسان، تعكس غياب نموذج نظري يحظى باتفاق عام، هذه الإشكالية تجد أساسها في اختلاف المصادر الفكرية والفلسفية التي تستند إليها الأطر النظرية المختلفة وتنهل منها، مما رتب بروز العديد من الإشكاليات والصعوبات في تحديد مفهوم حقوق الإنسان.

تشهد الأدبيات المتعلقة بالنشأة التاريخية والجذور الفلسفية لمفهوم حقوق الإنسان تبايناً واسعاً بين اتجاهين: الأول يربط ظهور المفهوم بالتغيرات الثقافية والسياسية والاقتصادية التي شهدتها أوروبا والولايات المتحدة (الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية)، ويصل هذا الاتجاه إلى تأكيد الأصول الغربية للمفهوم، **والاتجاه الثاني** يرى أنه مع الاعتراف بأن المفهوم المعاصر لحقوق الإنسان يجد أصوله المباشرة في التاريخ الغربي، إلا أنه يرى أن الجذور الأولى للمفهوم عرفتها الإنسانية في كل الثقافات والحضارات، وأن الثقافات الأخرى في آسيا وأفريقيا شهدت في مرحلة سابقة أفكاراً ومفاهيم تعتبر بدايات مبكرة لمفهوم حقوق الإنسان.

ويرى البعض من هؤلاء المفكرين أن "مفهوم حقوق الإنسان كمضمون يرجع إلى ذلك الوقت الذي ظهر فيه كل من مفهوم الإنسان ومفهوم الحق، وهو وقت لا يمكن تحديده ولا يمكن تخمين بداية له" (محمد عابد الجابري، ٢٠٠٠)، وأن الفكرة نفسها يمكن إرجاعها إلى خلق الإنسان نفسه. (عيسى شيفنجي، ١٩٩٤).

ويؤكد جاك دونللي الاتجاه الأول، حيث يعتبر أن حقوق الإنسان تمثل مجموعة متميزة من الممارسات الاجتماعية، مرتبطة بأفكار معينة عن الكرامة الإنسانية التي نبعت في الغرب المعاصر كاستجابة للتغييرات الاجتماعية والسياسية التي أنتجتها اقتصاديات السوق الرأسمالية الحديثة، ومن ثم فإن أغلب الثقافات والتقاليد السياسية غير الغربية قد افتقدت فكر حقوق الإنسان وتقاليده، وأن هذه المجتمعات تقر ضمانات اجتماعية معينة ضرورية لتحقيق الكرامة الإنسانية، ولكنها كلها اتجاهات بعيدة عن مفهوم حقوق الإنسان، **إلا أنه يؤكد أنه على الرغم من تلك الخصوصية التاريخية للمفهوم فقد منحت الظروف الاجتماعية المعاصرة**

فكر حقوق الإنسان وممارسة هذه الحقوق إمكانية تطبيق عالمية.

وقد بدأ تقنين حقوق الإنسان في العصر الحديث **بميثاق الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٤٥** الذي تضمنت ديباجته وسبع مواد فيه التأكيد على احترام حقوق الإنسان وتعزيزها للناس جميعاً.

- في عام ١٩٤٨ صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويتألف من الديباجة وثلاثين مادة تحدد حقوق الإنسان وحرياته الأساسية (المواد ٣-٢١)، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية (المواد ٢٢-٢٧).
- في عام ١٩٦٦، انبثق عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان **العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية**، وأصبح العهدان موضع التنفيذ منذ عام ١٩٧٦.
- تضمن العهدان نصاً رئيسياً هو "حق جميع الشعوب في تقرير المصير والتمتع والاستفادة بصورة كاملة وبحرية من ثرواتها ومواردها الطبيعية".

في إطار العولمة وما ارتبط بها من الشيوع العالمي لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، أضحت حقوق الإنسان أحد أهم أبعاد السياسة الدولية بحكم كون هذه الحقوق موضوعاً من أهم موضوعات القانون الدولي، بحكم الاتفاقيات الدولية والمبرمة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن **إنفاذ حقوق الإنسان**، وأصبحت حقوق الإنسان تلعب دوراً كبيراً عبر الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني، وبالتحديد منظمات حقوق الإنسان في تحديد "شرعية الدولة" في المجتمع الدولي. فقد أضحى احترام الدولة للحقوق والحريات الأساسية للمواطنين والجماعات أحد معايير تقييم سلوك وسياسات هذه الدولة وتوجهاتها. حيث تربط دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ما بين المساعدات التي تقدمها إلى الدول النامية وما بين تحقق مجموعة من المعايير، من بينها مدى احترام حقوق الإنسان.(R.J. Vincent, Human Rights International relations. 1986).

٣-١٠ التعريف بالمنظمات الحقوقية أو منظمات حقوق الإنسان:

هي تلك المنظمات التطوعية - غير الحكومية - التي تتبنى المواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان، "الشرعة الدولية"، وتعمل في مجال الدعوة إلى حماية حقوق الإنسان واحترامها، ونشر الوعي بهذه الحقوق، ورصد ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان وفضح الانتهاكات - في حال وجودها - والعمل على وقفها، ومراقبة الحكومات سلوكياً وتشريعياً إزاء قضايا حقوق الإنسان. (إيمان محمد حسن، ٢٠٠٥)

و تتمثل أهمية هذه المنظمات في عدد من الاعتبارات: **أولها** الدور المتزايد لهذه المنظمات بصفة عامة، و كإحدى مؤسسات المجتمع المدني، باعتبارها من علامات ومؤشرات التطور الديمقراطي، **وثانيها** ازدياد الاهتمام الدولي و الخارجي بقضايا حقوق الإنسان، باعتبارها أحد عناصر الإصلاح السياسي في العالم، **وثالثها** أهمية دور منظمات حقوق الإنسان ونشاطها في القيام برصد انتهاكات حقوق الإنسان وتقصيها، **ورابعها** ازدياد الاهتمام بإقامة شبكات دفاعية Advocacy Networks إقليمية ودولية، مما أعطى لهذه المنظمات دعماً مالياً وسياسياً وفنياً؛ **وخامسها** كان من أهم تداعيات العولمة، شيوع قيم

الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتسامح وقبول الآخر، وتعاظم تأثير التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات وتدفق المعلومات وإنشاء العديد من تلك المنظمات التي تتبنى الدفاع عن حقوق الإنسان في العالم، وازدياد التفاعل بينها، وتأسيس الشبكات الدفاعية الإقليمية والعالمية والتي تضم أعضاء من كل دول العالم. **سادسها** الثورة التكنولوجية والاتصالية التي صاحبت العولمة التي أدت إلى انهيار الحواجز بين الدول والكيانات المختلفة، وإلى سرعة التفاعل بينها اعتماداً على وسائل الاتصال الإلكتروني وغيرها من وسائل الاتصال العالمية، الأمر الذي انعكس على دور هذه المنظمات، حيث أدت إلى تطوير أساليبها و أدواتها، وإلى إحداث تدفق معرفي، وقد انعكس ذلك على تغير مفهوم سيادة الدولة، وإن كان لا يزال يتمتع ببعض مظاهره الأساسية (البعثات الدبلوماسية، احترام الحدود السياسية، العلم الوطني، الوظيفة العسكرية) إلا أنه و بفعل العديد من تلك التحولات العالمية فإنه لم يعد نافذ المفعول، فلقد أصبحت الدولة عاجزة عن السيطرة على تنامي التأثيرات الخارجية على أوضاعها الداخلية وخاصة في مواجهة تأثيرات وسائل الإعلام الكونية والأقمار الصناعية وشبكة المعلومات الدولية (راجع يسين. قنديل، الفصل الأول بالموسوعة).

هذا ومن المهم الإشارة إلى أن بعض الباحثين يطلق على هذه النظمات "المنظمات الحقوقية"، أو الدفاعية (Advocacy organizations)، وهي مسميات تعكس اختلافاً بسيطاً مع التعريف السابق: هي منظمات تطوعية، غير ربحية، تسعى إلى تمكين المواطن بالمعنى الشامل، وتركز على توعيته بحقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودعم احترام مفاهيم حقوق الإنسان بالمعنى الواسع للكلمة، وتسعى خلال ذلك إلى الدفاع عن حقوقه.

أو "هي منظمات تتبنى رؤية حقوقية لإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي، وتنطلق من قناعات ومبادئ عبرت عنها مواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان، سواء السياسية والمدنية أو الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، (أماني قنديل، ١٩٩٨). هي إذن لا تقدم خدمات أو مساعدات مادية ولا تسير في اتجاه الدمج مع الدولة، وهي تتبني رؤية نقدية للواقع المجتمعي، ومفهوم شامل لحقوق الإنسان.

نخلص من ذلك إلى أن منظمات حقوق الإنسان، أو ما يمكن أن نطلق عليه بالتعبير الشائع حاليًا "المنظمات الحقوقية" هي قطاع متميز من منظمات المجتمع المدني، لايقوم بعمل رعائى أو خيري أو يقدم خدمات، وإنما يركز على الدفاع عن حقوق الإنسان، الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى التأثير على السياسات والقرارات من جانب، وخلق مساندة من الرأى العام من جانب اخر. (قنديل، محرر، المنظمات الحقوقية، ٢٠٠٦).

٤-١٠ الإطار التاريخي لتطور منظمات حقوق الإنسان:

بدأت الحركة العالمية لحقوق الإنسان تبدو كقوة دافعة مع بداية السبعينيات من القرن العشرين، واكتسب **مفهوم حقوق الإنسان** منذ ذلك الحين تطوراً متزايداً بفضل جهود المنظمات العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

ولا ينفي ذلك وجود بعض المنظمات الدولية على

مدى التاريخ، والتي سبقت إنشاء عصبة الأمم والأمم المتحدة، وكان هذا الجيل بمثابة البشير للحركة الحالية لحقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، جمعية مناهضة العبودية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر - منظمات الإغاثة الإنسانية ثم منظمة العفو الدولية وأخرى كثيرة.

لقد شهدت قضية حقوق الإنسان نقلة نوعية بقيام **عصبة الأمم** في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فاتجه الاهتمام نحو توفير حماية لحقوق فئات بعينها (عديمي الجنسية ، اللاجئين، الأسرى، الأقليات .... الخ) كما حاولت فرض رقابة دولية حقيقية على الدول التي لا تحترم هذه الحقوق، ولكن ظل الاهتمام جزئيًا، ومحدود الفاعلية.

ثم جاء ميثاق الأمم المتحدة كأول وثيقة تشير بصراحة ووضوح إلى مسئولية المجتمع الدولي ككل عن إقرار وحماية حقوق الإنسان، وضرورة وضع نظام دولي عام وشامل لتحديد مضمون هذه الحقوق وابتكار آليات مختلفة لحمايتها ودعمها. (حسن نافعة، ١٩٩٧)

وقد نص الميثاق على عبارة حقوق الإنسان والحريات الأساسية سبع مرات في الديباجة وعدد من مواد الميثاق، وحدث هذا التحول بفضل ضغوط كبيرة ومنظمة مارسها ممثلو ٤٤ منظمة غير حكومية معنية بحقوق الإنسان، دعيت بصفة استشارية إلى مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، وقد لعبت تلك المنظمات دوراً منذ البداية في وضع قضية حماية حقوق الإنسان على أجندة صانعي السياسة على المستوى الدولي. ثم انخرطت بعد ذلك في وضع وصياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقد نصت المادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة على كيفية تنظيم العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبين المنظمات غير الحكومية، وفي هذا الإطار يعترف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمركز الاستشاري لعدد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وفي نفس الوقت ، فإن من حق هذه المنظمات التمتع ببعض المزايا الإجرائية (برامج مشتركة، مشاركة مراقبين من هذه المنظمات في اجتماعات المجلس..).

وهكذا انخرطت المنظمات غير الحكومية في تطوير اتفاقيات تتعلق بحماية حقوق الإنسان وظهرت في السبعينيات أعداد كبيرة من تلك المنظمات المعنية بهذا الدور، والتي مارست دوراً كبيراً في إصدار هذه الاتفاقيات ، وحماية حقوق الإنسان العالمية وتفعيلها، ثم حدث تطور نوعي وكمي ضخم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حتى أصبحت منظمات حقوق الإنسان فاعلاً دوليًا جديداً على المستوى العالمي.

٥-١٠ اقترابات دراسة ظاهرة منظمات حقوق الإنسان:

يطرح بعض الباحثين مجموعة من الاقترابات (قنديل، العمل الأهلي والتغيير الاجتماعي ١٩٩٨)، التي تعكسها الأدبيات، في إطار تفسير الدور المتصاعد للمنظمات الحقوقية أهمها ما يلي :

الاقتراب الأول: يعتمد على فكرة الصراع/ التوتر، بين المجتمع المدني والدولة، والمنظمات غير الحكومية، وفقاً لهذا الاقتراب، هي التي تقوم بالدور الرئيسي في توفير المنفعة الجماعية Collective benefit (أي لا تقدم خدمات وإنما تدافع وترسى مبادئ وتقاليد)، ومن ثم يحدث توتر أو صراع بين

الطرفين، فالدولة تنظر إلى المنظمات الحقوقية والدفاعية، باعتبارها مراكز "المقاومة" أو للمعارضة والمنظمات الدفاعية تنظر إلى الدولة باعتبارها مصدراً لممارسات سلبية تستدعي التغيير.

الاقتراب الثاني: هو اقتراب تنظيمي، يرى أن الغالبية العظمى من المنظمات غير الحكومية هي "علاجية" أو "تسكينية"، وهي تتبنى بدائل وسياسات تتوجه نحو الاحتياجات الأساسية الواقعية، وهي لا تعد منظمات تغيير اجتماعي، هي تسعى لتوفير استدامتها واستقرارها. أما المنظمات الدفاعية أو الحقوقية، فهي حديثة النشأة على مستوى العالم، وتسعى إلى التغيير ومن ثم فإن أطرها التنظيمية تواجه إشكاليات خاصة، تهدد استمراريتها.

الاقتراب الثالث: يركز على قيمة تعبئة الموارد، لهذا النمط، من المنظمات فهي تنظيمات تحتاج إلى خبرة مهنية عالية، وموارد بشرية ذات مهارات خاصة، كما أنها تحتاج إلى إمكانيات اتصالية كبيرة توفر المعلومات، وتيسر من عملية التواصل بالداخل والخارج.. ووفقاً لهذا الاقتراب فإن هناك مشكلة رئيسية تواجه المنظمات الحقوقية وهي "تعبئة الموارد"، ومن هذا المنظور فإن الإشكالية الرئيسية التي تهدد قطاعًا كبيراً منها هو تحقيق "الاستدامة".

الاقتراب الرابع: هو الأحدث، ويركز على مفهوم الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني، حيث يمكن أن تتكامل الأدوار فيما تعلق بتحقيق المنفعة الجماعية.

الاقتراب الخامس: هو عولمة حقوق الإنسان ومفاهيم الديموقراطية والحريات، والتي اخترقت كل حدود بلاد العالم، وباتت مهددة للسيادة القومية بالمعنى التقليدي الذي تعارفنا حوله للسيادة.

الاقتراب السادس: هو الاقتراب الثقافي والاجتماعي، الذي يفسر أولوية بعض قضايا حقوق الإنسان في بعض الدول، ولا نجد هذه الأولوية على قائمة اهتمامات المجتمع في دول أخرى. ومن ثم يصبح التأثير في أولويات المواطن، بل وفي بعض شرائح النخبة، لكي تدرك مكانة قضايا حقوق الإنسان، هو مؤشر إضافي لتفسير فاعلية المنظمات الدفاعية والحقوقية.

٦-١٠ آليات إنفاذ حقوق الإنسان وموقع منظمات حقوق الإنسان فيها:

تمثل البيئة الدولية إطاراً محدداً لأنشطة منظمات حقوق الإنسان حيث تنطلق لوائح ونظم هذه المنظمات من المنظومة العالمية لحقوق الإنسان فتجعل مرجعيتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتلتزم كذلك بالحقوق التضامنية، أو ما يطلق عليه "حقوق الشعوب"، وتقوم منظمات المجتمع المدني بأدوارها في إطار الإعمال الدولي لآليات التطبيق والحماية القضائية والسياسية والعملية لحقوق الإنسان، وتتبني عدة وسائل وآليات، هي ذاتها التي تستخدم على المستوى الدولي.

ويمكن أن نميز بين عدد من الآليات على مستوى الأمم المتحدة أولها الأجهزة المنبثقة:

من بينها خمس لجان على الأقل وهي: لجنة حقوق الإنسان (المنبثقة عن اتفاقية الحقوق السياسية والمدنية)، واللجنة الخاصة بمكافحة التمييز العنصري (المنبثقة عن الاتفاقية الدولية

لمكافحة أشكال التمييز العنصري)، ولجنة مناهضة التعذيب (المنبثقة عن اتفاقية مناهضة التعذيب وكل أشكال المعاملة اللا إنسانية)، ولجنة حقوق الطفل (المنبثقة عن الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل)، ولجنة مكافحة التمييز ضد المرأة (المنبثقة عن الاتفاقية الخاصة بمكافحة كل أشكال التمييز ضد المرأة). وقد تم تشكيل كل من هذه اللجان بمقتضى المعاهدة المنشئة، وبهدف التحقق من تنفيذ الدول للالتزامات الواردة بها. ولكل منها قواعد إجرائية خاصة بها وتمارس عملها بشكل مستقل لكنها ترتبط بعلاقة مباشرة من نوع ما سواء بالسكرتير العام أو الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو بهؤلاء جميعاً. وبالإضافة إلى هذه اللجان الخمس توجد لجنة خاصة منبثقة عن الجمعية العامة حول الممارسات الإسرائيلية المؤثرة على حقوق الشعب الفلسطيني، تم إنشاؤها عام ١٩٦٨.

ثانيها: الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي أجهزة عديدة، أبرزها:

لجنة حقوق الإنسان: وهي إحدى اللجان الوظيفية أو النوعية الرئيسة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي أداة المجلس الرئيسة التي تمكنه من الاضطلاع بكل الوظائف والاختصاصات الملقاة على عاتقه في مجال حقوق الإنسان. وتتكون من (٥٣) خبيراً تختارهم الدول الأعضاء في المجلس بحيث يراعي التوزيع الجغرافي العادل عند الاختيار. وتعتمد اللجنة في نشاطها على مجموعات العمل وعلى المقررين الخاصين. بعض هذه المجموعات أو المقررين له صلاحيات تتعلق بوضع القواعد أو المعايير Standard Setting أو التحقيق والتحري investigation موزعة وفقاً للموضوعات Thematic issues مثل الموضوعات المتعلقة بالاختفاء القسري، الحجز التعسفي، عدم التسامح الديني... إلخ. أما بعضها الآخر فيختص كل منها بفحص الأوضاع المتعلقة ببلد معين مثل: مجموعة العمل الخاصة بجنوب أفريقيا، المقرر الخاص بالأوضاع في أفغانستان أو إيران أو هاييتي... إلخ.

اللجنة الفرعية الخاصة بمنع التمييز وحماية الأقليات: وتتكون من ٢٦ خبيراً مستقلاً تختارهم لجنة حقوق الإنسان. ويتفرع عن هذه اللجنة الفرعية بدورها عدد من مجموعات العمل مثل مجموعة العمل الخاصة بالانتهاكات الجسيمة، مجموعة العمل الخاصة بالاعتقالات...إلخ. كما يتفرع عنها عدد من المقررين الخاصين والمسئولين عن الدراسات حول موضوعات متنوعة مثل الممارسات التقليدية المتعلقة بصحة المرأة والأطفال، والتمييز ضد مرضى الإيدز، السلام وحقوق الإنسان... إلخ. (حسن نافعة، ١٩٩٧).

ثالثها: منح الصفة الاستشارية والعمل مع الأجهزة غير الحكومية:

لقد فتحت المادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة الطريق أمام منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، للمساهمة في أعمال لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي لجنتها الفرعية الخاصة بمنع التمييز وحماية الأقليات، وتطبيقاً لذلك تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي آلية الصفة الاستشارية. وتسمح هذه الآلية لمنظمات حقوق

الإنسان غير الحكومية، وفق واحد من ثلاثة مستويات من الصفة الاستشارية التي تتمتع بها، أن تقدم بيانات مكتوبة و/أو شفهية إلى لجنة حقوق الإنسان أو إلى اللجنة الفرعية. كما بإمكانها أن تقدم اقتراحات حول بنود جدول الأعمال وتبقى العلاقة الاستشارية هذه في جميع الأحوال خاضعة لتعليمات إجرائية صارمة وللاعتبارات السياسية.

في سنة ١٩٥٤، قام المجلس الأوروبي -Coun cil of Europe أيضاً مستلهماً آلية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بإيجاد صفة استشارية وآلية "مراقب" للمنظمات غير الحكومية. كذلك توجد آلية مماثلة في المعاهدة الأمريكية Inter-American Convention وفي الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب African Charter on Human and Peoples Rights، ويتشكل عمل المنظمات غير الحكومية في هذه المجالات من تقديم الوثائق والتقارير في محاولة للتأثير على القرارات التي تتخذها هذه المؤسسات. (فاتح سميح عزام، ١٩٩٦) .

رابعها: المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

وهي أعلى سلطة في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتقع على عاتقها مسئولية تنسيق كل أنشطة المنظومة في هذا المجال.

وتتضمن سلطات المفوض السامي حق إجراء الحوار مع جميع الحكومات بهدف كفالة احترام حقوق الإنسان. (حسن نافعة ١٩٩٧) .

ويمكن أن نشير إلى نمطين من آليات الدفاع عن حقوق الإنسان النمط الأول هو المنظمات الدولية غير الحكومية. وقد ازدهرت تلك المنظمات وتصاعد دورها في الربع الأخير من القرن العشرين - وهي تعتبر من أهم الآليات العالمية للدعوة والرقابة على انتهاكات حقوق الإنسان ومن أهم الأمثلة، منظمة العفو الدولية، واللجنة الدولية للحقوقيين، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان. وتقوم هذه المنظمات بدور جوهري في الدفاع عن حقوق الإنسان، والدعوة لتشريع وتقنين هذه الحقوق على المستويات الدولية والوطنية والرقابة على المستويات الدولية والوطنية، وتلعب هذه المنظمات دوراً كبيراً في دعم المنظمات الوطنية غير الحكومية سواء بالمساندة أو الخبرة أو إكسابها مهارات الرصد والتحقيق وكتابة التقارير والمشاركة في شن حملات دولية حول انتهاكات حقوق الإنسان في إحدى الدول. (أحمد الرشيدي، ٢٠٠٥)

أما النمط الثاني فهو الآليات الوطنية غير الحكومية لإنفاذ حقوق الإنسان تضطلع الآليات الوطنية غير الحكومية في العديد من الدول بدور مهم في مجال دعم وتعزيز حقوق الإنسان وإنفاذه على المستوى الوطني. ويتعلق الحديث عن الآليات الوطنية - غير الحكومية لحماية حقوق الإنسان ليس فقط بمنظمات حقوق الإنسان - وهي الأكثر عناية بهذا الموضوع - إلا أن هذا لا ينفي وجود آليات أخرى غير حكومية تهتم بهذه القضية مثل العديد من النقابات المهنية في الوطن العربي. وعلى سبيل المثال نقابات المحامين والصحفيين أو بعض النقابات والروابط العمالية.

إلا أن المنطق الحقوقي من عمل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان هو الذي يميز دورها عن دور بقية منظمات المجتمع المدني كالنقابات المهنية أو العمالية، فهي منظمات تكرس جهودها من أجل

الهدف الأسمى وهو حماية حقوق الإنسان، معتمدة في ذلك على تأثيرها على الرأي العام المحلي والدولي، وعلى آليات التنفيذ التي توفرها القوانين المحلية والمعاهدات والمواثيق الدولية المختلفة.

٧-١٠ أهداف منظمات حقوق الإنسان، ومجالات نشاطها:

الهدف الأول: هو تقديم المساعدة القانونية للمنتهكة حقوقهم، سواء بإسداء المشورة القانونية أو بتنظيم قيام المحامين المتطوعين للدفاع عن ضحايا هذه الانتهاكات. وتتبنى غالبية منظمات حقوق الإنسان هذا الهدف.

الهدف الثاني: هو الرصد والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والعمل على رفعها، عبر عدة وسائل منها: عمل تقارير عنها ونشرها في أوساط الرأي العام ورفعها للمسئولين، وإرسالها للمنظمات الدولية المعنية بقضايا حقوق الإنسان.

الهدف الثالث: الذي تدور حوله توجهات منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، هو تنمية وعي المواطنين بالحقوق القانونية والسياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، وتلتقي حول هذا الهدف أغلبية منظمات حقوق الإنسان.

الهدف الرابع: توثيق المعلومات والتقارير والأبحاث فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ويتضمن ذلك جمع وتوثيق المعلومات والأبحاث والدراسات المحلية والدولية حول إحدى ظواهر انتهاك حقوق الإنسان، وتوثيق المعلومات والأحكام القضائية المتعلقة بحقوق الإنسان، أو توثيق المعلومات والتقارير والأبحاث والمواثيق الصادرة عن الأمم المتحدة أو إحدى منظماتها أو لجانها المختلفة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، أو تجميع إصدارات المؤسسات الحقوقية.

الهدف الخامس: الذي تجتمع حوله عدد من المنظمات فهو توثيق روابط التعاون والتنسيق مع الهيئات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، ومن خلال شبكات Networks على مستويات متعددة.

الهدف السادس: تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والترويج لها.

يضاف إلى ذلك: أن هناك عدداً من المنظمات تتبنى بصيغ مختلفة هدف تغيير البنية التشريعية للقانون التي قد لا تتسق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وإعداد دراسات نقدية حول التشريعات المتعلقة بمهنة المحاماة والقضاء وتسيير العدالة، وبلورة مقترحات بمشاريع تتسق مع الدستور والمواثيق والمبادئ الدولية. **وهناك عدد من الأهداف الأخرى** المتفرقة منها: العلاج والتأهيل النفسي لضحايا التعذيب، وتحسين أحوال سجناء الرأي، والسجناء السياسيين، وتنمية حق المرأة في المشاركة السياسية، وتحسين أوضاع الطفل وحمايته من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ونشر ثقافة التسامح ومواجهة قضايا التعصب الحضاري والعرقي والجنسي، ووضع حد للإهمال الطبي للمرضى وتجاوزات الأطباء في مجال الرعاية الصحية للمواطنين.

ومن ثم يمكن تصنيف مجالات نشاط المنظمات الحقوقية إلى مجالات البحث والنشر والتدريب، مجالات المساعدة القانونية، ومراقبة ورصد الانتهاكات. ومجال التعليم والتوعية الحقوقية (إيمان حسن، ٢٠٠٥).

وأخيراً، فإنه من المهم عرض أهم المحددات

والإشكاليات التي تواجه المنظمات الحقوقية والدفاعية، خاصة في المنطقة العربية، ويمكن تلخيصها فيما يلي·(قنديل ، ٢٠٠٦).

تبدو **الإشكالية الأولى** في علاقة هذه المنظمات بالدولة والتي تعكسها التشريعات القائمة التي قد لا تعترف بها، أو تعترف بها وتضيق وتحاصر مجالات نشاطها.

الإشكالية الثانية، أن الطابع النخبوي Elitist هو الغالب على المنظمات الحقوقية، وهي تواجه إشكالات في النفاذ إلى الرأي العام والقاعدة الشعبية العريضة من الجماهير.

الإشكالية الثالثة، تتعلق بمدى "مؤسسية" هذه المنظمات، وتوافر الإدارة الرشيدة للحكم Good Governance، والديمقراطية بداخلها (راجع مفهوم الإدارة الرشيدة والمؤسسية بالموسوعة).

الإشكالية الرابعة، تتعلق بالاعتماد شبه الكامل على مصادر تمويل أجنبية، وهو ما يهدد أهم قدرات هذه المنظمات، وهي الاستدامة، مع التشكيك من جانب البعض، في استقلالية "الأجندة" التي تتبناها.

◆ **د. إيمان حسن**

لمزيد من التفصيل راجع :

- جاك دونللي، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ترجمة مبارك علي عثمان (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٨).
- محمد عابد الجابري، هوامش حول موضوع حقوق الإنسان، مجلة فكر ونقد، العدد ٢٥، (يناير ٢٠٠٠).
- أحمد الرشيدي، حقوق الإنسان: دراسة مقارنة في النظرية و التطبيق، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥).
- أمين مكي مدني، "التنمية القائمة على منهج حقوق الإنسان" في محسن عوض (محرر) "الدليل العربي – حقوق الإنسان و التنمية" (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٥).
- إيمان محمد حسن، "تقييم أداء جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر ١٩٨٣ -٢٠٠٣، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ٢٠٠٥ .

◆

الفصل الخامس

المجتمع المدني العالمي والشبكات



١ - المجتمع المدني العالمي

١-١ التعريف بمفهوم المجتمع المدني العالمي:

مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، تصاعد استخدام مفهوم المجتمع المدني العالمي Global Civil Society، ليعكس توجهًا وتحركًا عالميًا جديدًا، في سياق عالمي بدت فيه علاقات الترابط والتشابك بين قضايا البشر في كل أنحاء العالم، ومحاولات للتأثير والتأثر، أو خلق تفاعلات أكثر كثافة، بين مختلف الفاعلين الدوليين، والفاعل الدولي الجديد New Actor وهو المجتمع المدني العالمي.

هذه التفاعلات بين أطراف غير رسمية، تعبر عن توجهات البشر وهمومهم، كانت قائمة من قبل - خاصة منذ تأسيس الأمم المتحدة واكتساب الصفة الاستشارية لمنظمات دولية غير حكومية- إلا أن الأمر الذي لا شك فيه، أن التسعينيات من القرن العشرين، وهي لحظات تمهيد المشهد "للعولمة"، قد تصاعدت فيه ظاهرة الحركات الاجتماعية من جانب، وظاهرة ما نعبر عنه بالمجتمع المدني العالمي من جانب آخر.

وفي تعريف المفهوم (قنديل، المجتمع المدني العالمي، ٢٠٠٢)، يمكن القول إن المجتمع المدني العالمي، "هو قطاع من منظومة المجتمع المدني في بلد معين أو إقليم محدد، يتخطى الحدود الجغرافية، ليتضامن أو يتشابك، مع منظمات مدنية أخرى في مختلف دول العالم، حيث يكون هناك توافق حول قضية معينة (محاربة الفقر مثلاً)، أو مجموعة من المبادئ المشتركة (احترام حقوق الإنسان مثلاً)، وبهدف التأثير في السياسات العالمية، والتأثير في الرأى العام العالمي، ويستند الجميع على ثقافة مدنية تحترم التنوع والاختلاف، وتقبل الإدارة السلمية للاختلافات، والاذعان لقواعد قانونية ومؤسسية".

إن التعريف السابق، يركز على أنماط رسمية تعبر عن ظاهرة المجتمع المدني العالمي، ولكن هناك تعريفات أخرى، تتخطى هذه الأنماط الرسمية، لتضم أيضًا الحركات الاجتماعية Social Move-ments والتي لا تضم منظمات مجتمع مدني فقط، وإنما تضم أيضًا أفرادًا ونشطاء يعبرون عن آراء محددة (حماية البيئة مثلاً)، أو يعبرون عن مصالحهم في لحظة محددة يشعرون فيها بالتهديد (قطاعات مختلفة من العمال تتجمع معا دون إطار تنظيمي، للاحتجاج على اجتماعات الدول الثماني الكبرى).

وهكذا، سوف نلمس فيما بعد اتساع المفهوم، واختلاف التوافق حول مكوناته.

١-٢ مصطلحات أخرى تتقاطع مع المفهوم

منذ النصف الثاني من التسعينيات ، وحتى اللحظة الحالية ، كان على الساحة عدد من المصطلحات التي تعبر عن الظاهرة نفسها ، ويفضل البعض استخدامها ، أهمها :

- الشبكات Networks .
- المجتمع المدني عبر القومي Transnational Civil Society.
- المنظمات غير الحكومية متعددة الجنسية Multi National NGOs .

ويمكن ملاحظة أن كل مصطلح من المصطلحات السابقة ، قد يستخدم لتأكيد وجهة نظر بعض الاتجاهات في الأدبيات إزاء الظاهرة.. على سبيل المثال فإن توظيف مصطلح "الشبكات" يؤكد على الدور المحوري للتواصل والاتصال ، في

إطار تكنولوجيا المعلومات التي تسمح بإيجاد هذه الشبكة Network (أحد مصطلحات الهندسة الإلكترونية). كذلك فإن كتابات أخرى ، أبرزها ما ارتبط بالباحث والناشط الحقوقي Kumi Naido يفضل مصطلح عبر القومي Transnational باعتبار أن "المجتمع المدني العالمي" يفترض وجود التمثيل له Representation، وهو الأمر الغائب.. آخرون يتحدثون عن المنظمات متعددة الجنسية ، في مقابل الشركات العالمية متعددة الجنسية ، لإعادة التوازن بين الأطراف الفاعلة Actors الجديدة .

وأخيرًا ، من المهم الإشارة إلى أنه قد يحدث بعض الخلط بين الحركات الاجتماعية Social Movements، والمجتمع المدني العالمي Global Civil Society ويبرز هذا التوجه وجود علاقة عضوية بين كل من الطرفين، كل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر ، في إطار عام تضامني أو تساندي Sup-portive (أحيانًا يحدث تناقض في المصالح) ولكن هناك اختلافًا رئيسيًا بينهما ، فالحركات الاجتماعية عبارة عن "مجموعات من الأفراد أو الناس ، لهم اهتمامات واحدة ، في لحظة محددة ، ومصالح يتم التعبير عنها والضغط في اتجاهها ، وتكمن قوتهم في قدرتهم على التعبئة الشعبية لقطاعات من الجماهير ومن المنظمات غير الحكومية ، للتأثير في أصحاب القوة والقرار" ، وقد تنتهي الحركة مع تحقيق الهدف وهي ليس لها كيان تنظيمي أو هيكلي.

على الجانب الآخر فإن تحالفات ومنظمات المجتمع المدني العالمي ، يكون لها هيكل Struc-ture في أغلب الأحوال (لأن هناك نمطًا غير رسمي من شبكات المجتمع المدني) ، وهي لا تنفض أو تحل بمجرد انتهاء الحدث .. كذلك فإن لها أعضاء (في أغلب الأحوال) محددين في المجتمع المدني ، وهناك استدامة Sustainability وهو أمر غائب عن الحركات الاجتماعية .

٣-١ الملامح الأساسية للمجتمع المدني العالمي:

تعكس التعريفات السابقة ، والمصطلحات التي تعبر عن الظاهرة نفسها ، عدة ملامح أساسية تميز المجتمع المدني العالمي ، ويمكن إيجازها فيما يلي :

- **إن المجتمع المدني العالمي ارتبط بالعولمة ، على النحو الذي سنشير إليه فيما بعد** ، حيث إن تكنولوجيا الاتصال وتطوراتها غير المسبوقة ، قد سمحت بتواصل وتفاعل غير مسبوق. من ناحية أخرى، فإن التوافق حول قضايا محددة، والدفاع عن مصالح، ارتبط هو الآخر ، وتدريجيًا بأجندة العولمة ، وهنا يشير هيلموت إنهاير Helmut Enhair إلى أن "توحش الرأسمالية العالمية، مع تصاعد قضايا الديمقراطية والتنمية ، هو التأريخ الحقيقي لهذه الظاهرة".
- إن **المجتمع المدني العالمي هو حركة عالمية Global Movement، تسمح للمرة الأولى في التاريخ بتأثير المواطنين العاديين في السياسات Policies، وفي القيم Values**، بل إنه يفتح الباب لفهم "الإدارة الرشيدة للعولمة" ، ومصادر التأثير فيها .. لماذا ؟
- لإسهام الظاهرة في تفعيل ضغوط الرأي العام العالمي على المنظمات العالمية والمؤسسات المالية.

- لدعم أفكار ومبادئ العدالة الاجتماعية والتنمية.
- الإسهام في المعرفة وتدفق المعلومات .
- توفير فرص حوار مع المؤسسات الاقتصادية الدولية ، والمنظمات العالمية .
- إن تحرك المجتمع المدني العالمي إزاء قضايا الفقر والبيئة والتهميش ، هو أحد مستويات التعامل مع التأثير المتعاظم للشركات متعددة الجنسية (تركز ١٧٢ شركة عالمية متعددة الجنسية في ٥ دول في العالم من إجمالي ٢٠٠ شركة عام ٢٠٠٢) .
- **الملمح الآخر للمجتمع المدني العالمي، يرتبط بظهور فاعلين دوليين Actors جدد، صنعوا اختلافًا في مفهوم "السيادة التقليدي"** ... فقدرة الشبكات العالمية، أو المنظمات الدولية الكبرى غير الحكومية والتي تتخطى الحدود الجغرافية ، في التأثير على أجندة السياسات العالمية (في اتجاه الديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان ، والعدالة الاجتماعية...) . وقدرتها في الوقت نفسه على تدويل قضية معينة داخلية (انتهاكات حقوق الإنسان) ، واستقطاب المساندة الدولية ، قد غير بلا شك من المفهوم التقليدي للسيادة (راجع يسين، قنديل الفصل الأول في الموسوعة).
- **يتسم المجتمع المدني العالمي ، بحكم تعريفه – حتى على المستوى القومي داخل بلد واحد– بعدم التجانس** ، فهناك منظمات أو شبكات كبرى تسعى الى التغيير الحقيقي أو الراديكالي، وأخرى توافقية متهادنة مع قوى العولمة وآلياتها ، وثالثة تعمل بتوجه إصلاحي. من مظاهر عدم التجانس أيضًا أن بعضها يسعى إلى إضعاف الدولة ، وبعضها الآخر يسعى إلى تقويتها إزاء مطالب تنموية في الحالة الأخيرة ، وإزاء كشف الانتهاكات لحقوق الإنسان في الحالة الأولى .. وقد قدم كل من Joseh Nye , John Donhuse، عملاً تحليليًا قيمًا ، لهذه الظاهرة .... ظاهرة عدم التجانس أيضاً تبدو في أنماط ومحاولات تصنيف المجتمع المدني العالمي من ناحية ، وكتلة العضوية غير المتجانسة من ناحية أخرى .
- **إن ظاهرة المجتمع المدني العالمي، والاختلافات حولها، والترتيبات المؤسسية بخصوصها، (من جانب قوى كبرى مالية، والدول الكبرى، والأمم المتحدة)، مازالت في مرحلة التشكل**، ويدلل البعض على ذلك بأننا "إزاء نتائج غامضة للتحول، ولسنا على يقين بقدرة المجتمع المدني العالمي على إحداث تغيير في القيم والسياسات".. من ناحية أخرى فإن تعامل الأطراف الدولية الفاعلة مع المجتمع المدني العالمي ، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، قد بدأ يشوبه الحذر مع اتخاذ إجراءات أو ترتيبات لإعادة النظر في منهجية التعامل معه ، وأخيرًا فإن الدول الكبرى ومؤسسات التمويل العالمية قد اتجهت نحو توظيف هذا الفاعل Actor الجديد ، لدعم سياساتها ، أو "على الأقل تحييده في مواجهة عولمة الرأسمالية" .

٤-١ التصنيف استنادًا على معايير:

إن إمكانية الاستدلال على أن المجتمع المدني العالمي ليس كتلة واحدة متجانسة، يرتبط "بتوافر معايير يمكن من خلالها تحديد الأنماط المختلفة المتعددة ، التي تقع ضمن منظومة المجتمع المدني

العالمي" (قنديل ٢٠٠٢) .

- **المعيار الأول يرتبط بالتوزيع الجغرافي**، حيث توجد منظمات دولية غير حكومية (يمكن أن تكون شبكات رسمية)، **تنشط على المستوى العالمي**، ومن خلال عضوية مفتوحة لكل دول العالم (منظمات وأحيانًا أفراد / خبراء) ، ولها مجلس إدارة أو هيكلها يمثل كل مناطق العالم.. هناك منظمات أخرى **قارية** تقتصر على **قارة واحدة**، في نشاطها وتمثيلها، وهناك أيضًا من منظور التوزيع الجغرافي تمثيل **لمنطقة محددة** (الدول العربية معًا) ، أو مجموعة دول متجاورة (دول المغرب العربي) .
- **المعيار الثاني هو المعيار القانوني** : هنا توجد أشكال وأنماط من المجتمع المدني العالمي، لها نظام قانوني ، وقواعد يحتكم إليها في : العضوية، الانتخابات الأنشطة، والحاكمية Gov-ernance، بينما توجد أخرى غير رسمية ليس لها نظام قانوني وإدارة للحكم ، لكنها تتفاعل وتنشط معًا في اتجاه تحقيق أهداف محددة .
- **المعيار الثالث هو معيار سياسي** ، حيث تنامى في الألفية الثالثة نمط من منظمات المجتمع المدني العالمي ، يرتبط "بأطر سياسية محددة" ، وأهم نماذجها منظمات منبثقة من الاتحاد الأوروبي تأسست لدعم أهداف الاتحاد الأوروبي ، وكإحدى آلياته، وهناك على الجانب الآخر منظمات تعكس المجتمع المدني العالمي، لكنها ترتبط بشكل أساسي بتوجهات السياسة الأمريكية في العالم.
- **المعيار الرابع للتصنيف هو الاحتوائي أو الإقصائي** ، ويقصد هنا تركيز منظمة عالمية غير حكومية ، على مجال محدد ، وعضوية محددة ، سواء نبع ذلك من طبيعة مجال النشاط ذاته (مثال لذلك منظمة عالمية غير حكومية تضم في عضويتها فقط العلماء المعنيين بالدراسات المستقبلية)، أو سواء نبع ذلك من الاقتصار على منطقة جغرافية محددة ، أو اعتمد فقط على النوع الاجتماعي (في هذه الحالة هي منظمة إقصائية) .. وعلى الجانب الآخر هناك منظمات عالمية تفتح العضوية فيها لكل المهتمين بالقضية (أفراد ومنظمات)، وتسعى "لاحتواء" أكبر عدد ممكن.
- **المعيار الخامس وهو الأصعب في التصنيف، هو طبيعة أهداف المنظمات الدولية غير الحكومية ، ومجالات نشاطها. ويمكن وفقًا لذلك طرح التصنيف التالي :**
- **منظمات تلعب أدوارًا أساسية في المجالات الحقوقية والدفاعية** ، ومن منظور حقوق الإنسان بالمعنى الواسع (حقوق سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية)، ويندرج ضمن هذا التوجه حقوق المرأة، حقوق الإنسان، حماية الحريات، حق الملكية الفكرية، حقوق الأطفال، حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، حقوق الأقليات، حق السكان الأصليين، الحق في الغذاء ، في الصحة ، في السكن .. إلخ.
- **منظمات تنشط في مجالات ثقافية ومعرفية** وتسعى إلى تطوير مجالات بحثية معينة ، والتأثير في السياسات من خلال العلم والثقافة والمعرفة .
- **منظمات ، ضمن المنظومة العالمية للمجتمع المدني ، تهتم ببناء القدرات Capacity building**، سواء للمنظمات ذاتها ، أو للحكومات ، وأحيانًا للقطاع الخاص . هي بهذا

المعنى تتوجه إلى النهوض بالقدرات التكنولوجية والاتصالية ، الإدارة وتعظيم الكفاءة للموارد البشرية ، البحوث والمؤتمرات وغير ذلك .

- **منظمات تضم وتمثل أصحاب المهنة الواحدة** على مستويات عالمية وإقليمية ، وتسعى للارتقاء بالمهنة وحمايتها والتواصل بين الأعضاء (العمال، المحامون، المحاسبون، الأطباء.....) .
- **منظمات إنسانية وإغاثية** ، تتعامل مع المخاطر البيئية والبشرية والحروب.
- **منظمات تنموية** ، تسعى إلى تحسين نوعية الحياة ، والتأثير في السياسات العالمية التي تمس الفقراء ، والدفاع عن مطلب العدالة الاجتماعية ، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والتعامل مع تحديات التنمية البشرية.

١-٥ إشكاليات تحدد مستقبل المجتمع المدني العالمي :

الإشكالية الرئيسية تتمثل في قضية الشرعية والتمثيل ، والتي بدت محورية في الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع . فإذا كان المجتمع المدني العالمي يضم الآلاف من المنظمات الواقعة في هذا الإطار ، وإذا كنا نذهب إلى أن المجتمع المدني – حتى على مستوى البلد الواحد – ليس كتلة متجانسة ، **فإن ذلك يثير التساؤل عن مصدر شرعية هذه المنظمات ؟ وهل تمثل بالفعل العالم أو الإقليم أو المنطقة ؟ وهل هذه المنظمات حتى أكبرها حجمًا ونفوذًا، تمثل المجتمع ، والمنظمات القاعدية الشعبية ؟ وإذا كان مصدر شرعيتها هو الانتخاب ، فمن الذي أعطى صوته لها (أو لهم) ، وما هو وزن هذه الأصوات ؟**

الإشكالية الثانية ترتبط بالسابقة ، وتركز بشكل مباشر على وضع الأعضاء من دول الجنوب، في منظمات عالمية كبرى أسستها الدول الكبرى ، وتجد الغالبية العظمى من مصادر تمويلها من مؤسسات غربية .. ويصبح السؤال في هذه الحالة هو: هل عدم توازن القوى بين الشمال والجنوب ، امتد إلى المنظمات العالمية غير الحكومية ؟ من يضع الأجندة ؟ من يمول حركتها ؟ وبالتالي فإن التفاوتات العالمية القائمة بين دول الشمال والجنوب ، سوف تمتد إلى "تفاوتات" في القوى داخل المجتمع المدني العالمي .

الإشكالية الثالثة التي تركز عليها الأدبيات ، وتعكس الخبرات المتراكمة، هي قضية **تحقيق الاستقلالية لهذه المنظمات** ، عن المؤسسات الممولة، وقضية **تحقيق الاستدامة** لها .

الإشكالية الرابعة ، لها سمة ثقافية على درجة عالية من الأهمية ، وهي كيف يتم التعامل مع التعدد والتنوع الثقافي ، في المنظمات التي تشكل المجتمع المدني العالمي؟ ما القيم والثقافة التي سيتم الاستناد إليها بخصوص الممارسة الديمقراطية في هذه المنظمات أو بخصوص قضايا المرأة أو عمل الأطفال أو بخصوص حرية العقيدة ؟ وما الصورة الذهنية للمسلمين ، وللمنظمات العالمية الإسلامية؟ وهل هناك حوار واحترام حقيقي بين الثقافات المختلفة، والأديان المختلفة؟

الإشكالية الخامسة، تتعلق بقدرات المجتمع المدني العالمي على التأثير في الحكومات والسياسات، إزاء قضايا محددة، وقدراتها على التأثير في "الرأى العام العالمي" من ناحية أخرى. إن هذه القضية على درجة عالية من الأهمية، وهي تقع تحديداً في مجال التقييم Evaluation (راجع المفهوم وتطبيقاته في المجتمع المدني ضمن

الموســـوعـــة). **في هذا الإطار، هناك دلائل أو مـؤشـرات Indicators، تعكس قـدرات التـأثيـر هذه، منها:**

- الدور الذي تلعبه تحالفات المجتمع العالمي، في مـواجـهـة "شـراسـة العولمة" في الألفيـة الثـالثـة ومعـارضـة تأثيراتها على تهميش الفقراء في مختلف دول العالم.
- الضغوط التي تلعبها هذه التحالفات في مجال الدفاع عن البيئة، ومطالبة الشركات العالمية متعددة الجنسية والدول الصناعية بالتعويضات للدول النامية من جانب (بعد تدميرها للبيئة في نشاطات مخالفة)، والكشف عن حقيقة أنشطتها من جانب آخر.
- مؤشـر آخـر قـوي يتـعلق بدور المجـتـمـع المدني العـالمي، إزاء قـضـايا الحـريات والديمقـراطيـة واحتـرام حـقوق الإنسـان (بالمفـهـوم الواسع). وهذا المؤشر قد يكون أبرز الدلائل على ضغوط المجـتـمـع المدني العـالمي، وبشكل أسـاسـي هو الذي أدى إلى انهيار مفـهوم الحدود الجغرافية التقليدية للسيادة، ووضع حكومات متعددة في مـوضـع المسـاءلة، ثم التـراجـع (ولو إعـلامـيًـا ومظهريًا) ومحاولات التبرير لانتهاكات حقوق الإنسان.

الإشكالية السادسة التي تواجه المجتمع المدني العالمي، تتمثل فيما يوجه إليها من نقد دائم، بأنها تعكس اهتمـامـات ومـصـالح نخب Elites، وأنهـا توسع الفجوة بين النشطاء والمثقفين في بلدانها (خاصة الدول النامية) وبين القاعدة العريضة من منظمات المجتمع المدني.

إن الإشكاليات السابقة ، تعكس أهم التحديات التي ستحدد المسار المستقبلي للمجتمع المدني العـالمي ، وهي إشكاليـات ازدادت حـدتـهـا في السنوات القليلة الماضـيـة ، وفي أعـقـاب إعـلان الحرب - بعد أحداث ١١ سبتمبر - على الإرهاب واتسـاع هـذا المفـهـوم ، ثم تداعيـات الصـدام بين الغـرب والمسلمين في عـدد من الدول الأوروبيـة والولايات المتحدة الأمريكية .. صـدامات وتوترات متتالية "تنسف" المبادئ العـالمية الإنسانيـة التي يستند عليها المجتمع المدني العالمي .

◆ **د. أماني قنديل**

لمزيد من التفصيل راجع :

- Global Civil Society, Oxford University Press, (2001)
- Joseh S. Nye and John D. Donahuse (eds), Governance in a Globalizing World, Brookings institute press, (2000).
- Robert O, Brien and others, Contesting Global Governance, Cambridge University press, (2000).
- د. أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة:٢٠٠٢) .

٢- مفهوم الشبكات Networks

٢-١ التعريف بالمفهوم

استخدم مفهوم الشبكات في البداية في علم الهندسة الإلكترونية، ثم تبنته العلوم الاجتماعية بعد ذلك، ويخـتـلف مـفـهـوم الشبكات بين العلوم الهندسية والاجتماعية، ففي الحالة الأولى تبنى الشبكات أولاً ثم ينشأ التشبيك عند التواجد المادي للشبكة بعد ذلك.

أما في العلوم الاجتماعية فتتأسس الشبكات

نتيجة للتشبيك الناشئ عن التفاعل بين الناس. لذلك يعد مفهوم الشبكة نتاجاً لعملية التشبيك Networking، ويعني التشبيك **"خلق روابط وعلاقات في إطار غير تراتبي تضم أفراداً أو مجموعات أو منظمات بشكل طوعي اختياري بهدف تحقيق أهداف مشتركة من خلال الاعتماد على عدد من الآليات". (قنديل ، الشبكات، ٢٠٠٣).**

وعلى ذلك فإن التشبيك هو أسلوب لإيجاد علاقات بين أطراف مختلفة لتتشارك في المصادر، وتبادل المعلومات، وتعمل بأسلوب منظم من أجل إحداث تغيير مجتمعي بعد أن أصبح التشبيك مكونًا مهمًا في تنظيم المجتمع.

٢-٢ شبكات المجتمع المدني

انتشر تأسيس الشبكات بين منظمات المجتمع المدني، وساعد على ذلك التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات التي تجاوزت الحدود الجغرافية المادية للدول، ويسرت التواصل بين المنظمات في مختلف أنحاء العالم، ومن ثم تحققت الطفرة في شبكات المجتمع المدني في إطار العولمة، وغالبًا ما يتم التشبيك بين منظمات تواجه نفس الإشكاليات أو التحديات أو تتوافق حول مبادئ، ومن ثم تعمل جميعها في اتجاه إيجاد حلول لمثل هذه الإشكاليات من خلال التشارك في المعلومات وفي التنسيق بين الجهود المختلفة، وبناء استراتيجيات تحالفية، ووضع أجندة موحدة حتى أنه يطلق على الشبكات "فن بناء التحالفات".

الشبكة إذاً، هي كيان نشأ نتيجة تفاعل محدد بين عدة كيانات مستقلة ومختلفة (أفراد، جماعات، منظمات) ومن خلال عملية طوعية عقلانية يعمل جميع المشاركين فيها على تحقيق هدف ما يتوقعون تحققه بصورة أفضل من خلال هذا البناء الجمعي. والشبكة أيضاً أداة اتصال وآلية تربط بين الأفراد أو المنظمات التي تتشارك في عدد من الأهداف والقيم، ولا تكون لها بالضرورة حدود جغرافية أو مكانية. **وتقع الشبكة بين علاقة حرة واستقلال ذاتي لأعضائها من ناحية، وعلاقة رأسية وأفقية من ناحية أخرى**، إذ أنه على الرغم من أن المشاركة تكون طوعية واختيارية من جانب الأعضاء، إلا أن هناك حدوداً معينة من المسئوليات والسلطات تتفاوت درجاتها من طرف لآخر من المشاركين.

٢-٣ إطار طرح "الشبكات"

إن السياق العام، كان في خطاب تنموي جديد ارتبط بالنمو الهائل لأعداد المنظمات غير الحكومية وظهور الدعوة إلى التشبيك. ذلك أنه في خلال العشرين سنة الماضية، ازدادت أهمية المنظمات غير الحكومية في مختلف أشكال الخطاب التنموي وفي معظم نظريات التنمية، كما وضعت المنظمات غير الحكومية في الصدارة في كل استراتيجيات التنمية، وعلى الرغم من قصور الإحصاءات وتعدد واختلاف تعريف المجتمع المدني، إلا أن هناك حقيقة واضحة وهي التزايد في أعداد المنظمات غير الحكومية سواء في الشمال أو في الجنوب بدءاً من ثمانينيات القرن الماضي. وتقدر منظمة الأمم المتحدة، عدد الشبكات في العالم، بحوالي ٢٨٠٠ شبكة (٢٠٠٥). ولم يقتصر التزايد على أعداد المنظمات غير الحكومية عدد منظمات المجتمع المدني، خاصة بل ازدادت أيضاً مصادر التمويل ومخصصاته، كما ازدادت وتوسعت بالتالي المهام الملقاة على عاتق هذه المنظمات.

لقد ارتبط دور المنظمات - ثم الشبكات في مرحلة تالية- بالرؤية التنموية، وذلك كنتيجة لمراجعة خبرات التنمية في الدول النامية في حقبتي الستينيات والسبعينيات، بحيث أصبحت هذه المنظمات آلية لتعبئة الجهود الشعبية للمشاركة في مكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية والقيام بدور فاعل مع الحكومات في هذا السياق.

في منتصف سبعينيات القرن العشرين برز عدد من تجمعات المنظمات غير الحكومية في بعض مناطق العالم أطلقت على نفسها اسم "شبكة network، وأخذت على عاتقها القيام بمبادرات تعكس رؤى وممارسات جديدة في العمل التنموي، ومن أوائل هذه الشبكات ما قام به المجلس الدولي لتعليم الكبار(ICAE) عام ١٩٧٦، من تأسيس شبكات على مستوى العالم بهدف التعرف إلى مختلف الخبرات العالمية في هذا المجال لتمكين المجتمع المدني من المشاركة في حملات محو الأمية، "وشبكة ٢١" في آسيا كانت نموذجًا آخر طرحت مبادرة جماعية لمواجهة قضايا العالم في القرن الحادي والعشرين، وذلك مبكرًا في الثمانينيات من القرن العشرين.

وفي العقدين الأخيرين من القرن ازداد عدد الشبكات وعمليات التشبيك في دول العالم النامي في قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية للاهتمام بقضايا التنمية المستدامة وتركيز الجهود فيها، بحيث لم تعد الحواجز الجغرافية والمكانية تمثل عائقًا أمام تأسيس الشبكات، خاصة مع التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال ونقل المعلومات والمعرفة.

كما توجد إلى جانب الشبكات أيضاً ما يعرف باسم "المنظمات المظلة Umbrella Organization، والتي تم تأسيسها من أجل المشاركة في المعلومات وتنسيق الأنشطة بين المنظمات الأهلية الوطنية، والتي بدت أنها تقوم بدور بديل مرن، بدلاً من المفهوم التقليدي للاتحادات، وهي قد ازدهرت في البداية في الولايات المتحدة الأمريكية (من أمثلتها منظمة القطاع المستقل I.S).، وارتبطت بشكل أساسي بعمليات بناء القدرات، ثم امتدت إلى مناطق العالم المختلفة.

٤-٢ أهمية الشبكات

لقد ثار الجدل حول بناء الشبكات وممارسة التشبيك، ولكن هناك نوعاً من الاتفاق على أن التشبيك يجب أن يكون نشاطاً طبيعيًا بين منظمات المجتمع المدني، وارتبطت أهمية الشبكات بعدد من الأهداف التي تستطيع تحقيقها من بينها:

- الإسهام في عملية التنمية في الدول النامية، وذلك لبث المعلومات والمعرفة والتأثير على المؤسسات التنموية بمختلف مستوياتها محليًا وقوميًا ودوليًا، وأيضًا التأثير على صناع القرار.
- ينظر للتشبيك من جانب وكالات ومؤسسات التمويل العالمية، باعتباره عملية تيسر التمويل لمشروعات مشتركة وشراكات متعددة، وييسر من المساءلة والمحاسبية.
- يحتاج تطوير أداء منظمات المجتمع المدني إلى **تبادل الخبرات** مع غيرها من المنظمات الأخرى والتعلم منها، وهو ما يتم بصورة أفضل من خلال الشبكات.
- يمثل **الدور الاتصالي للشبكات دوراً محوريًا من خلال تدفق المعلومات وإمداد المنظمات بالمعلومات المتاحة**، وتيسير الاتصال بين كل أطراف الشبكة حتى أنه في كثير من الأحيان

قد تنشأ الشبكة لكي تملأ الفراغ في نظم المعلومات المتاحة. (راجع الجزء الخاص بتكنولوجيا المعلومات في المجتمع المدني).

- إن **القيام بحملات** - والذي يمثل أولوية في أنشطة المنظمات - من أجل الدفاع والمناصرة لقضية ما، يكون أجدى وأقوى تأثيراً لو تحقق من فاعلين متعددين، وفي إطار جماعي وهو ما يمكن أن تقوم به الشبكات.
- تعبئة **الطاقات والإمكانات داخل المجتمع المدني** من خلال استحداث أفكار وخطط عمل جديدة يكون الدفع بها أيسر في حالة الشبكات التي تضم أطرافًا متنوعة ومختلفة.
- يحمل التشبيك معه **إمكانية هائلة لبناء قدرات المنظمات غير الحكومية** وتحسين أدائها وتفعيل تأثيرها في المجال التنموي.
- لقد أفرزت **العولمة ضرورة وجود الكيانات الكبيرة، وهو ما تحقق في المجال الاقتصادي على وجه الخصوص، وهو ما تحتاجه أيضاً وبشدة مؤسسات المجتمع المدني** مع الأخذ في الاعتبار الأطر والوسائل التي يتم بها التشبيك أو الاندماج في الحالتين.

إن الشبكات ليست هدفًا في حد ذاته ولكنها وسيلة لتحقيق الأهداف، وهي تعتمد في ذلك على عدد من الآليات التي قد تختلف من شبكة لأخرى وفقًا لطبيعتها وأهدافها، وتتمثل هذه الآليات في :

- توفير شبكة من الاتصال الإلكتروني بين الأعضاء لتبادل المعلومات والخبرات بشكل سريع ومستمر.
- إصدار النشرات والكتيبات التي تدعم الصلة بين أعضاء الشبكة إذ يتم من خلالها تدفق المعلومات حول خبراتهم ومشروعاتهم المختلفة.
- تنظيم الاجتماعات في شكل مؤتمرات وندوات وغير ذلك مما ييسر التواصل والحوار بين مختلف الأطراف، ويعمق القواسم المشتركة بينهم.
- إجراء البحوث والدراسات في المجال من أجل تطوير واقع مؤسسات المجتمع المدني.
- بناء قواعد بيانات Data bases (راجع تكنولوجيا الاتصال، بالموسوعة).
- التدريب وإجراء البحوث وتدفق المعرفة.

٥-٢ تصنيف الشبكات من منظورات مختلفة

لا يوجد تصنيف حصري للشبكات، إذ يمكن تصنيفها وتنميطها وفقًا لعدد لا يحصى من المتغيرات والأبعاد، ولكن من المهم الإشارة إلى الاتجاهات العامة السائدة في تنميط الشبكات، كل منها يعتمد على منظور رئيسي.

أولها: التصنيف وفقًا للتمثيل الجغرافي، وفيه تصنيف الشبكات إلى شبكات عالمية، وإقليمية، وقطرية، ومحلية. فالشبكات العالمية تتخطى الحدود الجغرافية لأقاليم العالم، وتفتح العضوية لدول ومنظمات وأفراد بناء على معايير معينة، وتتبنى مبادئ عالمية (من ذلك على سبيل المثال منظمة سيفكس التي تهدف إلى تقوية المجتمع المدني في العالم).

أما الشبكات الإقليمية فهي التي تضم أعضاء من منظمات (وأحيانا أفرادًا) في قارة ما أو منطقة جغرافية محددة، وذلك مثل "شبكة غرب أفريقيا من أجل بناء السلام" The West Africa Network for Peace Building (WANEP) وعلى مستوى القارة الأوروبية، هناك الشبكة التي أسستها مجموعة من الدول الأوروبية تحت مسمى "المنبر الأوروبي لمنع الصراعات" The European

"Platform for Conflict Prevention" وهي شبكة تهدف إلى ضم عدد كبير من المنظمات المشاركة عبر القارة الأوروبية، كما تهدف أيضاً إلى دعم تأسيس شبكات قومية، وقد قامت هذه الشبكة بنشر دليل دولي تسجل فيه ٥٠٠ منظمة تعمل في مجال أنشطة إدارة الصراع، وهو ما يتيح للأفراد أو المنظمات الأخرى معرفة ماذا يقوم به الفاعلون الآخرون، وفي أي المناطق يعملون، وهو ما يمكن منظمات حقوق الإنسان ومنظمات السلام والتنمية، وأيضاً منظمات الإغاثة والمساعدات الإنسانية أن تنسق بين جهودها معًا، وتحقق التشبيك المنشود (راجع المجتمع المدني العالمي).

ومن الشبكات الإقليمية أيضاً " شبكة القرن الأفريقي للمنظمات غير الحكومية للتنمية The Horn of Africa NGO Network for Development (HANND)" وقد سجلت الشبكة رسمياً عام ٢٠٠٠ كشبكة إقليمية رسمية قانونية، وقد يسرت الاتصال بين قادة المجتمع المدني والأعضاء ليتشاركوا في المعلومات الخاصة بمنع الصراعات والأمن الغذائي وبناء القدرات. وكذلك نشير إلى الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، والتي تضم المنظمات التنموية غير الحكومية، وعدداً من الخبراء ونشطاء المجتمع المدني العربي، وتهدف بشكل رئيسي إلى بناء قدرات منظمات المجتمع المدني، اعتماداً على توفير المعرفة، والمعلومات، والتدريب، وبناء قواعد بيانات.

أما الشبكات القطرية أو القومية National فهي تنشأ داخل حدود دولة معينة ومن ذلك "الحركة المجتمعية لنيكارجوا" Nicaraguan Community Movement، فهي تمثل شبكة قومية تتألف من منظمات المجتمع المدني في نيكارجوا، وهي تقوم بالتدريب وتقديم الاستشارات القانونية، وتعرف السلطات القومية الحركة باعتبارها الصوت الممثل للمجتمع المدني. ومن أمثلة الشبكات القطرية في المنطقة العربية "المجلس الوطني للخدمة الاجتماعية" بلبنان، وشبكة حقوق الطفل في مصر وغيرها.

أما الشبكات المحلية فهي عادة تضم المنظمات القاعدية الصغيرة، وتنشأ في المجتمعات المحلية، وتتسم بأنها أشكال تنظيمية جماعية مبسطة، تستجيب وتتفاعل مع مجتمعات محلية محددة.

ثانيها: التصنيف وفقًا للمتغير القانوني والمؤسسي، ووفقًا لهذا المتغير فإنه يمكن التمييز بين نمطين من الشبكات هما الشبكات الرسمية، والشبكات غير الرسمية. وفي الشبكات الرسمية فإن العلاقات بين أعضائها تأخذ شكلاً رسميًا يتمثل في وجود لائحة للنظام الأساسي تحدد بوضوح حقوق ومسئوليات الأعضاء، وكيفية اختيار الأعضاء وعمليات اتخاذ القرار وكمثال لهذا النوع من الشبكات، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. أما الشبكات غير الرسمية، فهي التي لا تمتلك مظلة قانونية رسمية أو نظامًا أساسيًا يحدد العضوية، وفي هذه الحالة فإن التشبيك يتم بين أفراد في منظمات، أو بين منظمات تقوم إحداها بدور المنسق والقائم بالاتصال ولكن بصورة غير رسمية ، إلا أن إحدى سلبيات هذا النمط يتمثل في أن غياب القائم بالاتصال سواء كان فردًا أو منظمة غالباً ما يؤدي إلى توقف الشبكة. كذلك فإن هذه الشبكات غير الرسمية غالباً ما تتوافق حول هدف أو حدث محدد، باختفائه قد تنفض الشبكة بشكل تلقائي.

ثالثها: التصنيف وفقًا لمتغير الوظيفة أو

النشاط، وهنا يمكن التفرقة بين نوعين من النشاط، يركز أولهما على موضوع رئيسي تعمل فيه الشبكة، وذلك مثل شبكات حقوق الإنسان التي تراقب ما قد يحدث من انتهاكات، وتتفاوض من أجل تحقيق العدالة. ومثل شبكات الحركات الديمقراطية التي تعمل في مجال المشاركة المدنية للمواطنين، ومثل الشبكات التي تعمل من أجل الجماعات المهمشة أو الضحايا في المجتمع، فتهدف لحماية هذه الفئات ومناصرتها، أو شبكات المرأة والدفاع عن حقوقها. وتسعى هذه الشبكات لتيسير تبادل المعلومات وعمليات التعلم والتنسيق والتعاون ووضع صور للتفاعل والاتصال بالجماعات المختلفة بهدف خلق تأييد حقيقي للقضية التي تتبناها والعمل المستمر على تطوير المردود الناتج عن مثل هذه الجهود المشتركة بين أعضاء الشبكة.

أما النمط الثاني فهو شبكات عامة، أكثر اتساعًا ومرونة في تحديد مجالات اهتمامها، أي لا تقتصر على نشاط معين وفئة واحدة مستهدفة، من ذلك الشبكات التي تعمل في مجالات التنمية البشرية والتي تفتح عضويتها لمنظمات متنوعة، وهذا النمط من الشبكات يتسم بالمرونة كما أن العديد من هذه الشبكات أثبت فاعلية واستمرارية.

رابعها: التصنيف وفقًا لظروف تأسيس الشبكة واستمراريتها، فهناك نمطان من الشبكات، يرتبط تأسيس أولهما بحدث معين في فترة زمنية محددة، وغالبًا ما يرتبط وجود مثل هذا النمط من الشبكات بهذا الحدث، لذلك فإنه قد لا تستمر هذه الشبكات طويلاً حتى لو استمرت لفترة بعد انتهاء الحدث. ومن أمثلة ذلك تأسيس شبكات قبل انعقاد المؤتمرات العالمية أو أثنائها، واستمرار بعضها لفترة لمتابعة تنفيذ قرارات مثل هذه المؤتمرات. وهو ما حدث في حقبة تسعينيات القرن الماضي في المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة في مجالات البيئة والسكان والمرأة، إذ تم تأسيس عدد من الشبكات التي عبرت عن مؤسسات المجتمع المدني على المستويين القومي والعالمي. أما النمط الثاني فيتسم بالاستمرارية حيث لا يرتبط بحدث معين أو تحقيق أهداف لفترة محددة ومن ثم يبدو كنشاط أو عملية مستمرة.

خامسها: التصنيف وفقًا لعنصر الفعل أو رد الفعل ويقترب هذا التصنيف من تصنيف آخر لظروف تأسيس الشبكة وهما شبكات رد الفعل Reactive Network وشبكات قبل الفعل Pro-active، والنوع الأول غالبًا ما يكون تأسيسه نتيجة لإدراك المشاركين أو المبادرين بإنشاء الشبكة بوجود قيمة مضافة في حالة التشبيك، وفي مواجهة أحداث كبرى تستلزم التشبيك (من ذلك تأسيس شبكة لمواجهة كوارث بيئية). ففي مثل هذه الحالة تقدم الشبكة خدمات أو تحقق وظائف بأسلوب يتسم بالفعالية في مواجهة أحداث أو تحديات معينة وبشكل أفضل مما يتم في إطار فردي. أما **شبكات قبل الفعل** فهي تؤسس بناء على وجود رؤية مشتركة بين أطراف متعددة حول مسألة معينة وشيكة الحدوث، توجد ضرورة لمواجهتها والاستعداد لها من خلال التفاوض الجمعي والدفاع وغير ذلك من آليات يوفرها وجود شبكة، أبرز نماذجها ما ارتبط ببوادر الآثار السلبية للعولمة في بعدها الاقتصادي.

وبصفة عامة تتصف هذه التصنيفات بالمرونة والتداخل فيما بينها، إذ يمكن تنميط الشبكة وفقًا لأكثر من معيار، ويمكن أن تتحول الشبكة من نمط إلى آخر.

ويشير (Futco van Deventer) إلى أن هناك أشكالاً للشبكات وأن الشكل المؤسسي للشبكة هو نتاج لنشاطها والإطار الذي تعمل فيه، ومن وجهة نظره فإن هناك نموذجين أساسيين، وكل منهما قد يعكس بعض معايير التصنيف السابقة، وله سلبياته وايجابياته، وهما:

نموذج الشبكة العنكبوتية The Spider web network

يفترض هذا النموذج أن هناك شبكة مركزية تتكون من مجلس إرادة مركزي وسكرتارية، كما تحاط بها دوائر أو مستويات من العضوية تختلف مراكزها، وكل مستوى لديه حقوق وواجبات ومسئوليات محددة. وتكون السكرتارية مسئولة عن معظم عمليات التنسيق وكل أشكال الاتصالات بين أطراف الشبكة، كما تعمل الشبكة أيضًا كمركز لتبادل المعلومات فعليها إزالة الغموض عن المعلومات وأن يكون لديها حد أدنى من مستوى الجودة. وينتخب الأعضاء مجلس الإدارة الذي تكون لديه سلطة على السكرتارية أو الأمانة التنفيذية. وهذا النموذج من الشبكات يكون على درجة عالية من المهنية والمؤسسية، وله إطار قانوني، ويمكنه تأمين مصادره المالية المحصلة من مساهمات الأعضاء أو من مؤسسات التمويل حتى يستطيع مواجهة نفقات الإدارة والتنسيق والاتصالات التي عادة ما تكون مرتفعة نسبيًا. ويفضل مثل هذا النموذج من الشبكات في المواقف والحالات التي تتطلب تحركًا سريعًا وتوافر معايير محددة للتدخل.

وهذا الشكل المؤسسي من الشبكات رغم ما يحققه من إيجابيات تتمثل في الأداء المهني المتميز والاستدامة، إلا أن هناك مخاطر أو سلبيات قد يواجهها، أهمها المركزية الشديدة، وصعوبة "احتواء" الأعضاء، مع إمكانية استبعاد أفكار وإبداعات جديدة والناتج عن الجمود وليس المرونة.

نموذج شبكة الصيد The fish net model

ويعبر هذا الشكل عن عما نطلق عليه الشبكة غير الرسمية، حيث يمكن أن تتواجد مسئوليات تنسيقية لدى كل عضو من أعضاء الشبكة، إلا أنه لا توجد سكرتارية مركزية، ويمكن لكل عضو بالشبكة توظيف ما لديه من العلاقات والتنسيق من خلال محيطه وبيئته مباشرة دون وسيط ولكن في سياق أهداف الشبكة، وهذا النوع من التشبيك يرتبط في الأغلب بسياق سياسي وثقافي وقانوني لا يسمح بوجود شبكات رسمية.

وتتمثل إيجابيات هذا النوع من الشبكات في أن الشبكة لا تتوقف أو تنفصم عراها بسهولة وذلك لأنها تضم خطوطاً عديدة متوازية من العلاقات الاتصالية، كما أنها أقل تكلفة من النموذج السابق حيث لا توجد نفقات لنقاط التنسيق المركزية، بالإضافة إلى وجود العديد من المجهودات التطوعية. أما الجانب السلبي فينبع أساسًا من كونها شبكات غير رسمية فلا يتوافر فيها مراقبة على جودة المعلومات أو مدى تدفقها، أو تقييم الأداء. **وتستمر هذه الشبكات فقط في حالة ما إذا كان كل الأعضاء فيها ملتزمين بقوة بمبادئ وأهداف الشبكة، فإذاً اختفى مثل هذا الالتزام بمرور الوقت نتج عنه فقدان الاهتمام من جانب الأعضاء** ومن ثم ظهور "الثقوب في الشبكة" وفي مثل هذه الحالة يكون من الصعوبة بمكان إعادة تفعيل الشبكة مرة أخرى.

وتفضل هذا النموذج الشبكات التي تركز على حدث معين، وكذلك أيضًا الحركات التي تتكون وتبنى نفسها كنتيجة لأحداث غير عادية وفريدة في

مضمونها، وغالباً ما تبدأ مثل هذه الشبكات بصورة ضمنية ولكنها قد تتحول إلى شبكات مركزية في مراحل لاحقة بعد نشأتها الأولى.

٦-٢ التحديات التي تواجه الشبكات

هناك العديد من التحديات والإشكاليات التي تواجه الشبكات وكثير منها يرتبط ببعضه البعض، ولكن هناك ثلاثة تحديات رئيسية وهي التمثيل، والاستدامة ، والتمويل ، والتي يسفر وجودها عن إشكاليات أخرى كثيرة تتعلق بالشرعية ، والأداء المهني للشبكة والمشاركة واللامركزية في مقابل المركزية، والإقصاء في مقابل الأضواء، وفي هذا الإطار، نطرح عدداً من التحديات المهمة التي تواجه الشبكات والديمقراطية وإدارة الحكم (راجع المجتمع المدني العالمي بالموسوعة).

اولها: إشكالية التمثيل Representation

لا تتساوي أوضاع ومكانة المنظمات في شبكة، "مجتمع المنظمات غيرالحكومية مجتمع غير متماثل"، هناك تباين واختلاف هائل بين المنظمات في بنائها وأهدافها وأجنداتها واستراتيجياتها التي قد تتعارض أحياناً ، كما أن هناك المنظمات القاعدية الصغيرة والمنظمات الدولية ، وقد تحتاج الأولى للتشبيك لتحقيق أهداف التعليم والتطوع، بينما المنظمات العملاقة قد تكون لها برامج وميزانيات تتوازى مع بعض الدول والهيئات المانحة، كما أنه بصفة عامة فإن منظمات الشمال ومنظمات الجنوب ليسا شيئاً واحداً .

وعادة فإنه في أية شبكة تتولى إحدى المنظمات الأعضاء دور القائم بالاتصال والتنسيق بين المنظمات الأخرى ، ولكن قد لا يقتصر الأمر على ذلك ، إنما قد تعطى نفسها الحق في الحديث نيابة عن باقي الأعضاء باعتبارها تمثلهم ، وقد يسفر ذلك عن هيمنة من جانب الأعداد القليلة من المنظمات الكبيرة على المنظمات الصغيرة، وذلك رغم أن الشبكة لا تتكون فقط من اللاعبين الكبار ممن لديهم قواسم كثيرة مشتركة ، ولابد أن يحدث تكامل بين جميع الأطراف بمستوياتهم المختلفة، ومن ثم يجب أن تحدد الشبكة أهدافها ووسائلها ولغتها في التخاطب وفقاً لاحتياجات أضعف الشركاء فيها.

والموقف المثالي بالنسبة لأية شبكة ، هو أن يتشارك كل الأعضاء في تحقيق مهام تكميلية من أجل منفعة الشبكة ككل ، فعلى سبيل المثال قد تقوم بعض المنظمات بتقديم المعلومات ، ويقوم بعضها الآخر بنشر هذه المعلومات لكل المشاركين في الشبكة، بينما يعمل البعض الآخر على التأثير على الأطراف الخارجية في مواقعها في المجتمع والتي قد تكون لها صلة بعمل الشبكة .. وهكذا.

وفي حالة التوافق على موضوع معين تتبناه الشبكة ، فإنه قد تفوض المنظمات ذات المواقع الملائمة ، أو التي تكون لديها اتصالات جيدة ، أو غير ذلك من مزايا ، بالتفاوض والإنابة في تمثيل الشبكة. وفي حالة الشبكات متعددة القوميات- أو ما تدخل في دائرة المجتمع المدني العالمي- والتي ينتمي الأعضاء منها لأوساط ثقافية متباينة ، ويتحدثون لغات مختلفة ، ويستخدمون رموزاً مختلفة ، وأساليب مختلفة في التواصل مع الآخر ، يكون من الأفضل في مثل هذه الحالات تعدد التمثيل في الشبكة بما يتلاءم مع موضوعات التفاوض ويؤثر اتباع مثل هذا الأسلوب ليس فقط على المردود من الشبكة، وإنما هو أسلوب يعزز الديمقراطية داخل الشبكة نفسها .

ومن المسائل التي قد تتسبب في إيجاد إشكالية التمثيل ، أسلوب المبادرة التي أنشئت الشبكة وفقاً له . فهل جاءت المبادرة من قبل مجموعة متماثلة إلى حد ما من المنظمات أو من طرف خارجي كمؤسسات التمويل أو الهيئات الدولية أو حتى من الحكومات ؟ إذ أن أسلوب المبادرة هذا قد يستبعد نموذجًا معينًا من المنظمات باعتبارها شبكات حقيقية. ويحدث هذا على سبيل المثال عندما تريد المؤسسات الدولية أو مؤسسات التمويل الارتباط بالمجتمع المدني في منطقة ما. فمن هذا المنظور تتأسس المنظمات تحت مسمى الشبكات، والتي تزعم أنها تمثل مجموعة كبيرة من المنظمات ، رغم أنها تؤسس من القمة إلى القاعدة ، وتتعامل جيداً مع الأجندة الفنية والإدارية والسياسية التي غالباً ما يحددها "الآخر الخارجي". وفي هذه المنظمات غالباً ما تمول أنشطة الشبكة "من أعلى" أي بتمويل خارجي بدلاً من التمويل من اشتراكات الأعضاء، والإسهامات المالية المتنوعة لعدة مانحين.

ومثل هذه الشبكات قد تجذب بسهولة أعضاء كثيرين وذلك لأن العضوية غالباً ما تكون بدون مقابل أو حتى مدفوعة من طرف آخر ، كما أن عضوية الشبكة قد تمثل لدى البعض مصدراً من مصادر القوة، إذ تحاط مثل هذه الشبكات بمصادر اقتصادية متنوعة مثل دفع أجور للمتطوعين والاعتماد على استشارات مرتفعة القيمة ومشروعات ممولة .

وهذا النموذج من الشبكات يمثل العكس تماماً من الشبكات التي تبدأ بمبادرات من منظمات قاعدية، وتركز على الإشكاليات العملية، وتعتمد كلية على المساهمات المالية للأعضاء، والتكامل فيما بينها.

فمشكلة التمثيل تنشأ غالباً من الافتراض المسبق بوجود نوع من الرؤية المشتركة والتوافق بين المنظمات حول ماذا يريدون تحقيقه، وهو أمر غائب في أحيان كثيرة . فبينما يحمل التشبيك معه احتمالية وجود تفاهم متبادل فإن الواقع يشير إلى أن المنظمات غالباً ما تنقص من قدر المنظمات الأخرى، كما أنها في كثير من الأحوال لا تعبر عن صوت واحد ، وهذا يرجع بدوره إلى غياب الآليات التي تستطيع فرض المهام والمسئوليات وقصور المسئولية السياسية، وصعوبة التمسك بالشفافية بما يؤدى إلى غياب العلاقات المتكافئة والشراكة الحقيقية، وانفراد منظمة أو بعض المنظمات بتمثيل باقي الشركاء ، هو تمثيل بحقيقة الأمر يفتقر إلى كل المقومات التي تجعل منه تمثيلاً حقيقياً .

ثانيها: إشكالية الاستدامة

Sustainability of Networks

إن قضية استدامة الشبكات قضية معقدة ، ذلك أن الاتجاه إلى تأسيس شبكة في بعض الأحيان، قد لا يقوم على احتياج حقيقي وإنما مظهري فقط باعتبار أن الانضمام لشبكة قد يمثل مصدراً من مصادر القوة لدى البعض ، ومن ثم لا يكون هناك دافع قوي لتدعيم استمرارية واستدامة الشبكة ، ولكن لماذا يجب أن تستمر الشبكة لفترات طويلة أو أن تستمر إلى الأبد ؟

إن الشبكة تكون لها أهمية فقط في حالة وجود هدف أو إشكالية مشتركة تتطلب التشارك في مواجهتها من أطراف متعددة لها أهداف ومصالح مشتركة ، لذلك **فإنه يجب التمييز والتفرقة بين المؤسسات والوظائف التي تؤديها ، فالأمر المهم في منظمات المجتمع المدني هو ما تؤديه من أدوار**

ووظائف في المجتمع ، وهو ما ينسحب أيضًا على الشبكات والتي قد تنشأ لتحقيق هدف معين .
وعلى ذلك يجب في البداية الاهتمام بدراسة وظيفة الشبكة وموقعها في المجتمع أي مشروعية وجودها، أما **الشكل المؤسسي الذي يتطلب قيامها بوظائفها وأدوارها لتحقيق الأهداف فيأتي في المرتبة التالية من الأهمية**، ومن ثم فإن التساؤل عن كيفية استدامة الشبكة هو سؤال نسبي، إذ أنه من المنطقي تحديد دورها قبل الانشغال بالتفكير في شكل ظهورها ووجودها المؤسسي. ذلك أن **وظيفة أو دور الشبكة يتحقق من خلال سياق مجتمعي،** إما بهدف إحداث تغيير في المجتمع ، أو تقديم نوع من الخدمات التي تلبي احتياجات في المجتمع، وبعض نماذج الشبكات تكون لديها قدرات تسمح بالفعل بإحداث تغيير وتحول مجتمعي، ولكنها مع ذلك لا تستطيع القيام بهذا الدور إلا بالاستناد إلى سند شرعي يسمح لها بإحداث هذا التغيير نيابة عن الأطراف الشريكة حتى يكون لها الحق في ذلك، وقد أثبتت التجارب أن بعض الشبكات استطاعت تحقيق نجاح وفاعلية رغم قصر مدة استمراريتها، ورغم أن بناءها المؤسسي كان بسيطًا للغاية ولم يأخذ الصفة الرسمية ، أما الشبكات التي تقدم رعاية أو خدمة فهي تحتاج للاستدامة حتى تستطيع تلبية احتياجات المستهدفين الذين يتغيرون تباعًا ، كما أن نمط بنائها وإدارتها يحتاج إلى وجود بناء مستدام .

ثالثا: إشكالية التمويل

كنتيجة لزيادة الاشكاليات والتعقيدات المتعلقة بالعمليات التنموية زادت الحاجة إلى العمل في هذا المجال مع منظمات تتفاوت في أحجامها ومستوياتها واهتماماتها وأهدافها ، وهو الأمر الذي انعكس بشدة على المؤسسات الدولية والجهات المانحة ، إذ وجدت نفسها في مواجهة صعوبات جمة نتيجة العمل في مجالات متفرقة ، ومع منظمات عديدة وعدد كبير من اللاعبين في المجال ، لذلك فضلت هذه المؤسسات التوجه للعمل مع الشبكات لحصر التمويل في نطاق محدد معروف بحيث تتولى تمويل الشبكة ، وتتولى الشبكة بدورها تمويل المنظمات الأعضاء، ولكن حتى في هذه الحالة ، وبعد عثور مؤسسات التمويل على الشبكات الملائمة أو حتى تأسيس شبكات جديدة ، تجد المؤسسات الدولية والمؤسسات المانحة صعوبات أخرى تنبع بالأساس من **الخصوصية التي تنفرد بها الشبكات** إذ يختلف تمويلها أو توقيع عقود معها عن الأساليب المتعارف عليها في مجالات الشراكة، وكأمثلة للعوامل التي تثير إشكاليات في التمويل كنتيجة لطبيعة الشبكات ما يلي :

- **قد تتوسع الشبكة بشكل متسارع يفوق قدراتها وإمكانياتها** واستيعابها فلا يستطيع التمويل التغطية بالالتزامات المتلاحقة.
- **كثيرًا ما يكون من الصعوبة بمكان تقدير أين تكمن "شرعية الشبكة أو ملكيتها"**، فقد تكون مبادرة التأسيس نابعة من طرف قوي وأعضاء يتسمون بالضعف ، أو من عدد محدود من المنظمات التي تزعم بأنها تمثل قطاعًا عريضًا من المجتمع حتى تكتسب شرعية وتوافقًا حول رؤيتها ووجهات نظرها ، ففي مثل هذه الحالات قد لا يستخدم التمويل بالأسلوب الأمثل الذي يحقق العدالة بين كل الأطراف ووفق الأولويات والاحتياجات الملائمة .

- **إن الفهم الكامل والمعرفة بدينامية تركيب الشبكة لابد أن يتوافق مع البناء المالي لها**، ويتطلب تمويل الشبكات مدخلاً مختلفًا من مجرد تمويل برنامج أو مشروع للمنظمات الشريكة، وفي بعض الحالات عندما يوجد اهتمام مشترك بين الجهات الممولة والشبكة، فإن هذه الجهات تستطيع أن تكون جزءًا من الشبكة. وما يحدث في بعض الأحيان أن تكون لهذه الهيئات أجندة مختلفة، كما قد تخلق لديها حلفاء وشركاء آخرين وفقًا لأجندتها، وهو ما يعني أن تكون هي المبادر الحقيقي بتأسيس الشبكة أو هي التي يكون بيدها زمام الأمور كلها .
- **إن تمويل الشبكات لابد أن يتوافق مع طبيعتها وشكلها**، لذلك فإن تحديد قسط محدد من التمويل كيفما كان يمكن أن يعوق بشدة دورة نمو الشبكة ، فالشبكات التي تقدم خدمات لأعضائها يجب أن يكون تمويلها الأساسي من الأعضاء أنفسهم (مساهمات العضوية) . والشبكات الأخرى التي تستهدف مكافحة الفقر أو قضايا تنموية "مهم أن تعتمد على قضية" تدر لها التمويل.
- **قد يتم أحيانًا تخصيص التمويل للمشروعات فقط دون تغطية النفقات الإدارية والعملية اللازمة لإدارة عمل الشبكة**، ويؤدي هذا إلى إضافة عبء مالي يقع على عاتق المنظمة المنسقة، والتي غالبًا ما تضطر إلى الإنفاق من ميزانياتها الخاصة لضمان استمرارية عملية التشبيك، ومن ثم فإن المنظمات الكبرى التي تقوم بالتنسيق، هي توفر مخصصات مالية لهذه العملية.
- **هناك اعتقاد سائد بأن تخصيص التمويل للمنظمات والشبكات إنما تحكمه أجندات ومصالح الممولين ، وليس التقييم الموضوعي للاحتياجات** ، ويشير هذا التوجه إلى أن تقييم الاحتياجات، ومدى استقلالية الشبكة، هما المحل الرئيسي لحسم هذا الموضوع .

٧-٢ الشبكات العالمية والإقليمية

العولمة والشبكات

في نطاق النظام العالمي الجديد ، نستطيع أن نشهد فاعلية ثلاثة أنماط من المؤسسات ، الأول، المؤسسات الدولية التي تسعى إلى تأكيد توازن جديد على الصعيد الاقتصادي وتدخل في هذا النمط مؤسسات عديدة كالبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ويسعى هذا النمط من المؤسسات إلى التعامل مع مجتمعات ودول العالم بهدف التحرك بها نحو وضع عالمي اقتصادي جديد . وتشكل **الشركات المتعددة الجنسية** النمط الثاني من المؤسسات التي أصبحت لها فاعلية على الصعيد العالمي، وتسعى لتحقيق حرية التجارة وإرساء آليات السوق.

ويعد المجتمع المدني هو النمط الثالث الذي بدأ يلعب دورًا أساسيًا على الصعيدين القومي والعالمي ، حيث تعمل هذه المنظمات على أداء دورها بعيداً عن الدولة أو بأقل قدر ممكن من إشرافها ، حيث تسعى بالأساس إلى استنفار طاقة العمل التطوعي لدى البشر للمشاركة، وهي المشاركة التي تحاول الاستناد إلى تعبئة جماهيرية تسعى إلى ترقية أوضاع المجتمع . ولكي تقوم منظمات المجتمع المدني بهذا الدور التنموي الشامل فإنها من الضروري أن تعمل على تأسيس المناخ الذي يشكل بيئة ملائمة لفاعليتها ويتحقق

من خلال العمل على نشر ثقافة العمل التطوعي ، وتأهيل الكوادر البشرية وإكسابها المهارات اللازمة لتنفيذ العمل وتحقيق أهدافه.

إن الأنماط المؤسسية السابق الإشارة إليها هي إفراز للعولمة، فماذا تعني العولمة؟ إن أهم ما يميزها هو ما يتسم به العالم الآن من تداخل واضح بين الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة خارج إطار الحدود السياسية للدول ، وما أفضت إليه من ثورة معرفية ومعلوماتية ، وتراجع مكانة الدولة ودورها وظهور أشكال استقطاب جديدة . فالعولمة تشير إلى عملية تاريخية كبرى تؤثر تأثيرات بالغة في كل المجتمعات ، المتقدمة والنامية على حد سواء . وإذا كان هناك اختلاف على تعريف العولمة ، إلا أن هناك عمليات ثلاث تكشف عن حقيقتها، العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس ، والعملية الثانية تذويب الحدود بين الدول ، والعملية الثالثة زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات. وهذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعض المجتمعات وإلى نتائج سلبية لبعضها الآخر أو تؤدي إلى نتائج ايجابية وسلبية في نفس المجتمع. وأيا ما كان الأمر فإن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على نطاق عالمي. وقد أثير جدل ضخم حول العلاقة بين الشبكات العالمية- وهي ضمن المجتمع المدني العالمي- وبين العولمة، وما إذا كانت الأخيرة هي التي دفعت لتشكيل الأولى، أي الشبكات العالمية (قنديل، ٢٠٠٢).

وبغض النظر عن الاستقطاب في الاتجاهات إزاء ذلك، إلا أن هناك علاقة تفاعل، تأثير وتأثر بين الاثنين.

وفي هذا السياق، يكفي أن نشير إلى ظاهرة الانفجار في أعداد الشبكات الدولية غير الحكومية، وبعض الأنماط الرئيسية للمنظمات التي أخذت صفة العالمية ، وأصبح لبعضها فروع في العديد من الدول وإن اختلف حجم نشاطها ، أو انتشارها الجغرافي ، أو الفئة التي تهتم بها ونوع الخدمات التي تقدمها ، (مثل منظمة كاريتاس القريبة من الفاتيكان ، وكير ذات المرجعية البروتستانتية، وأكسفام البريطانية، وأطباء بلا حدود الفرنسية الأصل) وما يلفت النظر في تطور أنشطة تلك المنظمات هو انخراط أعداد من مواطني العالم الثالث فيها.

كذلك فإن زيادة تدفق المعلومات ومعدلات السفر والتنقل، واتفاقيات التجارة العالمية ، ساعدت على تشكيل وفاعلية المنظمات غير الحكومية الدولية وجعلت تأسيسها أيسر وأقل تكلفة ، وقد **ساهمت العولمة في ظهور مشكلات جديدة بيئية عبر قومية** مثل الزيادة في ارتفاع درجات حرارة الجو وطبقات الأوزون وغير ذلك ، من ثم ظهرت تحالفات بين المنظمات لتستجيب للمشكلات التي أفرزتها العولمة في مجالات عديدة مثل الاستجابة للكوارث وتقديم الخدمات. حقيقة أن الاستجابة للكوارث في مختلف مناطق العالم ليس بالأمر الجديد ، (وتقع أغلبه على عاتق الأمم المتحدة بالأساس) ، ولكنه أصبح الآن من أكثر المجالات التي تساهم فيها الشبكات العالمية، والتي ظهر معظمها في الدول الكبرى وأصبحت لها فروع في مناطق عديدة من العالم ، ومشروعات كبرى في الدول النامية .

وقد أدت العولمة إلى إثارة العديد من التحديات، من ذلك ما أدى إليه انتهاء الحرب الباردة من

زيادة معدلات الصراع بين الدول والقوميات، وما نتج عن ذلك من تدفقات الهجرة الداخلية وتراجع الدعم الذي تقدمه الحكومات مما أضعف من أجهزة الدولة في مواجهة مثل هذه الصراعات والأزمات الإنسانية ، كذلك **أدت العولمة إلى زيادة الفقر في مناطق كثيرة من العالم ، ونقصان المساعدات التي تستهدف التنمية في هذه المناطق، مما أدى إلى التنافس بين المنظمات للحصول على دعم مالي والاتجاه إلى الشبكات العالمية للحصول على الدعم والخدمات .**

كذلك عملت المنظمات الدولية وحليفاتها من المنظمات على التركيز على السياسات الدفاعية Advocacy، وقد أثار التشبيك الكثيف للاعتماد على المنظمات الدولية والذي خلفته العولمة ، العديد من المسائل التي أثرت في المجتمع المدني ، ففي بعض الأحيان كانت البداية تشكيل منظمة على المستوى الدولي ثم عقد تحالفات مع المنظمات المحلية والقومية ، وفي حالات أخرى أقامت المنظمات القومية والحركات تحالفات مع المنظمات العالمية للتأثير على واضعي السياسات على مستوى الدولة وعلى مستوى العالم ، وعلى أية حال فإنه بالنسبة للتحالفات سواء من أدنى إلى أعلى أو من أعلى إلى أدنى ، فإن **عمليات العولمة قد أثارت الوعي بإمكانية التحالفات ومكنت من سهولة تبادل المعلومات وبناء الشبكات .**

ومن المظاهر الأخرى لتأثير العولمة ، استجابة المنظمات الدولية لحل المشكلات العالمية التي تعتمد في حلها على مدخلات متنوعة ، وكمثال لذلك ما أسفر عنه المنتدى العالمي لبناء قدرات المنظمات غير الحكومية ، إذ تم فيه تجميع لتقييمات قدرات واحتياجات المنظمات غير الحكومية من ثلاث قارات ، واقتراح مبادرات مشتركة لحل المشكلات مع الهيئات المانحة ومع الحكومات للاستجابة لهذه الاحتياجات ، كما أن تبادل المعلومات والتشاور بين الفاعلين في مؤسسات المجتمع المدني أتاح الفرص أمامهم للبحث في طبيعة المشاكل والتعرف على أسبابها واختيار بدائل الحلول وتنفيذ الخطط عبر الحدود جغرافيًا وسياسيًا وثقافيًا .

وعادة ما تكون المنظمات غير الحكومية العالمية والمهتمة بالأنشطة الخدمية والدفاعية قريبة من الجماهير التي لا صوت لها ، كما أنها تدرك المشكلات غير المنظورة للنشطاء الآخرين ، ومن ذلك على سبيل المثال منظمة الشفافية العالمية التي أثارت الوعي بمشكلات الفساد في العالم وتأثير هذه المشكلات على التنمية ، كما نشرت "مؤسسة مراقبة العالم" تقريرًا عن حالة العالم State of the World ساهم في تعريف الناس بالمخاطر التي تهدد البيئة في العالم ، وإثارة وعي الناس بالمشكلات كمطلب يسبق الفعل الذي يتخذ لمواجهة هذه المشكلات ، كما أن مبادرات المنظمات العالمية تستطيع أن تخلق خطابًا عالميًا حول المشكلات التي تبدأ في الظهور .

هناك دور آخر تقوم به الشبكات العالمية وهو القيام بدور الوسيط في حل النزاعات والصراعات على المستويين الإقليمي والعالمي في العديد من مناطق العالم، وقد أدت التحالفات بين المنظمات الدولية والمحلية بصفة عامة وخصوصًا فيما يتعلق بصنع القرار العالمي والبناء المؤسسي إلى توسيع قاعدة الفاعلين في العالم وتنوعهم .

وكل هذه الأدوار التي أصبحت تلعبها المنظمات غير الحكومية والموقع الذي احتلته على خريطة العالم كفاعل أساسي في إدارة الحكم ، توج من

خلال الشبكات والمنظمات المظلة التي كان هدفها الأساسي التنسيق بين المنظمات غير الحكومية والتي ترجمها برنامج العمل الذي وضعه المجلس الدولي للوكالات التطوعية ICVA، والذي من أهم أهدافه تشجيع وتيسير الاتحاد والتعاون بين المنظمات غير الحكومية من ناحية ، والفاعلين الآخرين في مجال الشئون الإنسانية من ناحية أخرى ، وقد امتد هذا البرنامج بحيث أصبح يتضمن التوجيه والإرشاد في مجال التدريب والإدارة لهذه الكيانات الكبرى ، **ويهدف المجلس الدولي للوكالات التطوعية لخلق "ثقافة التنسيق" Coordination Culture عن طريق إبراز منهجية تفعيل التنسيق ويجعلها أكثر نجاحًا** ، والنماذج التي يجب أن تحتذى ، الاستجابة لاحتياجات الهيئات التنسيقية في أي زمان ومكان توجد فيه ، وتسهيل تبادل المعلومات والمشاركة بين المنظمات غير الحكومية في مختلف أنحاء العالم في الشمال والجنوب، ويعمل المجلس الآن على بناء قدرات وملامح وميكانيزمات التنسيق بين المنظمات غير الحكومية على مستوى العالم .

وعلى ذلك فإن تأسيس الشبكات العالمية والإقليمية يعد أحد الانعكاسات المهمة للعولمة على المجتمع المدني ، وما يرتبط بذلك من تشكيل ثقافة عالمية ومجموعة مؤسسات متماثلة ومتشابهة .

(راجع *المجتمع المدني العالمي فيما سبق* بالموسوعة).

◆ د. سلوى العامري

لمزيد من التفصيل راجع:

- Hans Holmen, NGOs, Networking and Problems of representation, Linkoping's University and ICER, (2002).
- Fulco Van Deventer, Understanding Networks, www.gppoc.org/documents/ gppac/research
- د. أماني قنديل (محررًا)، الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠٠٣).

◆

الفصل السادس

الحكم الرشيد

١ - التعريف وجذور ونشأة المفهوم:

١-١ المعنى اللغوي للمفهوم Good Governance:

كلمة الحكم Governance، هو مصطلح قديم يعني أو يشير إلى مجموعة العمليات المرتبطة بممارسة السلطة والمرتبطة بعمليات اتخاذ القرار ووضعه موضع التنفيذ. وتعتبر إدارة الحكم بصفتها ممارسة للسلطة مفهومًا محايدًا وخالياً من الحكم على القيمة.

إضافة مصطلح (الجيد أو الصالح أو الرشيدGood) يمثل الصفة أو القيمة التي لحقت بالمصطلح الأول لتصبح الإدارة الرشيدة أو الصالحة أو الجيدة، أو الحكم الرشيد، وذلك لكي تعكس مدى تجاوب الحكومات مع حاجات الشعوب التي تخدمها. إضافة هذه الصفة تدعو إلى إصدار أحكام على نوعية إدارة الحكم عن بيئة معينة، وتصبح في هذا الإطار غير موضوعية لسببين، أولاً: تتخذ إدارة الحكم - أي عملية ممارسة السلطة - أشكالاً متنوعة عبر البلاد وعبر الأزمنة. وثانياً: ما قد يعتبره مجتمعًا معينًا «جيداً» قد ينظر إليه مجتمع آخر بمنظور سلبي، أو قد ينتقده المجتمع نفسه في مرحلة لاحقة من تطوره.

١-٢ معنى المفهوم في الأدبيات التنموية:

يشير الحكم الرشيد في أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن الحكم الرشيد هو «ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شئون البلد على جميع المستويات، ويتضمن الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات المتطورة التي يعبر المواطنون والجماعات من خلالها عن مصالحهم وخلافاتهم، ويمارسون حقوقهم وواجباتهم القانونية، ويعتمد المفهوم على المشاركة والشفافية والمساءلة، ويؤمن أفضل استخدام للموارد، ويضمن العدالة وتطبيق القانون».

ووفقاً لأدبيات البنك الدولي فهناك طرق متعددة لاتخاذ نظرة موضوعية للحكم الجيد، هي تقييد إدارة الحكم بمعايير شاملة قدر الإمكان، أي يجب أن تتوجه ممارسة السلطة العامة إلى الحفاظ على رفاه المستفيدين وإلى زيادته أيضاً، بمعنى احترام الحقوق الأساسية بقدر ما يسمح الوضع الاقتصادي، ويمكن أن يعتبر الحكم الجيد نقطة التقاطع بين أربعة مبادىء أساسية هي: مبدأ المشاركة المتساوية تحت مبدأ التضمينية، والشفافية والتنافسية تحت مبدأ المساءلة، وقد يساعد أيٌ من تلك المبادئ الأربعة على تحسين إدارة الحكم، لكن وحدة تضافر المبادئ الأربعة هو الذي يضمن حكماً جيداً.

لقد طرح مفهوم الحكم الرشيد في أدبيات البنك الدولي عام ١٩٩٢ وفقًا للتعريف التالي: **"الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية". كما يتفق تعريف لجنة المساعدات التنموية** مع تعريف البنك الدولي في أن "الحكم الرشيد" يعنى استخدام السلطة السياسية في التحكم في إدارة موارد المجتمع الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق التنمية. **والحكم الصالح أو الرشيد من منظور التنمية الإنسانية هو الحكم الذي يعزز رفاهة الإنسان ويدعمه ويصونه، ويقوم على توسيع قدرات البشر، وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولاسيما بالنسبة لأكثر المجتمعات تهميشاً وفقراً**، وفي هذا

السياق، يمكن النظر لهذا المصطلح على أنه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون الدولة على كل المستويات، وتتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتمكن المواطنون من خلالها من التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم". ويكفل الحكم الرشيد وفقاً لهذا المفهوم وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس أوسع توافق للآراء في المجتمع، تسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفاً وفقراً، في صنع القرارات المتعلقة بتوزيع موارد التنمية.

أما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فتعرف الحكم الرشيد على أنه "قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، وضمان القانون والنظام، والترويج من أجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي. وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي. كما تم تعريف الحكم الرشيد على أنه "قدرة الحكومة على عملية الإدارة العامة بكفاءة وفاعلية، وبحيث تكون خاضعة للمساءلة ومفتوحة لمشاركة المواطنين، وتدعم من النظام الديمقراطي للحكومة"(Hogg & Kate, 1999) .

ويشير قاموس أوكسفورد إلى أن الحكم هو طريقة أو أسلوب ممارسة السلطة وهو مهمة ووظائف الحكم، "أن تحكم، معناه أن تقود أو تسيطر بالاستناد إلى السلطة الممثلة في الحكومة".

ويرى د. مصطفي كامل السيد أن الحكم الرشيد في جوهره هو إدارة شئون الدولة، وتتكون من آليات وعمليات ومؤسسات يستخدمها المواطنون فرادي وجماعات لدعم مصالحهم والتعبير عن مخاوفهم والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم. ولكي تتمكن هذه الآليات والمؤسسات السلطوية من أن تكون فعالة من وجهة نظر المجتمع ينبغي أن تتمتع بالخصائص التالية: المشاركة والشفافية والمساواة وسيادة القانون والاستجابة (لمصلحة جميع الأطراف) والاهتمام بالإجماع والمساءلة والرؤية الاستراتيجية والكفاءة والفاعلية.

إن الحكم الرشيد من منظور التنمية الإنسانية أن تكون نظم الحكم الرشيدة، يتوافر فيها التمثيل الواسع لمختلف فئات الشعب، ويتبنى سياسات وبرامج توفر القدرات للمواطنين، وأن يعتمد على سيادة القانون والمشاركة، والشفافية والمساءلة.

ويضيف آخرون «أن الحكم الرشيد يتحقق بتبني مبدأ القيادة بالمشاركة كضلع ثالث في المعادلة بين الحاكم والهيئة التمثيلية التي تمارس السلطة من جانب، والجماعة التي تمارس حقوق المساءلة والمحاسبة من جانب آخر». وأن العلاقة بين الطرفين في نموذج القيادة الرشيدة لا ينبغي أن تكون علاقة حدية ثم يمضى كل طرف إلى حال سبيله، حتى تحين "ساعة" المحاسبة عند انتهاء دورة التمثيل. **وتبرز أهمية المشاركة من أن مبادئ المساءلة والمحاسبة، وعلى الرغم من كل أهميتها، لا تكفي وحدها لتحقيق القيادة الرشيدة، فكفاءة القيادة لا تتعلق بهذا الجانب وحده من جوانب ممارسة السلطة، بل بقدرة السياسات المتبعة على تمكينها من المشاركة الدائمة والرقابة المستمرة ضماناً لكفاءة وعدالة استخدام وتوزيع الموارد.**

ويسعى مفهوم المشاركة إلى ردم الفجوة بين القيادة والجماعة وإبداع أشكال أخرى، غير هرمية، لممارسة لا تقوم على مبدأ الإنابة واستدعاء الجماعة للمشاركة الشكلية الموسمية، بل إبداع أشكال وآليات تضمن مشاركة الجماعة في صنع القرار وتنفيذ الخطط .

١-٣ نشأة وجذور المفهوم: Good Governance

برز في أدبيات التحليل المقارن للنظم السياسية مفهوم الـ Good Governance، واستخدم في الوثائق العالمية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية وترجم إلى اللغة العربية من خلال عدة مصطلحات أهمها: " الحكم الرشيد أو الصالح"، أو "الحكمانية" أو "الحوكمة"، إلا أن أكثر التعبيرات شيوعاً هو تعبير "الحكم الرشيد" أو "الحكم الجيد". وكذلك "الإدارة الرشيدة للحكم" الذي تبنته المبادرة العربية عام ٢٠٠٥.

بدأ ظهور هذا المفهوم للمرة الأولى في عام ١٩٨٩ في تقرير البنك الدولي عن الدول الأفريقية جنوب الصحراء، وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة "حكم" Governance، حيث أرجع الخبراء السبب في عدم نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات، وليس إلى السياسات نفسها. وفي الوقت نفسه كانت وثائق السياسات الخاصة بالهيئات المانحة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، أكثر جرأة من البنك الدولي لمناداتهم بضرورة إصلاح نظم الحكم، وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبنى على التعددية الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان كمكونات أساسية للحكومة الصالحة. وسرعان ما شاع استخدام هذا المفهوم وذاع صيته في حقبة التسعينيات، وارتبط ذيوعه بعدد من المفاهيم، كالعولمة والتحول الديمقراطي والخصخصة والمجتمع المدني، وظهرت دعاوى الهيئات المانحة إلى الدول النامية المتلقية للمنح، مطالبة إياها بإحداث تغييرات جوهرية في هياكلها السياسية والإدارية وإعادة صياغة أطر الحكم فيها، كشرط لتحقيق التنمية. واتفقت على ذلك الهيئات المتعددة الأطراف، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة. وامتدت مناقشة "الحكم الرشيد" من مؤسسات الدولة وعمليتها، إلى مؤسسات القطاع الخاص الذي يشمل المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصاريف.

ثم جاءت نقطة التحول في مفهوم الحكم الرشيد عام ١٩٩٧، حين طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المفهوم، **بهدف تغيير دور الدولة، والاعتراف بدور الفاعلين المتعددين، والتوجه الفعال نحو التعامل -في إطار من المشاركة والشراكة- مع قضايا وتحديات التنمية البشرية**. إذن امتد المفهوم إلى المجتمع المدني، ثم اتسع ليناقش الحكم الرشيد في إطار العولمة سواء مؤسسات التمويل العالمية، أو الشركات المتعددة الجنسية ، وأصبح ذلك توجهًا واعترافًا عامًا بجملة من المبادئ والقواعد في إطار العولمة (د.أماني قنديل، ٢٠٠٧).

ويمكن إرجاع ظهور هذا المفهوم إلى عدة اعتبارات تتضمن الشروط التي وضعتها المؤسسات والمنظمات الدولية لتلقي المعونات والقروض، وإدراك الهيئات المانحة أن تحسين فاعلية المساعدات التنموية يتطلب إحداث إصلاحات مؤسسية وسياسية. ارتبط بذلك اتضاح حدود قدرة الدولة وهيئاتها الحكومية في قيادة عملية التنمية، وضرورة مشاركة المجتمع في ذلك، بحيث أصبح وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها ليس حكراً على الحكومة، وإنما عملية تشارك فيها أطراف وفاعلون غير حكوميين.

وفي واقع الأمر فإن قضية تعريف الحكم الرشيد وتمييزه عن الحكم السيئ، مثلت قاسماً مشتركاً بين العديد من الأدبيات النظرية في

دراسة النظم السياسية. فلقد ذهب مارتن دورنبوس إلى أن معيار الحكم الرشيد هو قدرته على "تحديد أهداف اقتصادية واجتماعية، وعلى تحديد برنامج زمني لتحقيق هذه الأهداف". ووضع كل من برت روكمان وجول أبرباخ، أربعة معايير لتقييم جودة الحكم هي: مدى قدرة الحكومة على الإلمام بالمعلومات اللازمة، ودرجة انعكاس ذلك على ما تتخذه من قرارات، وطبيعة العلاقة بين الحكومة ومؤسساتها من جانب، وجماعات المصالح من جانب آخر، وأخيراً مدى تمكن الحكومة من تنفيذ قراراتها بفاعلية. أما **البنك الدولي نفسه، الذي طرح مفهوم الحكم الصالح أو الجيد عام ١٩٨٩، فلقد عاد ليشارك في استراتيجية ذات شقين لتحديد كفاءة الدولة. الشق الأول** هو التوفيق بين دور الدولة وقدراتها، بمعنى أن تعين مجالات تدخلها تبعاً لحدود قدرتها الفعلية ولا تتجاوزها إلى ما يرهقها ولا تطيقه. **والشق الثاني** هو أن تقوم الدولة ببث الحيوية في المؤسسات العامة، بمعنى تحسين أداء تلك المؤسسات وتعزيز التنافس بينها، ومحاربة الفساد في داخلها، مع الاهتمام بتعزيز المشاركة وتوسيع نطاق اللامركزية.

٢- اقترابات تحليل مفهوم الحكم الرشيد في علاقته بالمجتمع المدني:

تطرح د.أماني قنديل أربعة اقترابات أساسية تحقق قيمة مضافة في علاقة الحكم الرشيد بالمجتمع المدني (قنديل، ٢٠٠٧) وهي :

٢-١ اقتراب النهج الكلي للتنمية المستدامة:

- التحدي الذي يواجه كل المجتمعات يكمن في تحقيق رشادة الحكم على المستويات كلها لتدعيم التنمية البشرية، وضمان استمرارها وخصوصاً الفئات المهمشة في المجتمع.

وتكمن أهمية هذا الاقتراب، بالنسبة للمنطقة العربية فيما يلي:

- إخفاق أو تباطؤ المنطقة العربية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.
- تباطؤ عملية الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في المنطقة العربية، وضعف تفعيل دور القطاع الخاص، وضرورة إعادة النظر في دور الدولة.
- ضرورة التعامل مع العولمة لمواجهة المشكلات والتوترات والأزمات الاقتصادية.
- أهمية توافر رؤية استراتيجية لدى الحكومات فيما يتعلق بإصلاح المؤسسات.
- **يوجه هذا الاقتراب أهمية كبيرة لمؤسسات المجتمع المدني باعتبارها شريكة للحكومة والقطاع الخاص،** واعتبار أنه يسهم في عملية التنمية البشرية المستدامة ونظراً لأهمية تفعيل مؤسساته وقدراته.

٢-٢ اقتراب العولمة:

يربط هذا الاقتراب بين العولمة وبين مفهوم الحكم الرشيد، يركز في تحليله لأطروحة الحكم الرشيد على تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني. فالعولمة من جانب أدت إلى دور متعاظم للمجتمع المدني، كما فتحت الباب من جانب آخر لعلاقات جديدة بين مؤسسات التمويل العالمية والمجتمع المدني إما لتحييد الأخيرة أو اكتساب شرعية للأولى. (مؤسسات التمويل ذاتها).

٢-٣ الاقتراب السياسي:

يربط هذا الاقتراب بين أطروحة الحكم الرشيد

وبين عملية التحول الديمقراطي ، ويركز على دور المجتمع المدني نظراً لضعف النظام الحزبي في الدول النامية، ومنها الدول العربية.

هذا الاقتراب يلفت الانتباه إلى تأثير الأطراف الفاعلة على السياسات العامة وعملية صنع القرار، وذلك باعتبار أن المجتمع المدني هو أحد أهم هذه الأطراف. يهتم هذا الاقتراب بعملية بناء الجسور بين البرلمانات العربية والمجتمع المدني. وفي هذا السياق فإن المجتمع المدني يتحول إلى مؤسسات للمراقبة والرصد، ومكافحة الفساد، وآلية تسعى إلى احترام حقوق الإنسان. كما يركز هذا الاقتراب على تحليل "البيئة المهيئة" لدور فاعل، يضطلع به المجتمع المدني، على المستويات التشريعية والسياسية.

٤-٢ اقتراب الفاعلية وبناء القدرات:

يهتم هذا الاقتراب بالواقع والتأثير الفعلي لمؤسسات المجتمع المدني، وهو اقتراب يشكل إضافة للحكم الرشيد بالنسبة لكل الأطراف: الدولة والمجتمع المدني معا.. وبالنسبة للمجتمع المدني- تحديداً- **فإن هذا الاقتراب يلفت نظرنا إلى مايلي:**

- أن الفعالية هي فكرة محورية في المجتمع المدني.
- أن بناء الشراكة على مستويات متعددة يحقق جانباً من الفعالية.
- أن الاهتمام بالفعالية يلقى الضوء على موضوعين مهمين أولهما المزايا النسبية المتوافرة لبعض قطاعات مؤسسات المجتمع المدني وثانيهما التفاوتات بين مؤسسات المجتمع المدني في القدرات، ومن ثم في الفعالية والتأثير.
- هذا الاقتراب يجذب الاهتمام نحو الكفاءة وتعظيم الأثر سواء على مستوى الدولة أو المجتمع المدني وكذلك أهمية التفاعلات بين هذه الأطراف معاً.

٣- الأبعاد الرئيسية في علاقة مفهوم الحكم الرشيد بالمجتمع المدني:

- ضرورة الاهتمام بكل الفاعلين أو الشركاء في عملية التنمية البشرية، وهنا فإن **المجتمع المدني شريك رئيسي على الساحة**، يسهم في التنمية اقتصادياً واجتماعياً، مقاساً بمؤشرات حجم الإنفاق في القطاع الأهلي والقيمة الاقتصادية والاجتماعية للخدمات التي يقدمها، وعدد المستفيدين وقيمة عمل المتطوعين، والإسهام في الدخل القومي.
- **الاهتمام بإرساء قواعد الممارسة الديموقراطية، وتوسيع نطاق المشاركة** باعتبار أن مؤسسات المجتمع المدني من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وهي مراكز للتدريب ولإعداد المواطنة الصالحة.
- **يأتي الاهتمام بالحكم الرشيد في مواجهة تحديات وإشكاليات التنمية**، هذه التحديات التي تتطلب مواجهة جماعية من كل القوى والمؤسسات، والتي من الصعب أن تتم في ظل غياب حكم صالح أو رشيد.
- **طرح المفهوم يأتي في إطار العولمة، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، فهو مفهوم عالمي، دخل قواميس أغلب لغات العالم، ويؤكد بشكل مباشر وغير مباشر على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وإرساء المؤسسية.

- **إن مفهوم الحكم الرشيد يواجه على الجانب الآخر تغلغل الفساد**، في بعض الحكومات وفي مؤسسات المجتمع المدني أيضاً. فغياب المساءلة والمحاسبة في الأخيرة، وكذلك قصور الممارسة الديمقراطية، لاشك أنها ضمن مظاهر فساد يسعى العالم كله إلى مواجهتها.

إن مفهوم الحكم الرشيد لا ينطوي فقط على أبعاد مؤسسية وتنظيمية، ولكنه ينطوي على أبعاد قانونية وأخلاقية، يمكن إيجازها فيما يلي:

- المشاركة.
- حكم القانون.
- الشفافية.
- الاستجابة.
- بناء التوافق.
- المساواة والتضمين.
- الكفاءة والفاعلية.
- المحاسبية والمساءلة.
- الرؤية الاستراتيجية.

إن المشاركة: تشمل جميع الآليات التي تخول المواطنين المشاركة في عملية إدارة الحكم، وتقوم على مجموعة من الأنشطة يسعى من خلالها المواطنون إلى التأثير في أعمال الحكومة، إما مباشرة بالتأثير في صياغة السياسة العامة وتطبيقها، أو بطريقة غير مباشرة بالتأثير في اختيار المسئولين الرسميين. ويشارك المواطنون في الحكم عبر الاقتراع، والانضمام إلى منظمات المجتمع المدني التي تمارس الضغط على الحكومة، وعبر لعب دور أكبر في إدارة قطاع الخدمات العامة.

حكم القانون: إن وجود بنية قانونية مستقرة، مع وجود هيئة قضائية مستقلة يمكن الاعتماد عليها، ذلك من شأنه إعلاء الديمقراطية ويساعد على تطبيق مبادئ الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، ويجب أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة، وأن تطبق دون تحيز، وينطبق ذلك بوجه خاص على القوانين الحامية لحقوق الإنسان.

الشفافية: تتمحور حول حق المواطنين في المعرفة، كما تعتمد الشفافية على تعميم المعلومات المتعلقة بحقوق المواطنين والخدمات التي يحق لهم بها وسبل الحصول على تلك الحقوق.

الاستجابة: أي أن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية لخدمة جميع من لهم مصلحة فيها في فترة زمنية معقولة.

بناء التوافق: تتضمن الإدارة الرشيدة للحكم العمل على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة. أيضاً يتطلب بناء التوافق رؤى طويلة الأمد تتعلق بالتنمية البشرية المستدامة، وكيفية تحقيق هذه التنمية والوصول إليها، وينتج هذا فقط عن فهم ثقافة وتاريخ والتكوين المجتمعي لهذه الجماعات.

التضمينية والمساواة: تعني أن يتساوى المواطنون بحقوقهم أمام القانون، وأن تتسنى فرص متساوية لممارسة هذه الحقوق، ومشاركة المواطنين في إدارة الحكم، وتذهب التضمينية إلى أن من حق أصحاب المصالح التعبير عنها، وتوفير فرص المشاركة في إطار من المساواة، وألا تستبعد طبقة أو تلقى معاملة مختلفة عن سواها. كما تقوم التضمينية على عدم التمييز بين المواطنين من حيث الاستفادة من الخدمات.

الفعالية والكفاءة: بما يتضمن أن تنتج المؤسسات والعمليات، نتائج تشبع الاحتياجات مع تحقيق أفضل

استخدام للموارد. ويتضمن مفهوم الكفاءة استمرارية واستدامة الاستخدام الأمثل والأمن للموارد الطبيعية بما فيه الحفاظ على البيئة المحيطة.

المساءلة والمحاسبية: مبدأ متعدد الأوجه، وهو يشكل أساساً للإدارة الرشيدة للحكم عبر شتى الأنشطة الحكومية. وتشترط المساءلة العامة على كل من يعمل باسم سلطة الدولة أن يفصح عن أعماله، ويفندها تجاه الشعب، وأن يخضع للعقوبات القضائية أو الإدارية ... في حال تبين أن أعماله منافية للمصلحة العامة.

الرؤية الاستراتيجية: وتعني أن يمتلك القادة والمواطنون منظوراً واسعاً للحكم الصالح والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور. (راجع هذه المفاهيم بشكل أكثر تفصيلاً في مواضع أخرى بالموسوعة).

وترتبط فرص نجاح الحكم الرشيد بعدة عوامل، **أولها** بناء الثقة بين الحكومات والمجتمع المدني، وترجمة هذه الثقة في بيئة تشريعية وسياسية مواتية، **وثانيها** بناء شراكة فاعلة بين الأطراف، **وثالثها** اللامركزية، **ورابعها** بناء قدرات المجتمع المدني، **وخامسها** الاهتداء بمقياس علمي لمؤشرات الفاعلية وتقييم الأداء.

◆ **د. إيمان حسن**

٤- القيمة المضافة في مفهوم الحكم الرشيد

٤-١ منهجية لتحليل النجاحات والإخفاقات إزاء تحديات التنمية البشرية:

برز مفهوم الحكم الرشيد في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي من قبل المؤسسات المالية الدولية (البنك والصندوق الدوليين) حيث كانت الدول النامية محل اتهام بسبب إخفاقها في عملية التنمية. فقد رد هذا الإخفاق إلى سوء الإدارة وعدم كفاءة المؤسسات الرسمية، هنا بدأت جهود البنك وضغوطه تتجه نحو عمليات الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، وهنا تم اعتماد مفهوم الحكم الرشيد كآلية رئيسية للإصلاح ومكافحة الفساد. وقد ارتبط بذلك طرح مفهوم الشراكة بين ثلاثة أطراف أسندت إليهم جميعا تحقيق التنمية، هذه الأطراف هي :

- نظام حكم يتصف بإدارة رشيدة للموارد المالية، ويعتمد على الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- مجتمع مدني فاعل، يسهم في تحقيق التنمية وترسيخ الحكم الرشيد داخل جهاز الدولة وداخل المؤسسات المدنية ذاتها.
- قطاع خاص قوى قادر على خلق فرص العمل والإسهام في الناتج القومي وقيادة التنمية.

إن الحكم الرشيد يضعنا أمام منهجية جديدة تشكل إضافة ايجابية في مواجهة تحديات التنمية البشرية في المنطقة العربية أكثر من كونها أداة نقد تجاه أنظمة الحكم القائمة. هذا رغم عدد من أوجه النقد التي تم توجيهها للمفهوم حيث تم الربط بينه وبين العولمة، وأنه "طرح" غربي يستهدف ترسيخ النموذج الليبرالي، وفقا الخبرة الغربية ويهمل تقاليد المجتمع العربي وخصوصيته. كما يهدف إلى ترسيخ إدارة العالم من قبل القطب المهيمن في حركة العولمة، وبالتالي مزيد من الإدماج القسري للاقتصاديات الأقل نمواً في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وأخيراً يرى البعض أن اعتماد مفهوم الحكم الرشيد ضمن تغييرات

فى السياسة الاقتصادية يستلزم تقليل دور الدولة وانسحابها من المجال الاجتماعى مقابل إبراز فاعلية القطاع الخاص، الأمر الذى تترتب عليه مخاطر عدة ستتعرض لها غالبية أفراد المجتمع خاصة الطبقة المتوسطة .(**د. أماني قنديل، الإدارة الرشيدة للحكم، ٢٠٠٧**).

٢-٤ ترافق المفهوم مع تطور مفاهيم التنمية البشرية

لقد ظهر مفهوم الحكم الرشيد وترافق مع تطوير مفاهيم التنمية التى تغير تركيزها بدلاً من النمو الاقتصادى أصبحت تهتم بالتنمية البشرية، وتوسيع فرص الاختيار للمواطنين وتحسين معيشتهم، ومن ثم الاهتمام باستدامة التنمية. وهذه الأخيرة تعكس عملية مترابطة بين مختلف مكونات النشاط الإنتاجي والسياسي والثقافي والبيئي، أي أنها تعتمد منهاج متكامل يقوم على العدالة في التوزيع، والمشاركة في الإنتاج، وصنع القرار، وعدم الإضرار بالبيئة. هنا يمكن القول أن الحكم الرشيد هو الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة، ومن واجب ومسئولية هذه الإدارة أن تتأكد من تحقق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة لكل مواطن.

٣-٤ نموذج معرفي يرتبط بنسق شامل

مفهوم الإدارة الرشيدة أو الحكم الرشيد هو من البناءات النمونجية التي ترتبط بالتأصيل الفكري والتنظيري في العلوم الاجتماعية خاصة لدى أهم رواد السوسيولوجيا الغربية ماكس فيبر، ووفقا لذلك يمكن القول أن مصطلح النموذج له دلالات منهجية واسعة تشير إلى الأشكال والأطر المعرفية باعتباره" بناء فكري مفاهيمي يتم صياغته من بعض الخواص التى نرغب في حضورها على أرض الواقع، ونسند ذلك ضمنيًا برؤية استراتيجية (رؤية تنظيرية) تحدد دلالات النموذج وخواصه". وهنا تكمن العلاقة بين النموذج والواقع الخارجي من خلال عملية تمثيل مسنودة بشبكة من الروابط الموضوعية، وهذا النموذج قابل للتعديل والتطوير وفق متغيرات امبيريقية تعكس خاصية كل مجتمع وفي المادة ٩ الفقرة (٣) من اتفاقية شراكة كوتونو الموقعة بين الاتحاد الأوروبي و٧٧ دولة من جنوب الصحراء الأفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي، يشير مفهوم الحكم الرشيد إلى أنه "**الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة للموارد البشرية، والطبيعية، والاقتصادية، والمالية لغرض التنمية المنصفة والمستمرة، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان، والمبادئ الديموقراطية، وحكم القانون**". وهنا يمكن القول أن الحكم الرشيد هو نسق من المؤسسات المجتمعية، المعبرة عن الناس تعبيراً سليماً، تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة تستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع.

إن أحد أهم مكونات التنمية الإنسانية هو قيام نسق الحكم الصالح/الرشيد، وأهم خصائص هذا الحكم قيام مؤسسات مجتمعية قوية والتوازن بينها من خلال شبكة متينة من علاقات الضبط Regulation والشفافية Transparency، والمساءلة Accountability، هنا نعرف الحكم الصالح على أنه "نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبير سليم تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع". ويستخدم مفهوم الحكم الصالح/الرشيد Good Governance منذ عقدين من الزمن من قبل

المنظمة الأممية لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شئون المجتمع ، وهذا يعتمد على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وإدارة شئون المجتمع من هذا المنظور تتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة :

- البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.
- البعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها.
- البعد الاقتصادى-الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيوته واستقلاله عن الدولة.

٤-٤ توظيف المفهوم لتحقيق الجودة وتميز الأداء

إن المصطلح الذي يفضله البعض في القطاع الخاص هو "الحوكمة"، يتم تعريفه باعتباره مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التى تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز فى الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق السياسات والخطط . والحوكمة تعنى وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التى تؤثر فى الأداء وتقوية المؤسسات على المدى المتوسط والبعيد .

والهدف من الحوكمة أو الحكم الرشيد: وضع قواعد وضوابط تسعى إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الدولة ، إدارة الجمعية، إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين/المواطنين / وحملة الوثائق جميعًا مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة فى غير المصلحة العامة بما يؤدى الى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة. **ويتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فى عام ١٩٩٩ وتتمثل فى** :

١- حفظ حقوق كل المساهمين/ المنتفعين / المواطنين.
٢- المساواة فى التعامل بين جميع المساهمين/المواطنين.
٣- دور أصحاب المصلحة أوالأطراف المرتبطة بالشركة.
٤- الإفصاح والشفافية.
٥- مسئوليات مجلس الإدارة .

وفى النهاية نشير إلى أن دور الحكم الرشيد لا يقتصر على وضع القواعد والقوانين ومراقبة تنفيذها (تطبيقها)، ولكن يمتد ليشمل أيضا توفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها، وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين كل من الحكومة والسلطة الرقابية والقطاع الخاص والفاعلين الآخرين بما فيهم الجمهور ومنظمات المجتمع المدني.

◆ د. فؤاد الصلاحي

٥- المفهوم في إطار التحولات الاقتصادية

تزايدت أهمية الحكم الرشيد نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي. وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرًا من انهيارات مالية ومحاسبية، جراء الفساد الإداري والافتقار للشفافية في الحسابات الختامية مما أدى إلى عدم قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية

سليمة أو تطوير المشروعات وتنميتها.من هنا جاءت أهمية "حوكمة الشركات"، ذلك المصطلح الذي اختلف بشأنه الاقتصاديون والقانونيون والمحللون.

وهذا ما تؤكده موسوعة Governance Encyclo-pedia Corporate، **ويهدف مصطلح "الحوكمة" في السياق الاقتصادي إلى تحقيق الانضباط السلوكي والتوازن في تحقيق مصالح جميع الأطراف المعنية في إطار الشراكة الاقتصادية، وإيجاد الوسائل الرقابية الفاعلة، وتوفير كفاءة إدارة المخاطر** من أجل حماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين.

وتنقسم محددات الحوكمة إلى مجموعتين هما :

المحددات الخارجية: وتشير إلى المناخ العام فى الدولة والذى يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة للنشاط السياسي والاقتصادي وكفاءة القطاع المالي وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية.

المحددات الداخلية: تشير إلى القواعد والأسس التى تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل (المؤسسات/ الدولة/الشركة).

ولعل المبرر الموضوعى لتقبل فكرة الحكم الرشيد إن التنمية فى المنطقة العربية على جميع المستويات يعوقها ضعف إدارة الحكم، أي ضعف مستويات التضمينية، الأمر الذي يستلزم وفق منطق الضرورة والاحتياج نمطًا جديداً من الإدارة. في هذا السياق، تذهب أدبيات البنك الدولي إلى أن تحسين مستوى التضمينية والمساءلة في آلية إدارة الحكم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيساعد في ثلاثة أشكال هي:

١- التقليل من الأثر السلبي للسياسات الاختيارية والمنحرفة.

٢- تحسين الأداء الإداري مما يقلل من كلفة ومخاطر الاستثمار والأعمال.

٣- تحسين مستوى الخدمات العامة التي تزيد من إنتاجية قطاع الأعمال.

وهنا يكون التأكيد على أن الحكم الرشيد كمفهوم وكعملية، قد لا يؤدى استخدامها إلى الفوائد والايجابيات التى ذكرناها سابقًا، ولكنه على الأقل يحقق ثلاث وظائف إيجابية:

أولها: أنه يوفر آليات (النقاش العام حول اثر السياسات الحكومية) تساعد على التقليل من استمرارية السياسات المنحرفة والخاطئة. وعبر تأمين المساءلة العامة للسياسيين والموظفين العموميين أي أن الحكم الجيد يسهم فى حسن تطبيق السياسات الاقتصادية المؤدية للنمو.

ثانيها: أن إدارة **حكم أفضل ستسهل إنشاء مشاريع اقتصادية جديدة** وتوسيع النشاطات الموجودة .

حيث إن وجود إدارات كفؤة ومسئولة تخفض من كلفة المعاملات (الدخول إلى السوق، التشغيل، الخروج من السوق)، كما أن التضمينية والشفافية تزيدان من مستوى التنسيق وتبادل المعلومات بين الدولة والقطاع الخاص مما يعزز أن الدولة تطبق القواعد والتنظيمات الرسمية. علاوة على ذلك، فالحكم الرشيد يزيد من مرونة الدولة فى تجاوبها مع الأزمات الاقتصادية.

ثالثها: أن المشاريع الاقتصادية تدار فى محيط تجارى يعتمد على توفير الخدمات العامة بشكل مرضٍ وكفؤ وعادل (الطرقات الآمنة والمصانة جيداً) وعلى التطبيق الفعال والعادل للتنظيمات العامة (قوانين التنافس وجمع الضرائب). وتأسيسًا على ذلك نقول إن **ضعف أداء الدولة قد لا يعود إلى قلة الكفاءات بل يعود إلى ضعف آليات إدارة الحكم** خاصة تلك التى تتعلق بالمساءلة العامة.

٦- زوايا ثلاثة للنظر للمفهوم في الواقع العربي

مفهوم الحكم الرشيد فى الدولة والمجتمع المدني يمكن النظر إليه من زوايا ثلاثة ذات أهمية بالغة فى بلورة المفهوم وتعيين دلالاته فى الواقع العربي:

أولها الحكم الرشيد كمفهوم وهو يضع تحديًا أمام المثقفين والمتخصصين أكاديميًا في هذا المجال، فلابد من التفاعل الإيجابي مع النظريات والمفاهيم عن الدولة والمجتمع المدني، خاصة في هذه المرحلة التي تتصف بسرعة المتغيرات وكثافتها في إطار حركة العولمة. وهو الأمر الذي يتطلب من المثقفين والأكاديميين مزيداً من التفاعل مع الآخر فى إطار أعمال النقد والتأصيل الفكري للمفاهيم والأطر النظرية، التى تؤثر فى واقعنا السياسي والاجتماعي. وهنا يكون التحدي أمام المثقف العربي هو المزيد من التأصيل الفكري لمفهوم الحكم الرشيد وتوفير متطلباته فى الواقع العربي على المستويين الرسمي والمدني.

ثانيها الحكم الرشيد كمنهج ونعنى بذلك استخدام المفهوم من خلال مؤشراته الكمية والكيفية لقياس التحول فى طبيعة إدارة مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، ومن ثم وضع أجندة تقييم لمسار البناء الحداثى فى مؤسسات الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدنى.

ثالثها الحكم الرشيد كعملية، ونعنى بذلك مدى تفاعل المجتمعات العربية مع هذا المفهوم وتحويله إلى اطار عملى من خلال اعادة النظر فى البنى والمؤسسات وهيكلتها على مستوى الحكومات والمجتمع المدني، وهو الأمر الذى يمكننا من الإدراك الحقيقي لطبيعة الإصلاح السياسي القائم فى المنطقة .

إن المفهوم إذن يتضمن حزمة متكاملة (سياسات وإجراءات وثقافة) تستهدف إعادة النظر فى أسلوب وإدارة وتسيير واتخاذ القرارات من جانب الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني أي أنها تتضمن:

- **اللامركزية فى مواجهة المركزية.**
- **الاستجابة** السريعة والفعالة فى مواجهة الجمود والصمت إزاء مطالب المواطنين.
- **التشاركية** فى الحكم مقابل التفرد والهيمنة.
- **بناء القدرات المؤسسية** فى مواجهة ضعف المؤسسات.
- **تحسين الإدارة وإعادة** توجيه السياسات على نحو أفضل.

◆ د. فؤاد الصلاحي

٧- معايير الحكم الرشيد

ووفق الأدبيات التى تناولت الحكم الصالح أو الإدارة الرشيدة للحكم سوءا من قبل الأمم المتحدة أو البنك الدولي وغيرهما وضعت معايير محددة بغيابها لا يمكن القول بالحكم الصالح. ومن جانبها ركزت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على أربعة معايير هي: دولة القانون ، إدارة القطاع العام ، السيطرة على الفساد، خفض النفقات العسكرية، أما الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة فقد ركزت بدورها على تسعة معايير هي: (المشاركة، حكم القانون الشفافية، حسن الاستجابة، التوافق، المساواة خاصة فى تكافؤ الفرص، الفعالية، المحاسبة، الرؤية الاستراتيجية).

ومن ثم فقد تبلورت عناصر الحكم الرشيد على النحو التالي :

- ديموقراطية حقيقية توفر المشاركة، وتمثيل الشعب، ومحاسبة الحكومة.
- تشجيع وحماية حقوق الإنسان) بموجب تعريفها

في العهود والمواثيق الدولية، احترام المعايير المعتادة وعدم التمييز).

- احترام حكم القانون وإدارة العدالة)كما في الأطر القانونية، وآليات النزاع القانوني، وحق التقاضي، واستقلالية القضاة والمحامين).
- استقلالية المجتمع المدني وفعالية دوره في الحياة العامة.
- إدارة حكومية سليمة خاصة إدارة الأموال العامة، وجود إدارة حكومية تتسم بالاحتراف والحيادية.
- سلطات غير مركزية لحكومة محلية فعالة، وبمشاركة تامة من قبل السكان المحليين.

هذا وتضيف بعض المنظمات الدولية الأبعاد الثلاثة الآتية لتحديد عناصر الحكم الرشيد:

- **البعد التقني**: الناحية الاقتصادية من الحكم، وتحديداً شفافية حسابات الحكومة، وفعالية إدارة الموارد العامة، واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص"(صندوق النقد الدولي).
- **البعد الاجتماعي**: بناء وتعزيز المؤسسات الديموقراطية وتشجيعها، إضافة إلى التسامح في المجتمع ككل"(منظمة الأمن والتعاون في أوروبا).
- **البعد السياسي**: شرعية الحكومة، ومحاسبة العناصر السياسية في الحكومة، واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون" (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

◆ **د. فؤاد الصلاحي**

٨- مفاهيم رئيسية ترتبط بالحكم الرشيد

٨-١ التضمينية :

ترتكز على مفهوم المساواة وهذه الأخيرة حين تترجم إلى لغة إدارة الحكم تعني إن كل من له مصلحة في عملية إدارة الحكم ويود المشاركة فيها يمكنه فعل ذلك بتساو مع الجميع. فإدارة الحكم الجيد تتضمن آليات تحدد الحقوق الأساسية للجميع وتحترمها. والحكم الجيد يتجسد في معاملة الحكومة للمواطنين جميعًا على قدم المساواة أمام القانون وبغير تمييز وفي تأمين فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الحكومة.

٨-٢ المساءلة :

تنبع من مفهوم التمثيل الشعبي فمن اختيروا للحكم هم خاضعون للمساءلة من قبل الشعب. والمساءلة ترتكز ممارستها على توافر المعرفة والمعلومات والشفافية في نمط إدارة الحكم . وتتم المساءلة على مستويين الأول مساءلة داخلية تقوم بها الحكومة بغية حماية المصلحة العامة بإرساء أنظمة وحوافز متعددة تحكم سلوك المؤسسات المختلفة ضمن الحكومة. من هذه الإجراءات فصل السلطات وإنشاء أجهزة رقابة مستقلة. والثاني مساءلة خارجية تتم حين يقوم الشعب نفسه بمساءلة حكوماته والمساءلة مبنية على حق الشعب بمحاسبة الدولة والحكومة ووضعها تحت طائلة المسئولية من حيث كيفية استعمالها لسلطتها ولموارد الشعب. والمساءلة تستلزم **الشفافية (الوصول إلى المعلومات) والتنافسية (القدرة على الاختيار بين كيانات سياسية واقتصادية بديلة على أساس حسن أو سوء أدائه).**

الشفافية والمساءلة معًا من مقومات الحكم الصالح الذي يشكل شرطًا مسبقًا من شروط تحقيق التنمية البشرية والتي تمثل بدورها الهم الرئيسي لقوى المجتمع المدني الشفافية والمساءلة

مفهومان مترابطان يعزز كل منها الآخر . ففي غياب الشفافية لا يمكن وجود المساءلة، وما لم تكن هناك مساءلة فلن تكون للشفافية أية قيمة. ويسهم وجود هاتين الحالتين معا في قيام إدارة فعالة وكفؤة ومنصفة على صعيد المؤسسات العامة والخاصة.

٨-٣ الشفافية: ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة

فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم. وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسئولين، وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور.

وتقوم الشفافية على التدفق الحر للمعلومات . وهي تتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمؤسسات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، وتوفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها. وتزيد سهولة الوصول إلى المعلومات درجة الشفافية. ولكي تكون المؤسسات المستجيبة لحاجات الناس ولمشاغلهم منصفة، عليها أن تكون شفافة وأن تعمل وفقًا لسيادة القانون. فإصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر كفاءة ومساءلة وشفافية ركن أساسي من أركان الحكم الرشيد. وتعتمد شفافية الجهاز البيروقراطي اعتمادًا كبيرًا على توافر المعلومات وصحتها . ويتطلب النقاش النشط حول قضايا السياسات العامة، وهو نقاش من صلب الإدارة العامة الصالحة، من الحكومات توفير البيانات المتعلقة بالحسابات القومية وميزان المدفوعات والعمالة، وتكلفة المعيشة . **وترتبط نوعية عملية صنع القرار والمخاطر والتكاليف المترتبة عليها بطبيعة المعلومات التي يتم تزويدها لصناع القرار. فالحكومة مصدر رئيسي للمعلومات ومستخدم رئيسي لها في آن واحد** فسياسات الحكومات عرضة للتأثر بمعلومات ذات نوعية رديئة بنفس القدر الذي تشكل فيه المعلومات المتعلقة بالاقتصاد وبأوضاع السوق عنصر أساسي لقدرة القطاع الخاص على إجراء حسابات صحيحة.

الشفافية عنصر رئيسي من عناصر المساءلة البيروقراطية يترتب عليه جعل جميع الحسابات العامة وتقارير مدققي الحسابات متاحة للفحص العمومي الدقيق. فالشفافية تقي من الأخطاء الحكومية، ومن ارتكاب خطأ في تقدير الموارد، ومن الفساد. وقد تمّ توجيه جهود المساهمين الخارجيين في عملية تعزيز الشفافية نحو مساعدة الحكومات على جعل الموازنات وبرامج الإنفاق العام أكثر شفافية . تشكل حماية البيئة وجميع أشكال الإدارة المالية مجالات أخرى يكون فيها للشفافية دور حاسم على صعيد الفعالية وعلى صعيد احتواء الفساد، وتستطيع وسائل الإعلام إحداث قدر كبير من التأثير في هذا الميدان.

٨-٤ القانون والحكم الرشيد :

يعتبر القانون من الآليات الرئيسة الناظمة لحركية الدولة والمجتمع المدني، فهو يتضمن مختلف القواعد والأطر المحددة للعلاقات والتفاعلات المجتمعية وفق مجالاتها المتعددة والمتنوعة. ووضوح القواعد القانونية يكمن في

موضوعيتها التي تتناول الشأن العام والخاص دونما تحيز أو تمييز، وهنا تبرز أهمية القانون في تفعيل منظومة الحكم الرشيد من خلال تحقيق الإنصاف والمساواة والحرية.

يعتبر **إصلاح النظام القانوني مكونًا مهمًا من مكونات الحكم الرشيد**، وهو يتطلب مراجعة وتحديث القوانين السائدة واستحداث قوانين جديدة تتلاءم مع المتغيرات العالمية والإقليمية. فقد استدعت العولمة والتحول إلى اقتصاد السوق في أغلب الدول وضع قوانين جديدة لتسهيل إدارة الاقتصاد الوطني، وتوفير الحماية اللازمة للاستثمار الخاص، سواء كانت استثمارات محلية أو أجنبية، وخصخصة المشروعات العامة واحترام الاتفاقيات الدولية وتطبيقها. وتشكل **القدرة على إنفاذ/ تطبيق القانون بُعدًا آخر من أبعاد الإصلاح القانوني. فالعديد من القوانين تظل مجرد "حبر على ورق"** لعدد من الأسباب، من ضمنها الافتقار لمشاركة ومشورة المنتفعين الأساسيين (المواطنين)، وبالتالي تظل الفجوة بين النصوص القانونية والتنفيذ واسعة. وهناك **حاجة لتأصيل النزاهة والشفافية والمساءلة في عملية الإنفاذ** لزيادة المصداقية . الحكم الرشيد يستهدف تحقيق أعلى مستويات من التنمية البشرية، ويركز على: القضاء على الفقر، وخلق فرص عمل، ومقومات معيشية كافية، وحماية البيئة وتجديدها، وتشجيع تقدم المرأة في كل المجالات. ويعتبر تطوير القدرات في مجال الحكم الصالح الركيزة التي تقوم عليها جميع هذه العناصر. **وللإدارة الرشيدة للحكم سمات عديدة فهو حكم يقوم على سيادة القانون، ويتصف بالفعالية والإنصاف. وتستلزم تأمين حماية حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد والجماعات بشكل متساو**، وكذلك المساواة بينهم في العقاب بموجب القانون. وتعلو سيادة القانون على سلطة الحكومات. فهي تحمي المواطنين من أية إجراءات تعسفية قد تتخذها الدولة ضدهم، وتضمن معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة وخضوعهم للقانون وليس لنزوات الأقوياء. كما يتوجب أن يوفر القانون الحماية للجماعات الأكثر ضعفًا وفقرا من الاستغلال والظلم وسوء المعاملة.

٥-٨ المؤسسية والحكم الرشيد

يتوجب على الحكومات أن تخلق المؤسسات والأطر اللازمة للمحافظة على القانون والنظام، ولتأسيس البنية التحتية الأساسية، ولتوفير خدمات أساسية كالصحة والتعليم، خصوصا للفقراء. **والأطر القانونية** ضرورية لخلق وضع معيشي معروف مقدما وآمنًا، وبيئة عمل مؤاتية للمواطنين العاديين وللرواد من رجال الأعمال، وللمستثمرين. ويتطلب الإطار القانوني الفعال والعادل أن تكون القوانين معلنة ومعروفة للمواطنين سلفًا، وأن توضع هذه القوانين موضع التنفيذ، وان توجد الوسائل الكفيلة بتطبيقها، وأن يتم حل الخلافات عن طريق قرارات ملزمة للفرقاء تصدر عن سلطة قضائية مستقلة وجديرة بالثقة، وأن تتوافر إجراءات لتغيير القوانين عندما تتوقف عن أداء الغرض الذي قصد من ورائها. وتشمل مؤسسات الحكم الهيئات التشريعية والقضائية والانتخابية. توفق الهيئات التشريعية بين المصالح المختلفة، وتضع السياسات وتسنّ القوانين، وتخصص الموارد ذات الأولوية التي تؤثر تأثيرًا مباشرًا على التنمية التي تجعل الإنسان محور تركيزها. وتثبت

السلطات القضائية سيادة القانون، وتضفي حالة من الأمن واليقين على العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. أما الهيئات الانتخابية فتضمن حصول انتخابات مستقلة وشفافة. ولكي يسود حكم القانون ويدعم عملية التنمية يجب حصول فصل حقيقي لسلطات الدولة من أجل ضمان استقلالية القضاء، كما يجب إجراء إصلاح شامل للنظم القضائية القائمة. وتشمل عملية إصلاح القضاء إجراء تعديلات دستورية تسمح بقدر أكبر من المشاركة في الحياة السياسية، وتنص على انتخابات نزيهة، وتفسح المجال لتحديث القوانين بحيث تأخذ بالاعتبار الحقائق الاجتماعية والاقتصادية الجديدة في المجتمعات التي تمر بمرحلة تحول ديمقراطي.

٦-٨ الإدارة المالية والحكم الرشيد :

الإدارة المالية من أهم القضايا المرتبطة بالحكم الرشيد بل ومن أسباب وعوامل تشكلها إذ إن الحكم الرشيد بالأساس نتاج سياسات تستهدف التحقق من سلامة الإنفاق الحكومي المدعوم من الجهات المانحة والتى ربطت استمرار دعمها للدول النامية بحسن تصرفها بالإنفاق الحكومي وهنا تزايد الاهتمام بالإدارة المالية مع بروز مفهوم الشفافية والمحاسبية ، الأمر الذى جعل من الإنفاق الحكومي أو إنفاق المجتمع المدني محل اهتمام ومتابعة أفراد المجتمع وممثليهم في المجالس المنتخبة. وهنا وسعت الديمقراطية من حجم الفاعلين سياسيًا واقتصاديًا وجعلت من المكاشفة والشفافية ميكانزمًا ديمقراطيًا لا يمكن تجاوزه . ومن الأمور المفيدة لنا في المجتمعات العربية توسيع قاعدة المكاشفة والشفافية تجاه الثروة الوطنية وأوجه الإنفاق الحكومي . وهنا بالذات **يجب أن تتحلى مؤسسات المجتمع المدني بقيم النزاهة والشفافية وإبراز مكاشفة تجاه الإدارة المالية بكل دلالاتها بدءًا من الإعلان عن مصادر التمويل وأوجه النفقات** ومجالاتها ذلك أن واقع تطور المجتمع المدني عربيًا منذ أكثر من عشر سنوات والقضية الأكثر بروزا وصخبا هي مصادر تمويل المنظمات، وما ارتبط بها من تساؤلات وجدال على الساحة العربية في هذا السياق يجب **اعتماد منظومة القواعد والآليات المؤسسية في الإدارة المالية** من حيث الشفافية في إعلان مصادر التمويل ومجالات الإنفاق حتى تتبلور صورة إيجابية عن العمل المدني الحديث وحتى ترسخ أنماطًا من علاقات الثقة والتفاعل الإيجابي بين المجتمع المدني والسياق المجتمعي (راجع هذه المفاهيم بالموسوعة).


د. فؤاد الصلاحي

٩- مفهوم تضارب المصالح وعلاقته بالحكم الرشيد

يمثل مفهوم «تضارب المصالح» جوهر المناقشات والمجادلات التي تدور في مجالس إدارة المنظمات الأهلية التي لا تهدف إلى الربح، والتي هي أهم مكونات المجتمع المدني. حيث أن الإدارة الفعالة لهذه المنظمات تتوقف على عملية صنع القرار بصورة مدروسة وعميقة ومنزهة عن الغرض من جانب أعضاء مجلس الإدارة، سواء كانت هذه القرارات ترتبط بأمور خاصة بالسياسة التنظيمية أو الاستثمار الحكيم لأموال المنظمة. وفي بعض الأحوال فإن قدرة مجلس إدارة المنظمات غير الهادفة للربح تتأثر تأثراً كبيراً بالمصالح الفردية لأعضاء المجلس - شخصية كانت أو مهنية..

وتتأثر مصلحة المنظمة بذلك، إذا كان لعضو المجلس مصلحة شخصية تتعارض مع المصالح العليا للمنظمة. الأمر الذي يمثل عائقاً أمام تفعيل الديمقراطية وحكم القانون داخل مؤسسات المجتمع المدني.

٩-١ مفهوم تعارض أو تضارب المصالح في المجتمع المدني:

هو أي موقف يتأثر فيه صانع القرار - عضو مجلس الإدارة، أو أحد الموظفين - عند اتخاذ قرار تنظيمي، بمصلحة شخصية أو مالية أو غيرها، لا تتصل بمصالح المنظمة العليا. (**دانييل كورتز**).

٩-٢ تعريفات أخرى:

أ- **تضارب المصالح بوجه عام هو**: تأثر أكثر الشخصيات نزاهة بمصالحه الشخصية ومصالح المقربين منه على حساب المصلحة العامة.

ب- ينشأ تضارب المصالح عندما تؤثر الاهتمامات الشخصية أو المهنية لعضو المجلس أو الموظف على قدرته على وضع مصلحة المنظمة فوق مصلحته الشخصية. (**مركز دعم التنمية**).

جـ- **مفهوم تضارب المصالح في الجهاز التنفيذي الحكومي**: هو الوضع أو الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية أو استقلالية قرار موظف في الوظيفة العامة بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه هو شخصياً، أو أحد أفراد أسرته، أو أقاربه، أو أصدقاؤه المقربون، أو عندما يتأثر أداؤه للوظيفة العامة باعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة، أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق بالقرار. (هديل قزار).

٩-٣ مستويات التعامل مع مفهوم «تضارب المصالح» في المجتمع المدني:

تتعامل العديد من الأدبيات التي تناولت هذا المفهوم على أكثر من مستوى، هذه المستويات هي المستوى الأخلاقي للمفهوم، والمستوى القانوني للمفهوم، وكذلك التعامل مع المفهوم كأحد مؤشرات الفساد، أو باعتباره مفهوم يهدد الحكم الرشيد وتنطلق هذه المداخلات من واقع انتشار «تضارب المصالح» في جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك القطاع الخاص، وفي بعض مؤسسات المجتمع المدني، حيث تساهم المصالح الشخصية في تسيير المهام وتسريع إنجازها أو تحقيق مصالح لفئات على حساب فئات أخرى.

أ- **الجانب الأخلاقي لمفهوم تضارب المصالح**:

هناك مواقف عديدة يتعرض فيها عضو المجلس أو الموظف لمواقف تتضارب مصالح العمل مع مصالحه الشخصية، وهنا يكون الوازع الأخلاقي أساسي في ضمان عدم استغلال الموظف لموقعه. ولكن بشرط توافر آليات محددة، مثل تنبيه وتدريب الموظف على المواقف التي قد يتعرض فيها «لتضارب المصالح»، ومن المهم التركيز على ضرورة إشهار أية تعارض للمصالح والتنحي عن المهمة التي تتواجد فيها شبهة تعارض المصالح. (**هديل قزار**).

ويلتزم مجلس الإدارة أخلاقياً تجاه المنظمة غير الربحية التي يمثلها، لذا، فلابد من أن يتمتع أعضائه بالثقة التامة سواء من المنظمة أو من الجمهور، إلى جانب كونهم مسئولين مسئولية قانونية تتمثل في ضمان الإدارة الرشيدة لموارد المنظمة.

ويعتبر تضارب المصالح بمثابة انتهاكاً للثقة التي منحتها المنظمة لأعضاء مجلس الإدارة، أو لفريق العاملين.

ب- **الجانب القانوني**: يشكل وجود نص قانوني واضح يحمل تعريفاً لتضارب المصالح والمواقف التي يتوجب فيها على الموظف أو العضو إشهار معلومات متعلقة بالمهمة التي يقوم بها، بالإضافة إلى وضع عقوبات واضحة في حالة حدوث خلل ما، خطوة مهمة على طريق تجنب تضارب المصالح. وجود هذا النص القانوني أيضاً يوفر أداة في أيدي نشطاء المجتمع المدني لإثارة الوعي حول الظاهرة.

جـ- **تضارب المصالح كأحد مؤشرات الفساد**: تنطلق بعض دراسات تضارب المصالح من كون هذه الظاهرة أحد مؤشرات الفساد، وقد تمثل تهديد ضمني أو صريح للحكم الرشيد في المجتمع المدني جاء في التوصيات الرئيسية للتقرير العالمي حول الفساد لعام ٢٠٠٤:

* على الحكومات تفعيل القوانين المتعلقة بتعارض المصالح، بما فيها القوانين التي تشرع لإمكانية انتقال الموظف الحكومي إلى مؤسسات القطاع الخاص أو إلى الشركات التي تمتلكها الحكومة.
* رفع مستوى القوانين المحلية المتعلقة بالتمويل السياسي والإفصاح عن الأموال وتضارب المصالح وتقوية المؤسسات التنفيذية.

٤-٩ أنواع تضارب المصالح:

أ- **مصالح مادية**: وتشير إلى مصالح مادية مباشرة أو غير مباشرة، ويمكن الحصول عليها في شكل مالي أو كزيادة في أصول أو ممتلكات.

ب- **مصالح عملية**: وتشير إلى المصالح التي يمكن تحقيقها في العمل، سواء في القطاع العام، أو الخاص، أو المجتمع المدني، متمثلة في الحصول على تمويل، أو الحصول على علاوة أو ترقية أو جائزة أو الإشراف على مشروع مهم.

جـ- **مصالح إدارية**: متمثلة في تسهيل إجراءات المشروع أو الإسراع في إصدار قرار، أو الموافقة على تنفيذ مشروع أو تمويل معين.

«آليات» للتعامل مع تضارب المصالح في المجتمع المدني:

تركز القواعد القانونية - في العديد من البلدان - التي تحيط بموضوع تعارض المصالح على نوع واحد من التعارض هو التعارض الشخصي أو المالي، وفي كل الأحوال فإنه ليس هناك حل واحد لكل المنظمات لمواجهة مثل هذه الأمور ذات الحساسية.

وتحقيقاً لقدر أكبر من الوضوح فيما يتعلق بصنع القرار داخل المنظمة، فإنها تلجأ إلى تفصيل ذلك في سياساتها وآلياتها القانونية، من هذه الآليات:

الإفصاح: أي أن يعلن جميع أعضاء مجلس الإدارة والجهاز الإداري عن العلاقات أو الروابط أو المصالح التي توجد بينهم وبين الأطراف الأخرى التي تقوم بتنفيذ أعمال المنظمة.

غياب عضو مجلس الإدارة عن المناقشة والتصويت التي تتضمن مناقشة مصالح متضاربة

فعلية أو ضمنية والامتناع عن المشاركة في المناقشة والتصويت على القرارات الخاصة بهذا الشأن.

وضع آلية **للحفاظ على إمداد وإحاطة مجلس الإدارة** والمدير التنفيذي بالمعلومات. (مركز دعم، التنمية).

وضع **آلية لضمان المساءلة**، في حالة اكتشاف حالة تضارب المصالح.

٥-٩ الالتزام بالميثاق الأخلاقي لمؤسسات المجتمع المدني:

تعكس هذه الظاهرة ضرورة الاهتمام بالعودة إلى ميثاق أخلاقي أو مبادئ وقواعد أخلاقية تساهم في توجيه حركة مؤسسات المجتمع المدني وذلك لعدد من الأسباب أهمها:

أ- ضمان توجه هذه المؤسسات إلى تحقيق النفع العام بعيداً عن المصالح الشخصية.

ب- عدم ربحية هذه المنظمات تفرض وضع صياغة لضمانات قانونية وأخلاقية.

جـ- مواجهة حالات تضارب المصالح داخل مجالس إدارات هذه المنظمات.

د- ظهور ممارسات سلبية في ساحة المجتمع المدني وبعض أوجه الفساد، في مؤسسات ارتبط بها الدعوة والمطالبة بمحاربة الفساد.

هـ- وضع ضمانات للممارسة الديمقراطية والعمل الجماعي والحوار والتسامح في إدارة مؤسسات المجتمع المدني. (**أماني قنديل، ٢٠٠٤**).

د. إيمان حسن

لمزيد من التفصيل راجع:

- د.أماني قنديل، د.علي ليلة (محرران)، الإدارة الرشيدة للحكم في المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة:٢٠٠٧).
- تقرير البنك الدولي عن "تعزيز التضمينية والمساءلة"، (٢٠٠٤).
- Williom, David and Yovery, Governance :The world bank and Liberal Theory, Political study, Vol72, NoH, (2001).

الفصل السابع

مفاهيم رئيسية في تشريعات المجتمع المدني والمواثيق الأخلاقية



أ- مفاهيم رئيسية في تشريعات المجتمع المدني

١-١ التعريف :

عكست تشريعات المجتمع المدني في كل بلاد العالم ، وبدرجات متفاوتة ، قواعد قانونية رئيسية تحكم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة من جانب، والمجتمع المدني والمجتمع ككل والرأي العام من جانب آخر، كما أن بعض التشريعات أصبحت تتضمن قواعد قانونية حديثة تحدد علاقة المجتمع المدني - على مستوى بلد معين - بالمجتمع المدني العالمي .

ومن منظور آخر ، فإن التشريعات هذه ، وبدرجات مختلفة ، تعكس مبادىء principles وقيمًا Values، تشكل ما نتعارف عليه بأنه ميثاق أخلاقي Code Of ethics . ويمكن تعريف تشريعات المجتمع المدني ، بأنها "مجموعة من القواعد القانونية التي تحدد علاقة منظمات المجتمع المدني بمختلف الأطراف (الدولة، المجتمع، المانحين)، وتسعى إلى تجسيد مبادىء وقيم وأخلاقيات تحتفظ بجوهر المجتمع المدني من حيث إنه إرادي ، تطوعي ، مستقل ، لا يسعى للربح ، يهدف إلى النفع العام " (قنديل ، ٢٠٠٧) .

١-٢ تطور الاهتمام العالمي بالتشريعات :

لقد عبر العمل العلمي المهم ، الذي قدمه ليستر سالمون ، ومجموعة باحثين من دول العالم (ومن بينهم الكاتب) ، عام ١٩٩٧ ، عن القيمة المضافة Added Value، من الاقتراب السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، لتشريعات منظمات المجتمع المدني ، إزاء ما أطلق عليه في مقدمة الكتاب "ثورة الجمعيات"، يشير سالمون إلى أن:

"تصاعد الشركات متعددة الجنسية والعولمة التي تصاعدت في اتجاه كل أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، قد دفعت إلى حد كبير نحو تزايد مستويات التمويل عبر الحدود وأثارت اهتمام منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي والحكومات ، والشركات العالمية .. وهو أمر يدفع إلى تيسيير هذا النشاط ، عبر الحدود ".

إن في مقدمة هذا الإصدار العالمي المقارن ، وفي عام ١٩٩٧، ما يشير إلى أن رؤية وتقييم تشريعات المجتمع المدني - وفي إطار العولمة التي كانت تتشكل ذلك الوقت عام ١٩٩٧ - سوف تشهد هي الأخرى "عولمة "، وضغوط قوى خارجية ، تضع في النهاية مجموعة قواعد قانونية ومبادىء أخلاقية مركزية Centeral، على صعيد المجتمع المدني، وسوف تسمح بكسر الحواجز التقليدية " لمفهوم سيادة الدولة "، وتدخل قوى خارجية وداخلية في صياغات مختلف القواعد التشريعية .

ومن ناحية أخرى ، ومنذ السنوات الأخيرة في الثمانينيات من القرن العشرين ، برزت "سلسلة " من الدلائل التشريعية الموجهة والمنظمة للمجتمع المدني ، من عدة جهات وترجمت إلى كل لغات العالم ، ومن بينها اللغة العربية ، لنشر المباديء والقيم الرئيسية التي ينبغي أن تتضمنها تشريعات المجتمع المدني . من أهمها - بالإضافة إلى الدراسة المذكورة التي صدرت عن جامعة جونز هوبكنز - الدليل التشريعي للبنك الدولي ، والدليل التشريعي لمنظمة سيفكس العالمية ، ودليل مركز دراسة تشريعات القطاع غير الربحي (في الولايات المتحدة الأمريكية) .

في نفس السياق ، فإنه غني عن البيان ، أن العقد الأخير من القرن العشرين ، الذي شهد

التصاعد غير المسبوق في حجم وأهمية منظمات المجتمع المدني ، قد فرض على "الأجندة العالمية" ما تم طرحه في وثائق ومؤتمرات الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل العالمية باسم: "Enabling Environment"، أي البيئة المهيئة والذي يتضمن بشكل رئيسي قوانين لمنظمات المجتمع المدني، تيسر عمله وتزيل المعوقات التي تؤثر بالسلب ، على دوره وأدائه .

٣-١ تطور الاهتمام العربي بتشريعات المجتمع المدني :

في إطار تصاعد الوعي بدور منظمات المجتمع المدني العربي في عملية الإصلاح ، وفي السياق العالمي سابق الذكر الذي أثر بالإيجاب على نشطاء المجتمع المدني ، برزت ضغوط عديدة من جانب قطاعات من المجتمع المدني (خاصة ذات التوجه الحقوقي الدفاعي) ، لتغيير التشريعات المنظمة للمجتمع المدني .

ومن جانب آخر ، كانت هناك ضغوط خارجية ، على بعض الحكومات العربية ، لتغيير التشريعات ، تنطلق من رؤية تقييمية سلبية لأغلبها ، وترى أنها تتنافى مع المواثيق الدولية ، والحريات.

أدى تفاعل الضغوط الداخلية والخارجية ، إلى إحداث بعض التغييرات في تشريعات المجتمع المدني (وتحديداً الجمعيات الأهلية) ، في بعض الدول العربية ، أبرزها مصر (١٩٩٩ ثم ٢٠٠٢ ثم إعادة نظر وتوجه للتغيير ٢٠٠٧) ، واليمن (٢٠٠٠) ، والمملكة المغربية (٢٠٠١)، وبعض دول مجلس التعاون الخليجي .. **ويظل السؤال هو إلى أي حد اتفقت هذه التغييرات ، والأخرى المحتملة ، مع جوهر المفاهيم العالمية للقواعد القانونية والمباديء الأخلاقية؟**

من المهم الإشارة إلى أن الساحة العربية، في السنوات الأخيرة، قد شهدت هي الأخرى، اهتماماً غير مسبوق بإصدار دلائل تشريعية موجهة للتأثير على التشريعات ، التي تتعلق بمنظمات المجتمع المدني، أبرزها وأحدثها الدليل التشريعي العربي، الذي صدر عن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، عام ٢٠٠٧ (خليل، ٢٠٠٧) والذي اتسم بالشمول، والرؤية النقدية للتشريعات العربية في ضوء المواثيق العالمية، وصدرت قبل ذلك بيانات عربية- مصدرها تجمعات نشطاء المجتمع العربي- تركز على المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تقود التشريعات (عمان ٢٠٠١)، (بيروت ٢٠٠٢).

٤-١ المفاهيم الرئيسية في تشريعات المجتمع المدني :

عدم السعي إلى الربح Nonprofit، هو أول مفهوم قانوني يتم تضمينه في كل التشريعات (العربية والعالمية) لكي يؤكد ويبرز الطبيعة الخاصة لمنظمات المجتمع المدني . وفي هذا الإطار ، فإن عدم الربح Nonprofit تترتب عليه ، مجموعة من القواعد القانونية والمباديء الأخلاقية (التي تسعى بعض التشريعات لتضمينها) التي توفر ضمانات عدم السعي إلى الربح.. من بينها مثلاً القواعد الخاصة بالنشاط الاقتصادي لبعض هذه المنظمات ، ومنها تجنب تضارب المصالح ، وعدم توزيع الأرباح – إن تحققت – على أعضاء مجالس الإدارات ، وتوجيهها إلى تطوير برامج المنظمة بالإضافة إلى الرقابة المالية .

الإدارة الذاتية Self Governed

هو مفهوم آخر تتضمنه أغلب التشريعات العالمية الحديثة ، سواء تم النص عليه مباشرة، أو بأسلوب غير مباشر ، من خلال قواعد قانونية تحدد "الحكم" Governance في المنظمات، وتحديداً من خلال مجلس الإدارة، والرئيس ، والجمعية العمومية، واللجان ، والانتخاب وغير ذلك من ضمانات ، تحقق "الإدارة الذاتية " لمنظمات المجتمع المدني ، أو ما يمكن أن نطلق عليه "استقلالية المجتمع المدني" . والأخيرة حين تطالب بها منظمات المجتمع المدني ، فهي تشير إلى استبعاد النصوص القانونية التي تمس هذه الاستقلالية من ناحية ، أو الإجراءات السياسية الفعلية التي تتخذها بعض الحكومات ، لحصار أنشطة بعض المنظمات (الحقوقية تحديداً)، بمعنى آخر فإن مفهوم "الإدارة الذاتية" والذي يحقق الاستقلالية للمنظمة، لا يتعلق فقط بمبادئ قانونية، وإنما يمتد إلى مدى ما يتحقق في الواقع.

مفهوم "حظر النشاط السياسي":

هو مفهوم أو قاعدة قانونية متداولة في كل تشريعات العالم ، وبمعنى محدد وهو عدم الانخراط في أنشطة تأييد حملات انتخابية لصالح حزب معين ، أو مرشح محدد ، وعدم إنفاق أي أموال من منظمات المجتمع المدني - والتي بحكم القانون تتوجه للنفع العام - لصالح أي حزب أو تيار سياسي أو لصالح فرد معين" إذن حظر النشاط السياسي ، وبالمعنى السابق ، هو قاعدة قانونية ينبغي أن تحترمها المنظمات ، وهي متواجدة في كل التشريعات ، وهناك ضمانات أخرى - يحددها التشريع - لحظر النشاط السياسي ، تتراوح ما بين "جزاءات" تتضمنها تشريعات بعض دول العالم (منها الولايات المتحدة الامريكية) ، في حالة تواجد النشاط السياسي وإنفاق المال عليه وتواجد البراهين والاثباتات ، (التي تدفع بالمحكمة إلى توقيع جزاءات متراوحة) وتمتد إلى تصفية المنظمة .. ولكن من المهم هنا ألا يختلط المبدأ القانوني السابق (أي حظر النشاط السياسي) مع أنشطة بعض المنظمات الحقوقية والدفاعية Advocacy في مجال حقوق الإنسان، والديمقراطية والثقافة المدنية ، أو في السعي للتأثير في التشريعات المرتبطة بها ، وينبغي أن يتضمن القانون ذاته المفهوم المحدد لحظر النشاط السياسي ، والمتوافق حوله عالمياً.

المنفعة العامة Public benefit

تنص كل التشريعات ، على توجه منظمات المجتمع المدني لتحقيق النفع العام ، وهذا المفهوم يشير إلى طبيعة منظمات المجتمع المدني ذاتها ، وإلى معيار رئيسي (تناولته الموسوعة من قبل) يميز أهداف المنظمة ، باعتبارها إرادية ، تطوعية، لا تهدف إلى الربح ، وبالتالي فإن أي "مداخيل" تحققها من نشاط اقتصادي أو بيع خدمات وسلع، لا يستفيد منه أعضاء المنظمة ، وإنما يتوجه لمنفعة المجتمع ككل أو فئات وشرائح مهمة أو لتطوير أداء ودور المنظمة ذاتها .

فتح مجالات النشاط Open activities

ترتبط هذه القاعدة القانونية ، بالتشريعات العالمية الحديثة في العالم (وفي بعض تشريعات الدول العربية منها اليمن ومصر والمغرب) ، وهي تعني تجنب تواجد نصوص قانونية تحدد مجالات

النشاط (باستثناء حظر النشاط السياسي سالف الذكر والمحدد) .. هذه القاعدة القانونية ترتبط بعدة أمور ، **أولها**: الصفة الإرادية التطوعية في عمل المجتمع المدني . **ثانيها**: المرونة في التشريع لكي يتماشى مع تغير الاحتياجات والقضايا المجتمعية . **ثالثها**: التوافق مع مبدأ الحرية في اختيار نشاط المنظمة ، وفي حدود المبادىء والقوانين . **رابعها**: تجنب الإقصاء أو التهميش لأية فئة في المجتمع .

التصفية Liquidation

يشير المفهوم إلى إنهاء الوجود المادي والقانوني للمنظمة (سواء مؤسسة أهلية قائمة على تخصيص مال أو جمعية قائمة على بناء عضوية واشتراكات وتدبير التمويل) . هذا الإنهاء أو التصفية قد يكون بإرادة المنظمة ذاتها ، أو قد يكون عن طريق سلطة القضاء (المحكمة) ، بناءً على دعوى أفراد أو جماعات حيث تتواجد مبررات قوية ، أو بناءً على طلب الحكومة (ولكن الحل بيد القضاء) ، وأخيراً قد يكون في بعض التشريعات عن طريق السلطة التنفيذية (الحكومة) وهو الأمر الشائع في الغالبية العظمى من الدول العربية (ومنها مصر)، وحيث تطالب منظمات المجتمع المدني العربي بالالتجاء إلى القضاء كسلطة مستقلة، وهو مبدأ متوافق حوله عالمياً .

"التصفية" يحدد التشريع أسبابها ، والقواعد القانونية غالبا ما تتضمن المبررات التي تدعو إلى ذلك ، والإجراءات المالية والإدارية لعملية التصفية . في الدول العربية ، هناك توسع شديد في أسباب حل منظمات المجتمع المدني ، ويبدو جزاء قوي أي عقاب ، من جانب الحكومة ، في أحوال متعددة وكثيرة، لا يتناسب فيها الجزاء مع الفعل (مثال التصفية أو الحل في مصر للانضمام لشبكات دون موافقة الحكومة) وبعض التشريعات العربية تضع مبررات مرنة واسعة يصعب تعريفها ، مثل الاعتداء على " النظام العام " أو " قيم المجتمع " أو الآداب العامة وتستند عليها لحل المنظمة أو تصفيتها، وهو الأمر المخالف للمواثيق العالمية، والاتجاه التشريعي الحديث، خاصة في ضوء المرونة الشديدة للمفاهيم المذكورة.

متطلبات التسجيل Requirements of registration

هو مفهوم قانوني ، يتواجد في كل التشريعات العالمية ، يحدد الوثائق والأوراق المطلوبة للتسجيل الرسمي ، والجهة التي تتلقاها ، والإجراءات التي تتخذ ، بالإضافة إلى فترة زمنية محددة ، لإثبات الاعتراف القانوني ، أو الشخصية القانونية للمنظمة التي تهيئها لممارسة النشاط .

الإجراءات والمتطلبات ، تتضمن أيضا، توفير الحد الأدنى في القانون، من الاشخاص المؤسسين والشروط التي يمكن أن ترتبط بذلك (قد يكون بينها في بعض الدول العربية استبعاد فئات أو أشخاص..) **وكلما اتسمت المتطلبات Requirements بالمحدودية والمرونة ، كلما اكتسب تشريع منظمات المجتمع المدني ، سمة تشجيع العمل التطوعي** . ومن المهم الإشارة إلى تنوع متطلبات التسجيل واختلافها من مكان إلى آخر ، ففي البرازيل – على سبيل المثال– لا توجد أية متطلبات بخلاف النظام الأساسي ومجلس الإدارة ، والجمعية العمومية ، ويتم الترخيص لها مباشرة من الهيئة القضائية (نفس الأمر في المجر) ، في دول أخرى مثل بريطانيا فإن التسجيل وجوبي

فقط بالنسبة للمنظمات الخيرية Organizations Charitable، وتحصل على صفة النفع العام مباشرة ، بينما التسجيل اختياري للمنظمات الأخرى . وتأتي حالة اليابان فيما تعلق بمتطلبات وإجراءات التسجيل ، لتقف نموذجًا منفردًا ، في تشديد الإجراءات والمتطلبات، والاقتصار على "منظمات النفع العام " ولها شروط قاسية ، من بينها توافر رأس مال مرتفع إلى حد كبير .. **الخلاصة إذن** أن تشريعات المجتمع المدني تتضمن مفهوم المتطلبات Concept requirement وتتفاوت هذه المتطلبات للحصول على الاعتراف القانوني من بلد إلى آخر .

ضوابط التمويل Fund Raising restrictions

كل التشريعات الضابطة للمجتمع المدني ، تتناول ضوابط التمويل ، فهي تحدد مصادر التمويل الداخلية (من رسوم عضوية ، وهبات ، وتبرعات ، وعائد بيع سلع / خدمات ،..إلخ). وتضع ضوابط على التمويل الخارجي ، تتراوح بين الحصول على موافقة مسبقة ، أو فتح حساب خاص بمراقبة الحكومة ، أو مجرد الإبلاغ.

"الضوابط" في تشريعات المجتمع المدني، تستند على فلسفة منظمات المجتمع المدني ذاتها، من حيث عدم الربحية ، والتوجه للنفع العام، **وحسم ما يعرف "بتحديد المنافع الشخصية"**. وهذه الضوابط تتضمن اجراءات المراقبة والمحاسبة من جانب الحكومة ، ومن جانب المجتمع أو الرأي العام ، وهي تتجه إلى إعلاء قيمة الشفافية (والتي ستشير إليها ضمن الضوابط الأخلاقية التي تشدد عليها التشريعات، أو تستند عليها لمراقبة المجتمع المدني) .

المساءلة والمحاسبية Accountability

تقودنا ضوابط التمويل ، أو تدبير التمويل (داخليًا وخارجيًا) ، إلى الإشارة إلى مفهوم آخر تتضمنه التشريعات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني ، وهو "المساءلة" و"المحاسبية". الأول يعني إقرار حق الجمعية العمومية ومجلس الإدارة " لمساءلة " الأعضاء في حالة مخالفة التزاماته ، وإقرار حق الرأي العام أو المجتمع في مساءلة المنظمة ، إزاء أي موقف أو تصرف يتضمن شبهة الإخلال بالمسئولية والمساس بالأخلاقيات . **بينما يشير مفهوم المحاسبية Accountability، وفقا لما تشير إليه Patricia Rogers إلى أنه حالة state أو عملية process تجعل فيها الشخص أو الجهة المسئولة عن الحسابات ، ملتزمة بتبرير أو تفسير فعل ما ".. والمحاسبية هنا ، هي منطق التقييم "** ، ولكن هناك تنوعًا في الشخص أو الجهة المطلوبة لمخاطبة من ؟ وبأي خصوص ؟ ومن خلال أي آليات ؟ وما نتائج هذه المحاسبية " ؟

المحاسبية إذن هي " فعل أكثر قوة من المساءلة، حيث يتضمن التشريع تحديد المسئولية في شخص أو جهة ، وخضوعه والتزامه أمام جهة محاسبة ، وفي موضوعات محددة ، ومن خلال آليات يتضمنها القانون تصل إلى أفعال جزائية ".

الإعفاءات والمزايا Exemptions and Privileges:

وهو مفهوم آخر تستخدمه تشريعات المجتمع المدني ، وهو يشير إلى "مجموعة قواعد قانونية توفر مزايا واعفاءات ضريبية . لمنظمات المجتمع المدني ، باعتبارها غير ربحية ، وتطوعية ، وتستهدف النفع العام ، وتسهم في تخفيف الأعباء

عن الحكومة".. وفي هذا السياق ، فإن كل القوانين تنص على إعفاءات ضريبية معينة ، تتمتع بها المنظمات لتخفيف نفقات إدارتها، وإعفاءات أخرى ضريبية يتمتع بها المتبرع على دخله ، وتتمتع بها المؤسسات - من بنوك وشركات خاصة- وهي تقدم التبرع.. **والاتجاهات التشريعية الحديثة في دول العالم، تستخدم السياسة الضريبية وآلياتها ، "لحفز العطاء والعمل التطوعي ، وأحيانا تكون ضمن آليات الجزاءات أو العقاب"** . على سبيل المثال فإن تخطي قواعد القانون في الولايات المتحدة الأمريكية ، من جانب إحدى المنظمات التطوعية ، يؤدي إلى حرمانها من جزء (أو كل) من المنافع الضريبية .

هناك مزايا أخرى مثل الإعفاءات الجمركية ، والدعم المادي من الحكومة ، والدعم الفني الذي يبدو في شكل توفير عمالة فنية للمنظمات غير الربحية تتحمل الحكومة نفقاتها . وغني عن القول أن المنافع من الإعفاءات ، تختلف من بلد إلى آخر.

١-٥ المفاهيم القيمية والأخلاقية Ethical concepts التي تسعى التشريعات لتحقيقها

عدم تضارب المصالح

المبدأ الأول الأخلاقي والقيمي ، الذى تسعى تشريعات المجتمع المدني إلى تجسيده ، هو عدم "تضارب المصالح" وهو من الضمانات القانونية التي تكفل عدم السعي إلى الربح ومن الضمانات الأخلاقية لعدم تحقيق مكاسب وفوائد شخصية، ناتجة عن انخراط الشخص أو مجموعة أشخاص، في منظمة تطوعية ، تستهدف النفع العام". من أهم هذه الضمانات عدم توزيع أرباح أو أموال على أعضاء مجلس الإدارة (أو الجمعية العمومية)، وهو قيد يعرف باسم Non Distribution constraint، وقيد آخر يتمثل في وضع أجور ملائمة أو مناسبة للعاملين (ويتحدد بمتوسط المرتبات لنفس الكفاءات في موقع المدير التنفيذي مثلا في بلد معين)، وكذلك فإن النفقات الإدارية للمنظمة لا تشكل أكثر من ٣٠٪ من الإنفاق (عادة تتراوح بين ١٥ و٣٠٪)، وعدم توظيف أحد أعضاء مجلس الإدارة في موقع المدير التنفيذي ، إلا باشتراطات معينة ، منصوص عليها .

الشفافية Transparency

هي إحدى القيم الأساسية ، في منظومة أخلاقيات المجتمع المدني ، والتي تسعى التشريعات الحديثة إلى بلورتها ، في صورة قواعد ونصوص قانونية . "يقصد بالشفافية الإفصاح والمكاشفة ، وتوفير كل المعلومات والبيانات ، وضمان تدفقها بين الأطراف ، وعدم حجبها عن الرأي العام" .

"**الشفافية**" هي أحد المصطلحات التي اخترقت قواميس وممارسات كل دول العالم ، وأصبحت مكونًا رئيسيًا في الخطاب السياسي الرسمي ، وخطاب المجتمع المدني والرأي العام ، وقد بدت أحد مصطلحات العولمة في العشر سنوات الأخيرة، وقد يوظفها أحد الأطراف في صراعه أو معارضته للطرف الآخر .

ومن منظور تشريعات المجتمع المدني ، فإن وضع ضمانات تكفل تحقيق الشفافية، يفرض الإعلان عن الميزانية ومصادر التمويل ، والانفاق ، ويفرض أيضا احترام مبدأ "عدم تعارض المصالح"، والإعلان عن أي موقف يمس المنظمة قد ترتبط به شبهة المنفعة الشخصية ، وكذلك حق الرأي العام في الاطلاع على تقارير المنظمات ، والالتزام

بالحقائق (راجع تفصيلاً بالموسوعة مبدأ الشفافية).

احترام المنتفعين

- وهو مفهوم أخلاقي قيمي ، يعني رضاء الفئات المستهدفة أو المنتفعة بخدمات المنظمة ، من حيث النوعية ومن حيث احترام الكرامة Dignity الإنسانية، والمنتفعون قد يكونون مجموعة واحدة في نفس الإطار الجغرافي ، أو مجموعات مختلفة، وينبغي أن تقدم لهم الخدمة service في إطار المساواة ، بالإضافة إلى تقديم "نوعية" عالية من الخدمة.

المصداقية Credibility والثقة Trust

يرتبط بما سبق تحقيق المصداقية ، وهي تترتب على وترتبط بمدى الصلاحية أو أداء العمل بكفاءة، بما يؤدي إلى الثقة **Trust** في المنظمة التي تقدم الخدمة .

◆ **د. أماني قنديل**

لمزيد من التفاصيل راجع :

- د. أماني قنديل ، مشروع قانون الجمعيات المصري في السياق العربي والدولي ، جماعة تنمية الديموقراطية ، (القاهرة :١٩٩٩).
- عبد الله خليل ، الدليل التشريعي العربي للمنظمات الأهلية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، (القاهرة: ٢٠٠٧) .
- Lester M. Salmon, Guide To Nonprofit Law, Johnwiley & Sons, inc, New York, 1997.
- Hand Book on good Practices for Law Relating to NGOs, Washington, World Bank(1997).

٢- مواثيق الشرف الاخلاقية Code of Ethics

٢-١ لماذا الحاجة إلى المواثيق الاخلاقية؟

شهدت السنوات الأخيرة زيادة **هائلة في أعداد وأنماط منظمات المجتمع المدني إلى جانب تصاعد أهمية الدور الذي تلعبه، وفي تأثيرها على السياسات العامة**. كما أصبحت تلك المنظمات تقوم بالمبادرات التي كانت تقع حصري من قبر على عاتق الحكومات والمؤسسات الربحية، وذلك بما تلعبه من أدوار محورية في حياة الأفراد والمجتمعات على حد سواء بما تقدمه من خدمات إنسانية وذلك على مستوى العالم كله.

ومع ازدياد أهمية المنظمات ازدادت أيضًا مسئولياتها والتزاماتها، فعليها أن تلتزم في أدائها بمعايير كالشفافية، والأمانة، والمحاسبية، والأخلاق، وعدم التلاعب بالمواقف من أجل مصالح فردية لأعضاء مجالس إداراتها أو العاملين فيها. كذلك عليها أن تتسم بالحيادية فتتجاوز إشكالية الأصل والعقيدة والأثنية، وأيضًا الاختلافات الثقافية والسياسية، واحترام حقوق الإنسان. كما أن عليها التزامًا أيضًا بألا تأخذ مواقف مع أية حكومة من أجل تحقيق منفعة ذاتية للمنظمة. كما أنها يجب أن تتعامل بجدية في كل ما يخص الأصول المالية للمنظمة، وعدم إساءة استخدام المال العام من أجل أهداف نفعية شخصية.

يجب أيضًا أن يكون لديها نظام للحكم الجيد Good Governance، وتتمتع باستقلالية عالية. وبصفة عامة عليها تكريس نفسها من أجل الآخرين، وأن تفعل ذلك وفقًا لأعلى مستوى أخلاقي وسلوكي للأداء.

وفي هذا الصدد يرى "آلان فولر Alan Fowler" في كتابه "Striking a Balance" أهمية وضع المواثيق الأخلاقية للمنظمات، "لأنه للأسف يوجد لاعبون متعددون ضمن المجتمع المدني يتسمون باللا مسئولية واللا أخلاقية"، حتى أنه أطلق

مسميات عديدة على المنظمات التي تحيد عن أهدافها، وذلك للتعريف بعدة أشكال من المنظمات المدعية، من أهم ما ذكره Fowler:

- Congo ويعني بها المنظمات التجارية "Commercial NGOs".
- Fango أي المنظمات غير الحقيقية "Fake NGOs".
- Cringo أي المنظمات الإجرامية "Criminal NGOs".
- Gongo أي المنظمات التي تملكها الحكومة "Governement own NGOs".
- Mango أي منظمات المافيا "Mafia NGOs".
- Pango أي المنظمات غير الجادة "Party NGOs".

وهو يرى أن "كل أشكال هذه المنظمات لا تعرف ولا تطبق أدنى مستوى للمعايير التي يجب أن تراعيها وتطبقها عند ممارستها لأنشطتها وأسلوب إدارتها وحكمها، ومن ثم فهي في حاجة ملحة لمواثيق الأخلاق والسلوك".

من ناحية أخرى فإن كل منظمات المجتمع المدني، حتى أكثرها التزامًا ومصداقية تستطيع أن تستفيد من ميثاق العمل الأخلاقي "أو الشرف الأخلاقي" الذي يحدد بأسلوب منتظم الممارسات الأخلاقية والمعايير المقبولة في الأداء.

إن تبني المنظمة لميثاق أخلاقي مناسب، لا يعود عليها بالفائدة فحسب، وإنما يعمل كموجه **Guide** للممولين والمستفيدين، ويعظم من إدراكهم لجدية عمل المنظمة وحفاظها على المعايير السلوكية العليا. وبذلك تساعد مثل هذه المواثيق الشركاء في التفرقة بين المنظمات الجادة والمنظمات المدعية وغير المسئولة وتجنبها.

ولكن، وفي ضوء تصاعد الاهتمام بالمواثيق الأخلاقية، من المهم الإشارة إلى أن هناك عدة عوامل أدت للظهور المكثف لها وذلك منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي وأوائل التسعينيات، وبصفة خاصة تلك المواثيق الخاصة بالمنظمات العالمية الإغاثية.

وأول هذه الأسباب هو وجود عدد ضخم للمنظمات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية والتي تعمل في مناطق الصراع في العالم. وقد كان ظهور الميثاق الأخلاقي لمنظمة الصليب الأحمر نتيجة مباشرة، لعمل هذه المنظمات في مناطق الصراعات والنزاعات المسلحة والكوارث الإنسانية، والاحتياج إلى تواجد آليات واضحة لتحقيق الجودة، والحيادية، والتعامل مع منظمات أخرى إغاثية في نفس المنطقة.

ثانيها ازدياد الوعي بالمشكلات الناتجة عن العمل الاغاثي أوقات الحروب، وتنامي الإحساس لدى الكثيرين بأن المساعدات قد تزيد من إشعال الصراعات، حيث تقوم بعض منظمات المجتمع المدني بمساندة طرف دون آخر، والتمييز في العمل التطوعي.

ثالثها: ازدياد أعداد المنظمات غير الحكومية التي تعمل في وسط الصراعات وعادة في مناطق تتداعي الدولة فيها، وهو ما يعني الحاجة إلى "وجود بنية حامية" سواء للعاملين في الوكالات الإغاثية أو للمدنيين.

رابعها: أدي كل ذلك إلى أهمية وجود مواثيق أخلاقية تحدد أسلوب العمل لكل الأطراف المشاركة وخاصة ما يتعلق بتوافر مفهوم المحاسبية، وعلى الرغم من أن المحاسبية مفهوم مباشر وواضح إلا أنه متعدد الجوانب بالنسبة

للمنظمات غير الحكومية -وهي العمود الفقري للمجتمع المدني- فالمنظمات تحاسب أمام المستفيدين المحتملين، وأمام الممولين، وأيضًا أمام الإطار التشريعي الذي يحكم المنظمات سواء في داخل الدولة التي تنتمي لها المنظمة أو الدولة التي تقوم بعمليات الإغاثة والمساعدة.

كذلك فهناك محاسبية أمام القانون الإنساني الدولي، فبالرغم من أن وكالات الإغاثة الإنسانية لم توقع على معاهدات جنيف إلا أن جزءًا من هذه المعاهدات يشمل المساعدات الإنسانية والتي يجب أن تكون منصفة وعادلة وحيادية. ولذلك فإن المحاسبية لدى الوكالات في مواجهة الجهات المتعددة التي تقف أمامها تمثل مصدرًا للخلط، ومواجهة هذه الإشكالية تكون عن طريق وضع "المواثيق الأخلاقية" كمرشد وموجه لكل الأطراف.

٢-٢ التعريف بمفهوم الميثاق الأخلاقي

تعني الأخلاق Ethics "نظامًا للسلوك مبني علي واجبات أخلاقية عامة، والتزامات تشير إلي الكيفية التي يجب أن يكون عليها سلوك الفرد. كما ترتبط أيضًا بالقدرة على التمييز بين الجيد والسيئ، والصواب والخطأ، والسليم وغير السليم"(The Josephson Institute for Ethics).

ويعني مفهوم الميثاق "أي نظام مقبول يتكون من مجموعة من القواعد واللوائح تخص فئة محددة (مثل الميثاق الطبي الذي يحكم أخلاق المهنة لدى الأطباء) وهو يحكم سلوك أعضاء المهنة أو المجموعة التي توافقت حوله ومن ثم فإن تعريف الميثاق الأخلاقي لمنظمات المجتمع المدني هو "مجموعة المبادئ الأخلاقية التي توجه سلوك وأداء المنظمات غير الحكومية، وهو بمثابة المعايير والقواعد الأساسية لإدارة الحكم والمحاسبية واتخاذ القرار".

وتشير د.أماني قنديل (٢٠٠٢) إلى أن "ميثاق الشرف الأخلاقي للمجتمع المدني هو مدونة لسلوك هذه المنظمات - سواء العاملين أو المتطوعين- والتي يتم التوافق حولها لكي تحدد وتوجه وترشد أداء المنظمة في علاقتها بالمنظمات الأخرى، والفئات المستفيدة، والجهات المانحة، والحكومات. وهي تضم مجموعة من المبادئ التي تتفق مع طبيعة المجتمع المدني، من حيث الطوعية، واللاربحية، والاستقلالية والتوجه إلى النفع العام.

٢-٣ العولمة وتصاعد الاهتمام بالأخلاقيات الكونية

تناولت الموسوعة في فصلها الأول (السيد يسين، د.أماني قنديل) المجتمع المدني في إطار الخريطة المعرفية، وكانت أحد الموضوعات المهمة التي تم تناولها، تتحدث عن صعود "قيم كونية"، أو أخلاق كونية، وأن هناك عددًا كبيرًا من المعاهد الأخلاقية، منذ التسعينيات في القرن العشرين، كانت تجتهد في صياغة "الأخلاق الكونية" في القرن الحادي والعشرين.. ما الذي يعنيه ذلك؟

- يعني أن **العولمة التي كسرت الحدود التقليدية بين دول العالم**، قد أثرت في اتجاه تصاعد مواثيق شرف أخلاقية Code of ethics تتخطى الحدود، وتتعامل مع ظاهرة المجتمع المدني العالمي (راجع هذا المفهوم في الموسوعة).
- يعني ذلك أيضًا أن عولمة **أخلاقيات أو قيم المجتمع المدني، هو أمر يتوافق تمامًا مع عولمة التشريعات** وفي هذا السياق فقد أشرنا في هذا الفصل (القسم الأول منه) أن هناك مبررات

قوية صاحبت الدعوة إلى "عولمة قواعد قانونية"، تيسر حركة التعامل فيما بين منظمات المجتمع المدني- عبر الحدود- وهو ما أدي إلى بزوغ دلائل تشريعية، في العقد الأخير من القرن العشرين، تسعى إلى التوافق حول قواعد قانونية واحدة أو متقاربة، للمجتمع المدني.

إن عولمة القوانين- كما تشير قنديل (المجتمع المدني العالمي، ٢٠٠٢)- هي البعد المكمل لعولمة القيم، والتي تقود عمل منظمات المجتمع المدني، في العلاقة بالفئات المستهدفة، والدولة، والمؤسسات والجهات المانحة.. وهنا مهم التنبيه إلي أنه "ينبغي أن نكون على درجة عالية من الوعي بأن كل ذلك هو جزء من عمليات العولمة، وهي في أحد أركانها مخرجات لمؤسسات اقتصادية عالمية، وفي جزء آخر مخرجات لجهود الآلاف من منظمات المجتمع المدني في العالم لتعكس- في جانب منها- الاستقلالية والخصوصية الثقافية وقضايا التنمية في المقام الأول".

لعل ما سبق يبرر، ويفسر، تواجد ٨٣ ميثاق شرف أخلاقيًا لمنظمات المجتمع المدني حتى عام ٢٠٠٢، ثم تصاعد عدد هذه المواثيق الأخلاقية، في مطلع عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ١٢٠ ميثاقًا أخلاقيًا في مختلف دول العالم.. **ولأننا لن "نعيش القرن الحادي والعشرين بأخلاق القرن العشرين"، كما يشير معهد الأخلاقيات الكونية، فقد حدث تصاعد وتنوع مذهلين في المواثيق الأخلاقية.**

القضية المهمة هنا تتلخص في سؤال واحد، طرحه أ. السيد يسين عام ١٩٩٨ (الزمن العربي والمستقبل العالمي)، **وهو ما المصادر التي تستمد منها هذه القيم الكونية، والتي نستند عليها في مواثيق أخلاقية؟**

نحن إزاء إشكالية كبرى تمس الأخلاقيات الكونية، وتحديدًا، مواثيق الشرف الأخلاقية للمجتمع المدني، ويمكن تحديد أبعاد هذه الأشكالية -بإيجاز- على النحو التالي:

البعد الأول هو أن المجتمع المدني، سواء على المستوى الوطني، أو الإقليمي، أو العالمي لا يشكل كتلة متجانسة من منظور الانتماء الاجتماعي، والثقافي، ومن منظور الحجم ومجال النشاط وغيره.. أي أنه حتى من منظور "الفاعلية"، يختلف من بلد إلى آخر، وداخل نفس البلد.. **وتصبح الإشكالية، كيف يتحقق التوافق حول "القيم المركزية" في مواثيق الشرف الأخلاقية؟** وهل المنظمات "الأكثر فعالية" و"قوة" هي التي سيكون لها اليد العليا؟

البعد الثاني في الإشكالية، هي أن هناك مصادر تمويل كبرى، من جانب مؤسسات عالمية وحكومات، تنتمي إلى "الشمال المتقدم".. ويصبح السؤال هو هل يمكن أن تهيمن وتسود ثقافة الشمال على الجنوب؟

البعد الثالث، يتعلق بمدى انسجام النسق القيمي- الأخلاقي- الكوني، مع العولمة كظاهرة اقتصادية، وسياسية، وتكنولوجية؟.. المغزي هنا أن ظاهرة العولمة في تجلياتها الاقتصادية، تحول العالم إلى سوق رأسمالية واحدة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تهميش فئات كبيرة من سوق العمل، ومزيد من الافقار للفقراء.. هل المواثيق الأخلاقية للمجتمع المدني، قادرة على ارساء العدالة، أم أنها تتوجه نحو التعامل مع الآثار السلبية للعولمة، ومن ثم تصبح إحدى آلياتها؟

أما البعد الأخير في الإشكالية، فهو يتعلق بانتقادات كثيرة ومتنوعة، تم توجيهها إلى بعض منظمات المجتمع المدني (سواء الإغاثية العالمية، أو

غيرها..) وذلك نتيجة ممارسات سلبية لها، تمس المحاسبية والمهنية، والشفافية، والحيادية في مواجهة اللعبة السياسية في العالم، وإزاء بعض القوي الكبرى.. ويصبح السؤال المشروع هو هل يمكن تطبيق أو إلزام هذه المنظمات بالميثاق الأخلاقي؟ وما هي الجهة التي يمكن أن "تدين" أو تصدر أحكامًا تقيم بها مواقف هذه المنظمات؟.

في هذا السياق، كانت هناك استجابات متنوعة منها أن "الحكم" هو الرأي العام العالمي، إلا أن تدفق المعلومات بشفافية هو الذي يقود إلى ذلك.. ومنها أيضًا ما يذهب إلى إمكانية إن "الشبكات" تستطيع القيام بذلك، أو أن الحكم الرشيد Governance قادر على المراقبة.. وهكذا هناك نقاشات عالمية جادة، ارتبطت بتصاعد الاهتمام بمواثيق الشرف الأخلاقية.

٤-٢ إمكانية تصنيف مواثيق الشرف الأخلاقية للمجتمع المدني

إذا كانت النقطة السابقة، قد أشارت إلى أن الساحة حاليًا تشهد على مستوى العالم حوالي ١٢٠ ميثاق شرف أخلاقيًا، أو كما يطلق البعض عليها "مدونة سلوك" **هل يمكن تصنيف هذه المواثيق الأخلاقية؟**

- **التصنيف الأول يستند على معيار جغرافي، حيث تتبنى منطقة معينة ميثاقًا أخلاقيًا**، هناك على سبيل المثال ميثاق أخلاقي لشبكة مجتمع مدني كبرى في أفريقيا، هي الشبكة الأفريقية للاعتماد على الذات African NGo self Reliance and Development، والتي كانت من أولى الشبكات على مستوى أفريقيا والعالم تتبنى ميثاقًا أخلاقيًا (١٩٩٣) هناك أيضًا ميثاق الشرف الأخلاقي العربي الذي تبنته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، في مؤتمرها العام (القاهرة، ١٩٩٧) ثم إعلان الشفافية (بيروت، ٢٠٠٢).

وبنفس المعيار الجغرافي، هناك مواثيق شرف تتعلق ببلد محدد، وهي متعددة في دول أوروبا الشرقية، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وبريطانيا. ثم – وهو الأهم– هناك مواثيق أخلاقية عالمية، تتبناها منظمة دولية كبرى غير حكومية (منها المنظمة العالمية للجهود التطوعية Iave) والتي أصدرت الميثاق الأخلاقي للمتطوعين عام ٢٠٠١ (في الاجتماع العالمي بهولندا)، أو يصدر الميثاق مدعمًا بمبادرة وجهود الأمم المتحدة (المؤتمر العالمي بكندا عام ١٩٩٩).

- **هناك تصنيف آخر يعتمد على المصدر ذاته، ومن ثم فإن المواثيق الأخلاقية تصنف على النحو التالي:**

أولها مواثيق تتعلق بالجماعات المهنية Professional Groups، مثل الأطباء والمهندسين وغيرهما بعضها يتواجد على المستوى الوطني، وبعضها الإقليمي (اتحاد المحامين العرب) أو الدولي (الاتحاد الدولي للمحامين أو الأطباء..إلخ) والجماعات المهنية هي أحد مكونات المجتمع المدني (راجع الفصل الثالث).

ثانيها: مواثيق أخلاقية لتوجيه ومراقبة المنظمات الدولية الإغاثية غير الحكومية، مثل الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومؤسسات الإغاثة الإسلامية (التوافق حول ميثاق لها عام ٢٠٠٧). أهمية هذه المواثيق هي ضمان عدم التدخل في السياسة، والنزاعات المسلحة، لصالح طرف دون آخر.

ثالثها: مواثيق أخلاقية تنظم علاقة الجنوب بالشمال خاصة ما تعلق بمساعدات التنمية، وإرساء علاقات التعاون والاحترام بين الطرفين. أبرز نموذج لهذا النمط من المواثيق الأخلاقية هو "ميثاق الشرف الأخلاقي للعلاقة بين الشمال والجنوب" والذي صدر عام ١٩٩٨ بمبادرة من المجلس الدولي للهيئات التطوعية International Counsil of Voluntary Agencies ومن أهم ما ذهبت إليه، كان نص المادة (٦) من الميثاق والتي تؤكد على "أن البرامج التي يتم تمويلها ودعمها من الشمال توجه إلى الفئات المحتاجة في إطار عملية التنمية ولا يملكها المانح أو المنظمات الوسيطة، وإنما هي ملك للناس".

رابعها: مواثيق أخلاقية تركز على العلاقة بين منظمات المجتمع المدني، والجهات المانحة، من أهم نماذجها "الميثاق الأخلاقي للقطاع المستقل" Independent sector code of ethics إن المنظمة التي أطلقت المبادرة في الولايات المتحدة الأمريكية، هي "منظمة القطاع المستقل" وهي مظلة للمنظمات التطوعية في الولايات المتحدة الأمريكية. إن "المظلة الأم" المذكورة، قامت من خلال لجنة القيم والأخلاق، برصد العديد من التجاوزات في المجتمع المدني، فقامت باستطلاع آراء كل المنظمات، وخبراء وإعلاميين ونشطاء المجتمع المدني، في "مسودة" الميثاق الأخلاقي ثم صدر ليؤكد على "قيمة الالتزام الأخلاقي" ومراجعة قوانين ولوائح المنظمات لتحقيق الشفافية والوضوح والأمانة، في العلاقة بين المانح والمنظمات الممنوحة، وتحقيق المصداقية أمام الرأي العام.

ومن بين نماذج هذه المواثيق الأخلاقية التي ركزت على هذا البعد الذي يمس الشفافية والالتزام في العلاقة بين المؤسسات المانحة والمجتمع المدني، الإعلان العربي للشفافية، الذي صدر عام ٢٠٠٢ (بيروت) في المؤتمر العام للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، وصدق عليه ١٣٥٠ منظمة عربية غير حكومية.

خامسها: مواثيق أخلاقية محور اهتمامها الرئيسي، هو تحقيق درجة أكبر من التزام المتطوعين. أبرز نموذج هو "الميثاق الأخلاقي للمتطوعين" الذي صدر عام ٢٠٠١، بهدف إبراز أن التطوع هو التزام بالدرجة الأولى، وهو أيضًا لابد أن يرتبط "بنوعية خدمة عالية"، واحترام الفئات المستفيدة، وكذلك فكرة المسئولية الاجتماعية، والتأكيد على استقلالية المنظمات التطوعية عن الحكومات.

سادسها: مواثيق أخلاقية تركز على التزام المجتمع المدني بقضايا التنمية البشرية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتمكين الفئات المهمشة.. من النماذج المهمة "ميثاق أخلاقي لقمة العالم في التنمية الاجتماعية" (١٩٩٥)، حيث صدر الميثاق المذكور في أعقاب المؤتمر العالمي لقمة العالم في التنمية الاجتماعية، وشارك فيه الآلاف من منظمات المجتمع المدني.

إن الميثاق المذكور، قد صدر في صورة بيان ختامي لمؤتمر القمة العالمية، كبديل عن البيان الرسمي الذي عارضه أغلب المنظمات المشاركة باعتباره "لم يضع الشعوب في قلب التنمية"، وباعتباره يرجح (أي البيان الرسمي) قوى السوق المفتوحة، وأخفق في وضع رؤية للتنمية الاجتماعية وكل القطاعات المهمشة".. إن هذا الميثاق البديل يطالب "بشفافية مؤسسات التمويل العالمية والحكومات أمام المجتمع المدني والرأي العام".

وهم يطالبون - كمجتمع مدني- بإيقاف تدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في سيادة الدول النامية.. و"أن التنمية الفعالة مفتاحها المساواة والمشاركة في الاعتماد على الذات"..

النموذج الثاني المهم هو ميثاق الشرف الأخلاقي للمنظمات الأهلية العربية (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ١٩٩٧) والذي صدق عليه حوالي ١٥٠٠ منظمة عربية مدنية في المؤتمر العام للشبكة، ليؤكد على الالتزام بقضايا التنمية، واستقلالية هذه المنظمات في علاقتها بالدولة والمؤسسات المانحة، وحقوق والتزامات هذه المنظمات (راجع الملحق).

سابعها: مواثيق أخلاقية تتعلق بمعارضة العولمة، أو المشاركة في إدارة العولمة Governance من جانب المجتمع المدني.. أول وأهم هذه المواثيق التي صدرت مبكرًا، في منتصف التسعينيات، كان الإعلان العالمي للمحاسبية Accountability .. وهو يؤكد على أن "الاقتراب من الألفية الثالثة يتطلب مشاركة الجميع في التأثير على سياسات العالم". يبرز أيضًا الميثاق المذكور، المخاطر التي ستتفاقم من الفقر، وتدهور البيئة، والنزاعات المسلحة، "وأن ذلك يستلزم بناء شراكة Partnership قائمة على المساواة واحترام حقوق الإنسان والتنمية المتواصلة.

إن المشاركة في إدارة العولمة، وفقًا لهذا الميثاق الأخلاقي، لابد أن ترتبط بإقرار مبدأ المحاسبية أمام المجتمع الدولي، ويتضمن ذلك:

- مسئولية كل الأطراف الدولية الفاعلة أمام المجتمع الدولي.
- حق المعلومات.
- إرادة الشعوب هي مصدر الشرعية.
- رغبة المجتمع المدني العالمي، كفاعل جديد، في المشاركة في التخطيط وصنع القرار والتنفيذ.

إن محاولة تصنيف مواثيق الشرف الأخلاقية، وفقًا لعدة معايير، هي في النهاية "محاولة تحكمية" بمعنى أن هناك تداخلاً بين الأطراف الفاعلة، وعبر الحدود الجغرافية، وهناك تداخل أيضًا في المضامين والمبادئ، والتي تدور في النهاية حول:

الالتزام المهني، الالتزام الأخلاقي، منفعة الفئات المستهدفة، الشفافية، المصداقية، الالتزام بقضايا التنمية، تدفق المعلومات، العدالة والإنصاف، عدم التفرقة على أساس الجنس أو الدين أو العرق، والحياد "السياسي" في مناطق النزاعات المسلحة (ويتعلق بالعمل الإغاثي) والمشاركة، والاستقلالية، والمسئولية الاجتماعية، وتجنب تضارب المصالح، والالتزام بالمنفعة العامة، والمحاسبية (راجع هذه المفاهيم تفصيلا، في الموسوعة).

د. سلوى العامري
د. أماني قنديل

لمزيد من التفاصيل، راجع:

- Codes of Conduct for Partenership in Governance, The U.N. university,1999.
- د.أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: ٢٠٠٢).
- Ethics and the Natiogs, Voluntary and philanthropic community. A statement by Independent Sector, (1991).
- http://www.wango.org/ Codeofethics.



الفصل الثامن

مفاهيم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجتمع المدني

١- تكنولوجيا المعلومات والمجتمع المدني

١-١ لماذا نتناول المفاهيم الرئيسية في تكنولوجيا المعلومات؟

هذه المفاهيم نعتبرها محورية، في موسوعة تتناول المجتمع المدني، وأهم المفاهيم التي ترتبط به.. وهناك عدة مبررات لهذا التناول، **أولها** أن الفصل الأول في الموسوعة (يسين، قنديل)، قد تعرض للخريطة المعرفية في العالم، وموقع المجتمع المدني على هذه الخريطة، وكان طرحنا "لمجتمع المعلومات العالمي" في إطار العولمة كبعد رئيسي أو ملمح رئيسي، تميز به العالم نتيجة الثورة التكنولوجية الهائلة غير المسبوقة، وما بعد الثورة الصناعية. وفي هذا السياق، فإن تصاعد أهمية موقع المجتمع المدني، قد ارتبط "بثورة المعلومات وثورة التكنولوجيا"، وكان في أحد أبعاده إعلان عن كسر الحدود التقليدية الجغرافية، وتراجع المفهوم التقليدي للسيادة. **ثانيها** أن ما أتاحته ثورة المعلومات والتكنولوجيا – معا- قد أديا إلى تعظيم فاعلية المجتمع المدني من جانب، وبروز ظاهرة المجتمع المدني العالمي من ناحية أخرى **ثالثها** أن الدراسات السابقة والمتتالية للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، قد كشفت عن محدودية توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال، في المنظمات العربية غير الحكومية. فمن ناحية بدت هذه المنظمات – وهي القطاع الأكبر في المجتمع المدني- غير حريصة على التوثيق الإلكتروني للبيانات والمعلومات سواء عن الأعضاء أو البرامج والسياسات التي تتبناها أو القضايا التي تتوجه إليها. ومن ناحية أخرى كان هناك ضعف شديد في البنية الأساسية لهذه المنظمات، سواء الموارد البشرية الفنية أو التجهيزات الآلية التي تمكنها من هذا العمل **رابعها** ضعف إدراك منظمات المجتمع المدني "لقيمة الشبكات" سواء من المنظور التنموي أو من المنظور التقني الفني، الذي ييسر عمل الأولى.

هذا ومن المهم الإشارة إلى أن قمة العالم لتكنولوجيا المعلومات، تونس ٢٠٠٥، قد وجهت اهتمامًا كبيرًا لمنظمات المجتمع المدني كفاعل Ac-tor، يستطيع تحقيق المزيد من الفاعلية اعتمادًا على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتضمنت الوثيقة الرئيسية التي صدرت عن المؤتمر محاور مختلفة لتحرك منظمات المجتمع المدني، والتي شاركت في كل المراحل التحضيرية للمؤتمر... إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تعزز قدرات المجتمع المدني، ودورها في التنمية البشرية، خاصة ما تعلق بالتعليم عن بعد، والصحة، والإسهام في مكافحة الفقر، "وردم الفجوة الرقمية" بين الدول المتقدمة والدول النامية.. **بإيجاز "تعزيز القدرات" هو هدف رئيسي لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال**، وبناء الاتصال والتواصل، ومن ثم التشبيك Networking هو أيضًا تعزيز لقدرات الشبكات وتيسير لدورها في التأثير على السياسات العامة، وصانع القرار، وهو الأمر الذي يرتبط بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

١-٢ لتعريف بصناعة المعلومات

يتكون مصطلح صناعة المعلومات Information Industry من شقين هما : (صناعة) و(معلومات)؛ وإذا كان من السهل تعريف الشق الأول ، فإن الصعوبة الحقيقية تكمن في تعريف

الشق الثاني ، وذلك نظراً لتعقد لفظ المعلومات ، وتشعب طبيعتها، وغموض معناها ، علاوة على أن كلمة " معلومات " تعد من الكلمات التي يصعب تعريفها نظراً لسعة مدلولها . ومما زاد الوضع تعقيداً أن الباحثين الذين تناولوا المصطلح المشار إليه ينتمون إلى خلفيات علمية متباينة ، لدرجة أن بعضهم ذهب إلى أن هناك أكثر من ٤٠٠ تعريف للمعلومات ، قام بوضعها باحثون في مختلف المجالات والثقافات والبيئات (متولي : ١٩٩٥) .

لقد سجل بعض علماء المعلومات والاقتصاد في العالم العربي والغربي موقفهم من الصناعة المعلوماتية، وبينوا وجهة نظرهم من هذا المفهوم المعقد. وتفاوتت أساليب معالجتهم في هذا الصدد، فبعضهم تناوله بشكل منفرد بوصفه ظاهرة قائمة بذاتها ، والبعض الآخر تناوله ضمن مفاهيم أخرى تتعلق باقتصاديات المعلومات ، والتخطيط الوطني للمعلومات ، وسياسة المعلومات، وعصر المعلومات، ومجتمع المعلومات ، وقطاع المعلومات. ومن أبرز نماذج هذا النوع من الإسهامات العلمية كتاب ناريمان إسماعيل متولي عن اقتصاديات المعلومات الذي صدر عن المكتبة الأكاديمية بالقاهرة عام ١٩٩٥م ، حيث صنفت الباحثة (صناعة المعلومات) بوصفها أحد مجالات (اقتصاديات المعلومات) التي تحدد ملامح المجتمع ما بعد الصناعي ، وتمثل إحدى دعائم الإنتاج الوطني ، ويشمل مفهوم الصناعة هنا جميع النشاطات المتعلقة بإنتاج المعلومات وتجهيز الخدمات.

ويرى ولفرد لانكستر أن المعلومات شيء غير محدد المعالم ، بمعنى أنه لا يمكن رؤيته أو سماعه أو لمسه . فالإنسان يحاط علماً في موضوع معين إذا ما تغيرت حالته المعرفية بشكل ما (لانكستر : ١٩٨١م).

ويرى آخرون أن لفظ المعلومات يشمل جميع أنواع المعرفة التي يمكن اكتسابها من خلال الملاحظة أو السماع أو القراءة أو البحث أو التعليم أو الاتصال بالآخرين أو أية قناة أخرى (عبدالهادي : ١٩٨٤م) .. الأمر الذي حدا بالبعض إلى أن يستنتج من استقرائه لأدبيات الموضوع أن كلمة المعلومات في حد ذاتها تعد من الكلمات المعقدة ، ولها من المدلولات والاستخدامات ما يفوق الحصر ، إذ من الصعوبة بمكان الاتفاق على مفهوم موحد لهذه الكلمة (السريحي ، وشاهين) .

وقد تناول خالد العرفج في رسالته التي نال بها درجة الدكتوراه مفهوم صناعة المعلومات كأحد جوانب السياسة الوطنية للمعلومات ، حيث يرى أن المعلومات تعد في الوقت الراهن ثروة وطنية ذات قيمة ومردود اقتصادي ، وتسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للوطن (العرفج : ١٤١٨هـ) .

وتعنى المؤسسات في القطاعين العام والخاص بصناعة المعلومات ، وبعض تلك المؤسسات يركز على شراء الملكية الفكرية للمؤلفين وغيرهم ، وتعمل على تجهيزها بطرق مختلفة ، ومن ثم توزعها وتبيعها للجمهور المستهلك . وهناك مؤسسات أخرى تركز على توصيل المعلومات مثل شركات الاتصالات والبث بالأقمار الصناعية ومحطات الإذاعة والتلفاز ، إضافة إلى استخدام تلك القنوات لتسويق منتجاتها مثل الناشرين والمكتبات. وثمة نوع ثالث من تلك المؤسسات تركز على معالجة المعلومات من خلال صناعة الأجهزة والبرامج . **ولا غرابة أن تصبح صناعة المعلومات بما تحتويه من عمليات الجمع والإنتاج والتجهيز والتوزيع مورداً اقتصادياً مهماً في مختلف دول**

العالم وبخاصة الدول الصناعية الكبرى ، ومن المتوقع أن تشكل هذه الصناعة المورد الأساسي للاقتصاد خلال السنوات المقبلة (الوردي والمالكي : ٢٠٠٢م) .

ويذهب ليو زيادونج Lui Zhaodong في معرض حديثه عن صناعة المعلومات بالصين إلى أنه من الممكن تحديد نطاق هذا المصطلح بحيث يشمل الأنشطة الإنتاجية الشاملة والبنية الأساسية كالبحث والتنمية وتطبيقات التقنية المعلوماتية، إضافة إلى خدمات المعلومات الموجهة نحو التطوير الاقتصادي . ويقسم زيادونج صناعة المعلومات إلى قسمين كبيرين يتمثلان في : تقنية المعلومات (والصناعات المرتبطة بها) ، وخدمات المعلومات . وتشمل الفئة الأولى الإلكترونيات المصغرة ، وتقنية الحاسب والاتصال والوسائط المتعددة Multimedia والوسائل السمعية والبصرية والتصوير المصغر والنشر الإلكتروني، إضافة إلى التجهيزات المعلوماتية المصاحبة لهذه التقنية . وتشمل الفئة الثانية (خدمات المعلومات) الخدمات التقليدية التي تعتمد على المواد المطبوعة ، والخدمات الإلكترونية التي تشمل المعالجة المحسبة للمعلومات ، وتطوير قواعد المعلومات ، وإنتاج البرامج ، والمطبوعات الإلكترونية ، ونظم الاتصال والشبكات، وميكنة المكاتب ، وغير ذلك من خدمات المعلومات والأنشطة الاستشارية المعتمدة على الحاسبات وشبكات الاتصال (الغندور ومتولي : ٢٠٠٢م).

ومن بين التعريفات الأخرى التي قد تحدد هوية صناعة المعلومات ، هي أن المقصود بهذه الصناعة المؤسسات الحكومية والخاصة التي تنتج المحتوى المعلوماتي ، والتي تقدم التسهيلات لوصول المعلومات إلى المستفيدين، والتي تنتج الأجهزة والبرامج التي تساعد على معالجة المعلومات .

وهي تضم صناعة إيصال المعلومات من خلال شركات الاتصال بعيدة المدى، وشبكات التلفاز الكابلي، والأقمار الصناعية. كما تضم صناعة معالجة المعلومات حيث يتم تصميم وتسويق وصناعة الحاسبات والإلكترونيات .

ومن الممكن أيضاً تقسيم صناعة المعلومات إلى قسمين كبيرين هما : وسائل الإنتاج، ووسائل التوزيع والبث، والحقيقة أنه من الصعب وضع حد فاصل بينهما نظراً لوجود تداخل واضح في هذا السياق، كما أن لصناعة المعلومات ارتباطًا وثيقًا بالصناعات الأخرى ذات العلاقة مثل الطباعة ، وإنتاج الورق، والصناعات الإلكترونية.

بل إن هناك من يقسم صناعة المعلومات إلى أربعة قطاعات كبيرة تتمثل في الآتي :

- **صناعات مهتمة بتوزيع المعلومات** : وتشمل النشر ، وخدمات المعلومات العلمية والتقنية ، وغيرها .
- **صناعات مهتمة بإنتاج المعرفة** : وتتضمن البحث والتطوير والتعليم .
- **صناعات تهتم بالجانب الإعلامي** : وتشمل الإذاعة والتلفاز والاتصالات عن بعد.
- **صناعات تركز على الجوانب المالية** : وتشمل البنوك وشركات التأمين والكفالة والعقار.

ولعل ما يهمنا هنا من التقسيم السابق هو ذلك القطاع المتعلق بإنتاج المعلومات ، حيث تم النظر في الدراسة الحالية إلى المعلومات على أنها ذات كيان اقتصادي، وتخدم بوصفها موردًا رئيسيًا، ومن الممكن استخدامها لإنتاج معلومات وخدمات أخرى ، وبالتالي فيمكن استثمارها بوصفها سلعة ذات قيمة اقتصادية ويستخدم زاهر سعيد

مصطلح الاقتصاد المعرفي أو الاقتصاد القائم على المعرفة Knowledge Based Economy، ويعني بذلك نموذج التنمية الوطنية الذي ينقلنا من التركيز على الإنتاج القائم على رأس المال والموارد الطبيعية إلى التركيز على عامل المعرفة من حيث الإنتاج والتوزيع والاستخدام ، بغية توليد القيمة والثروة المضافة إلى الاقتصاد الوطني." ومن المتوقع أن هذا التطوير القائم على إنتاج واستثمار المعرفة من خلال البحث والتطوير وتوظيف العلوم والتكنولوجيا سوف يؤدي إلى نمو اقتصادي يفوق النموذج التنموي القديم القائم على مجرد الإنتاج ، وذلك بسبب ما يحققه من تنافسية عالية للمنتج أو للخدمة الوطنية أمام منافسة الآخرين المدعومة بتيارات العولمة الاقتصادية العاتية " .

ويمكن استخدام مصطلح صناعة المعلومات في المنظمات ومؤسسات المعلومات بطريقة تبادلية مع مصطلح تجهيز المعلومات بحيث يعني كل واحد منهما المعنى نفسه الذي يعنيه الآخر ، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار الخدمات التالية ضمن طرق تجهيز المعلومات :

الإعارة : بمعنى جعل مصادر المعلومات في متناول من يحتاجها من أفراد المجتمع بغرض استخدامها داخل المنظمة أو خارجها .

الاتصال المباشر : بمعنى استرجاع المعلومات بشكل مباشر عن طريق الطرفيات ، حيث يتم الاتصال بنظم المعلومات في مناطق جغرافية متباعدة .

الإحاطة الجارية : بمعنى اختيار المواد ذات الصلة باحتياجات المستفيدين وإحاطتهم بها بغرض مساعدتهم في مواكبة المستجدات في مجال اهتمامهم ، وذلك من خلال النشرات ، وقوائم الإضافات الجديدة ، والاتصالات الهاتفية ، والتعريف بالبحوث الجارية، وغير ذلك من الوسائل الأخرى .

ولقد كان للتوسع الحقيقي في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات انعكاس إيجابي على توسيع نطاق خدمات المعلومات خاصة نظم الاسترجاع على الخط المباشر ، وأيضاً على إنتاج المعلومات وإدارتها وبثها وتوزيعها . ومن ثم زادت أهمية تقنية المعلومات ، وشهد العالم تطورات جذرية من أهمها التحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات ، ويقصد بذلك جميع الأنشطة والموارد والممارسات المرتبطة بالمعلومات إنتاجاً ونشراً وتنظيماً واستثماراً ، ويشمل إنتاج المعلومات أنشطة البحث بمختلف مناهجها وتعدد مجالاتها ، والجهود الإبداعية، والتأليف الموجه لخدمة أغراض محددة . ويعتمد هذا المجتمع على التقنية بصورة أساسية وبخاصة الحواسيب وشبكات الاتصال والنظم الخبيرة Expert Systems وغيرها.

١-٣ صناعة المعلومات من منظور عالمي :

نستطيع أن نستشف من المعطيات السابقة أن دورة الحضارة الإنسانية مرت بثلاث مراحل أساسية تتمثل في : الزراعة ، والصناعة ، والمعلومات . وتمثل المرحلة الأخيرة قمة التطور، حيث تفوق الإنسان في صناعة المعلومات ، وسخر معطيات التقنية لزيادة تعميمها ووضعها في خدمة المستفيدين في شتى بقاع المعمورة (الحاج : ١٩٩٨م) .

ولاشك أن المعلومات تعد صناعة أو ثروة وطنية، ودعامة أساسية للتقدم، وهي لا تقل أهمية عن الموارد الأخرى الطبيعية والبشرية ، وأصبح

معيار القوة للدول في الوقت الراهن هو قدرتها على التفوق في مجال التصنيع المعلوماتي . ولذا فقد تزايد اهتمام الدول المتقدمة باستثمار هذه الثروة باعتبارها وسيلة نحو تحقيق متطلبات التنمية ، وعملت جاهدة على تبني مؤسسات المعلومات التي أخذت على عاتقها مسئولية تجهيز المعرفة ، وتوفير المصادر الحديثة ، وتصميم قواعد المعلومات ، واستخدام التقنيات الحديثة ، وتزويدها بالمتخصصين القادرين على توظيف تلك التقنيات لصالح المجتمع .

وهكذا أدركت الدول المتقدمة أهمية المعلومات بوصفها مورداً حيوياً وركيزة أساسية للتقدم العلمي ، **ولابد في هذا المقام من الإشارة إلى الخصائص التي يتسم بها مجتمع المعلومات المعاصر ، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:**

انفجار المعلومات Information Explosion، حيث أصبحت المؤسسات تواجه تدفقاً هائلاً في مصادر المعلومات ، وذلك نتيجة لظهور التخصصات الجديدة والتطورات في المجالات العلمية والتقنية ، وتحول إنتاج المعلومات إلى صناعة . وتتمثل أبرز مظاهر هذه الخاصية في النمو الكبير في حجم النتاج الفكري ، وتشتته، وتنوع مصادره، وتعدد أشكاله ولغاته.

- **زيادة أهمية المعلومات بوصفها مورداً حيوياً استراتيجياً** ، حيث أصبح للمعلومات قيمتها في الاقتصاد الوطني وخطط التنمية واتخاذ القرارات وحل المشكلات .
- **نمو المجتمعات والمنظمات المعتمدة على المعلومات** : حيث أصبحت المؤسسات الحكومية والخاصة تعتمد على استخدام نظم معلومات حديثة بغرض تحقيق السرعة والدقة في إنجاز أعمالها وتحسين خدماتها .
- **بزوغ تقنيات المعلومات والنظم المتطورة** : حيث أصبحت التقنيات المعاصرة تعتمد على الحواسيب بأنواعها في خزن المعلومات ومعالجتها واسترجاعها ، وتم التوصل إلى النظم الذكية والخبيرة التي تقدم خدمات متطورة، وأخيراً تم التوصل إلى شبكة الإنترنت التي جعلت العالم قرية كونية صغيرة .
- **تعدد فئات المستفيدين**: حيث يتميز مجتمع المعلومات بوجود فئات متعددة تتعامل مع المعلومات، وتستفيد منها في دراساتها وأبحاثها .
- **تنامي النشر الإلكتروني** : لقد ساعدت هذه الخدمة مؤسسات المعلومات على تحقيق فوائد عديدة مثل التغلب على مشكلة الحيز، وتقليص العمليات الفنية، وخزن الفهارس والكشافات والمستخلصات والدوريات وغيرها على أوعية إلكترونية .
- **تزايد حجم القوى العاملة في قطاع المعلومات** : حيث زاد عدد العاملين في القطاع المعلوماتي بشكل سريع خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان (الوردي والمالكي: ٢٠٠٢م).

٤-١ صناعة المعلومات من منظور عربي :

إذا نظرنا للواقع العربي من ناحية بنية تحتية معلوماتية أو مؤسسات معالجة المعرفة نجد أن أعلى فجوة رقمية في العالم هي في الواقع في العالم العربي إذ أن النسبة المئوية لمستخدمي الإنترنت في العالم العربي تبلغ ٥٪ في حين أنه في الدول الفقيرة في جنوب آسيا تبلغ ١٪ وحتى في أفريقيا جنوب الصحراء تبلغ النسبة المئوية ٨٪ وأما النسبة المئوية لمواقع الإنترنت في العالم

العربي تبلغ ٥٪ من عدد المواقع الكلية في الإنترنت، في حين أنها تبلغ في أفريقيا جنوب الصحراء ٧٪. أما المحتوي العربي فيكاد يكون معدومًا في الإنترنت إذ أنه يبلغ ٧٪ مقارنة بـ ٦٨٪ للمحتوي الإنجليزية و٥٪ للمحتوي الياباني و٢٪ للمحتوي الأسباني.

هذا لا ينقص من بعض المجهودات الناجحة في المحتوي العربي نذكر منها علي سبيل المثال موقع الوراق وهو من أكبر المكتبات الرقمية العربية

هذا من جانب مؤسسات البنية التحتية (مؤسسات المعالجة)، أما من جانب مؤسسات المصادر فقد أفاد تقرير التنمية الإنسانية العربية بأن إنتاج الكتب في العالم العربي يبلغ ١,١٪ من الإنتاج العالمي علماً بأن نسبة السكان تبلغ حوالي ٥٪ والكتب المترجمة للعربية أقل من واحد كتاب لكل مليون شخص في السنة مقارنة بتسعمائة وعشرين كتابًا مترجمًا للغة الإسبانية علي سبيل المثال. أما من ناحية الاستخدام والمنفعة فقد أفاد نفس التقرير لعام ٢٠٠٢م أن هناك ثلاث سمات غالبة علي الناتج التعليمي في البلدان العربية وهي تدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية واضطراد التدهور فيها ومن ثم لن نتوقع منفعة عالية من المعلوماتية في العالم العربي مقارنة ببقية العالم .

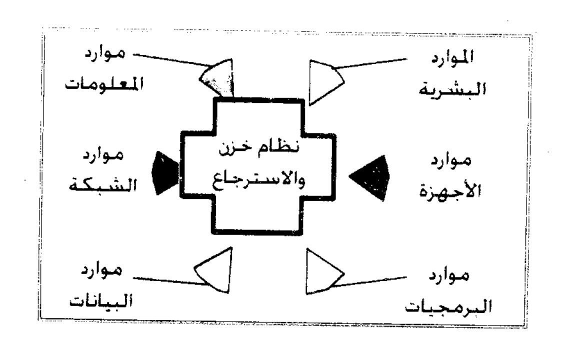
١-٥ مفهوم نظم المعلومات

النظام هو مجموعة متكاملة من الأجزاء الأساسية التي تعمل معاً من أجل تحقيق أهداف مشتركة من خلال استقبال المدخلات وتنظيمها بطريقة معينة ، ثم تجهيزها كمخرجات . وبشكل عام يتكون النظام من ثلاثة مفاصل أساسية ، وهي المدخلات ، والمعالجة ، والمخرجات ، ولزيادة فاعلية النظام يتم التحكم به من خلال وحدة سيطرة التي تعتمد بشكل مباشر على التغذية الراجعة لمخرجاته. وعلى أساس هذا المفهوم يمكن القول إن كل ما يحيط بنا في هذا الكون هو في الواقع شكل من أشكال النظم ، التي غالبًا ما تتكون من مجموعة من النظم الفرعية التي تعمل بتناسق تام لتحقيق أهداف النظام المتكامل. ونظام المعلومات Information System من أهم هذه النظم والذي يتكون من مجموعة من العناصر البشرية والآلية اللازمة لجمع وتحليل وخزن وتشغيل البيانات بهدف تحويلها إلى معلومات تساعد في اتخاذ القرارات بالسرعة والدقة العاليتين ، ونظم المعلومات في الغالب تكون موجهة لخدمة أنواع مختلفة من المؤسسات والمنظمات وإشباع حاجات شرائح متنوعة من المستفيدين ، وتأخذ عناوينها من نوع المعلومات التي يتعامل بها النظام خزناً ومعالجةً واسترجاعاً ، وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون نظام المعلومات (إداري، هندسي، طبي، جغرافي ...إلخ) ، ويجب أن يبقى حاضراً في الذهن أن كل هذه الأنواع تقدم خدمة استرجاع معلومات، لكنها تختلف من وجهة نظر الباحث عن نظم استرجاع المعلومات Retrieval In-formation Systems في كون نظم المعلومات متجددة في معلوماتها من خلال مجموعة من البرامج التي تساعد على تحديث معلومات قواعد البيانات بالإضافة والتعديل والحذف إلى جانب الوظائف الأساسية في الخزن والاسترجاع. في الوقت الذي يكون فيه نظام استرجاع المعلومات موجه باستخدام مجموعة من البرامج لأغراض

استرجاع المعلومات المناسبة من قواعد البيانات، أو تنفيذ بعض الوظائف التي تساعد المستفيد في الحصول على المعلومات بالطريقة التي يراها مناسبة. **خلاصة القول إن نظم المعلومات يمكن إن تؤدي وظيفة استرجاع المعلومات، لكن نظم استرجاع المعلومات لا يمكن أن تؤدي وظائف نظم المعلومات** . وبعد استخدام الحواسيب في المعالجة الفاعلة للمعلومات أصبح كل تجهيز آلي للمعرفة المسجلة بغض النظر عن نوع هذه المعرفة هو "استرجاع آلي للمعلومات " الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة سرعة الوصول إلى المعلومات، كما إنه يكفل نوعًا من الترتيب المنطقي للمعارف المسجلة ، بما يحقق الوصول المناسب إليها من لدن المستفيدين.

وبشكل عام يتطلب تطوير نظام معلومات مجموعة من الموارد ، أبرزها الموارد البشرية، موارد الأجهزة، موارد البرمجيات وموارد البيانات، وموارد الشبكة، والمعلومات .

والشكل الآتي يبين الموارد اللازمة لتطوير نظم خزن واسترجاع المعلومات :



الشكل (١-١) موارد نظام خزن واسترجاع المعلومات

وتجدر الإشارة إلى أن نظم خزن واسترجاع المعلومات بما تمثله من تالف مجموعة من البرامج والتطبيقات التي تشترك معا لتحقيق بيئة خزن للبيانات وتقنيات استرجاع للمعلومات وأساليب تجهيز لهذه المعلومات ، كلها تؤدي دوراً حيوياً ومؤثراً في كفاءة الاسترجاع .

٦-١ نظام إدارة قواعد البيانات

إن بناء وتطوير مجموعة من قواعد البيانات لتحقيق أهداف متباينة في مؤسسات المعلومات يكشف عن حقيقة أساسية ، وهي أن الاختلاف الحقيقي بين قاعدة بيانات وأخرى سيكون في نوعية البيانات المخزنة، وعلى هذا الأساس فإن جهوداً برمجية كبيرة ستبذل دائما من أجل تطوير برامج تؤدي إلى نفس الغرض في كل قاعدة بيانات ، فعلى سبيل المثال قاعدة بيانات لخزن واسترجاع المعلومات الطبية، وثانية للمعلومات الهندسية وثالثة للمعلومات الكيميائية ، ستختلف فيما بينها من ناحية نوع المعلومات أو سيكون الاختلاف في أشكال و أطوال والعلاقات التي تربط الحقول المخصص لكل من هذه القواعد، وتبقى أنشطة التخزين وتقنيات التكشيف وأساليب التحديث وتسهيلات الاسترجاع وطرق المعالجة وصيانة البيانات، تكاد تكون متماثلة بالنتيجة النهائية في كل هذه القواعد ، مع احتمال التباين في أسلوب وطريقة الوصول لتلك النتيجة . من هذا المنطلق ظهرت حزم برمجية خاصة تقوم بنمذجة وتنفيذ واستخدام موارد قواعد البيانات المختلفة باستعمال الملفات التنفيذية نفسها لتحقيق الغايات المشتركة التي تمت الإشارة إليها سابقاً، والتي أصبحت تعرف بنظم إدارة قواعد البيانات ، وهي مجموعة من البرمجيات التي تراقب إنشاء وصيانة واستخدام قواعد البيانات ، وتعد الأساس

للإستخدام الكفء والفعال لنظم معالجة المعلومات المرتبطة بالحاسوب. وباستخدامها يتمكن المستفيد من الوصول إلى المعلومات ومعالجة الملفات المترابطة من خلال الإنشاء والتحديث والتعديل والتشغيل والصيانة وإخراج التقارير. **وتتمتع نظم إدارة قواعد البيانات بمجموعة من الخصائص أهمها :**

الخصائص الفنية

إن استخدام نظم إدارة قواعد البيانات في بناء قواعد لخزن واسترجاع المعلومات له ثلاث خصائص فنية مهمة وهي:

يمكن أن يستخدم المستفيدون هذه النظم لطلب المعلومات باستعمال لغة بحث بسيطة تشبه اللغات الحية ، والتي تسمى لغة الاستفسار-Query Language للحصول على استجابة فورية ، دون الحاجة لإجراء عمليات برمجة صعبة التنفيذ .

تُيسر نظم إدارة قواعد البيانات مهمة مخططي البرامج لكونها لا تحتاج إلى تطوير إجراءات تناول البيانات بصورة تفصيلية باستخدام لغة تخطيط برامج تقليدية في كل مرة تتم فيها كتابة البرنامج، حيث يمكن أن يستعاض عنها باستخدام لغة معالجة البيان Data Manipulation Language (DML) التي تجعل نظم إدارة قواعد البيانات تقوم بأداء الأنشطة الضرورية لتناول ومعالجة البيانات .

تقوم نظم إدارة قواعد البيانات بعزل قاعدة البيانات عن تدخل مخططي البرامج والمستفيدين ، وتكون مفتوحة فقط لمدير قواعد البيانات .

الخصائص الاقتصادية

وعلى أساس الكلفة يتميز اقتناء نظم إدارة قواعد البيانات الجاهزة مقارنة مع تطوير نظم معالجة البيانات التقليدية بالآتي:

- كلفة التطوير تكون محسوبة مبدئياً وفي الغالب هي أقل من تطوير نظم معالجة البيانات التقليدية، خصوصاً بالنسبة للمتطلبات غير المحسوبة.
- تقلص الوقت بسبب الاقتناء والنصب المباشر لها وتوفر كل متطلباتها .
- عموما هي نظم تم تطويرها واختبارها وتجريبها وتشغيلها من لدن جهات أخرى مما يسهل عمليات تبادل المعلومات والخبرات في مجال الصيانة والتشغيل .
- العديد من هذه النظم تكون معدة من لدن منظمات وجهات متخصصة تحرص دائما على تطويرها وتعديلها ومعالجة مشكلات التشغيل .
- تعد من العوامل المساعدة على تبادل وتناقل المعلومات بين المؤسسات المختلفة .
- لا تحتاج إلى خبرة كبيرة في الاستخدام والتشغيل .

وبشكل عام فإن نظم إدارة قواعد البيانات تمكنت من تجاوز مساوئ أنظمة معالجة البيانات التقليدية ، وأهمها التكرار في البيانات، أو عدم تناسقها وصعوبة الوصول للمعلومات، وصعوبة عزل البيانات.

وبشكل عام فإن محاسن نظم إدارة قواعد البيانات تكمن في قدرتها على عزل البيانات عن البرامج، و دعم المعالجة المتعددة للمستخدمين ، واستخدام الفهارس لتخزين ووصف قواعد البيانات. ولأغراض هذه الدراسة نبحث في مجموعة البرامج المكونة لنظام إدارة قواعد البيانات والتي يعتقد إن لها تأثيراً على كفاءة

استرجاع المعلومات وخاصة تلك البرامج المسئولة عن إدارة وتعريف قواعد البيانات والقيام بعملية الاستعلام ، والبرامج الخاصة بتسهيلات استرجاع المعلومات من قواعد البيانات، والبرامج التي تتحكم بعمليات استخدام قواعد البيانات .

تعريف قواعد البيانات

قاعدة البيانات تعد الجزء الحيوي من نظام استرجاع المعلومات كونها تحتوي على المعلومات التي هي في الواقع المطلب الحقيقي للمستفيد، وتكتسب مرحلة بناء قاعدة بيانات أهمية كبيرة، سواء تم ذلك باستخدام برمجيات خاصة طورت خصيصاً لهذا الغرض والتي من أشهرها(Data Base , SQL Server, Oracle, Ingress ìetc) أو باستخدام أحد نظم إدارة قواعد البيانات مثل Winisis , FoxPro. , Access, Minisis, Cairs,) (Tenman, Statusìetc). وبغض النظر عن أي الأسلوبين الذي سيستخدم في بناء قاعدة البيانات فإن الخطوة الأولى يتم فيها تعريف الحقول وتحديد أطوالها وتمييز نوع البيانات التي ستخزن فيها*. والحقل Field يعد أصغر مفردة من البيانات الذي يمكن أن يتسع لإدخال رمز واحد أو أكثر فقد يكون الحقل مخصصًا لاسم المؤلف أو عنوان الكتاب أو المستخلص، وقد تكون الحقول بطول ثابت أو متغير ، ومجموعة من الحقول في قاعدة البيانات تكون ما يعرف بالتسجيلة Record. والخطوة التالية يتم فيها بناء شاشة إدخال البيانات بحيث توزع الحقول بصورة منطقية وضمن حدود التسجيلة المخصصة لهذا الغرض ، ويراعى في تصميم الشاشة التسلسل المنطقي لتوارد الحقول ، اعتماد على نوع مصادر المعلومات وخصائصها المادية والشكلية . وفي هذه المرحلة من العمل يتم تحديد الحقل أو الحقول المفتاحية التي يفترض أن تحتوي على معلومات فريدة غير قابلة للتكرار لضمان عدم إدخال نفس التسجيلة لمرتين ، وفي كل الأحوال لا يمكن فصل خصائص قاعدة البيانات عن خصائص نظام إدارة قواعد البيانات ، خاصة بالنسبة للتسهيلات التي يقدمها النظام في هذه المرحلة من العمل ، خذ على سبيل المثال ، تقنيات التكشيف التي تتحكم في طريقة اختيار الحقول والمفردات لبناء الكشاف الذي سيكون هو مصدر استجابة القاعدة لاسترجاع المعلومات من خلال الربط المتحقق ذاتيًا بين كل مصطلح في هذا الكشاف مع التسجيلة أو مجموعة التسجيلات التي ورد فيها. وفي خطوة لاحقة في بناء قاعدة البيانات يتم تصميم شكل شاشة إخراج التقارير التي تمثل نتائج العمليات البحثية ، والتي يراعى فيها إظهار الحقول والمعلومات التي تمكن المستفيد من التوصل إلى قرار نهائي بملاءمة أو عدم ملاءمة التسجيلة لمطلبه البحثي ، وفي حالة قواعد البيانات الببليوغرافية يتم التركيز على المعلومات التي تيسر سبل الوصول إلى المصدر الأصلي .

٧-١ التعريف بنظم المعلومات الإدارية ووظائفها في المجتمع المدني:

إن نظم المعلومات الإدارية هي طريقة منظمة لعرض معلومات الماضي والحاضر المتعلقة

* قد تختلف خطوات وتسلسل إجراءات بناء قاعدة البيانات من حزمة إلى أخرى وما يعرض هنا هو الآلية الأكثر شيوعًا.

بالعمليات الداخلية والآثار الخارجية. وتدعم نظم المعلومات عملية التخطيط والإدارة ونشاطات المشروع داخل الجمعية أو المنظمة ،بحيث توفر المعلومات المناسبة في الوقت المقرر للمساهمة الفعّالة في اتخاذ القرار.

إن نظم المعلومات الإدارية توفر المعلومات المناسبة على الصعيدين الداخلي والخارجي للإدارة على كل مستوياتها ،حتى يمكن اتخاذ القرارات الفعالة والمؤقتة لكي يوفر القيام بعمليتَ التخطيط والرقابة والتوجيه داخل منظمة ما. وتوفر نظم المعلومات الإدارية مجموعة من نظم المعلومات الوظيفية.

وتعمل نظم المعلومات المطورة على توفير البيانات المطلوبة بهدف دعم وإدارة وظائف برامج المشروع. ولقد بدأت نظم المعلومات الإدارية قبل إدخال الكمبيوتر بفترة طويلة من الزمن. فقد نشأت في بادئ الأمر بإدارة الحسابات ومجالات الإدارة الأخرى. ويوسع استخدام الكمبيوتر من سهولة استعمال المعلومات والحصول عليها والتعامل مع البيانات بكميات كبيرة. كما أن هذه البيانات تكون متاحة للاستخدام من قبل المنظمة ككل.

إن معايير نظم المعلومات الإدارية الجيدة للمجتمع المدني، تحقق الفوائد التالية:

- الدقة: معلومات وبيانات صحيحة.
- حداثة المعلومات: توفر معلومات حديثة وفي حينها.
- التكامل: توفر قدراً كافيًا من المعلومات الضرورية بالنسبة لغرض محدد.
- الإيجاز: معلومات موجزة بالاستثناء أو نشاطات مخططة حسب الحاجة.
- الارتباط والملاءمة: لمساندة أسلوب العمل المتطلب من مسئولي الإدارة في منظمة ما وذلك بمساعدة تحليل منظم المعلومات- تكييف التحليل وفقاً لتسهيل عملية استخدام المعلومات للمراحل الإدارية المختلفة.
- توافر المعلومات: أن تكون متوافرة وسهل الحصول عليها.

ومهما كان **الغرض من استخدام نظم المعلومات الإدارية، بالنسبة لاتخاذ القرار في منظمة للمجتمع المدني، فإن البيانات يمكن تنظيمها بطريقتين:**

أولهما: إعداد قائمة بالمعلومات أو البيانات المعروفة عن مشكلة أو موضوع ما.

ثانيهما: إعداد قائمة بالبيانات المطلوبة- غير المعروفة للمسئولين. ويمكن أن تساعد استفسارات معينة في عملية جمع البيانات:

- لماذا تجمع البيانات (الهدف)؟
- الجهة الموجهة إليها البيانات.
- الغرض.
- أين توجد البيانات (المصدر)؟
- كيف يتم جمع البيانات (الطريقة)؟
- عدد مرات جمع البيانات، ومتى نجمع.
- أي صعوبات في عملية جمع البيانات (حدود الصعوبات).

وهناك ثلاثة مستويات إدارية ينبغي توفير المعلومات لها، وهي:

- **مستويات الإدارة العليا**: وتتطلب توفير معلومات للقيام بالتخطيط واتخاذ القرارات.
- **مستويات الإدارة الوسطى**: وتوافر المعلومات لأغراض الرقابة (التخطيط - واتخاذ القرارات).
- **مستويات الإدارة الدنيا**: وتوافر المعلومات لأغراض التشغيل اليومي.

٨-١ الإدارة الإلكترونية وما تحققه من مكاسب للمجتمع المدني:

الإبداع الإداري ليس نتاج مصادفة وإنما هو نتيجة حتمية لأسس علمية وقواعد تتبع، ومن أهم هذه القواعد المشاركة بالفكر وإتاحة المعلومات. فقد تغيرت في السنوات الخمس عشرة الأخيرة الكثير من المفاهيم التي تحكم عمل المديرين، فلم تعد المشكلة في الإدارة الكلاسيكية المتمثلة في إدارة الأفراد أو الماليات أو الأعمال الإدارية الأخرى، وإنما أصبحت المشكلة التي تواجه المديرين هي **إدارة التغيير المستمر الذي يحدث داخل المؤسسة مع اكتسابها لخبرات متزايدة في خضم من المتغيرات الخارجية المستمرة في بيئة العمل المحيطة بها**. وقد أصبح الاعتماد على تقنية المعلومات والاتصالات إحدى الركائز المهمة التي تنطلق منها الإدارة الحديثة. وقد تحكمت ثورة المعلومات والاتصالات في إدارة التغيير بشكل حاسم وأصبح متاحًا الآن توظيف المعلومات المتاحة من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.

وقد تطورت فكرة توظيف المعلومات في الإدارة تطوراً كبيراً، حيث بدأ هذا التوظيف متمثلاً في شكل تقارير تعبر عن «ما حدث» فعلاً داخل المنظمة أو الجمعية ، ثم تطور الأمر إلى تحليل تلك التقارير لمعرفة الأسباب وراء حدوث المتغيرات «لماذا حدث»؟. وانتقلت التقنيات بعملية توظيف المعلومات إلى مرحلة التنبؤ أي «ماذا سيحدث»، ثم تطورت إلى مرحلة الرؤية المجمعة للمعلومات والتأثيرات المختلفة للقرارات، ثم انتقلت إلى المرحلة الأكثر تقدماً وهي توظيف المعلومات من أجل تحقيق الأهداف أو «ماذا نريد أن يحدث».

إن فكرة الإدارة الإلكترونية تتعدى بكثير مفهوم الميكنة الخاصة بإدارات العمل داخل المؤسسة، إلى مفهوم تكامل البيانات والمعلومات بين الإدارات المختلفة والمتعددة واستخدام تلك البيانات والمعلومات **في توجيه سياسة وإجراءات عمل المؤسسة نحو تحقيق أهدافها** وتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للمتغيرات المتلاحقة سواء الداخلية أو الخارجية.

وتشمل الإدارة الإلكترونية جميع مكونات الإدارة من تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم وتحفيز إلا أنها تتميز بقدرتها على تخليق المعرفة بصورة مستمرة وتوظيفها من أجل تحقيق الأهداف.

وتعتمد الإدارة الإلكترونية على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة بصورة تحقق تكامل الرؤية ومن ثم أداء الأعمال.

- الإدارة الإلكترونية:

هي إدارة بدون أوراق أو زمان أو متطلبات جامدة ، حيث إنها تعتمد على الأرشيف الإلكتروني، والبريد الإلكتروني ، والأدلة والمفكرات الإلكترونية و الرسائل الصوتية وهي مؤسسة شبكية ذكية تعتمد على عُمال المعرفة knowledge worker، وتحقق الإدارة الإلكترونية لمنظمات المجتمع المدني المكاسب التالية:

- إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمنظمة وكأنها وحدة مركزية.
- تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها.
- تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة.
- تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها.

- تقليل أوجه الصرف في متابعة عمليات الإدارة المختلفة.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم وبناء ثقافة مؤسسية إيجابية لدى كل العاملين.
- توفير البيانات والمعلومات للمستفيدين بصورة فورية.
- التعلم المستمر وبناء المعرفة.
- زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا ومتابعة وإدارة كل الموارد.

إن التحول إلى الإدارة الإلكترونية ليس درباً من دروب الرفاهية وإنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية، ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأية مؤسسة. وقد فرض التقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة برفع جودة المحرجات وضمان سلامة العمليات، كلها من الأمور التي دعت إلى التطور الإداري نحو الإدارة الإلكترونية. ويمثل عامل الوقت أحد أهم مجالات التنافسية بين المؤسسات، فلم يعد من المقبول الآن تأخر تنفيذ العمليات بدعوى التحسين والتجويد وذلك لارتباط الفرص المتاحة أمام المؤسسات بعنصر التوقيت. ويمكن تلخيص الأسباب الداعية للتحول الإلكتروني في النقاط التالية:

- الإجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفة الأعمال.
- القرارات والتوصيات الفورية والتي من شأنها إحداث عدم توازن في التطبيق.
- ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة.
- صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء.
- ضرورة توفير البيانات المتداولة للعاملين في المؤسسة.
- التوجه نحو توظيف استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات.
- ازدياد المنافسة بين المؤسسات وضرورة وجود آليات للتميز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس.
- حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل.

وأخيراً من المهم الاشارة إلى بعض المعوقات أمام التحول إلى الإدارة الإلكترونية في منظمات المجتمع المدني العربي:

- اختلاف نظم الإدارة حتى داخل المنظمة الواحدة.
- عدم اقتناع إدارة المنظمة بدواعي التحول ومتطلباته.
- عدم توافر الحافز القوى لدى الأفراد لإنجاح عملية التحول وعدم إحساسهم بأنهم جزء من عملية التحول والنجاح.
- صعوبة الوصول إلى الإدارة الإلكترونية المتكاملة داخل المنظمات.
- عدم توافر بنية أساسية فنية جيدة.
- الطبيعة البشرية وثقافة الأبواب المغلقة والخوف من التكنولوجيا وتطبيقاتها.
- استمرارية عمليات تحديث البيانات مع تحمل الأفراد المنوطين بها العبء الإداري المعتاد.
- التوافق مع النظم اليدوية المعتادة في العمل ودوراتها المستندية ورفض التحديث والتغيير.
- عدم الثقة في حماية سرية وأمن التعاملات الشخصية.

٢- الشبكات وتكنولوجيا الاتصال

يتلخص دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية في محورين أساسيين:

أولهما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أصبحت صناعة قائمة بذاتها وتمثل أحد أهم مصادر التقدم وزيادة الدخل القومي في معظم الدول المتقدمة فضلا عن الدول ذات الاقتصاديات

البازغة عالميًا، ومن ناحية أخرى فان التقدم في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يؤدى إلى تطورات هائلة في جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى. حيث يمثل قطاع الاتصالات قطاعًا اقتصاديًا منفصلاً حيث نجد أن الموارد البشرية والقدرات الفنية، وشراء المعدات، والبرمجيات، وتثبيت الشبكات، كل هذا يجعل من تكنولوجيا الاتصالات سوقاً مهمة من الناحية الجوهرية في كل الدول تقريباً، بل وأكثر أهمية في الدول التي تعتمد عملية التنمية فيها اعتماداً مباشراً على القدرة على التواصل كما هو الحال في البلدان العربية. وقد استمدت هذه السوق طاقتها من نمو الإنترنت وشبكة الويب العالمية ومن التطبيقات المكنة على الإنترنت، ويتراوح نطاق هذه السوق بين تطبيقات كل من الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والخدمات الطبية... إلخ.

ثانيهما، توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسائل دعم الأنشطة التي تنتفع من المعلومات الموجهة والموثوق بها بما في ذلك تحسين ظروف المجتمعات المحرومة ودعم الخفض من حدة الفقر؛ فعلى سبيل المثال، فقد جعلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرعاية الصحية أكثر شمولاً وزادت من فاعلية التعليم عن طريق التعلم عن بعد.

١-٢ الشبكات في سياق تكنولوجيا الاتصال

وإذا كان محور تركيزنا يتجه إلى تكنولوجيا الاتصال وعلاقتها بمنظمات المجتمع المدني، فإنه من المهم التأكيد على أن الأول قد انعكس إيجابًا على المجتمع المدني، وأسهم في تفعيلها. وهنا نشير إلى أن "الشبكات Networks" هي أحد مخرجات التطور التكنولوجي المتسارع، الذي ارتبط بالعولمة. والشبكة كمصطلح تنموي، تشير إلى عملية التفاعل بين مجموعة من منظمات المجتمع المدني، المعنية والمتوافقة حول أهداف محددة (راجع تعريف الشبكات في الموسوعة).

بينما يمكن تعريف الشبكة، من منظور علوم الاتصال والحاسوب، بأنها نظام يتكون من مكونات مادية (Hardware) وبرامج (Software) وأجهزة تراسل (Transmission Components) تعمل جميعاً معاً من أجل تمكين تطبيقي حاسب يعملان على حاسبين مختلفين متصلين بالشبكة من تبادل البيانات بشكل جيد.

A Network is a system of Hardware, Software, and Transmission Components that collectivity allow two application programs on two different stations connected to the network to communicate well.

توصف الشبكة بأنها نظام ويعرف النظام أنه مجموعة من المكونات التي تعمل معاً من أجل تحقيق هدف مشترك. الهدف هنا هو تمكين التطبيقات من تبادل البيانات بشكلٍ جيد، أي بسرعة مناسبة وبمعدل أخطاء منخفض للغاية. وأما مكونات النظام فهي في ثلاث فئات:

أولها المكونات المادية hardware مثل الحاسبات الآلية computers.

ثانيها البرامج software مثل:

برامج تعريف drivers بطاقات الشبكة Network Interface Card (NIC).

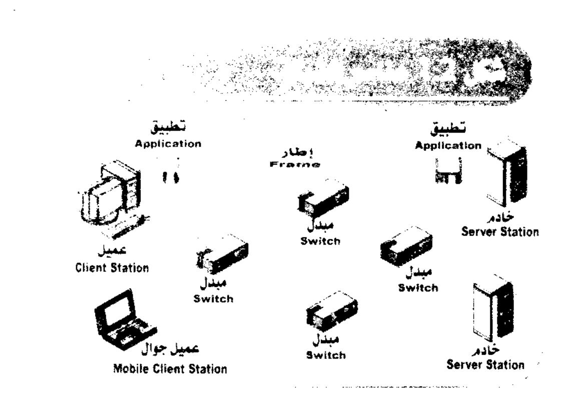
البروتوكولات. البروتوكول هو مجموعة من القواعد التي تحكم عملية الاتصال. وعادة ما تطبق البروتوكولات على شكل برامج.

ثالثها : أجهزة التراسل transmission

components مثل بطاقة الشبكة، وجهاز المبدل\ Switch، وجهاز الموجه Router، ووسائط نقل البيانات Transmission Media .

يلاحظ أن التعريف يؤكد أن اتصال الأجهزة فيزيائياً لا يعنى أنهم متصلون شبكياً و لكن يجب أن تنجح البرامج في تبادل البيانات حتى نعتبر أن الشبكة تعمل بنجاح.

٢-٢ عناصر الشبكة: Eements of a network



شكل (١) عناصر الشبكة الواحدة

تشمل الشبكة أربعة عناصر رئيسية هي: التطبيقات، والمحطات (Stations أي الحاسبات)، والرسائل Messages (مثل الإطار Frame)، والمبدلات switch.

التطبيقات. وهي الهدف أصلاً من إنشاء الشبكة.

المحطات. تشمل المحطات (الحاسبات) نوعين هما الخادم Server والعميل Client. والحاسب الخادم هو الذي يزود الحاسبات الأخرى بالخدمات Services. وتلك الخدمات هي عادة المشاركة بالموارد Resources وتشمل الموارد:المكونات المادية Hardware، والبيانات Data، والتطبيقات Appli- cations.

ملاحظة مهمة: يستخدم لفظا الخادم والعميل في ثلاثة سياقات:

أولها البرامج Programs

- **العميل**: هو البرنامج الذى يطلب بيانات من برنامج الخادم. مثال لذلك، برنامج المتصفح Browser وبرنامج الماسنجر Massenger.
- **الخادم**: هو البرنامج الذى يُقدم البيانات للعميل مثل خادم الوب Web Server وخادم البريد الإلكتروني Email Server .

ثانيها نظم التشغيل Operating Systems

- **العميل**: هونظام تشغيل لمستخدم واحد يهدف أساساً لمساعدة المستخدم. وهو النوع من نظم التشغيل المُستَخدم في الحاسبات الشخصية.
- **الخادم**: هونظام تشغيل لحاسب خادم على الشبكة وهو يصمم لتزويد خدمات للحاسبات العملاء والمستخدمين الذين يستخدمون تلك الحاسبات.

يلاحظ أن نظم تشغيل العملاء مثل Windows XP تستطيع أيضا تزويد الحاسبات الأخرى بالخدمات، ولكن الفرق الجوهري هو أن نظام تشغيل الخادم يصمم أصلاً لدعم المستخدمين القادمين عن طريق الشبكة بشكل أكثر من المستخدم المحلي (أى الذي يستخدم الخادم مباشرة) بينما يصمم نظام تشغيل العميل لدعم المستخدم المحلي بشكل أكثر أي أنه يعطى أولوية للمستخدم الموجود على الحاسب.

من أمثلة نظم تشغيل الخوادم ويندوز سرفر Windows Server، و يونيكس UNIX. ومن أمثلة تشغيل العملاء ويندوز إكس بي، وويندوز 2000

* تستخدم بعض الجرائد والمجلات العربية لفظ «محول» بدلاً من «مبدل» لوصف الـ Switch.

Windows XP, Windows 2000. أما نظام لينيكس Linux فيوجد منه نسخة للعميل ونسخة للخادم.

ثالثها الحاسبات Stations

- **العميل**: وهو فئة من الحاسبات تصمم وتسوق على أنها حاسب لشخص أو مستخدم واحد مثل كل الحاسبات الشخصية، وكذلك المساعد الشخصى الرقميPersonal Digital Assistant (PDA).
- **الخادم**: وهو فئة من الحاسبات تصمم وتسوق لتعمل كخادم على شبكة. أي أن المشتري يجب أن يشتري هذه الفئة إذا كان ينوي استخدامها لتزويد الخدمات على الشبكة. ويلاحظ أن لفظ خادم هنا هو في الأصل لفظ تسويقي، أما في علوم الحاسب، فالخادم والعميل هما برامج. وعادة ما يكون هذا الخادم مصمماً للتعامل مع نظام تشغيل خوادم معين. هذا الحاسب عادة ما يكون أقوى من الحاسب العميل.

وعموما فإن أي حاسب يثبت عليه نظام تشغيل خوادم يعتبر خادماً. ومن ثم، فإن ما يحدد هوية الحاسب على الشبكة هو نظام التشغيل.

- **الرسائل**: الرسالة في الشبكة الواحدة (أي تلك التي لا تتصل بشبكات أخرى) تسمى إطاراً Frame ويشمل الإطار ثلاثة أقسام: مقدمة Header، وبيانات Data، ومؤخرة Trailer. ويشمل قسم المقدمة حقل عنوان الحاسب (المحطة) المرسل وحقل عنوان الحاسب (المحطة) المرسل إليه إلى جانب حقول أخرى.

وتأخذ الرسالة الشكل التالي:

Trailer	Data	Header

شكل (٢) أقسام الإطار Frame

المبدلات Switches : الرسالة تمر من محطة لأخرى عن طريق مبدل Switch وهو يحول كذلك الإرسال إلى إستقبال والعكس.

يقوم المبدل بتقوية الإشارات ويتخذ قرار التبديل Switching Decision وهو أن يقرر من أي المنافذ يجب أن يخرج الإطار الذي وصل من منفذ ما.

ويلاحظ أن الشبكة قد تحتوى على أكثر من مبدل Switch ومن ثم فقد يمر الإطار Frame بأكثر من مبدل Switch قبل أن يصل إلى المحطة الهدف. كذلك يلاحظ أن الرسالة فى الشبكة الواحدة تسمى إطاراً Frame وفي الشبكات البينية internets تسمى رزمة Packet.

٣-٢ الحوسبة المركزية Centralized Computing والحوسبة الموزعة Distributed Computing

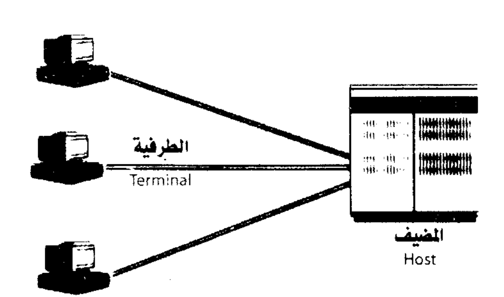
قبل ظهور الشبكات كان الأسلوب السائد لاستخدام الحاسبات في المنظمات هو الاعتماد على حاسب رئيسي Mainframe وهو يتكون من مضيف Host وطرفيات Terminals. وقد يصل عدد الطرفيات إلى الآلاف في هذا النظام. إلا أن الطرفيات ليس لديها القدرة على المعالجة Pro-cessing ومن ثم فإن كل المعالجة كانت تحدث مركزياً في المضيف، ولذلك أطلق على هذا النوع من الحوسبة "الحوسبة المركزية". ويلاحظ أن الطرفيات Terminals هى وحدات إدخال و إخراج و ليست لديها القدرة على المعالجة بنفسها أي أنه لا يوجد لهاLocal Processor .

عند ظهور الشبكات، بدأ العلماء في تطوير أساليب حوسبة تسمح بالاستفادة من قدرة العملاء

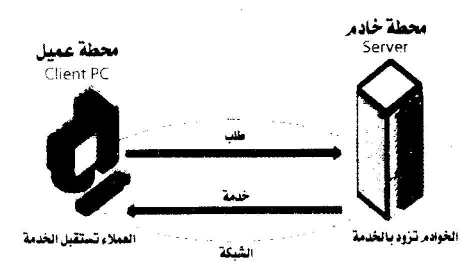
(Client Stations وهي حاسبات كاملة وليست طرفيات) على المعالجة فطوروا أساليب للحوسبة الموزعة ومنها ما يسمى نموذج أسلوب الخادم/العميل Client Server Model. ويعتمد هذا الأسلوب على إتمام العمل من خلال تبادل الرسائل بين شقّي المعالجة (الخادم والعميل). ويطلق على الرسائل المرسلة من العميل "الطلبات Requests " بينما يطلق على الرسائل المرسلة من الخادم "الردود أو الاستجابات Responses".

ويقوم الخادم بالتزويد بالخدمات بهذا الأسلوب. فيمكن مثلاً أن يرسل الخادم طلباً لاسترجاع صفحة ويب Web Page فيرد الخادم بإرسال استجابة عبارة عن صفحة الوب المطلوبة. ومن المهم أن نلاحظ أن جميع التطبيقات على شبك الإنترنت تقريبا تستخدم أسلوب الخادم/العميل.

المضيف Host الطرفية Terminal



الشكل 1.3 بنية الخادم / العميل



الشكل (٤) بنية الخادم/العميل Client Server Architecture

- استكمالاً للرسم السابق نضيف أن نظم المعلومات عادةً ما تشتمل على قواعد بيانات Databases تُستخدم من خلال أسلوب الخادم/العميل بحيث يتم تثبيت installation نظام إدارة قواعد بيانات DBMS مثل أوراكل Oracleعلى حاسب خادم وينشأ قاعدة بيانات على ذلك الحاسب وتقوم البرامج التي على حاسبات العملاء بإرسال طلبات إلى نظام إدارة قواعد البيانات الذى يستجيب برسائل تحتوي الإجابة. وتكون الطلبات إما لإضافة بيانات In-sert، أو تعديل بيانات Alteration، أو حذف بيانات Deletion، أو استرجاع بيانات Re-trieval وتكون الإجابة إما البيانات المطلوب استرجاعها أو رسائل تؤكد ما إذا كان قد تم تنفيذ طلب الإضافة أو التعديل أو الحذف. يسمى هذا النوع من الطلبات في مجال قواعد البيانات بالاستفسار Query ولذلك تسمى اللغة التي يكتب بها الطلب "لغة الاستفسارات الهيكلية SQL". وتكون الخدمة فى مجال البيانات حيث يبعث Client استفساراً ويرد Server على هذا .

عملاء وينتل Wintel Clients

النوع الشائع من العملاء Clients في الشبكات هو ما يسمى وينتل Wintel وهذا اللفظ اختصار لـ ويندوز إنتل. ويحتوي حاسب وينتل على معالج Microprocessor من إنتاج شركة إنتل Intel ونظام تشغيل النوافذ (ويندوز Windows) من ميكروسوفت.

وهناك عائلة معالجات من إنتاج شركةIntel تسمى بنتيوم Pentium والسائد منها حالياً هو

طراز Pentium 4. وقد طُورت إنتل مؤخراً شريحة Chip تسمى القلب المزدوج Dual Core ويوجد داخل تلك الشريحة معالجان كاملان ، أطلق عليهما لفظ Duo.

هناك شركات أخرى تنتج معالجات متوافقة مع معالجات إنتل و منها شركة AMD وبالتالي يمكن استخدام أى معالج من إنتاجها مع نظم تشغيل ويندوز المصممة لمعالجات إنتل.

الخادمات Servers

نكرر أن أي حاسب يمكن أن يكون خادماً بتثبيت نظام تشغيل خوادم عليه وهناك ثلاث فئات شائعة من الخوادم (تتدرج في الحجم وسرعة المعالجة)، وهي:

الخادمات من فئة حاسبات شخصية PC Server

بالنسبة لهذا النوع يستخدم معالج معياري Standerd Microprocessorوهو عادة Intel Pentium . ويكون نظام التشغيل Operating System أحد التالي:

- ميكروسوفت ويندوز سرفر MS Windows Server
- نوفل نتوير Novell Netware
- لينيكس Linux

- الخادمات من فئة محطات العمل Workstation Server

يلاحظ أن لفظ محطات العمل يستخدم في معنيين هما:

١- عميل Client، ومثال لذلك أن ميكروسوفت أطلقت على نظام تشغيل العميل المطروح سنة ١٩٨٣ اسم WindowsANTAWorkstation.

٢- حاسب شخصي قوي أي حاسب شخصي له مواصفات عالية من حيث المعالج Processor وحجم الذاكرة Memory ويستخدم فئات محطات العمل كحاسب شخصي المحترفين مثل المهندسين، والكيمائيين ، وسماسرة البورصة.

ومن حيث نظام تشغيل محطات العمل عند استخدامها بواسطة محترف، فلا يشترط أن تعمل بنظام تشغيل ويندوز ولكن هناك أيضاً لينيكسLinux.

عند استخدام محطات العمل كخوادم Servers فإن نظام التشغيل عادة ما يكون يونيكس UNIX. كذلك فإن المعالج Microprocessor ليس معيارياً Standard وإنما يُصنع خصيصاً على حسب استخدامه ولذلك يُسمى Custom Built، و هو أقوى من معالجات الحاسبات الشخصية.

*** Workstation server**

1- Fast & expensive.

2- Custom - Built Microprocessor.

3- Unix operating system.

الخادمات من فئة الأجهزة الرئيسية Mainframe Server

مع انتشار نموذج الخادم/العميل / Client Server في الحوسبة اتجهت العديد من شركات تقنيات المعلومات إلى إنتاج تقنيات تسمح باستخدام المضيف Host كخادم Serverبحيث يتم الدخول عليه بواسطة عملاء وليس طرفيات(*).

- يتميز هذا النوع من server بأنه الأقوى .

* لاحظ أن الأجهزة الشخصية يمكن أن تدخل على المضيف من خلال تقليد الطرفية باستخدام برنامج يسمى «مقلد الطرفية Terminal Emulator» ويوجد هذا البرنامج في نظم تشغيل ويندوز. إلا أن هذا الأسلوب لا يعد تطبيقاً لنموذج الخادم العميل حيث إن المعالجة ستتم بالكامل على المضيف.

ويتمتع هذا النوع بالاعتمادية Reliability الفائقة، إلا أنه له نظام تشغيل خاص به ومعالجات خاصة وذلك حسب الشركة المُصنعة له. وكبرى الشركات المُصنعة للحاسبات الرئيسية Main-frame هي شركة أي بي إم IBM وبالتالي هي التي تصنع له نظام التشغيل Operating System. كذلك هناك شركات يابانية تقوم بتصنيع الحاسبات الرئيسية مثل فوجيتسو Fujitsu وإن إي سي NEC.

* **Mainframe Server**

1- Fastest servers

2- Ultra ? Reliable

3- Specialized operating system.

٤-٢ الشبكة العالمية للاتصال والمعلومات (الإنترنت)

يمكن تعريف شبكة الإنترنت بأنها : "عبارة عن مجموعة من شبكات الكمبيوتر (الحاسب الآلي) من جميع أنحاء العالم التي تتيح للمستخدمين الاتصال بمصادر مختلفة من المعلومات والخدمات" (الإنترنت المرجع الكامل ، ١٩٩٩م ، ص ١٤) .

ويمكن تعريف الإنترنت بأنها "شبكة حاسب موسوعة عالمية ضخمة جداً ، تربط بين عشرات الآلاف من شبكات وأجهزة الحاسب في مختلف أنحاء العالم. وتشير آخر الإحصاءات في عام ١٩٩٨م بأن (إنترنت) تقوم بوصل ما يقارب العشرة ملايين جهاز حاسب في أكثر من مائة دولة حول العالم". (الوكيل وآخرون ، وزارة المعارف ١٤٢٢هـ، ص ٥٩).

- ومن منظور نشأة وتطور شبكة الإنترنت، نشير بايجاز إلى أنه في الستينيات بالولايات المتحدة الأمريكية ، كان الجميع يخشون وقوع هجوم نووي من الاتحاد السوفيتي ، وأرادت الهيئة العسكرية الأمريكية أن تعثر على طريقة لكي تضمن استمرارية شبكات الاتصال وعدم تدميرها ، لذلك بدأت وكالة مشروعات البحوث المتقدمة "ARPA" في وزارة الدفاع الأمريكية في تمويل مشروع كبير يقوم بتوصيل علماء الكمبيوتر والمهندسين الذين يعملون بالجامعة معاً باستخدام أجهزة الكمبيوتر وخطوط الهاتف، كان اسم المشروع هو (أربانتARPANET) وقد سمح للباحثين بالتشارك في الموارد المتاحة على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بكل واحد منهم رغم وجودها على مسافات بعيدة عن بعضها. وكان الاستخدام الأشهر لهذه الشبكة هو تبادل البريد الإلكتروني عليها بين الأشخاص المختلفين .

- وفي عام ١٩٧٥م قام (فينتون سيرف) من جامعة ستانفورد بتطوير بروتوكول اتصال يسمى (بروتوكول التحكم في النقلTCP) وهو يقوم بتقسيم الرسائل إلى حزم يتم إرسالها عبر خطوط الهاتف أو الشبكة ثم يعاد تجميعها إلى رسائل مرة أخرى عندما تصل إلى وجهتها، وكذلك قام بتطوير بروتوكول عناوين يسمى (بروتوكول الإنترنتIP) وهو يقوم بعنونة كل حزمة وتوجيهها عبر أجهزة الكمبيوتر المختلفة قبل أن تصل إلى وجهتها النهائية .

- وفي عام ١٩٨٣م تم تأسيس بروتوكولTCP/ IP كمقياس أساسي لربط شبكات الحاسب الآلي . أتاح هذا البروتوكول للإنترنت فرصة للنمو من مجرد أربعة أجهزة مضيفة في عام ١٩٦٩هـ إلى ما يزيد على ٦٠٠ جهاز مضيف في نهاية عام ١٩٨٣م .

- وفي عام ١٩٨٣م قامت الجهات العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية بفصل شبكة (أربانت) وتم تغيير اسمها إلى (ميلينت MIL-NET)، والأخرى استمرت على مسمى (أربانت) واستخدمت للأغراض غير العسكرية ، وتم ربط الشبكتين باستخدام بروتوكول IP وهنا تولدت فكرة شبكة الإنترنت. وفي عام ١٩٨٩م قامت وزارة الدفاع الأمريكية بوقف تمويل شبكة أربانت . وفي أثناء ذلك تقدمت تكنولوجيا الكمبيوتر المكتبية وانتقلت من الأجهزة العملاقة إلى عصر أجهزة الكمبيوتر المكتبية ولم يستغرق مالكو الأجهزة المكتبية وقتاً طويلاً ليبدوا اهتمامهم بتوصيل أجهزتهم الموجودة في المنزل أو العمل بأجهزة الكمبيوتر الأخرى . وعندما ظهرت أجهزة المودم وبرامج الاتصالات في الأسواق ومع وجود البريد الإلكتروني ، وإمكانية تبادل الملفات بين المستخدمين ، والقوائم البريدية ، بدأت "شبكة الشبكات" في الظهور والتي بدأت تُعرف باسم الإنترنت . (الإنترنت المرجع الكامل ، ١٩٩٩م).

للاتصال بشبكة الإنترنت نحتاج إلى ما يلي :

- جهاز حاسب آلي (كمبيوتر) من جيل بانتيوم وذاكرة مؤقتة ٣٢ ميغابايت على الأقل ونظام تشغيل ويندوز ٩٨ على الأقل.
- جهاز مودم (داخلي أو خارجي) يستطيع نقل المعلومات بسرعة تتراوح بين ٣٣-٥٦ كيلو بايت في الثانية اعتماداً على جودة جهاز المودم وسعره .
- خط هاتفي .
- اشتراك في إحدى شركات مزود خدمة الإنترنت.
- برنامج متصفح إنترنت ومن أكثرها شيوعا برنامج إنترنت إكسبلورر Internet Explorer.

٢-٥ تقنيات وبرمجيات شبكة الإنترنت (أهم الخدمات التي تقدمها الشبكة) :

أولها الشبكة العنكبوتية العالمية "الويب"(www)

وهي من وسائل الإنترنت الحديثة للحصول على المعلومات . وتعرُف الشبكة العنكبوتية World WideWeb والتي تختصر إلى www بأنها "مجموعة من الأجهزة في الشبكة ، ويحوي كل جهاز منها صفحات إعلانية إلكترونية مصممة تصميماً خاصاً باستخدام لغات برمجة خاصة". وهو يتكون من مجموعة هائلة من المواقع المختلفة ، وللوصول إلى مواقع الشبكة العنكبوتية جرى تطوير برامج خاصة تُمكن المشترك في الشبكة من جلب صفحات الشبكة العنكبوتية بأجهزة الحاسب الآلي من المواقع المختلفة في الشبكة وعرض المعلومات الموجودة بالموقع على جهاز حاسب المشترك ويطلق على هذه البرامج مسمى برامج التصفح.

وللاتصال على المواقع المختلفة على الشبكة العنكبوتية يجب معرفة وتحديد عنوان الموقع الذي تود زيارته، وهذه العناوين تسمى بعناوين URL وتتكون هذه العناوين عادة من ثلاثة أجزاء تفصل بينها نقاط ، وهذه الأجزاء هي :

- **الجزء الأول**: نوع الموقع وهو دائماً www وهي ترمز إلى الشبكة العنكبوتية (الويب) .
- **الجزء الثاني**: اسم الشركة أو المؤسسة أو المنشأة أو المنظمة صاحبة الموقع ويتم عادة أخذ الحروف الثلاثة الأولى الذي تحدد نوع المنشأة أو الشركة

- **الجزء الثالث**: اسم الفئة أو المجال التي تحدد نوع المنشأة أو المنظمة التي تمتلك هذا المجال أو ينتمي إليه . وهناك ست فئات أو مجالات شهيرة هي :

- Mil وتعني أن الموقع يتبع هيئة عسكرية .
- gov وتعني أن الموقع يتبع هيئة حكومية .
- com وتعني أن الموقع يتبع هيئة عسكرية .
- edu وتعني أن الموقع يتبع هيئة تعليمية .
- net وتعني أن الموقع يتبع هيئة عسكرية .
- org وتعني أن الموقع يتبع منظمة دولية .

وأحياناً تستخدم بعض الدول جزءاً رابعًا لبيان اسم الدولة وتتكون من حرفين . ومثال ذلك:

www . moe . gov . eg

نوع الموقع | اسم الموقع | نوع المجال | اسم الدولة

(مصر) (حكومي) (وزارة المعارف) (الشبكة العنكبوتية الويب)

ثانيها - البريد الإلكتروني (E - mail):

وهو أكثر خدمات الإنترنت شهرة ، وهو خدمة التراسل إرسال واستقبال مستندات أو وثائق إلكترونية بين المشتركين عبر الشبكة . فالبريد الإلكتروني هو " خدمة تتيح للمستخدمين أن يرسلوا رسائل إلكترونية إلى مستخدمين آخرين على الإنترنت باستخدام عناوين بريدية إلكترونية ، بغض النظر عن نوع الكمبيوتر أو نظام التشغيل الذي يستخدمونه" (الإنترنت المرجع الكامل ، ١٩٩٩م).



لمزيد من التفصيل راجع:

١- (الإنترنت المرجع الكامل)، كتاب مترجم، ط١ مكتبة جرير (القاهرة: ١٩٩٩م).

٢- (آفاق الإنترنت)، مجلة مستقلة، شركة جالف ويب العالمية، دولة الكويت، العدد ٩، (مايو ١٩٩٨م).

٣- (الإنترنت)، مجلة شهرية، شركة مساهمة محدودة، واشنطن، العدد ٦١، نوفمبر ٢٠٠٧م.

4- James A. O'Brien. Introduction to Information Systems: Essential for the Internetworked Enterprise. 9th. ed. NY.: Mc Graw-Hill, 2000.

٥- علاء عبدالرزاق السالمي، تكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، (القاهرة : ٢٠٠٠).

الفصل التاسع

مفاهيم ترتبط بتقييم المجتمع المدني

أ - التعريف :

يشير مفهوم «التقييم» لغويًا إلى «تقدير قيمة الشيء»، **ويمكن تعريف التقييم** بأنه "عملية بحث تطبيقية لجمع وتحليل الدلائل Evidence التي تصل بنا إلى تحديد أو تقدير، أو الحكم على: برامج، وسياسات Policies، ونوعية Quality، أو خطة، أو منتج Product، أو قيم Values، أو أشخاص".

إن الاستخلاصات من عملية التقييم ، وفقًا للتعريف السابق ، يمكن أن تتضمن أبعادًا عملية أو تطبيقية وأبعادًا أُخرى معيارية Normative وقَيمية . إن ملامح أو سمات القيمة Value، هي التي تُميز التقييم – وفقًا لما ذهبت إليه Deborah Fournier عن الأشكال الأُخرى من البحث ، والأسئلة موضع الاهتمام .

١-١ تعريفات أخرى ، تركز على أبعاد مُحددة:

نطرح تعريفات أُخرى ، في هذا السياق ، تدخل بنا بمزيد من التفصيل ، في عملية التقييم وتُركز على جانب رئيسي فيه .

البنك الدولي يقدم تعريفًا للتقييم عام ٢٠٠٤ ، باعتباره : «تقديرًا منظمًا وموضوعيًا لبرنامج أو سياسة Policy، أو مشروعًا ، بما يشمل تصميمها، وتنفيذها ، ونتائجها»، هذا التعريف الذي يطرحه البنك الدولي يتجه إلى ثلاثة مستويات من التقييم، وهي: التصميم (عملية وضع الخطة)، والتنفيذ (الذي يندرج في كثير من الأحيان تحت عنوان المتابعة ثم المراقبة للتنفيذ (Monitoring) والنتائج (الآثار والنتائج) .

هناك تعريفات أُخرى محورها قياس الفاعلية (وسوف نقدم تعريفًا فيما بعد للفاعلية)، منها ما يشير إلى أن التقييم Evaluation هو "تقدير فاعلية برنامج Program أو سياسة Policy في مواجهة أهدافها". هذا التعريف الذي قدمه Thomas Dye، عام ١٩٨٨، في عمل مهم عن السياسات والبرامج، يعكس بداية التوجه الحديث في الأدبيات ، للاهتمام بالآثار أو الانعكاسات impact على الفئات والجماعات المستهدفة من السياسات والبرامج ، وعملية التقييم هنا تربط بين أهداف برامج وسياسات ، وبين آثار وانعكاسات .. **وهذا الاقتراب يهتم إلى حَدٍّ كبير بموضوع إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي وثقافي على المستهدفين.**

اتجاه آخر تَعكسُه مجموعة أُخرى من التعريفات ، **تُركز على أهمية التقييم لتطوير قرارات وبرامج وسياسات صانعي القرار وصانعي السياسات** .. هذا التوجه يلخصه التعريف التالي لـ Paul Dickens في عمل مهم له عن تحقيق الامتياز Excellence والنوعية Quality في كل ما يتعلق بالخدمات الإنسانية (١٩٩٢).. التقييم في هذا التعريف هو "التطبيق المنهجي لإجراءات البحث الاجتماعي ، التي تُوفر أساسًا موضوعيًا وواقعيًا لاتخاذ القرارات حول تحسين برامج وسياسات ، أو تفسيرها ، أو إنهائها ، وبهدف تطوير الخدمات الإنسانية".. إن هذا التعريف يطرح فكرة النوعية Quality، والتي أصبحت مكونًا مهمًا في عملية تقييم منظمات المجتمع المدني ، ويطرح أيضًا محورية التقييم ، بالنسبة إلى صانع القرار ، والتي عبرت عنها الأدبيات الحديثة للتقييم في الألفية الثالثة فيما عُرف بتقييم توظيف نتائج التقييم .

٢-١ بحوث التقييم

يمكن تعريف بحوث التقييم بأنها "دراسة لشيء مُحدد **بأسلوب ومنهجية منظمة** وتفصيلية، وتهدف للوقوف على **نقاط القوة ونقاط الضعف في** المنظمات، والسياسات ، والبرامج والأشخاص ، والاحتياجات، والأنشطة وتحديد الطرق والوسائل للتحسين، وتحديد ما إذا كانت المخرجات قد تحققت في توافق مع الأهداف"(Lenard Bickman).

هذا التعريف الشامل لبحوث التقييم يعكس مكونات مهمة. **أولها**: أسلوب ومنهجية علمية يتم الاستناد عليها. **ثانيها**: التقييم يسعى إلى إبراز نقاط القوة ونقاط الضعف . **ثالثها**: إن التقييم يمكن أن يمتد إلى المنظمة ككل ، أو أداء العاملين بها، أو السياسات والبرامج ، أو الاحتياجات . **رابعها**: إن الهدف الرئيسي من التقييم هو التطوير والتحسين . **خامسها**: إن التقييم يهتم بمخرجات أو نتائج أو آثار Impact إلى جانب اهتمامه المسبق بما يمكن أن نطلق عليه المدخلات (البرامج والسياسات ، والموارد البشرية والمادية للمنظمة ، والاحتياجات..).

٣-١ نظرية التقييم

لا توجد نظرية واحدة للتقييم ، فقد تطور إلى حد كبير هذا المجال البحثي التطبيقي في إطار العلوم الاجتماعية ، حتى أصبح فرعًا متميزًا ، حتى وإن كان يعتمد على مناهج من العلوم الاجتماعية .. الوعي بأهمية التقييم ، وإرساء نظريات له ، بدأ في التسعينيات من القرن العشرين ، وتطور كثيراً بفضل إسهامات متنوعة ، ومتراكمة ، حتى أصبح يوفر اقترابات وأسس منهجية ، لتقييم منظمات المجتمع المدني ، وملمح من ملامح تطور البحوث التطبيقية Action Oriented لظاهرة المجتمع المدني .

إن "النظرية توفر مجموعة من المبادئ المتماسكة المترابطة قادرة على التفسير ، وقادرة على توجيه عملية ممارسة التقييم" . وعلى الرغم من تعدد النظريات ، إلا أن أحد الكتب المهمة عن الموضوع Shadish (theories of Practice, 1991) تطرح أن النظرية الملائمة ، هي التي تصف وتبرر لماذا هذه النظرية تحديداً هي الأفضل لاتباعها في مواقف معينة .. وهي ينبغي أن توضح الأنشطة والعمليات Processes والأهداف وعلاقات التفاعل بينهم ، وتكون النظرية قادرة على الاختبار الامبيريقي للافتراضات ، والتعامل مع أي تضارب بينها في الواقع .

إن ما يُطلق عليه نظريات – في مجال تقييم منظمات المجتمع المدني– هي عبارة عن صيغ لنماذج Models توفر مجموعة متماسكة من المبادئ نسترشد بها .. ودائمًا ما تؤكد الأدبيات أن "التقييم عملية تطورية" تتحرك وتتغير عبر الزمن ، وهناك عدة أجيال من نماذج التقييم وكل جيل من النماذج ترتبط بفترة معينة وظروفها ، ثم تتغير أو يضاف إليها (٥ أجيال من النظريات / وتسمى نماذج توجيهية للتقييم) . **ما يُميز التقييم في إطار العلوم الاجتماعية ، أن محورها ومركزها هو القيمة Value ، ولعل ذلك الأمر هو الذي يفرق بين نظرية وأخرى** (ما القيمة، كيف نحددها ، ما الدلائل Evidencesالتي نستند عليها ، ما العلاقة بين المتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية...) .

صنف البعض نظريات التقييم إلى : نظريات

تقدير القيمة Value، نظريات للممارسة (طبيعة الأدوار ، والمؤشرات ، والخطاب المعياري ..) ، نظريات للتوصيف والتشخيص ، ونظريات لاستخدام نتائج التقييم (استخدام لتطوير المفاهيم، واستخدام لتطوير الأداء) .

◆ **د. اماني قنديل**

لمزيد من التفصيل راجع :

- Shadish, W. R and others, Foundations of Program Evaluation : Theories of practice, Newbury park, (1991).
- Paul Dickens, quality of Excellence in Human Service, John Wily and Sons, New York (1992).
- Sandra Mathison (ed.) Encyclopedia of Evaluation, Sage Publication, London, (2005).

٢- تقييم منظمات المجتمع المدني

٢-١ الخصوصية والطبيعة الخاصة

- **السؤال الذي نطرحه هنا ، هل تقييم منظمات المجتمع المدني له طبيعة خاصة تميزه ؟**

إن التعريف الذي سنطرحه لتقييم منظمات المجتمع المدني ، وكذلك اقترابات approaches ونماذج التقييم Models، يمكن أن نقول إنها **تتسم بخصوصية ، مصدرها ما يلي :**

- **إن منظمات المجتمع المدني لا تسعى إلى الربح** NPOs ومن ثم ، يمكن استبعاد معيار الربحية من تقييم نتائج أو مخرجات هذه المنظمات (هنا اختلاف رئيسي مع القطاع الخاص) .
- **إن منظمات المجتمع المدني ، وفقًا لطبيعتها ، أحد معاييرها الأساسية هي إرادية تطوعية ،** ومن ثم فإن هذا البعد يعني إننا نتجه بالتقييم إلى منظمات أو قطاع تطوعي بالأساس ، وهذا هو مصدر الخصوصية الثاني لتقييم منظمات المجتمع المدني (اختلاف رئيسي عن التقييم في قطاع الحكومة ، والقطاع الخاص) .
- **إن تمتع منظمات المجتمع المدني ، بقدر من الاستقلالية** (الذي يزيد أو يقل وفقًا للتشريع والنظام السياسي) ، يعني أن هناك هياكل مستقلة تدار ذاتيًا ، ينبغي أن يتم التقييم وفقًا لها (هناك نماذج للتقييم تتجه بالأساس إلى عنصر الاستقلالية الذاتية ، وقدرات الإدارة الرشيدة للحكم) .
- **إن توجه بعض منظمات المجتمع المدني ، نحو الدفاع عن مبادئ وقيم وقضايا كبرى** (مثل حقوق الإنسان ، الحريات والثقافة المدنية ، الدفاع عن المرأة ، العولمة ، وتأثيراتها السلبية)، يعطي ايضًا خصوصية لمفهوم واقترابات تقييم منظمات المجتمع المدني .. على سبيل المثال كيف نقيم المنفعة الكلية" لبرامج وأنشطة التوعية والدفاع عن حقوق الإنسان؟ إن تقييم الانعكاسات - في هذه الحالة - أو قياس الأثر له خصوصية ، لأننا نتصدى لما يعرف باسم «المنفعة الكلية» Collective benefits، لإرساء مبادئ وقيم.

٢-٢ مؤشرات الاهتمام العالمي بتقييم منظمات المجتمع المدني

شهد عقد التسعينيات - من القرن العشرين - تصاعداً عالميًا (ثم عربيًا إقليميًا) بتقييم منظمات المجتمع المدني ، وامتد وتطور حتى اللحظة الحالية، أول مظاهر الاهتمام ، عكسته مشروعات عالمية امتدت لفترة زمنية طويلة نسبيًا ، واعتمدت على خطوات متتالية ، حتى تتمكن من إجراء تقدير

Value أو تقييم لمنظمات المجتمع المدني ، وفي إطار عالمي مقارن ، من أهم المشروعات ، المشروع الدولي المقارن لجامعة جونز هوبكنز - مركز دراسات المجتمع المدني- ومشروع المنظمة العالمية سيفكس في عدد كبير من دول العالم (٦٠ دولة)، وقد كانت هناك اختلافات كبيرة بين المشروعين السابقين، سواء في بؤرة الاهتمام Focus أو المنهجية. بؤرة اهتمام مشروع مركز دراسات المجتمع المدني (خاصة قبل الألفية) اتجه إلى تقدير وتقييم وزن الإسهام الاقتصادي والاجتماعي لقطاع منظمات المجتمع المدني ، أما اهتمام مشروع سيفكس ، فقد اتجه إلى تقييم عام للمجتمع المدني في كل بلد على حدة ، مرتكزاً على الحريات والأبعاد السياسية بالأساس ، ومحاولة اختبار مدى التطور . إن منهجية المشروع العالمي (سابق الذكر) استندت على بناء مجموعة من المؤشرات وإجراء دراسات تحليلية تصاحبها بعض الدراسات الميدانية ، بينما المشروع الدولي المقارن لجامعة جونز هوبكنز استند على منهجية تبدأ بالتوافق حول المفهوم، وترصد المؤشرات ، وتجمع البيانات والإحصاءات لتحليلها. ومن ثم انبثق عن المشروع الأخير ، مشروع آخر بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة ، لرصد إسهام منظمات المجتمع المدني في التنمية البشرية. وبرز أيضًا توجه لمشروع جديد عالمي في جامعة أوكسفورد، يتجه إلى قضايا كبرى يشهدها المجتمع المدني العالمي ، منها مثلا العولمة، الحركات الاحتجاجية، التمكين.

- **المؤشر الثاني العالمي ، الذي يعكس تصاعد الاهتمام بتقييم المجتمع المدني ، يرتبط بحجم الإصدارات من الكتب والدوريات العالمية** التي تهتم بتقييم منظمات المجتمع المدني، منها ما يركز على الأبعاد التشريعية ومنهجية تقييمها ، ومنها ما يهتم بتقييم دورها في إطار تحولات سياسية وديمقراطية أو اقتصادية ، ومنها أيضاً ما يقيم المجتمع المدني (أو قطاع منه) من منظور انعكاساته على فئات مهمشة أو المجتمع ككل .. عدد الإصدارات التي تتابعت عن تقييم المجتمع المدني ، على المستوى العالمي* في الألفية الثالثة ، يقدره مركز دراسات المجتمع المدني بـ ٣٧ مشروعًا علميًا وإصدارًا ، بالإضافة إلى ٧٠ دورية أمريكية وكندية وأوروبية، تهتم بالموضوع نفسه .

- **المؤشر الثالث ، يبرز وجود التقييم Evaluation كمقرر دراسي مستقل** ، في عدد كبير من جامعات الغرب ، التي تهتم بتدريس الطلاب : موضوعات واتجاهات حديثة عن المجتمع المدني من كل الزوايا (منها تدبير التمويل ، والإدارة المالية ، وأخلاقيات العمل المدني) .

- **المؤشر الرابع ، توجد وحدات للتقييم Evaluation Units ، في مؤسسات ومراكز وشبكات، معنية بمنظمات المجتمع المدني** (منها ما هو قائم في جامعة أنديانا ، ومنظمة القطاع المستقل I.S والتي تشكل مظلة للمنظمات ، أو في مركز المؤسسات Center For Foundation وذلك بالولايات المتحدة الأمريكية ، أو المجلس التطوعي في بريطانيا ، وجامعة أوكسفورد) .

٢-٣ مؤشرات الاهتمام العربي بتقييم المجتمع المدني :

إذا كان الاهتمام العربي - سواء الأكاديمي أو العملي- قد ارتبط بالعقدين الأخيرين من القرن العشرين ، كما ذكرنا (راجع الفصل الثاني

والثالث الموسوعة) ، فإن هذا يشير إلى حداثة الاهتمام بهذا الجانب البحثي . ومن الممكن القول ، **إنه يمكن تصنيف أجيال الدراسات والبحوث العربية التي اهتمت بالمجتمع المدني، إلى ما يلي :**

الجيل الأول من الدراسات العربية ، اهتم بالكشف عن واقع منظمات المجتمع المدني العربي، من حيث التأصيل التاريخي ، التشريعات ، الحجم، والأنماط .

الجيل الثاني ، وجه الاهتمام إلى قضايا محورية على ساحة المجتمع المدني ، أهمها العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني ، العلاقة بالعالم ، التنمية البشرية وعلاقتها بالمجتمع المدني، الإصلاح السياسي والاقتصادي ، طرح قضية الاستقلالية ، سواء في مواجهة تشريعات مهيمنة ، أو ارتفاع مكون التمويل الخارجي .

الجيل الثالث من دراسات المجتمع المدني العربي ، هو الأحدث ، ويمكن تلمسه في الألفية الثالثة ، حيث يوجه الاهتمام – من مستويات ومنظورات مختلفة– نحو تقييم منظمات المجتمع المدني العربي ، والتركيز على قضايا وقطاعات نوعية ، منها : المنظمات الحقوقية ، منظمات المرأة، المنظمات التنموية ، المنظمات المعنية بمكافحة الفقر (مثال التقرير السنوي للشبكة العربية للمنظمات الأهلية –2003).

ومن جانب آخر تصاعد حديثًا الاهتمام العربي بتقييم أداء منظمات المجتمع المدني ، من منظور التفاعلات بين المدخلات والمخرجات ، ودراسة الشبكة الأخيرة ٢٠٠٧ عن الإدارة الرشيدة للحكم في منظمات المجتمع المدني ، نموذج لهذا التوجه ، كذلك فإن العمل الجماعي لفريق من الباحثين العرب عام ٢٠٠٧ عن تقييم منظمات المجتمع المدني العربي ، يعكس هذا الاهتمام (قنديل ، محرر ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية) .. ثم نشير إلى امتداد وتراكم دراسات تقييم منظمات المجتمع المدني ، من خلال المشروع الحالي للشبكة العربية (٢٠٠٨) عن بناء مقياس لتقييم منظمات المجتمع المدني .

٣- تعريف تقييم منظمات المجتمع المدني:

٣-١ تعريف يعكس طبيعة المجتمع المدني

إذا كنا في نقطة سابقة (١-٢) أشرنا إلى ملامح خاصة لمنظمات المجتمع المدني (عدم الربحية، التطوع ، المنفعة الجماعية) **فإن هذه الملامح تجعلنا نطرح التعريف التالي لتقييم منظمات المجتمع المدني :**

«تقييم منظمات المجتمع المدني هو عملية تقدير علمية منظمة ، منهجية ، وتشاركية ، تسهم في بناء قدرات هذه المنظمات ، وتعظيم مردودها Impact على المجتمع ككل ، ونوعية حياة البشر المستهدفين» .

هذا التعريف (قنديل ، ٢٠٠٧) يتضمن الأركان التالية :

أولها : إن تقييم منظمات المجتمع المدني هو عملية process، أي أن هناك تفاعلات مختلفة بين مجموعة عوامل (موارد بشرية ومادية ، رسالة mission وأهداف ، مشروعات، وبيئة ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية..) ، وهذه العوامل يؤثر بعضها في البعض الآخر، بما يؤثر على الأداء والمخرجات .

ثانيها : عملية التقييم تستند على منهجية مناسبة وملائمة تتضمن خطوات متعددة،

ومعرفة knowledge تسمح بالتقييم .

ثالثها : إن التقييم في منظمات المجتمع المدني (وهي إرادية وتطوعية) يستند على «تشاركية» أو منهج تشاركي Participatory، يسمح بمساحة مشاركة من جانب المتطوعين والعاملين والفئات المستهدفة .

رابعها : إن تحقيق مشاركة كل الأطراف في التقييم ، يعنى إننا إزاء **«عملية تعلم جماعي»**، تستهدف الإسهام في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني ، بما يسمح بتعظيم المردود (أكبر قدر من الكفاءة والفاعلية) .

خامسها : يصبح الهدف النهائي من تقييم منظمات المجتمع المدني ، التأثير الإيجابي في تحسين نوعية حياة Quality of Life البشر المستهدفين .

٢-٣ توظيف نظرية "شجرة التقييم" في المجتمع المدني :

شجرة التقييم Evaluation theory Tree، توظف في الأدبيات الخاصة بالتقييم ، وبشكل كبير حين نهتم بالمجتمع المدني . ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى ملاءمتها لطبيعة تقييم منظمات المجتمع المدني ، والتركيز على أبعاد معرفية وقيمية لها مردود فعلي على تغيير الواقع أو التطوير.. وفقًا لهذه النظرية ، فإن Marvin Al-kin، في كتابه المهم عن «جذور التقييم» (٢٠٠٤)، يرى أن «جذع الشجرة» –ويقصد العمود الرئيسي التقييم– هو قائم على **«ثنائية المحاسبية والبحث الاجتماعي»** .. هناك **ضرورة لوجود محاسبية** للتأكد من تحقيق النفع العام ، وتجنب تضارب المصالح ، وترشيد الإنفاق، والتأكد من توافر المسئولية ووجود المساءلة في منظمات المجتمع المدني . من جانب آخر فإن البحث الاجتماعى المنظم / المنهجي ، هو الذي يوفر مجموعة من الأدوات والأساليب ، لتحقيق هذه المحاسبية (راجع تفاصيل مفهوم المحاسبية بالموسوعة).

شجرة التقييم هذه ، لها فروع ، وهي :

مناهج Methods (أو اقترابات منهجية)، والتقدير Valuing ويعنى إضفاء قيمة على البيانات المتوافرة ، والاستخدام Use، وهو الفرع الثالث للشجرة.(إذ أنه لا قيمة للتقييم دون استخدام نتائجه) .

شجرة التقييم بهذا الشكل ، وفي إطار منظمات المجتمع المدني تحديداً ، تتأكد من مدى «**مناسبة**» الأهداف التي تبنتها المنظمة (أي أهداف واقعية تتناسب مع الموارد) ، ثم **تراجع العملية** process أي مدى اتخاذ إجراءات مناسبة لتحقيق الأهداف ، وتأتي في المرحلة الثالثة من التقييم ، **الاهتمام بالمخرجات .. Outputs** وفي علاقتها بالمدخلات Inputs أي عملية التفاعل بينها وكفاءة الأداء.

٣-٣ ماذا نقيم ؟

إن شجرة التقييم تقودنا إلى إبراز ماذا نقيم ؟ أو المستويات التي نتجه إليها بالتقييم ، وهي متداخلة ، يرتبط بعضها بالبعض الآخر ، وقد نتجه لها جميعًا أو نركز على مستوى أو بعد محدد.. **تقييم منظمات المجتمع المدني ، يتجه إلى** :

- تقييم مشروع محدد تضطلع به المنظمة .
- تقييم أداء المنظمة ككل ، وانعكاساتها .
- تقييم قطاع نوعي من منظمات المجتمع المدني

في تعامله مع قضية معينة (حقوق الإنسان أو المرأة ، أو الأطفال .. إلخ) .

- تقييم منظمات المجتمع المدني ، في بلد معين ، من حيث إسهامها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، استناداً على مجموعة من المؤشرات تصل بنا إلى «تقدير» وزن هذا القطاع .

ومن منظور آخر ، يقترب أكثر من تقييم سياسات وبرامج إحدى منظمات المجتمع المدني، فإننا نقيم في هذه الحالة ما يلي :

- **أهداف المنظمة ورسالتها** ، في علاقتها ببرامج ومشروعات المنظمة (أو مشروع محدد).
- **الموارد البشرية والمادية المتاحة للمنظمة** (أو مشروع محدد) ، وإدارة هذه الموارد.
- **تقييم الخطة** (أو التخطيط الاستراتيجي للمشروع) .
- **الأداء** Performance **والعملية** Process .
- **البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية** (تفاعل المدخلات مع المخرجات) لأداء المشروع (بسبب تفاعلاتها سلبًا وإيجابًا على تنفيذ الخطة) .
- الانعكاسات Impact على المستهدفين ، والآثار غير المخطط لها (أي آثار جانبية لم تدخل ضمن الخطة) .
- توظيف نتائج التقييم .
- **الاهتمام بأبعاد قيمية مهمة**، أبرزها: الشفافية في توزيع الأدوار ، تدفق المعلومات، واقتسام المعلومات (راجع هذه المفاهيم بالموسوعة).

٤-٣ من الذي يقيم ؟

هناك ثلاثة اختيارات متاحة ، وكل منها له إيجابيات وله سلبيات ، **الأول تقييم خارجي** يكلف به خبير / مقيم Evaluator من خارج المنظمة . في هذه الحالة فإن أهم المزايا هي: توافر قدر كبير من الموضوعية ، إمكانات أكبر للتعامل مع إدارة صراعات أو أزمات ، حرية لدى القائمين بالتقييم لإبداء الرأي ، واحتمالات أكبر لآراء خلاقة ومبدعة . أما أبرز السلبيات في هذه الحالة ، فهو أنه أسلوب له تكلفة عالية تتحملها المنظمة ، وقد يثير درجة من "التهديد" للعاملين والمتطوعين داخل المنظمة ، أو قد يكون "المقيم الخارجي" معرفته وإدراكه لتاريخ ومشاكل المنظمة يدفعانه إلى وضع معايير غير مناسبة للتقييم.

الثاني : التقييم الداخلي ، ويعرف بالتقييم التشاركي ، حيث يقوم بالتقييم - وفي إطار خطوات منظمة متفق عليها، مع توزيع الأدوار بدقة - العاملون والمتطوعون في المنظمة.. أهم مزايا هذا الأسلوب هي: تحقيق نطاق واسع من مشاركة كل الأطراف، تواجد عملية تعلم Learning ، تكلفته محدودة، أسلوب يتجنب مشاعر التهديد لدى العاملين بالمنظمة من المقيم الخارجيEvaluator. أما الجانب السلبي الرئيسي هنا، هو أن الموضوعية ستكون أقل .

الثالث : صيغة تجمع بين التقييم الخارجي والتقييم الداخلي ، وتحقق مشاركة بين الموارد البشرية داخل المنظمة ، والمقيم الخارجي ، والذي يبدو كميسر Facilitator لعملية التقييم.

٤- المداخل المنهجية لتقييم منظمات المجتمع المدني :

٤-١ اقترابات تقليدية

يعني ذلك اقترابات أو منهجيات تحليلية ، أغلبها يوجد في الجيل الأول والثاني من مناهج ونظريات التقييم ، ويمكن أن توظف في حالة المجتمع المدني،

أبرزها الاقتراب الموجه للهدف Goal Oriented Approach، حيث يتم الاعتماد على الأهداف التي حددتها المنظمة لبرامجها ومشروعاتها ، لتقييم النتائج التي تحققت. وهو منهج يدعم "باقتراب النظم" لإبراز التفاعلات بين المكونات المتعددة للبرامج والسياسيات، وعلاقة المدخلاتInputs بالمخرجات Outputs، عبر ما يسمى بالعملية Process هناك أيضًا **اقتراب يتمركز حول القرار** Decision Focus Approach يقوم بتحليل منهجي للمعلومات بخصوص قضية معينة (مثال ذلك الفقراء في منطقة معينة) ، وعلاقة هذه المعلومات بالخطة الاستراتيجية التي تتبناها المنظمة. وهنا يكون التركيز على مدى كفاءة صنع الخطة الاستراتيجية في مواجهة قضية محددة .. **هنا نشير إلى منهجية أخرى يمكن أن تتكامل مع السابقة، وتتوجه للفئات المستفيدة من البرنامج** Users Approach، وكيف انعكس عليها برنامج محدد من منظمة معينة، وجزء كبير من التقييم هنا يتوجه إلى النوعية) Quality أي نوعية الخدمات المقدمة لهم إلى جانب انعكاساتها عليهم)، وذلك بعيداً عن مجرد أرقام وبيانات للمستفيدين.

تطور من الاقترابين الأخيرين معًا ، آخر يطلق عليه الاقتراب المستجيب Responsive Approach، وهو يقوم بتقييم منظمات المجتمع المدن، استنادًا وقياسًا على الأهداف ، والخطة ، والتوقعات لتقييم مدى استجابة المستفيدين لتنفيذ مشروعات وبرامج معينة .

٢-٤ أبعاد واقترابات حديثة لتقييم المجتمع المدني :

طرحت الأدبيات التنموية الحديثة ، في اهتمامها بتفعيل منظمات المجتمع المدني ، أبعاد أخرى للتقييم ، يمكن أن نعبر عنها باقترابات (تتجاوز تقييم المدخلات من موارد بشرية ومادية ، والعملية Process، والمخرجات) تنموية للتقييم ، تتجه إلى عدة أمور ، من أبرزها بالنسبة لنا في المنطقة العربية :

- **التقييم التشاركي** Participatory Evaluation، والذي يعكس عملية مشاركة من جانب الأطراف داخل منظمات المجتمع المدني ، وأحيانًا خارجها (مع شركاء ومع المنتفعين) ، لتقييم الأداء والمردود. وهو اقتراب يهتم – إلى جانب المشاركة – بعملية التعلم الجماعية Collective Learning، والحوار والمناقشة في إطار من احترام الحريات والديمقراطية ، والوصول في النهاية إلى التقييم المحدد الموضوع من قبل .
- **التقييم الديمقراطي** : وهو يتجه إلى اختبار نسق القيم السائدة داخل منظمات المجتمع المدني في علاقتها بالديمقراطية .. هذا المستوى أو النمط من التقييم ، يتوجه إلى قدرات التفاوض ، وإدارة الاختلافات والصراع ، وتداول السلطة ، والمشاركة الجماعية في صنع سياسات وبرامج المنظمة .. وبإيجاز فإن اقتراب التقييم الديمقراطي، يهتم بما يعرف بالإدارة الرشيدة للحكم داخل منظمات المجتمع المدني ، وعلاقتها بالسياق السياسي ككل .
- **تقييم الاحتياج** Need Evaluation Approach، هنا فإن بؤرة الاهتمام هي مدى احتياج المجتمع المحلي لبرنامج أو مشروع معين (في مجال مكافحة الفقر مثلاً ، أو البيئة ، أو الصحة). هذا البعد الجديد في التقييم ، تفرضه محدودية الموارد المادية والبشرية في منظمات

المجتمع المدني ، والرغبة في ترشيد هذه الموارد. من ناحية أخرى فإن «الحاجة» إلى تقييم مدى أولوية الاهتمام بقضايا معينة ، في إطار بيئة محلية محددة ، قد فرضتها أهمية ارتباط منظمات المجتمع المدني بقضايا التنمية البشرية ، وتقدير حاجة المجتمع المحلي والفئات المستفيدة إلى ما تقدمه هذه المنظمات.

- **اقتراب العدالة الاجتماعية** Social Justice هنا فإن مبادئ العدالة الاجتماعية ، تستخدم لتقييم توزيع المنافع والأعباء بين الأفراد والمجموعات ، في إطار اقتصادي واجتماعي محدد .. ومدى إسهام منظمات المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية. بهذا الخصوص ، فإن بؤرة الاهتمام هي العلاقة بين برامج ومشروعات المنظمة ، (من ذلك توفير خدمات صحية وتعليمية تتجه إلى الفئات المحرومة والمهمشة من جانب) ، وتحقيق العدالة الاجتماعية من جانب آخر.. وفي هذا السياق يتناول Ernest House، في عمل علمي مهم له عن التقييم ، أنه "على الرغم من العلاقة المفهومية Conceptual بين العدالة والتقييم ، إلا أنها كانت خارج إطار المناقشة لفترة طويلة" .. ويرجع ذلك إلى أن القائمين بالتقييم Evaluators، قد استبعد معظمهم موضوع التعامل مع العدالة الاجتماعية ، في تقييم برامج أو سياسات باعتبار أنها تمس عملية تخصيص الموارد وتدخل في قلب السياسة .. إلا أن النقلة النوعية التي حدثت في العالم ، سواء المتقدم أو النامي، أعادت - بقوة - طرح قيمة العدالة الاجتماعية ، حتى وصلت إلى مجالات تقييم منظمات المجتمع المدني ، ومدى إسهامه في تحقيق العدالة الاجتماعية من جانب ، والتأثير على أجندة الحكومة من جانب آخر.

٣-٤ متطلبات التقييم :

نشير في هذا السياق إلى المتطلبات، لأنها ترتبط بمجموعة من المفاهيم Concepts، التي يتم تداولها على نطاق واسع في أدبيات وممارسات المجتمع المدني ، وأحيانًا ما يلاحظ الخلط فيما بينها ، وسوف نقوم بتعريفها ، في النقطة التالية (من القسم الخاص بالتقييم) .

هناك مجموعة من المتطلبات ، لها علاقة مباشرة بمنظمات المجتمع المدني ذاتها ، وأهمها:

توافر الوعي بأهمية التقييم ، والتوافق العام داخل المنظمة على الاحتياج إلى التقييم ، **وأن نتائج التقييم سوف تقود إلى عمل** Action، ينصرف إلى تطوير الأداء ، وتعظيم قدرات المنظمة في تحقيق أهدافها .

المتطلب الثاني ، هو الطرح الدقيق للأسئلة التي تبرز أمام منظمات المجتمع المدني ، على اختلافها وتنوعها ، وأهمها لماذا نقيم؟ وماذا نقيم؟ وكيف نقيم؟ .

المتطلب الثالث ، هو توافر قاعدة بيانات دقيقة وموثقة، عن أنشطة وبرامج المنظمة ، وعن القضية التي تعنى بها المنظمة ، والمستهدفين / المستفيدين، والمجتمع المحلي وثقافته وخصوصيته.

المتطلب الرابع : مشاركة من جانب العاملين والأعضاء في المنظمة في عملية التقييم Participatory Evaluation ، سواء كانت داخلية، أو خارجية External تتم عن طريق خبراء مقيمين Evaluators، مع ضرورة وجود استراتيجية واضحة ، معلنة عن التقييم ، من حيث

الأهداف والأدوات ، والمحددات المالية والبشرية ، وغيرها .

المتطلب الخامس : يتعلق بضرورة توافر الشفافية ، **وتدفق المعلومات** وإتاحتها للجميع، وتحقيق أكبر مصداقية ممكنة ، وقواعد إرشادية تحقق الموضوعية ، والبعد عن التحيز .

توجد مجموعة أخرى من المتطلبات ترتبط بالبيئة الثقافية والاجتماعية ، أبرزها : أن تصميم منهجية التقييم ، والتوقيت الذي يتم فيه ، وتوظيف نتائجه ، لابد أن يأخذ في الاعتبار طبيعة البيئة الثقافية والاجتماعية ، والسياسية ، التي تتفاعل معها وفي إطارها منظمات المجتمع المدني ، فالقدرة على النشاط، وتعظيم النتائج ، تتعلق بصفة أساسية بواقعية البرامج وارتباطها بالبيئة الثقافية والاجتماعية – والتي قد تتفاعل سلبًا في بعض الأحيان مع برامج مطروحة – ومن ثم لابد من وضوح وفهم هذه البيئة ، حتى تكون نتائج التقييم "قابلة للتوظيف" ، وتسهم في تطوير الأداء.

د. أماني قنديل

لمزيد من التفصيل راجع :

- د. أماني قنديل ، (محرر) تقييم منظمات المجتمع المدني العربي ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، (القاهرة:٢٠٠٧) .
- Marvin C. Alkin, Evaluation Roots: Tracing Theorists Views and Influence, (2004).
- Joseph S. Wholey and Others, Hand Book of Practical Program Evaluation , Jossey- Bass, (1994).
- Sandra Mathison (ed.) Encyclopedia of Eval ation, Sage Publications, (2005).
- James C., McDavid, Laura R. L Hawthors, Program Evaluation and Preference Measurement, Sage Publications (2005).

٥- مفاهيم أساسية في التقييم :

٥-١ بناء القدرات Capacity Building

يعد هذا المفهوم هو السياق أو الإطار الذي يتم فيه التقييم ، وهو أحد مكونات التعريفات التي تم طرحها للتقييم ، بل إن موسوعة التقييم تتحدث عنه باعتباره محوريًا (وتعرفه باسم تقييم بناء القدراتE.C.B)، **وهو عبارة عن "نظام من الأفعال Actions والممارسات Practices والعمليات Pro- cess لتحقيق التميز في النوعية والأداء للمنظمة ككل أو أحد برامجها"** .

إذن بناء القدرات ، مفهوم يتوجه إلى **المنظمات وهياكلها** من جانب ، وإلى **الممارسات الثقافية والاجتماعية** من جانب ثانٍ ، ثم إلى الأشخاص وتميزهم المهني ، وهو مفهوم **يرتبط باستدامة المنظمات ، ونوعية أدائها. هذا ويمكن توظيف المفهوم على مستوى برنامج** محدد – في اتجاه توفير موارد بشرية ومادية ملائمة ، ونظام معلومات ، ودعم فني – **أو يوظف على مستوى منظمة غير حكومية (أو حكومية)** ، لتوفير الكفاءات القيادية، والتدريب الملائم ، والتنسيق ، ونظام معلومات كفء .

بناء القدرات ، وفقًا لـ Michel Baizman وآخرون (٢٠٠٥) هو إطار يتطور باستمرار لفهم الممارسات في واقع المنظمات ، ولخلق **وتحقيق استدامة كل العمليات التنظيمية** Organizational Processes التي من شأنها **تحسين النوعية"** .

نشير إلى تعريف آخر لطرح عملية بناء القدرات ، في سياق المجتمع المدني ،(قنديل ، ١٩٩٧) باعتباره **حزمة من الأدوات المتكاملة ، التي من شأنها تحقيق تأثير إيجابي على أداء العاملين والمتطوعين بالمنظمة ، وعلى هيكلها التنظيمي ،**

وعملياتها ، وعلى مردودها أو انعكاساتها على المجتمع ، بما يوفر لها أعلى كفاءة ممكنة ويحقق استدامتها".. بناء القدرات وفقًا لهذا التعريف يتجه إلى الموارد البشرية ، والإمكانات والعمليات التنظيمية والهيكلية ، وبما يحقق في النهاية تطوير الفعل Action.

والأدوات المتكاملة في هذا السياق ، هي التدريب ، والتشبيك ، والبحوث التي تتوجه نحو الفعل Action Oriented- بما في ذلك بحوث التقييم - ونظام المعلومات ، وتكنولوجيا الاتصال ، لتبادل الخبرات واقتسام المعرفة .

٥-٢ مفهوم التغيير Change

هذا المفهوم كان وما زال ، محوريًا وجدليًا في العلوم الاجتماعية، وهناك بناء ضخم من الأدبيات المتراكمة في موضوع "التغيير" ، وأيضًا اختلافات وجدل حول المفهوم ، وارتباطه بتوجهات أيديولوجية وسياسية ، وبمن يصنع التغيير ؟ **ما يهمنا في هذا السياق ، أن بحوث تقييم منظمات المجتمع المدني ، تسعى إلى إحداث تغيير** ، من منظور تصاعد الاهتمام بهذه المنظمات كإحدى آليات تحقيق التغيير (الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي) **ومن منظور أن بناء قدرات هذه المنظمات ، يوفر لها إمكانات أكبر لإحداث تغيير Change، مخطط له . مصطلح التغيير إذن ، في علاقته بتقييم أداء منظمات المجتمع المدني ، يمكن أن يتجه إلى عدة مستويات:**

أولها : صانعو السياسات والبرامج في المنظمة واستقبالهم Reception لقضايا المجتمع ، واحتياجاته وأولوياته لكي تبدأ المنظمة التعامل معها .

ثانيها : إحداث تغيير في الإطار المعرفي ، لدى صانعي السياسات على وجه العموم ، لتغيير سياسة Policy، أواستحداث برامج جديدة .

ثالثها : إن التقييم لابد أن توظف نتائجه لإعادة النظر في المسارات البديلة للتعامل مع قضية معينة ، لإحداث التغيير المستهدف، وفي اتجاه الفئات المستهدفة.

رابعها : إن التغيير -كما يتجه إلى الإدراك- لابد أن يتجه أو يتحقق في الأطر التنظيمية والهيكلية والبرامج ، داخل المنظمة .

خامسها : إن القائمين على منظمات المجتمع المدني (من متطوعين وعاملين) ، لابد أن يكون السؤال المحوري الدائم أمامهم هي "ما القيمة المضافة لنا" ؟ ما التغيير الذي نسعى إليه؟

٥-٣ الموضوعية Objectivity

مفهوم يرتبط بالاستناد على دلائل واقعية ، مستقاة من مناهج وبحوث علمية ، لكي يفسر معتقدات أو فروضًا أو مسببات ، "كما هي حقيقية". هذه الفكرة - أي الموضوعية - قائمة على افتراض أن هناك عالمًا خارجيًا موجودًا ، بذاته ، ومستقلاً عن ذواتنا وأفكارنا ويعني ذلك بالنسبة إلى التقييم أمرين ، **أولهما** : الاستناد على منهج علمي للوصول للحقيقة . **ثانيهما** : هناك قيم Valuesموجودة مستقلة في العالم الخارجي بعيدة أو مختلفة عن ذواتنا ، ويجب أنِ ندركها ونتفهمها، ونأخذها في الاعتبار في عملية التقييم (الاهتمام بالقيم والثقافة المجتمعية وتأثيرها على فاعلية منظمات المجتمع المدني) .

٥-٤ المخرجات Outputs

هذا المفهوم حين نستخدمه في مجال التقييم

فهو يعني **"التغيرات والنتائج والانعكاسات والتي قد تكون قصيرة أو طويلة المدى ، مرغوب فيها In-tended أو غير مرغوب فيها Unintended، إيجابية أو سلبية ، فردية أو جماعية أو تراتبية"** .

هذا التعريف الذي ورد لفهم مصطلح المخرجات Outputs، في موسوعة التقييم ، يعني أن تقييم مخرجات برنامج أو مشروع أو منظمة ، يستدعي قياس نتائجه على المستوى الفردي (إحداث تغير في المعرفة ، المهارات ، الاتجاهات)، وعلى المستوى التنظيمي (تغير في السياسات ، الممارسات ، قدرات المنظمة) ، وعلى مستوى المجتمع المحلي المستهدف (التعليم مثلاً ، الوعي بالقضايا ، البيئة ، فرص عمل) ، وأخيراً القياس على مستوى الحكومة (التأثير من جانب المجتمع المدني في السياسات ، التشريعات ، التمويل المتاح) .

إذن قياس النتائج أو التغيرات أو الانعكاسات من منظمة (أو منظمات) يتجه إلى مستوى الأفراد، ومستوى التنظيم الهيكلي ، والمجتمع المحلي ، وصانعي السياسات .

٥-٥ المصداقية Credibility

التقييم ذاته، والمقيمون لابد أن يتمتعوا بمصداقية، **والمصداقية هنا تعني الصلاحية Va-lidity وتعني الثقة للحكم على نوعية التقييم** .. ويتوقف ذلك على توافر المادة الكافية لتحليلها ، وجعل نتائجها المعرفية ممكنة للتطبيق ، واستخلاص دلالات دقيقة أو خلاصات محددةConclusions.

٥-٦ الفعالية Effectiveness

الفعالية مفهوم رئيسي ، ضمن أدبيات التقييم، والمجتمع المدني- ويعرفه Jan Davidson (٢٠٠٥) بأنه "مدى ما يتحقق من مخرجات أو نتائج أو تغييرات، مرغوب فيها Intended ومخطط لهاPlaned" ، **وهنا فإن طرح فكرة الارتباط بين النتائج المرغوب فيها وبين الفعالية ، هي فكرة مهمة** ، لأنه من الممكن أن تؤدي سياسة ما Policy أو برنامج ، أو مشروع ، إلى "نتائج كارثية غير مرغوب فيها" على حد قوله . كذلك فإن الفعالية ترتبط بحدود نفقة Cost **معقولة ، إذ قد تتحقق الأولى ولكن بنفقة باهظة** ، والفكرة الثالثة الربط بين الفعالية وإحداث تغيير Change (أي التركيز على أن برنامجًا بعينه أو منظمة ذاتها اتسمت بالفعالية لأنها أحدثت تغييرا ، مرغوبًا فيه ، مخططًا له ، وبنفقات غير باهظة) . **إذن الفعالية يمكن تعريفها باعتبارها «تحقيق نتائج مرغوب فيها ، مخطط لها ، وبنفقة معقولة ، وتحقق في النهاية التغيير المستهدف»** .

٥-٧ الكفاءة Efficiency

الكفاءة تعني **«مدى تحقيق نتائج دون إهدار الوقت والجهد ، والمال ، وغيرها من الموارد»**. والكفاءة وحدها غير كافية لإصباغ القيمة Value، وذلك حين ينتج عن نشاط منظمة ما – ونحن إزاء عملية تقييمها – قيمة محدودة ، ومن ثم عادة ما يتم الربط بين الفعالية وبين الكفاءة ، في سياق واحد لعملية التقييم .

٥-٨ لتخطيط الاستراتيجي Strategic Planning

مفهوم يوظف في مجال دراسات التقييم والمجتمع المدني ، باعتباره **"أداة تستخدمها المنظمة ، للتركيز في جهودها وطاقتها ، على**

أهداف محددة ، يسعى كل أعضاء المنظمة إليها"، وكذلك تستخدم هذه الأداة S.P لتقييم وتصحيح مسار المنظمة في مواجهة بيئة متغيرة.

٩-٥ المراقبة Monotring

مفهوم حديث ، اختلط بالتقييم إلى حد كبير ، وعلى الرغم من العلاقة بين المراقبة والتقييم، إلا أن المراقبة تشير إلى **"عملية منظمة لمتابعة تنفيذ خطة برنامج أو مشروع ، تبدأ منذ بداية هذا المشروع أو البرنامج ، للتأكد من أن الخطوات الفعلية التي يتم اتخاذها ، تتفق مع الخطة ، سواء ما تعلق بمتابعة التنفيذ ، أو المخصصات المالية ، أو مسئوليات وأدوار القائمين" أو مواعيد التنفيذ"** .

المراقبة من هذا المنظور تقترب من عملية المتابعة ، إلا أن الأولى تتسع عن الثانية ، حيث إن "المراقبة" قد تحمل معها **إجراء تعديلات أو تصحيح** Adjustments وفقًا لنتائج مرحلية أو وفقًا لمتغيرات جديدة ، غير متوقعة ، يمكن أن تؤثر على البرنامج أو المشروع وفي هذه الحالة فإن "المراقبة" تحمل معها إمكانات أو احتمالات أكبر ، لتعظيم الكفاءة والفعالية .

١٠-٥ الأخلاقيات Ethics

تتعامل الأخلاقيات مع "قضايا قيمية ومعنوية تؤثر على أداء الواجبات والالتزامات ، وهي تتضمن أفعالاً Actions تكون موضعاً "للحكم" عليها أو تقييمها بأنها جيدة أو سيئة"، ومن ثم فإن التقييم- من هذا المنظور- يهتم بموضوع الأخلاقيات ، والذي يبرز في أمور تتعلق بتضارب المصالح Conflict of Interest أو إدارة الصراعات والأزمات ، أو المسئوليات المهنية والأخلاقية ، التي ينبغي أن تقود عملية التقييم ، أو المكاشفة والشفافية ، وغيرها مما يؤثر على أداء المجتمع المدني .

اهتمامنا في هذا السياق، بطرح مفهوم الأخلاقيات في بحوث التقييم والمجتمع المدني، يستند على أمرين، **أولهما**: إن المقيمين Evalua-tors، ينبغي أن تقود عملهم مبادئ أخلاقية، ولهذا توجد مواثيق شرف أخلاقية معروفة تتعلق بهم ، ويحتذى بها في عملهم .. أبرز هذه المواثيق الأخلاقية «برنامج مستويات التقييم» ، و«المبادئ التوجيهية للمقيمين».

ثانيهما: إن تقييم منظمات المجتمع المدني ، سواء من داخل المنظمة ، أو من خارجها عن طريق خبراء ، يهتم بأبعاد أخلاقية تمس مباشرة تنفيذ المسئوليات والواجبات ، وتؤثر سلبًا أو إيجاباً على أداء المنظمة .

وأهم الموجهات الأخلاقية في هذا السياق :

- المكاشفة والشفافية .
- تدفق المعلومات بحرية .
- إدارة الصراعات والأزمات من خلال الحوار والمكاشفة .
- الانفتاح على الشركاء أو Stakeholders.
- المساءلة والمحاسبية وفقًا لتوزيع المسئوليات .
- احترام المنتفعين .
- احترام مبدأ العدالة .
- تجنب تضارب المصالح (راجع تفصيلاً هذه المفاهيم بالموسوعة).

◆ **د. اماني قنديل**

لمزيد من التفاصيل ، راجع :

- Morris, M., & Cohn R. , Program Evaluators and Ethical Challenges, Evaluation review, 17, (1993).

- Newman & Brown, Applied Ethics for Program Evaluation, Sage Publications, (1996).
- Sandra M. Methion , Encyclopedia of Evaluation, Sage Publications, (2005).

٦- القياس Measuring

١-٦ التعريف :

يمكن تعريف مفهوم "القياس" في إطار تقييم منظمات المجتمع المدني ، والسعي إلى تطويرها ، بأنه: "**مجموعة من المؤشرات ، الكيفية والكمية ، تتوجه إلى اختبار فاعلية** (راجع تعريف الفاعلية) ، مشروع أو برنامج محدد تتبناه المنظمة ، أو قد يتوجه إلى **المنظمة ككل ، أو مجموعة من المنظمات**، بهدف الوقوف على **نوعية Quality الأداء ، ومدى تحقيق المنظمة / المنظمات لأهداف تتبناها ، وقدراتها على الاستمرارية ، وعلاقتها وتفاعلاتها مع البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية**".

٢-٦ بناء مقياس للتقييم ، يطرح نقلة نوعية

- **إن التعريف الذي يطرحه الكاتب (قنديل ، ٢٠٠٧) ، للقياس ، يشير إلى عدة أمور على درجة عالية من الأهمية ، أبرزها ما يلي :**
- إن القياس **هو عملية بناء مؤشرات ، منهجية متكاملة** ، تحقق نقلة نوعية في التقييم ، ببنائها مؤشرات علمية ، معروفة ، وموضوعية، متكاملة، تختبر الفاعلية والكفاءة .
- إن **هذه المؤشرات كمية وكيفية معًا** ، تتخطى الأرقام والبيانات (لعدد المنظمات ، أو عدد المستفيدين) ، وتمتد إلى أبعاد كيفية (القدرات ، الاستدامة ، نوعية الخدمة) .
- **إن القياس Measuring، يتعدى اللحظة الحالية** ويرتبط بدلائل Evidence، ويرصد توقعات مستقبلية (التركيز على الاستدامة sustainability في أحد جوانبه) .
- **إن القياس وفقًا لذلك ، يتسم بدرجة عالية من الموضوعية** ، تخرج بنا في عملية تقييم منظمات المجتمع المدني ، من مرحلة الوصف والتحليل (مع احتمالات التحيز) ، إلى الواقع وطبيعة الممارسات والمردود Impact .
- **القياس يتضمن إجراءات منهجية** ، "تسعى إلى ترجمة البناء التنظيمي وإجراءاته ، وموارده المالية والبشرية ، والبيئة التي يعمل فيها وانعكاساته عليها ، إلى إطار عمل Frame work، يطور من الواقع"(James. C. Mac David, 2006).
- **إن بناء المقياس ، لابد أن يرتبط بطبيعة الظاهرة ذاتها التي نقيسها** ، فإذا كنا نتحدث عن منظمات المجتمع المدني ، في سياق سياسي واجتماعي وثقافي له خصوصية ، فإنه من المهم أن يكون "المقياس" قادرًا على اختبار وإبراز هذه الخصوصية . فالدراسات الغربية التي تقدمت في السنوات العشر الماضية ، في هذا المجال ، على درجة عالية من الأهمية ، إلا أنه في بعض الأحيان يصعب تطبيق هذا المقياس في منظمات المجتمع المدني العربي (يعتمد المقياس الغربي على توثيق منظم علمي للبيانات، عبر سلسلة زمنية ممتدة ، وتوافر بيانات واضحة معلنة عن مصادر التمويل ، والموارد ، والمصروفات..) .
- **إذا كانت "الفعالية" ، وفقًا لتعريفها السابق ، ترتبط بمدى تحقق الأهداف المخطط لها ، والتغير المستهدف ، وإذا كانت "الكفاءة" ترتبط بتحقق الأهداف دون إهدار الوقت والجهد**

والمال، فإن بناء مقياس لتقييم المجتمع المدني ، يعني كيف يمكن وضع مؤشرات متكاملة تختبر الكفاءة والفاعلية .

٦-٣ تحديات بناء مقياس للمجتمع المدني العربي

عكست الجهود العالمية الحديثة بخصوص بناء مقياس اختبار فاعلية المجتمع المدني ، عدة متطلبات أساسية ، يمكن بناء المقياس (أو المؤشرات المتكاملة) استناداً عليها .. **أهم المتطلبات، التي تمثل إشكاليات في حالة المنطقة العربية تحديداً ، هي** :

- توافر قاعدة بيانات شاملة عن منظمات المجتمع المدني ، تتخطى حجم القطاع وتطوره، لتمتد إلى العاملين والمتطوعين ، والمستفيدين ، وحجم التمويل ، ومصادره وغير ذلك مما يعكس "محنة البيانات" في المنطقة العربية .
- بناء المقياس يتطلب توافق كل الأطراف ، حول مفهوم المجتمع المدني من ناحية ، وتصنيفه من ناحية أخرى (راجع تناول الموسوعة لقضية التصنيف) ، والأطراف الأساسية هنا هي الحكومة والمجتمع المدني.
- تدفق وإتاحة المعلومات ، لمدى إسهام منظمات المجتمع المدني في توفير خدمات تعليمية وصحية ورعائية ، والتأثير على «نوعية الحياة» خاصة التأثير في الفقراء ، والمجموعات المهمشة، حيث إن هناك قصوراً في شفافية تدفق المعلومات ينتج عنها إما المبالغة أو التهوين من دور المجتمع المدني.
- القدرة (الكيفية والكمية) ، للتأثير في سياسات الحكومة وأجندتها .
- مدى توافر الوعي لمنظمات المجتمع المدني، لتوثيق البيانات إلكترونيا وتوظيفها في اتجاه التقييم ثم التطوير.

هناك إشكاليات أخرى ، تواجه جهود بناء مقياس لاختبار فاعلية المجتمع المدني ، على مستوى العالم ، وهي «تحديات» تسعى المشروعات العالمية للتعامل معها ، أبرزها ما يلي:

- **كيفية قياس فاعلية المنظمات الحقوقية والدفاعية Advocacy organizations**، والتي توفر منفعة جماعية Collective Benefit، وتؤثر في الوعي والإدراك ؟
- **كيفية بناء مؤشرات "موضوعية" ، تعكس تفاعلات وتأثيرات البيئة الثقافية** والاجتماعية والسياسية مع منظمات المجتمع المدني ؟
- **إن بناء المقياس يعني القدرة على استخدامه وتوظيفه في إطار مقارن ، كيف يمكن تحقيق إمكانات المقارنة من فترة زمنية لأخرى** ومن مكان إلى آخر ؟
- **إذا كان المجتمع المدني في البلد نفسها ، لا يعبر عن كتلة متجانسة واحدة ، فإن الإشكالية هي كيف يمكن بناء مقياس قادر على التعامل مع مكونات مختلفة ، وأنشطة ، وقدرات مختلفة؟.**

٦-٤ أبرز المشروعات العالمية والعربية :

المشروع الأول : هو المشروع الدولي المقارن لجامعة جونز هوبكنز- مركز دراسات المجتمع المدني - والذي اتجه في مرحلته الثانية، في مطلع الألفية ، نحو بناء مقياس يتضمن عدة مؤشرات ، لتقييم منظمات المجتمع المدني .. هذا المشروع وإن كان قد ركز إلى حد كبير على مجموعة مؤشرات كمية (حجم القطاع ، عدد المستفيدين ، الميزانية ، القيمة المادية للإسهام الاقتصادي والاجتماعي

لمنظمات المجتمع المدني ، قيمة العمل التطوعي) ، إلا أنه **قد لفت الاهتمام إلى قضية القياس ، وبناء مؤشرات للقياس** ثم سعى في مرحلة تالية (حالية) للاهتمام بقياس الاستدامة ، ورضاء المنتفعين ، والتأثير في السياسات والتشريعات .

المشروع الثاني : تبنته المنظمة العالمية غير الحكومية Civicus (التحالف لمشاركة المواطنين)، والذي سعى إلى مؤشرات كمية وكيفية معًا ، لاختبار واقع وفاعلية منظمات المجتمع المدني ، في دول العالم ، مجموعة المؤشرات التي شكلت مقياس منظمة Civicus أعطت الاهتمام الأكبر والرئيسي لأبعاد سياسية ، تؤثر على فاعلية المجتمع المدني من أبرزها طبيعة النظام السياسي، والحريات المتاحة للمجتمع المدني ، والتشريعات ، بالإضافة إلى الأبعاد القيمية (الثقافة المدنية وانعكاسات المجتمع المدني على الحكومات) ، إلا أن المؤشرات التي قدمتها اتسمت بعمومية شديدة أثرت سلبًا على قيمة المقياس.

المشروع الثالث : هو مشروع عربي ، يتجه إلى المنطقة العربية ، تتبناه الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، بدأ في عام ٢٠٠٦ ، ويمتد حتى عام ٢٠٠٩ ، من خلال دراسة علمية تحليلية وميدانية عن تقييم منظمات المجتمع المدني، ثم امتد إلى بناء مجموعة مؤشرات كمية وكيفية (استفاد فيها من الخبرات العالمية)، تتسم بقدر من المرونة ، يسمح لنا باستخدام "المقياس" لاختبار فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي، وبإيجاز شديد فإن المشروع المذكور يختبر محاور ثلاثة رئيسية، وهي **القدرات** **Capacity**، **الاستدامة** **Sustainability**، **الانعكاسات** **impact** هذا ويتضمن كل محور مجموعة من المحاور الفرعية أو المؤشرات، يمكن أن تطبق بشكل مبسط عن طريق "استمارة"، لتعطى في النهاية تقديرًا أو تقييمًا للمنظمة.

أهم ما يمكن أن يتميز به المشروع السابق ، في المنطقة العربية ، هو أن المقياس يتجاوب مع الاحتياجات التنموية للدول العربية ، وهو بذلك يختبر منذ البداية أهمية المنظمة أو مشروعاتها في السياق الذي توجد فيه . كما أن مقياس الفاعلية الذي تسعى الشبكة إلى تطبيقه مع نهاية عام ٢٠٠٨ ، يقيم قدرات المنظمة (المادية والبشرية والتكنولوجيا) في سياق أو في إطار يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والمقياس أيضًا يأخذ في اعتباره - بشكل رئيسي- عمليات التحول الديمقراطي الجارية ، وطبيعة التشريعات ، والعلاقة مع الحكومات ، ومن ثم فهو يهتم بالبيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية.

◆ **د.أماني قنديل**

راجع لمزيد من التفاصيل :

- James C. MAC David & Laura R. L Hawthorn, Program Evaluation and Performance Measurement, Sage Publications, (2006).
- Lester M. Salmon, Global Civil Society Volume 2, Kumar Ian Press, (2004).
- د. أماني قنديل ، مؤسسات المجتمع المدني - قياس الفاعلية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، (القاهرة: ٢٠٠٥) .

◆

قائمة بيبلوجرافيا مختارة

إعداد: هدى البكر

أهم المراجع العربية:

1. د. أماني قنديل(محرراً)، التقرير السنوي السابع للمنظمات الأهلية العربية، الأطفال في منظومة المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2008).
2. د. أماني قنديل، الشراكة الاجتماعية ومسئولية الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية، المكتب التنفيذي، (البحرين: 2008).
3. د. أماني قنديل(محرراً)، التقرير السنوي السادس للمنظمات الأهلية العربية، الشباب في منظومة المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2007).
4. د. أماني قنديل(محرراً)، تقييم منظمات المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة:2007).
5. . أماني قنديل، د. علي ليلة (محرران)، الإدارة الرشيدة للحكم في المنظمات الأهلية العربية(دراسة مقارنة)، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة:2007).
6. د. أماني قنديل، سلسلة كتيبات الإعلام والمجتمع المدني شركاء في التنمية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2007).
7. د. أماني قنديل، تفعيل دور المنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب في مصر(دراسة ميدانية)، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة:2007).
8. د. أماني قنديل، ملخص التقرير السنوي السادس للمنظمات الأهلية العربية 2006 (الشباب في منظومة المجتمع المدني)، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2007).
9. د.أمانى قنديل، بناء الوعي بالمفهوم الشامل لتمكين المرأة في مصر " سلسلة بناء قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة في تمكين المرأة المصرية"، لجنة المنظمات غير الحكومية المجلس القومي للمرأة، (القاهرة: 2006).
10. د. أماني قنديل(محرراً)، التقرير السنوي الخامس للمنظمات الأهلية العربية،بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة : 2006).
11. د. أماني قنديل(محرراً)، التطور العالمي والإقليمي لمفهوم حقوق الإنسان وانعكاساته علي المنظمات الأهلية(دراسات حالة)، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة:2006).
12. د. أماني قنديل، مؤسسات المجتمع المدني: قياس الفعالية، مركز البحوث والدراسات السياسية بالأهرام، (القاهرة: 2005).

13.د. أماني قنديل(محرراً)، التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية، تمكين المـرآة، الـشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2005).

14.د. أماني قنديل، ملخص التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية 2004 (تمكـين الـمـرأة)، الطبعة الإنجليزية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة:2005).

15.د. أماني قنديل(محرراً)، التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية، مكافحة الفقر والإسـهام في التنمية البشرية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2004).

16.د. أماني قنديل، تطـوير مؤسـسات المجتمـع المـدني، الـشبكة العربيـة للمنظمـات الأهليـة، (القاهرة:2004).

17.د. أماني قنديل(محـرر)، التقرير السنوي الثاني للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمـات الأهلية، (القاهرة: 2003).

18.د. أماني قنديل وآخرون، الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية، الـشبكة العربيـة للمنظمـات الأهلية، (القاهرة:2003).

19.د. أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، مركز الدراسـات الـسياسية والاسـتراتيجية بـالأهرام، (القاهرة:2002).

20.د. أماني قنديل(محرر)، التقرير السنوي الأول للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2002).

21.د.أماني قنديل، المجتمع المدني في مطلع الألفية الثالثة، مركز الدراسات الـسياسية والاسـتراتيجية بالأهرام، (القاهرة: 2000).

22.د. أماني قنديل، مشروع قانون الجمعيات المصري في السياق العربي والـدولي، جماعـة تنميـة الديموقراطية، (القاهرة: 1999).

23.د. أماني قنديل(محرراً)، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية فـي الـدول العربيـة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 1999).

24.د.أماني قنديل، تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 1997).

25.د. أماني قنديل ود. سارة بن نفيسة، الجمعيات الأهلية في مـصر، مركـز الدراسـات الـسياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: 1995).

26.د. أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي، سيفيكوس (التحالف العالمي لمشاركة المواطنين)، (القاهرة: 1995).

27.د. أماني قنديل، العمل الأهلي والتغيير الاجتماعي، مركـز الدراسـات الـسياسية والاسـتراتيجية بالأهرام، (القاهرة: 1987).

28. د. أحمد الرشيدي، حقوق الإنسان: دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة: 2005.
29. أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 2000).
30. ألان دنجل(محرراً)، دليل عمل لقياس التطوع، UNV، ترجمة الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة:2001).
31. برتوان بادي، بياري، بياربيرنوم، سيوسولوجيا الدولة، ترجمة جوزيف عبدالله وجورج أبي الصالح، مركز الإنماء القومي، (بيروت: 1998).
32. بول كلافال، المكان والسلطة، ترجمة د.عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (بيروت: 1990).
33. جان بيار لوفيفر وبيار ماشيري، هيجل والمجتمع، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (بيروت: 1993).
34. جاك دونللي، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ترجمة مبارك علي عثمان، المكتبة الأكاديمية، (القاهرة: 1998).
35. جنجر، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، (بيروت: 2005).
36. جون أهرنبرغ، المجتمع المدني- التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة د. علي حكم صالح، د. حسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 1992).
37. ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، (القاهرة: 2003).
38. د.سعد الدين إبراهيم (محررًا)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: الطبعة الثالثة 2005).
39. سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 1992).
40. د. سلوى حسني العامري، تدريب المنظمات الأهلية العربية في مطلع ألفية جديدة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة:2001).
41. شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين(محددات الواقع وأفاق المستقبل)،لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، (القاهرة: 1997).
42. عبد الله خليل، الدليل التشريعي العربي للمنظمات الأهلية ودليل مقارن للتشريعات، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2006).
43. عبد الفتاح إمام (مترجما)، موسوعة العلوم الفلسفية، دار التنوير، (بيروت: 1983).
44. عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 1998).

45.علاء عبدالرزاق السالمي، تكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، (عمان: 2000).
46.د. على ليلة، دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2002).
47.د. فؤاد عبد الله العمر، إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، الأمانة العامة للأوقاف، (الكويت: 2000).
48.ليندا ستاركي (محررا)، "مواطنون": دعم المجتمع المدني في العالم، سيفيكوس (التحالف العالمي لمشاركة المواطنين)، (القاهرة: 1994).
49.مجموعة من الباحثين، المرأة في المنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 1999).
50.محسن عوض (محررا)، "الدليل العربي – حقوق الإنسان و التنمية"، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة: 2005.
51.د. محمود عودة وآخرون، واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2000).
52.ممدوح سالم (محرر)، المجتمع المدني ودوره في الإصلاح، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني العربي والإصلاح، مكتبة الأسكندرية، (الأسكندرية: 2004).
53.د. موسى شتيوي وآخرون، التطوع والمتطوعين في العالم العربي(دراسات حالة) باللغتين العربية والإنجليزية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: 2000).

المراجع الأجنبية:

1. Daniel Bell, The Coming of Post- Industrial Society, a venture in social forecasting, Basic Books, New York (1977).
2. Dianna L. Newman & Robert Donald Brown, Applied Ethics for Program Evaluation, Sage Publications, 1996.
3. Elisabeth Jay Friedman & Others, Sovereignty, Democracy and Global Civil Society, New York press, (New York: 2005).
4. Fred Powell, Civil Society and Social Policy, A& A Framer (Dublin: 1994).
5. Gabriel Almond & Sidney Verba, "The Civic Culture – Revisited", Little Brown, (Boston: 1980).
6. Gabriel Almond & Sidney Verba, "The Civic Culture", Princeton University press, (Princeton: 1963).
7. Gerard Clarke (ed), Development Civil Society and Faith-Based organizations, Palgrave Macmillan, (U.K. 2005).
8. Helmut Anheier, Global Civil Society, Oxford University press, (Oxford, 2001).
9. Helmut Anheier & Wolfgang Seibel, The Third Sector: Comparative Studies of Nonprofit Organizations, Walter De Gruyter, (Perlin: 1990).

10. Helmut Anheier, Nonprofit Organizations: Theory, Management, Policy, Routledge Taylor & Francic Group ,1997.
11. In Partha Dasgupta and Ismail Serag El-Din (eds) Social Capital: A Multi- Faceted Perspective, The World Bank, (Washington D.C: 2000).
12. James C. MAC David & Laura R. L Hawthorn, Program Evaluation and Performance Measurement, Sage Publications, 2006.
13. Joseph S. Wholey & Others, Hand Book of Practical Program Evaluation , Jossey-Bass, 1994.
14. Leslie M. Foxx (ed)), Sustaining Civil Society, Civicus, (Washington: 1997).
15. Lester M. Salmon, Guide To Nonprofit Law, John Wiley & Sons, inc, (New York: 1997).
16. Lester Salamon, and Helmut Anheier, Defining the Nonprofit Sector, Manchester University Press: 1997.
17. Lester M.Salmon, Global Civil Society, Volume 2, Kumar Ian Press, (2004).
18. Lester M. Salamon, The International Guide to Nonprofit Law, John Wiley & sons, (Newjersey: 1997).
19. Liam Bannon & Olav Holst (Editors), Information Technology Impact on The Way of Life, Dublin: Tycooly International Publishing LTD., (1982).
20. Marvin C. Alkin (ed), Evaluation Roots: Tracing Theorists Views and Influences, Sage Publication, 2004.
21. Mulford Q. Sibley, Political Ideas and Ideologies: A History of Political Thought, Harpeo and Row, (New York: 1990).
22. Murray Edelman, Constructing The Political Spectacle, University of Chicago Press, (1988).
23. Noam Chomsky, Deterring Democracy, London: Verso, (1991).
24. Paul Kennedy, The Rise and Fall of The Great Powers, Random House, New York (1987).
25. Paul Dickens, Quality of Excellence in Human Service, John Wily and Sons, (New York : 1992).
26. R. B. J.Walker (ed), Culture, Ideology and World Order, Boulder & London : Westview Press, (1984).
27. Richard P. Chait, Governance as Leadership, Reframing The Word of Nonprofit Boards, Board Source, John Wiley & sons, (Newjersey:2005).
28. Richard L. Huges, Becoming a Strategic Leader, The Center for Creative Leadership, Jossey Base, (U.S. 2005).
29. Robert Perrin & David Hussey, How To Manage A Voluntary Organization, Kogan Page, (London: 2003).
30. Robert Wuthnow, Meaning and Moral Order, Explorations in Cultural Analysis, University of California press, (Berkley: 1987).
31. Robert Wuthnow, et al., Culture Analysis, London: Routledge & Kegan Paul, (1984).
32. Ronald Inglehart, Culture Shift in Advanced Industrial Society, Princeton, Princeton University press, (1989).
33. Sandra Mathison (ed.), Encyclopedia of Evaluation, Sage Publication, (London: 2005).

34. Stephen Zunes & Lester Kurts, Nonviolent Social Movement: A Geographical perspective, Blackwell publishing: 1999.
35. Taj I. Hamad (ed.), Culture of Responsibility and The Role of NGOs, Parcon House, (U.S. 2003).
36. William R. Shadish, & others, Foundations of Program Evaluation : Theories of practice, Newbury park, Sage Publications, (California: 1991).

أهم المواقع الالكترونية:

www.wikipedia.org
www.civilsocietyonline.com
www.civilsocietyinstitute.org
http://www.jhu.edu/~ccss/
www.brookings.edu
www.civicus.org
www.civilsocietyindex.org
www.un.org/partners/civil_society/home.htm
www.civilsoc.org/linking.htm
www.shabakaegypt.org
www.iccsl.org
www.lse.ac.uk/collections/CCS
www.adb.org/NGOs/ngocenter.asp
www.lse.ac.uk/collections/CCS/introduction.htm
www.rooseveltcenter.org/whatiscivilsociety.htm
www.civilsociety.developmentgateway.org
www.ccs.in/friedman.asp
www.philanthropy.org

مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغانى من شارع
محطة المساحة - الهرم
مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة
ت : ٣٥٨٥٠٢٩١

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية
ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦
مدخل (أ) - الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -
الجامعة الجديدة - الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة
ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان
ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط
ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا
ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب -جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا
ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد
عمارة الضرائب سابقًا

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتبة المنصورة

٥ ش الثورة - المنصورة
ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

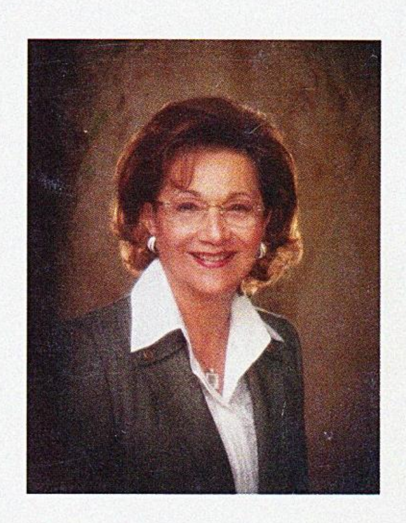
مبنى كلية الهندسة الإلكترونية
جامعة منوف

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس

WWW. egyptianbook. org. eg

E - mail : info @egyptianbook.org. eg



ينعم الإنسان بشعور الألفة بينه وبين المجتمع الذي يحياه ويحيا فيه، حين يفتح أفقًا أمام الحاضر والمستقبل، باستيعابه المعلوم، وإدراكه المجهول، وحين يقرأ نفسه، ويقرأ الآخرين، فكل قراءة تجدد المعرفة تحررنا من العجز أمام المشكلات، وتمنحنا طاقة الإمكان على تحسين الحياة، بأن نوظف معارفنا لكل ما هو نافع ومفيد، فالمعرفة أهم وأغنى وأقوى ما يمكن أن نمتلكه في الحياة، ففي ظلها يزدهر عقل الإنسان، ووعيه المتجدد الحضور، فتتعدد لديه الإبداعات والإنجازات، وينتج الموارد والثروة، ويصنع القوة، وتتسع أمامه كل المجالات. إن من يحسن القراءة يحسن ممارسة الحياة. لذا، كانت وستظل دعوتي أن نقرأ للحاضر.. أن نقرأ للمستقبل.. أن نقرأ للحياة

سوزان مبارك





ISBN# 9789774205399



